الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الجزائر

معهد علم الاجتماع

علاقة

البحث الاجتماعي بالنظرية السوسيولوجية

في الجزائر

بحث لنيل شهادة الماجستير

اعداد الطالبة :

معتوق فتحية

تحت اشراف الأستاذ :

الدكتور مصطفى بوتفنوشت

السنة الجامعية 1989 ـ 1990

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

اتقدم بجزيل الشكر الى الاستاذ مصطفى بوتفنوشت الذى تحمل جزءا لا يستهان به من عناء هذا البحث ، و الى كل من ساعدني على انجاز هذه الدراسة سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، و اخص بالذكر الاستاذ اليابس جيلالي على توجيهاته القيمة ، و الاستاذ كمال علي مازيغي .

الاهـــداء

اعتزازا بأمي التي تمسكت بتعليمي ،

اخلاصا لابي الذى سهل لي سبل الدراسة ،

تقديرا لمساندة اخواتي و اخوتي ،

احتراما لكل من ساهم في تكويني ،

رجاء لكل الباحثين في علم الاجتماع ،

اهدى هذا البحث

المقدمة

لقد تطور علم الاجتماع بفضل عمليتين فرضتا وجودهما على الفكر وهما التنظير والعمل . الاولى تنتج معارف عديدة يكسبها المنطق صفة العقلانية حتى لا يرفضها الواقع، والثانية تتمثل في ممارسة هذه المعرفة ، واخضاعها للتجربة الميدانية . و في الحقيقة,ليس من السهل ان نفصل بين هذان الجانبان في مجال علم الاجتماع ،لانهما يشكلان مع بعض كلا متكاملا ، بفضل تعود المفكرين الاجتماعيين على توحيد جهودهم من اجل الوصول الى صياغة تفسيرات و اقتراحات تكون اكثر ارتباطا بكل من النظرية والواقع الاجتماعي .

و النظرية الاجتماعية الحديثة باعتبارها نظرية علمية ، تحمل معاني واسعة على مستوى الفكر السوسيولوجي الذى تطور في ظروف تاريخية متعكرة بالتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، اضافة الى الصراعات الايديولوجية التي انعكست على صياغة العلماء للعلاقات و التحولات العميقة الخاصة بالظواهر الاجتماعية ، ونقصد بها تلك التغيرات التي فرضتها الظروف البنائية و الفكرية التي ميزت المجتمع الغربي خلال القرن الماضي .

وقد ادى هذا الارتباط الوثيق القائم بين النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي و المسألة الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي ،و هذا في الوقت الذى كان يسعى فيه الى ايجاد حلول تحافظ على امنه و استقراره من تهديدات الازمة التي حاصرته ، بعض علماء الاجتماع الى طرح تساؤلات حول عدة قضايا معرفية ،منها ما هي قديمة ، لكن اهمها حديثة تلخصها في البحث عن طبيعة علاقة النظرية الاجتماعية بالايديولوجية و الدولة ، وكذا علاقتها بالتنمية التي تشهدها مجتمعات العالم الثالث ، و التي لها واقع خاص يميزها عن غيرها من المجتمعات المتقدمة .

و عليه ، فان النظرية في علم الاجتماع الذى تحول و في وقت قصير من ظاهرة غربية الى ظاهرة عالمية ، لا تقابل فقط حصيلة المفاهيم و الفرضيات

و القوانين التي تتألف منها ، و انما هي شيئ اكبر من ذلك لانها تنبع جوهريا من حقائق واقعية تبرز دوما الاجراءات التنظيرية و المنهجية المتتالية و المتكاملة ، و التي يبذلها العلماء من اجل تجديد الرؤية المتعلقة بحقيقة الواقع الاجتماعي ، و كذلك التقرب اكثر من المنطق الذى يتحكم فيه .

و من الجدير بالاشارة هنا الى ان هذه القضايا الجديدة التي تجاوزت حدود المناقشات الضيقة الافاق ، قد طرحت في اطار علم اجتماع المعرفة الذى ظهر في بداية هذا القرن ، و الذى اختلف العلماء حول تعريفه ، و حول الدور الذى يمكن ان يقوم به . هناك من اسند له مهمة البحث في ما اذا كانت المعرفة السوسيولوجية معرفة حقيقية او مجردة ، ام انها مجرد معرفة عادية لا تدل حتما على الواقع ما دامت ترتبط بالتحيزات الايديولوجية و الاغراض السياسية . . . ، بينما هنالك ايضا من بسطوا الامر و اسندوا له مسؤولية دراسة الظروف الاجتماعية التي تحكمت في عمليات اعداد المعارف الاجتماعية و تطويرها . و مهما اختلفت الاراء حول وظيفة هذا الفرع السوسيولوجي المعرفي ، تبقى اوجه النظر متقاربة الى حد ما لان بعض المسائل قد فرضت اهميتها على المفكرين بصفة شاملة .

اما نحن ، فيتمثل اهتمامنا في بداية الامر في ضرورة وعينا بالنظرية الاجتماعية ، و بطبيعة القوى التي تشدها بالوضع الاجتماعي و السياسي ، و بانعكاسات هذا الوضع عليها ، و هذا بهدف توضيح اهم التطورات التي شكلت جزءا من التراث السوسيولوجي . و نظرا لتعدد المصادر و تشعب القضايا النظرية التي طرحت على ساحة الفكر الاجتماعي ، فقد فكرنا في التركيز على البعض منها ، و هي تلك التي تتضمن اوسع حقول و اكبر روافد المعرفة السوسيولوجية التي انجزتها النظريات الكلاسيكية و المعاصرة ذات المدى البعيد ، و المتمثلة باختصار في الوضعية ، الماركسية ، البنائية الوظيفية و نظرية الفعل . لكن لماذا هذه النظريات بالذات ؟

فيما يتصل بالاجابة على هذا السؤال ، نرى ان التعرف على هذه النظريات السوسيولوجية الغربية يمثل في الوقت نفسه معرفة سلسلة النماذج

و المقولات التي لم تعد فقط خلصة بالغرب ،بل اصبحت من اهم العوامل التي تضمنتها عملية انشاء علم الاجتماع في مجتمعنا بصفة خاصة ،وفي مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة كنتيجة للضرورات و استجابة لظروف تاريخية معينة .
ثم ان ظاهرة استيعاب هذا الفكر في ضوء معطيات واقعنا ،قد طرحت عدة مشاكل كان لها اثر على تفرع المواقف ،و تعدد الاتجاهات المعبرة عنه .

ولا شك ان النتائج المتوصل اليها في هذا الاطار متفيدنا في فحص الجانب الثاني من بحثنا ،و المتعلق بالبحث السوسيولوجي الذى ينجزه علماؤنا في الاجتماع على اساس الواقع و البناء الفكرى الذى يحيط بهم و يتفاعلون معه . و بما ان انجاز هذا البحث لا يتوقف فقط على نتائج الدراسة الميدانية؛ وانما يتوقف ايضا على طبيعة البناء النظرى الذى تنتظم ضمنه وقائع الظاهرة المعالجة ،فان ادراكنا للعناصر النظرية التي يتضمنها البحث السوسيولوجي في الجزائر ،و فهمنا للتصور الذى ينحصر فيه سيؤدى بنا الى فهم صحة الامور ،و توضيح علاقتها بالواقع الاجتماعي من جهة ،و بنماذج النظريات السوسيولوجية من جهة ثانية .

ان اهتمامنا بمعرفة مقدار الاهمية التي تحظى بها النظرية في البحث السوسيولوجي في مجتمعنا ،و الذى يعد ركيزة لتنمية المعرفة الاجتماعية الخاصة باحداث واقعنا الاجتماعي في الوقت الحالي، سيسمح بالتعرف على طبيعة العلاقة التي تربطنا بجزء من التراث الفكرى الاجتماعي الغربي الحديث و المعاصر. كما سيظهر لنا هذا العمل اشكال التأثير التي مارسها عليه علم اجتماع التنمية بشكل عام ،فضلا عن تعرفنا على الدور الذى يقوم به هذا البحث من حيث مراعاته لخصوصيات الفكر الاجتماعي العربي ...

هذا ،و ينطوى بحثنا على عدة اهداف يمكن ان توصلنا الى الفهم العميق و التفسير الموضوعي للابعاد النظرية التي يحملها البحث السوسيولوجي في الجزائر . و هو ما يفيدنا في تكوين نظرة واسعة نستطيع من خلالها وضع انتاجنا السوسيولوجي في اطار شامل يتضح من خلاله ما اذا كانت النظرية السوسيولوجية متوفرة فيه ،و معرفة الاتجاه العام السائد فيه ...

و نعتقد ان هذه الدراسة و اهدافها تلاءم الى حد بعيد متطلبات التطورات الحالية التي يشهدها علم الاجتماع و البحث الاجتماعي في مجتمعنا، و التي تنص على ضرورة الربط بين النظرية و البحث من اجل توسيع التحليل العلمي و النقد الموضوعي .

منهجية و محاور البحث

لكي نتمكن من بلوغ اهداف هذه الدراسة ، اعتمدنا على منهج تحليل المحتوى بهدف تحليل موضوعيا و باسلوب منظم مضمون البناء النظرى لكل البحوث السوسيولوجية التي تشكل عينة بحثنا ، و هذا من اجل التعرف على الاساليب النظرية التي يستعين بها باحثينا في علم الاجتماع ، و بالتالي توضيح الاتجاهات العامة لبحوثهم . و قبل الشروع في هذا العمل ، خصصنا جزءا من بحثنا للنظرية السوسيولوجية التي نقدمها لابراز دلالة مبادئها واتجاهها بعيدا عن اساليب التصديق او التكذيب التي يرفضها النقد السوسيولوجي .

و الخطة المتبعة في هذا الشأن ، تعتمد على اتباع تطور الافكار و المواقف و الاشكاليات الاجتماعية التي برزت اكثر من غيرها عبر عدة مراحل تاريخية من مراحل نمو الفكر الاجتماعي ، ثم ربط هذا التطور بالتحولات التي يشهدها المجتمع . و نعتبر ان القيام بهذه الدراسة يشكل امرا ضروريا لانها تكشف عن مظاهر التفاعل القائم بين الفكر و الاحداث الاجتماعية من جهة ، و يبرز الاستمرارية المعرفية التي ميزت المساعي السوسيولوجية بشكل واضح .

و يحتوى هذا البحث على خمسة فصول :

الفصل الاول : يعالج اتجاهات التفكير الاجتماعي قبل قيام علم الاجتماع ، اذ نتطرق فيه لرواد الفكر الاجتماعي الذين ساهموا في اثراء المعرفة الاجتماعية و بالخصوص في عهد الفكر الاجتماعي اليوناني الذى تزعمه الفكر الافلاطوني و النسق الفلسفي لارسطو . و نتعرض ايضا لعهد التفكير الاجتماعي في الحضارة الاسلامية ، و التي قاد مرحلتها الحاسمة العلامة ابن خلدون . بعد ذلك ، ننتقل الى عصر النهضة الاوروبية التي عاد فيها التفكير الى فلسفة الانوار.

و من تم نصل الى دراسة خصائص التفكير الاجتماعي الذى تطور في القرن التاسع عشر مع كونت ، دوركايم ، ماركس و فيبر . و اخيرا ، تطور علم الاجتماع مع بارسونز الذى ساهم في بناء النظرية السوسيولوجية المعاصرة التي فتحت افاقا جديدة في المجال السوسيولوجي .

الفصل الثاني : نماذج و اتجاهات النظرية السوسيولوجية ، و يعالج مميزات النظرية السوسيولوجية و ابعادها ، و كذلك المشاكل التي تحيط بها ، اضافة الى دراسة بعض نماذج النظريات و المتمثلة في الوضعية ، الماركسية ، البنائية الوظيفية و نظرية الفعل الاجتماعي من اجل تقييم المبادئ المعرفية و المنهجية للنظرية في علم الاجتماع العام .

الفصل الثالث : تطور علم الاجتماع في الجزائر ، و تقدم فيه معلومات اساسية عن قسم علم الاجتماع ما بين 1963 و 1971 ، ثم معلومات اخرى عن التغيرات التي احدثتها سياسة اصلاح التعليم العالي ... و بهذا نحاول تحليل ابعاد ديناميكيات البحث السوسيولوجي في الجزائر ، اذ نذكر انواعه و مشاكله ، و كذا خصائص حصيلة الانتاج الاجتماعي في مجتمعنا ، علما باننا سنخصص صفحات من هذا الفصل لقراءة هذا الانتاج قراءة اولية .

الفصل الرابع : دراسة تحليلية لرسائل جامعية في علم الاجتماع ، و يتضمن عينة البحث الى جانب مجموعة من الدراسات المخصصة لبحوث تمت على مستوى درجة دولة او مستوى درجة ثالثة في علم الاجتماع . في هذا الفصل ، نقسم هذه البحوث الى اختصاصين متباينين هما علم اجتماع العمل و علم الاجتماع الريفي ، لكي ندرس كل مجموعة على حدى . و الخطة المتبعة في هذا الاطار ، تستوجب التركيز على الفصول التي يستطرد فيها الباحث افكاره فيما يخص النظريات و المدارس السوسيولوجية . و بناء عليه ، و من خلال النظر ايضا في الاراء التي يدافع عنها ، و تلك التي ينتقدها ، او تلك التي يتخذها مسلكا في بحثه ، نتوصل الى توضيح اتجاهه العام ، و اظهار موقع هذا الاخير من النظرية السوسيولوجية .

الفصل الخامس : منطلقات البحث السوسيولوجي في الجزائر ، و فيه قمت

و استنادا الى ما ورد في الفصل الرابع بتحليل المعلومات المحصل عليها بهدف توضيح الصورة الواقعية للبحث السوسيولوجي في الجزائر ، و بالتالي تحديد الاتجاه و / او الاتجاهات السائدة فيه . وتحاول اللجوء الى المنهج المقارن بقدر المستطاع ، و ذلك على مستوى الاختصاص الواحد ، و على مستوى جميع البحوث حتى نتمكن اكثر من اظهار موقع البحث في الجزائر بالنسبة لعدة تيارات سوسيولوجية .

واخيرا ، نضيف بان هذه الخطة المنهجية ناتجة بالدرجة الاولى عن اشكالية هذا البحث .

ملاحظات عامة

لقد وجدنا في البداية صعوبة كبيرة في اختيار النظريات الاجتماعية التي تشكل منها التراث السوسيولوجي الغربي الذى مارس بمجمله تأثيرا عالميا . لذلك ، اخترنا النظريات الكبرى ذات المدى البعيد لاسباب منها ما ذكر في المقدمة ، و منها ايضا ان هذه النظريات قد نوقشت على نطاق واسع بالمقارنة مع النظريات القصيرة المدى ، و التي تعددت اصنافها بتعدد المدارس السوسيولوجية التي ظهرت في الغرب ، و نذكر منها على سبيل المثال المدارس الميكانيكية و الحيوانية و التطبيقية في فرنسا ، و كذلك المدارس الصورية و الواقعية و الاثنولوجية و النفسية في المانيا ، فضلا عن المدارس الانتروبولوجية و التطبيقية-الاجتماعية في انقلترا ، و غيرها من المدارس الفوضوية و الاثنوغرافية ، و التطورية-العضوية التي ظهرت في روسيا . كل هذا الى جانب العديد من النماذج النظرية التي ظهرت ضمن الاختصاصات الفرعية في علم الاجتماع .

لهذا ، وقع اختيارنا على اهم النظريات التي تشكل منها التراث الفكرى الاجتماعي ، و التي تمثلت خاصة في المدارس الاجتماعية التي اقامها كونت و دوركايم في فرنسا ، و مدرسة المادية التاريخية في المانيا ، و المدرسة البنائية-الوظيفية مع بارسونز في الولايات المتحدة الامريكية ، و اخيرا نظرية الفعل الاجتماعي .

ان التركيز على هذه النظريات جاء ايضا كنتيجة لارتباط التعليم النظرى لعلم الاجتماع بها ، بحيث شكلت كلها اساس هذا التعليم منذ انطلاقه في جامعاتنا الى حد جعل التكوين النظرى في علم الاجتماع يستمد حيويته و قوته من منابع هذه النظريات التي نالت شهرة في الجامعة الجزائرية بشكل عام . و عليه ، نعتقد ان هذه العوامل كافية لتبرير اختيارنا الذى وقع اساسا على جانب من التراث الفكرى السوسيولوجي الغربي .

اشكالية البحث

تكمن اهمية عرض مسالة الانتاج السوسيولوجي في الجزائر في دراسة الجوانب النظرية للبحث الحقيقي الذى يحدد و يضبط التطورات الحديثة في علم الاجتماع . هذا الفرع الاجتماعي الذى استوردناه بمفهومه الحديث من المجتمع الغربي ليس فقط كاختصاص جامعي ، و لكن ايضا كتعليم نظرى على علاقة مباشرة و دائمة بالبحث التجريبي .

في الواقع ، رغم ان التعليم الفرنسي الاستعمارى الذى عرفه مجتمعنا لم يفعل ما يستحق الذكر في مجال التفكير الاجتماعي ، و هذا بحكم طبيعته التي لم تطغى عليه ضرورة التكيف و الانسجام مع ما يتطلبه «واقعنا» ، الا ان التعليم الفلسفي المنظم من طرف كلية الاداب و العلوم الانسانية لجامعة الجزائر قد حاول و منذ السنوات الاولى للاستقلال ان يربط بين الجانب النظرى و البحث الامبريقي في علم الاجتماع ، و هذا بغية تجنب النزعة التجريبية من جهة ، و الفلسفة الاجتماعية من جهة ثانية . (1) و الفكرة الاساسية الكامنة وراء هذه الرؤية لعلاقة النظرية بالبحث الميداني مؤداها ان دراسة احداث واقعنا يجب ان لا تنفصل عن المجتمع نفسه ، بل أن دراسة المجتمع لا بد ان تتم دائما على اساس هذه القاعدة دون أن تكون شيئا مفروضا من الخارج .

وفي ضوء وجهة النظر هذه ، صرح وزير التعليم العالي انذاك بالطموحات التي تعلقها سياسة اصلاح التعليم الجامعي (1971) على علم الاجتماع ، و علماء الاجتماع الجزائريين ، بحيث تحدث عن الاهمية و المكانة التي يكتسبها هذا العلم في السياسة التنمويه ، و ذلك استنادا الى الصلة الوثيقة التي ربطتهم مبدئيا بواقع التنميه الشاملة . وعليه ، رسم الافاق المستقبلية العامة التي ستخلق من البحث السوسيولوجي الاطار الذى يترقى في ظله المشروع الاجتماعي . (2)

---

1) L'enseignement de la sociologie en Algérie , in VI congrés mondial de sociologie , Evian 4 - 11 septembre 1966 .

2) L'université : bulletin de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique , mars - avril 1975 , nº 1 , " La recherche au service du développement " , p. 12 .

غير ان مهمة الانتقال نحو العصرانية ، وكذلك استعجالية المشاكل لم يسمحا بانتظار مرحلة اعداد نظريات التنمية . ثم ان الجامعة قد انطلقت مباشرة في التعامل مع نظريات تطورت في مجتمعات غير مجتمعنا النامي من اجل الاستفادة منها ، وعلى نحو يخرج الطلبة من درب خصوصية الاحداث المحيطة بهم . وبذلك ، فتحت المجال لكي تكون هناك امكانيات اكثر امام ضرورية تعليم و ممارسة سوسيولوجية حقيقية بكل ما تحمله من ابعاد علمية . وهو ما نصت عليه سياسة الدولة التي شجعت على اكتساب الافكار و المبادئ المعرفية و المنهجية المنتشرة في الدول المتقدمة .

وعليه ، لا يمكن ان نفصل هذا التصور لدور علم الاجتماع وعلماءه عن ما ذهب اليه الدارسين و الباحثين الاجتماعيين في الجزائر وفي العالم العربي ، وعلى نطاق اوسع في مجتمعات العالم الثالث . فبصرف النظر عن صحة او خطأ هذا التصور ، لاحظنا ان علمائنا لم يرفضوا النظريات الصادرة عن الغرب ، وذلك في الوقت الذى اضطروا فيه الى طرح فرضيات وتحليل معطيات بناء على تجربة محددة في الميدان .

من جانب اخر ، يمكننا التسليم بهذا الترابط مادام يساهم في تنمية البحث ، وما دامت المعارف السوسيولوجية الموضوعية قابلة للانتشار . لكن هذا لا يمنعنا من التأكيد على أن هذا الاتصال يمثل في الوقت نفسه احدى المشاكل التي زادت من حدة وغموض قضية معقدة في حد ذاتها ، ونقصد بها تلك القضية التي القت على علمائنا مسؤولية التبعية للغرب ، وهذا بغض النظر احيانا عن ثقل الهيمنة التي القيت على عاتقهم ، وفي ظروف صعبة سيطرت عليها فكرة التنمية و البناء على المستوى الداخلي وسيادة الاساليب السوسيولوجية الغربية على المستوى الخارجي ....

وحتى لا نقع في الاحكام القيمية التي غالبا ما كشفت عن مظاهر عدم التنسيق بين البحث و الواقع ، او عدم فعالية الاسس التي يقوم عليها ، نحاول اعداد فكرة خاصة عن علمائنا في الاجتماع ، وعن انتاجهم ، وهو ما يعني في هذا البحث الاعتناء بتفحص البناء النظرى لهذا الانتاج من اجل حسم الامور و التعريف بما قدم في هذا الشأن . ولعل كل ذلك سيدلنا وبوضوح على المبادئ الابستيمولوجية الغربية التي اخذت موقعها في البحث الاجتماعي في الجزائر . وبذلك ، سنبين ايضا انه

قبل ان نحكم على البحث السوسيولوجي بالتخلف او بالتبعية او حتى بالقصور ، يجب اولا تحليل مضمونه وطبيعة علاقته بالمعرفة الاجتماعية والمجتمع والسلطة ... الخ ، الى جانب تحليل الدور الذى يؤديه حتى تتضح نوعية المساهمة التي يقدمها البحث الاجتماعي في سبيل خدمة التنمية الاجتماعية .

وفي الوقت نفسه ، علينا ان نتوجه بالدراسة للنظريات السوسيولوجية التي هي مرجعا لعلم الاجتماع في مجتمعنا الجزائرى ، هذا العلم السائر تدريجيا في طريق التنظيم ، وذلك ليس فقط ضمن حدود التأسيس والتنظيم والتسيير ، ولكن ايضا في نطاق المؤهلات التي ستسمح في المستقبل باظهار ما هو اصلح في واقعنا ، وفي ضوء خصوصياته ...

من هذه الخلفية ، تتحدد بعض تساؤلات الاشكالية الخاصة بهذا البحث وهي :

1 . هل ان الاستمرارية المعرفية في الغرب تمت عبر تراكم معرفي ، وبالتالي عبر التطابق الموجود بين المستويين البنائي والفكرى ؟ ام ان هذه الاستمرارية تحققت عبر الازمة ؟

2 . ما هي الظروف البنائية والفكرية التي تم اثناءها ادخال علم الاجتماع على الجامعة الجزائرية ؟

3 . الى اى حد اثرت مختلف ابعاد هذه الظروف على نمو البحث السوسيولوجي في الجزائر ؟

4 . ماذا قدمت لنا النظرية الغربية في علم الاجتماع ونحن بصدد دراسة احداث واقعنا ؟

5 . الى اى حد يمكننا حصر الاتجاه او الاتجاهات السائدة في البحث السوسيولوجي الجزائرى بعد تجربة قصيرة في هذا المجال ؟

6 . هل العلاقة القائمة بين البحث والنظرية متطورة ؟ وكيف ذلك ؟

7 . ما هي علاقة هذا البحث بالفكر الاجتماعي العربي ، وبنظريات التنمية ؟

ونعتقد ان هذه التساؤلات من شأنها ان تدلنا على درجة وضوح التكوين النظرى في الجامعة الجزائرية ليكون ذلك على الاقل مبدئيا — لاننى لا اعتبر الاجوبة عليها نهائية بل فروضا واجتهادات ، يجب ان تعقبها محاولات عديدة لتحسين مستوى ادراك خصائص البحث السوسيولوجي في الجزائر .

فرضيات البحث

الفرضية الاولى : ان حقيقة عدم اتساع مجال التنظير في البحث السوسيولوجي في الجزائر قد ترتب عنه وضع متناقض ، بحيث سمح بتراكم المعلومات الامبريقية عن مجتمعنا من جهة ، في حين قيد حدود التفكير العميق الذى تمليه ضروريات العلم على عالم الاجتماع في عصرنا .

الفرضية الثانية : ان تاثير الحافز السياسي بعد و اكثر وضوحا من محددات الخطاب السوسيولوجي لدى الباحثين الجزائريين .

الفرضية الثالثة : ان للتوجيه النظرى في البحث السوسيولوجي في الجزائر ، و الذى حاول مقابلة اهتمامات و احتياجات التنمية التي بدت اكثر من غيرها ، علاقة ضعيفة بالفكر الاجتماعي الذى تطور في العالم العربي .

الفصل الاول

اتجاهات التفكير الاجتماعي و قيام علم الاجتماع

محتويات الفصل

المقدمـة

لقـد تطـور علم الاجتماع بفضـل عمليتين فرضتا وجودهما على الفكـر وهما التنظيـر والعمـل . الاولـى تنتـج معـارف عديدة يكسبهـا المنطـق صفـة العقلانية حتى لا يرفضها الواقـع . والثانية تتمثـل في ممارسة هذه المعرفة ، واخضاعها للتجربة الميدانية . وفي الحقيقة ليس من السهـل ان نفصـل بين هـذان الجانبان في مجال علم الاجتماع ، لانهما يشكـلان مع بعض كـلا متكاملا ، بفضـل تعـود المفكرين الاجتماعيين على توحيـد جهودهم من اجـل الوصـول الى صياغـة تفسيرات و اقتراحات تكـون اكثـر ارتباطا بكل من النظرية والواقع الاجتماعي .

و النظرية الاجتماعية الحديثة باعتبارها نظرية علمية ، تحمـل معاني واسعة على مستـوى الفكـر السوسيولوجي الذى تطـور في ظـروف تاريخية متعكسرة بالتغيـرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، اضافـة الى الصراعات الايديولوجية التي انعكست على صياغـة العلمـاء للعلاقات و التحـولات العميقـة الخاصـة بالظواهر الاجتماعية ، ونقصـد بها تلك التغيـرات التي فرضتها الظـروف البنائية و الفكرية التي ميـزت المجتمع الغربـي خـلال القـرن الماضـي .

وقد ادى هذا الارتبـاط الوثيـق القائـم بين النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي و المسألـة الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي ـ و هذا في الوقت الذى كان يسعـى فيه الى ايجـاد حلـول تحافظ على امنـه و استقـراره من تهديدات الازمـة التي حاصرته ـ بعض علمـاء الاجتماع الى طـرح تساؤلات حـول عدة قضايا معرفية ، منها ما هي قديمة ، لكـن اهمها حديثة نلخصها في البحث عن طبيعة علاقة النظرية الاجتماعية بالايديولوجية و الدولة ، وكذا علاقتها بالتنمية التي تشهدها مجتمعات العالم الثالث ، و التي لها واقـع خـاص يميزها عن غيرها من المجتمعات المتقدمة .

و عليه ، فان النظرية في علم الاجتماع الذى تحـول و في وقت قصيـر من ظاهـرة غربية الى ظاهرة عالمية ، لا تقابـل فقط حصيلة المفاهيم و الفرضيـات

و القوانين التي تتألف منها ، و انما هي شيئ اكبر من ذلك لانها تنبع جوهريا من حقائق واقعية تبرز دوما الاجراءات التنظيرية و المنهجية المتتالية و المتكاملة ، و التي يبذلها العلماء من اجل تجديد الرؤية المتعلقة بحقيقة الواقع الاجتماعي ، و كذلك التقرب اكثر من المنطق الذى يتحكم فيه .

و من الجدير بالاشارة هنا الى ان هذه القضايا الجديدة التي تجاوزت حدود المناقشات الضيقة الافاق ، قد طرحت في اطار علم اجتماع المعرفة الذى ظهر في بداية هذا القرن ، و الذى اختلف العلماء حول تعريفه ، و حول الدور الذى يمكن ان يقوم به . هناك من اسند له مهمة البحث في ما اذا كانت المعرفة السوسيولوجية معرفة حقيقية او مجردة ، ام انها مجرد معرفة عادية لا تدل حتما على الواقع ما دامت ترتبط بالتحيزات الايديولوجية و الاغراض السياسية ... ، بينما هنالك ايضا من بسطوا الامر و اسندوا له مسؤولية دراسة الظروف الاجتماعية التي تحكمت في عمليات اعداد المعارف الاجتماعية و تطويرها . و مهما اختلفت الاراء حول وظيفة هذا الفرع السوسيولوجي المعرفي ، تبقى اوجه النظر متقاربة الى حد ما لان بعض المسائل قد فرضت اهميتها على المفكرين بصفة شاملة .

اما نحن ، فيتمثل اهتمامنا في بداية الامر في ضرورة وعينا بالنظرية الاجتماعية ، و بطبيعة القوى التي تشدها بالوضع الاجتماعي و السياسي ، و بانعكاسات هذا الوضع عليها ، و هذا بهدف توضيح اهم التطورات التي شكلت جزءا من الثرات السوسيولوجي . و نظرا لتعدد المصادر و تشعب القضايا النظرية التي طرحت على ساحة الفكر الاجتماعي ، فقد فكرنا في التركيز على البعض منها ، و هي تلك التي تتضمن اوسع حقول و اكبر روافد المعرفة السوسيولوجية التي انجزتها النظريات الكلاسيكية و المعاصرة ذات المدى البعيد ، و المتمثلة باختصار في الوضعية ، الماركسية ، البنائية الوظيفية و نظرية الفعل . لكن لماذا هذه النظريات بالذات ؟

فيما يتصل بالاجابة على هذا السؤال ، نرى ان التعرف على هذه النظريات السوسيولوجية الغربية يمثل في الوقت نفسه معرفة سلسلة النماذج

و المقولات التي لم تعد فقط خلصة بالغرب ، بل اصبحت من اهم العوامل التي تضمنتها عملية انشاء علم الاجتماع في مجتمعنا بصفة خاصة ، وفي مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة كنتيجة للضرورات و استجابة لظروف تاريخية معينة . ثم ان ظاهرة استيعاب هذا الفكر في ضوء معطيات واقعنا ، قد طرحت عدة مشاكل كان لها اثر على تفرع المواقف ، و تعدد الاتجاهات المعبرة عنه .

ولا شك ان النتائج المتوصل اليها في هذا الاطار متقيدنا فيفحص الجانب الثاني من بحثنا ، و المتعلق بالبحث السوسيولوجي الذى ينجزه علماءنا في الاجتماع على اساس الواقع و البناء الفكرى الذى يحيط بهم و يتفاعلون معه . و بما ان انجاز هذا البحث لا يتوقف فقط على نتائج الدراسة الميدانية ، وانما يتوقف ايضا على طبيعة البناء النظرى الذى تنتظم ضمنه وقائع الظاهرة المعالجة ، فان ادراكنا للعناصر النظرية التي يتضمنها البحث السوسيولوجي في الجزائر ، و فهمنا للتصور الذى ينحصر فيه سيؤدى بنا الى فهم صحة الامور ، و توضيح علاقتها بالواقع الاجتماعي من جهة ، و بنماذج النظريات السوسيولوجية من جهة ثانية .

ان اهتمامنا بمعرفة مقدار الاهمية التي تحظى بها النظرية في البحث السوسيولوجي في مجتمعنا ، و الذى يعد ركيزة لتنمية المعرفة الاجتماعية الخاصة باحداث واقعنا الاجتماعي في الوقت الحالي ، سيسمح بالتعرف على طبيعة العلاقة التي تربطنا بجزء من الثمرات الفكرى الاجتماعي الغربي الحديث و المعاصر . كما سيظهر لنا هذا العمل اشكال التأثير التي مارسها عليه علم اجتماع التنمية بشكل عام ، فضلا عن تعرفنا على الدور الذى يقوم به هذا البحث من حيث مراعاته لخصوصيات الفكر الاجتماعي العربي ...

هذا ، و ينطوى بحثنا على عدة اهداف يمكن ان توصلنا الى الفهم العميق و التفسير الموضوعي للابعاد النظرية التي يحملها البحث السوسيولوجي في الجزائر . و هو ما يفيدنا في تكوين نظرة واسعة نستطيع من خلالها وضع انتاجنا السوسيولوجي في اطار شامل يتضح من خلاله ما اذا كانت النظرية السوسيولوجية متوفرة فيه ، و معرفة الاتجاه العام السائد فيه ...

و نعتقد ان هذه الدراسة و اهدافها تلائم الى حد بعيد متطلبات التطورات الحالية التي يشهدها علم الاجتماع و البحث الاجتماعي في مجتمعنا، و التي تنص على ضرورة الربط بين النظرية و البحث من اجل توسيع التحليل العلمي و النقد الموضوعي .

منهجية و محاور البحث

لكي نتمكن من بلوغ اهداف هذه الدراسة ، اعتمدنا على منهج تحليل المحتوى بهدف تحليل موضوعيا و باسلوب منظم مضمون- البناء النظرى لكل البحوث السوسيولوجية التي تشكل عينة بحثنا ، و هذا من اجل التعرف على الاساليب النظرية التي يستعين بها باحثينا في علم الاجتماع ، و بالتالي توضيح الاتجاهات العامة لبحوثهم . و قبل الشروع في هذا العمل ، خصصنا جزءا من بحثنا للنظرية السوسيولوجية التي نقدمها لابراز دلالة مبادئها واتجاهها بعيدا عن اساليب التصديق او التكذيب التي يرفضها النقد السوسيولوجي . و الخطة المتبعة في هذا الشأن ، تعتمد على اتباع تطور الافكار و المواقف و الاشكاليات الاجتماعية التي برزت اكثر من غيرها عبر عدة مراحل تاريخية من مراحل نمو الفكر الاجتماعي ، ثم ربط هذا التطور بالتحولات التي يشهدها المجتمع . و نعتبر ان القيام بهذه الدراسة يشكل امرا ضروريا لانها تكشف عن مظاهر التفاعل القائم بين الفكر و الاحداث الاجتماعية من جهة ، و يبرز الاستمرارية المعرفية التي ميزت المساعي السوسيولوجية بشكل واضح .

و يحتوى هذا البحث على خمسة فصول :

الفصل الاول : يعالج اتجاهات التفكير الاجتماعي قبل قيام علم الاجتماع ، اذ نتطرق فيه لرواد الفكر الاجتماعي الذين ساهموا في اثراء المعرفة الاجتماعية و بالخصوص في عهد الفكر الاجتماعي اليوناني الذى تزعمه الفكر الافلاطوني و النسق الفلسفي لارسطو . و نتعرض ايضا لعهد التفكير الاجتماعي في الحضارة الاسلامية ، و التي قاد مرحلتها الحاسمة العلامة ابن خلدون . بعد ذلك ، ننتقل الى عصر النهضة الاوروبية التي عاد فيها التفكير الى فلسفة الانوار .

و من تم نصل الى دراسة خصائص التفكير الاجتماعي الذى تطور في القرن التاسع عشر مع كونت ، دوركايم ، ماركس و فيبر . و اخيرا ، تطور علم الاجتماع مع بارسونز الذى ساهم في بناء النظرية السوسيولوجية المعاصرة التي فتحت افاقا جديدة في المجال السوسيولوجي .

الفصل الثاني : نماذج و اتجاهات النظرية السوسيولوجية ، و يعالج مميزات النظرية السوسيولوجية و ابعادها ، و كذلك المشاكل التي تحيط بها ، اضافة الى دراسة بعض نماذج النظريات و المتمثلة في الوضعية ، الماركسية ، البنائية الوظيفية و نظرية الفعل الاجتماعي من اجل تقييم المبادئ المعرفية و المنهجية للنظرية في علم الاجتماع العام .

الفصل الثالث : تطور علم الاجتماع في الجزائر ، و تقدم فيه معلومات اساسية عن قسم علم الاجتماع ما بين 1963 و 1971 ، ثم معلومات اخرى عن التغيرات التي احدثتها سياسة اصلاح التعليم العالي ... و بهذا نحاول تحليل ابعاد ديناميكيات البحث السوسيولوجي في الجزائر ، اذ نذكر انواعه و مشاكله ، و كذا خصائص حصيلة الانتاج الاجتماعي في مجتمعنا ، علما باننا سنخصص صفحات من هذا الفصل لقراءة هذا الانتاج قراءة اولية .

الفصل الرابع : دراسة تحليلية لرسائل جامعية في علم الاجتماع ، و يتضمن عينة البحث الى جانب مجموعة من الدراسات المخصصة لبحوث تمت على مستوى درجة دولة او مستوى درجة ثالثة في علم الاجتماع . في هذا الفصل ، نقسم هذه البحوث الى اختصاصين متباينين هما علم اجتماع العمل و علم الاجتماع الريفي ، لكي ندرس كل مجموعة على حدى . و الخطة المتبعة في هذا الاطار ، تستوجب التركيز على الفصول التي يستطرد فيها الباحث افكاره فيما يخص النظريات و المدارس السوسيولوجية . و بناء عليه ، و من خلال النظر ايضا في الاراء التي يدافع عنها ، و تلك التي ينتقدها ، او تلك التي يتخذها مسلكا في بحثه ، نتوصل الى توضيح اتجاهه العام ، و اظهار موقع هذا الاخير من النظرية السوسيولوجية .

الفصل الخامس : منطلقات البحث السوسيولوجي في الجزائر ، و فيه قمنت

و استنادا الى ما ورد في الفصل الرابع بتحليل المعلومات المحصل عليها بهدف توضيح الصورة الواقعية للبحث السوسيولوجي في الجزائر ، و بالتالي تحديد الاتجاه و / او الاتجاهات السائدة فيه . ونحاول اللجوء الى المنهج المقارن بقدر المستطاع ، و ذلك على مستوى الاختصاص الواحد ، و على مستوى جميع البحوث حتى نتمكن اكثر من اظهار موقع البحث في الجزائر بالنسبة لعدة تيارات سوسيولوجية .

و اخيرا ، نضيف بان هذه الخطة المنهجية ناتجة بالدرجة الاولى عن اشكالية هذا البحث .

ملاحظات عامة

لقد وجدنا في البداية صعوبة كبيرة في اختيار النظريات الاجتماعية التي تشكل منها التراث السوسيولوجي الغربي الذى مارس بمجمله تأثيرا عالميا . لذلك ، اخترنا النظريات الكبرى ذات المدى البعيد لاسباب منها ما ذكر في المقدمة ، و منها ايضا ان هذه النظريات قد نوقشت على نطاق واسع بالمقارنة مع النظريات القصيرة المدى ، و التي تعددت اصنافها بتعدد المدارس السوسيولوجية التي ظهرت في الغرب ، و نذكر منها على سبيل المثال المدارس الميكانيكية و الحيوانية و التطبيقية في فرنسا ، و كذلك المدارس الصورية و الواقعية و الاثنولوجية و النفسية في المانيا ، فضلا عن المدارس الانتروبولوجية و التطبيقية-الاجتماعية في انقلترا ، و غيرها من المدارس الفوضوية و الاتنوغرافية ، و التطورية-العضوية التي ظهرت في روسيا . كل هذا الى جانب العديد من النماذج النظرية التي ظهرت ضمن الاختصاصات الفرعية في علم الاجتماع .

لهذا ، وقع اختيارنا على اهم النظريات التي تشكل منها التراث الفكري الاجتماعي ، و التي تمثلت خاصة في المدارس الاجتماعية التي اقامها كونت و دوركايم في فرنسا ، و مدرسة المادية التاريخية في المانيا ، و المدرسة البنائية-الوظيفية مع بارسونز في الولايات المتحدة الامريكية ، و اخيرا نظرية الفعل الاجتماعي .

ان التركيز على هذه النظريات جاء ايضا كنتيجة لارتباط التعليم النظرى لعلم الاجتماع بها ،بحيث شكلت كلها اساس هذا التعليم منذ انطلاقه في جامعاتنا الى حد جعل التكوين النظرى في علم الاجتماع يستمد حيويته و قوته من منابع هذه النظريات التي نالت شهرة في الجامعة الجزائرية بشكل عام . و عليه ،نعتقد ان هذه العوامل كافية لتبرير اختيارنا الذى وقع اساسا على جانب من التراث الفكرى السوسيولوجي الغربي .

اشكاليـة البحـث

تكمـن اهمية عـرض مسالة الانتـاج السوسيلوجي في الجزائر في دراسة الجوانـب النظرية للبحث الحقيقي الذى يحـدد ويضبـط التطـورات الحديثة في علم الاجتماع . هذا الفـرع الاجتماعي الذى استوردناه بمفهومه الحديث من المجتمع الغربي ليس فقط كاختصاص جامعي ، ولكن ايضا كتعليم نظـرى على علاقة مباشـرة ودائمة بالبحث التجريبي .

في الواقع ، رغـم ان التعليم الفرنسي الاستعمارى الذى عرفسه مجتمعنا لم يفعـل ما يستحـق الذكـر في مجـال التفكير الاجتماعي ، وهذا بحكـم طبيعته التي لم تطـي عليه ضـرورة التكيف والانسجـام مع ما يتطلبه واقعنا ، الا ان التعليم الفلسفي المنظـم من طـرف كلية الاداب والعلوم الانسانية لجامعة الجزائر قد حـاول ومنـذ السنوات الاولى للاستقلال ان يربـط بين الجانب النظرى والبحث الامبريقي في علم الاجتماع ، وهذا بغية تجنـب النزعة التجريبية من جهة ، والفلسفة الاجتماعية من جهة ثانية . (1) والفكـرة الاساسية الكامنة وراء هذه الرؤيـة لعلاقة النظرية بالبحث الميداني مؤداها ان دراسـة احـداث واقعنا يجب ان لا تنفصـل عن المجتمع نفسـه ، بل ان دراسة المجتمع لا بـد ان تتم دائما على اساس هذه القاعدة دون أن تكـون شيئا مفروضا من الخارج .

وفي ضـوء وجهة النظـر هذه ، صـرح وزيـر التعليم العالـي انذاك بالطموحـات التي تعلقهـا سياسة اصـلاح التعليم الجامعي (1971) على علم الاجتماع ، وعلماء الاجتماع الجزائريين ، بحيث تحـدث عن الاهمية والمكانـة التي يكتسبها هذا العلم في السياسة التنموية ، وذلك استنادا الى الصلـة الوثيقة التي ربطتـه مبدئيا بواقع التنمية الشاملـة . وعليه ، رسـم الافـاق المستقبلية العامة التي ستخلـر من البحث السوسيولوجي الاطـار الذى يتحقـق في ظلـه المشـروع الاجتماعـي . (2)

---

1) L'enseignement de la sociologie en Algérie , in VI congrés mondial de sociologie , Evian 4 - 11 septembre 1966 .

2) L'université : bulletin de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique , mars - avril 1975 , n° 1 , " La recherche au service du développement " , p. 12 .

غير ان مهمة الانتقال نحو العصرانية ، وكذلك استعجالية المشاكل لم يسمحا بانتظار مرحلة اعداد نظريات التنمية . ثم ان الجامعة قد انطلقت مباشرة في التفاعل مع نظريات تطورت في مجتمعات غير مجتمعنا النامي من اجل الاستفادة منها ، وعلى نحو يخرج الطلبة من درب خصوصية الاحداث المحيطة بهم . وبذلك ، فتحت المجال لكي تكون هناك امكانيات اكثر امام ضرورة تعليم و ممارسة سوسيولوجية حقيقية بكل ما تحمله من ابعاد علمية . وهو ما نصت عليه سياسة الدولة التي شجعت على اكتساب الأفكار و المبادئ المعرفية و المنهجية المنتشرة في الدول المتقدمة .

وعليه ، لا يمكن ان نفصل هذا التصور لدور علم الاجتماع وعلماءه عن ما ذهب اليه الدارسين و الباحثين الاجتماعيين في الجزائر وفي العالم العربي ، وعلى نطاق أوسع في مجتمعات العالم الثالث . فبصرف النظر عن صحة او خطأ هذا التصور ، لاحظنا ان علمائنا لم يرفضوا النظريات الصادرة عن الغرب ، وذلك في الوقت الذى انطلقوا فيه الى طرح فرضيات وتحليل معطيات بناء على تجربة محددة في الميدان .

من جانب اخر ، يمكننا التسليم بهذا الترابط مادام يساهم في تنمية البحث ، وما دامت المعارف السوسيولوجية الموضوعية قابلة للانتشار . لكن هذا لا يمنعنا من التأكيد على أن هذا الاتصال يمثل في الوقت نفسه احدى المشاكل التي زادت من حدة وغموض قضية معقدة في حد ذاتها ، ونقصد بها تلك القضية التي القت على علمائنا مسؤولية التبعية للغرب ، وهذا بغض النظر احيانا عن ثقل المهمة التي القيت على عاتقهم ، وفي ظروف صعبة سيطرت عليها فكرة التنمية و البناء على المستوى الداخلي و سيادة الاساليب السوسيولوجية الغربية على المستوى الخارجي ....

وحتى لا نقع في الاحكام القيمية التي غالبا ما كشفت عن مظاهر عدم التنسيق بين البحث و الواقع ، او عدم فعالية الاسس التي يقوم عليها ، نحاول اعداد فكرة خاصة عن علمائنا في الاجتماع ، وعن انتاجهم ، وهو ما يعني في هذا البحث الاعتناء بتفحص البناء النظرى لهذا الانتاج من اجل حسم الامور و التعريف بما قدم في هذا الشأن . ولعل كل ذلك سيدلنا وبوضوح على المبادئ الابستيمولوجية الغربية التي اخذت موقعها في البحث الاجتماعي في الجزائر . وبذلك ، سنبين ايضا انه

قبل ان نحكم على البحث السوسيولوجي بالتخلف او بالتبعية او حتى بالقصور ، يجب اولا تحليل مضمونه وطبيعة علاقته بالمعرفة الاجتماعية والمجتمع والسلطة ... الخ، الى جانب تحليل الدور الذى يؤديه حتى تتضح نوعية المساهمة التي يقدمها البحث الاجتماعي في سبيل خدمة التنمية الاجتماعية .

وفي الوقت نفسه ، علينا ان نتوجه بالدراسة للنظريات السوسيولوجية التي هي مرجعا لعلم الاجتماع في مجتمعنا الجزائرى ، هذا العلم السائر تدريجيا في طريق التنظيم، وذلك ليس فقط ضمن حدود التأسيس والتنظيم والتسيير ، ولكن ايضا في نطاق المؤهلات التي ستسمح في المستقبل باظهار ما هو اصلح في واقعنا ، وفي ضوء خصوصياته ...

من هذه الخلفية ، تتحدد بعض تساؤلات الاشكالية الخاصة بهذا البحث وهي :

. هل ان الاستمرارية المعرفية في الغرب تمت عبر تراكم معرفي ، وبالتالي عبر التطابق الموجود بين المستويين البنائي والفكرى ؟ ام ان هذه الاستمرارية تحققت عبر الازمة ؟

. ما هي الظروف البنائية والفكرية التي تم اثناءها ادخال علم الاجتماع على الجامعة الجزائرية ؟

. الى اى حد اثرت مختلف ابعاد هذه الظروف على نمو البحث السوسيولوجي في الجزائر ؟

. ماذا قدمت لنا النظرية الغربية في علم الاجتماع ونحن بصدد دراسة احداث واقعنا ؟

5 . الى اى حد يمكننا حصر الاتجاه او الاتجاهات السائدة في البحث السوسيولوجي الجزائرى بعد تجربة قصيرة في هذا المجال ؟

. هل العلاقة القائمة بين البحث والنظرية متطورة ؟ وكيف ذلك ؟

. ما هي علاقة هذا البحث بالفكر الاجتماعي العربي ، وبنظريات التنمية ؟

ونعتقد ان هذه التساؤلات من شأنها ان تدلنا على درجة وضوح التكوين النظرى في الجامعة الجزائرية ليكون ذلك على الاقل مبدئيا - لانني لا اعتبر الاجوبة عليها نهائية بل فروضا واجتهادات ، يجب ان تعقبها محاولات عديدة لتحسين مستوى ادراك خصائص البحث السوسيولوجي في الجزائر .

فرضيات البحث

الفرضية الاولى : ان حقيقة عدم اتساع مجال التنظير في البحث السوسيولوجي في الجزائر قد ترتب عنه وضع متناقض ، بحيث سمح بتراكم المعلومات الامريكية عن مجتمعنا من جهة ، في حين قيد حدود التفكير العميق الذى تمليه ضروريات العلم على عالم الاجتماع في عصرنا .

الفرضية الثانية : ان تاثير الحافز السياسي يبدو اكثر وضوحا من محددات الخطاب السوسيولوجي لدى الباحثين الجزائريين .

الفرضية الثالثة : ان للتوجيه النظرى في البحث السوسيولوجي في الجزائر ، والذى حاول مقابلة اهتمامات واحتياجات التنمية التي بدت اكثر من غيرها ، علاقة ضعيفة بالفكر الاجتماعي الذى تطور في العالم العربي .

الفصل الاول

اتجاهات التفكير الاجتماعي و قيام علم الاجتماع

محتويـات الفصـل

1. الاصول النظرية للفكر الاجتماعي الحديث

لقد كان لظهور التاملات الفلسفية ، و التفكير المستمر لفهم الظواهر السائدة في المجتمع تاثيرا على نشاة بوادر الفكر الاجتماعي الحديث . لذلك ، فان تاريخ النظريات حسب ما اتفق عليه المؤلفين ، يبدأ مع كل التيارات الفكرية الاوروبية ، و التي حاولت في كل مرحلة من مراحل الفكر الاجتماعي دراسة الواقع ، و اثارة المسائل حول احداثه الاجتماعية ، و نظمه ، وكل ما ينتج عن ذلك من ممارسات و مظاهر . . .

ان ساحة الفكر الاجتماعي مكتظة باسماء المفكرين و العلماء الذين ساهموا في اثراء المعرفة الاجتماعية بصفة عامة . و حتى لا نقع في عملية السرد التاريخي لهولاء الباحثين، اخترنا ان لا نذكر الا القليل منهم حتى نتمكن من التحول تدريجيا الى المناقشة الموضوعية للقضايا التي تطورت و تحولت الى الى مواقف ذات صدى في الحقل المعرفي في علم الاجتماع . ولاثارة هذه المسائل الاساسية ، بحثنا في الفكر الاجتماعي اليوناني ، و المعرفة الاجتماعية التي ميزت الحضارة الاسلامية ، بالاضافة الى البحث في الفكر الذى تطور هنا هناك عند الغربيين فيما بعد ، و الذى كان له اثر كبير على تنسيق الفكر السوسيولوجي بمفهومه الحديث .

1 . 1 . الفلسفة اليونانية و المجتمع

تعتبر الفلسفة اليونانية اقدم تفكير منظم عن المجتمع ، و اكثر المحاولات نضجا في مجال فهم حقيقة الاجتماع الانساني ، و مكوناته الاساسية ، وكذا العلاقات التي تربط بين مظاهر الحياة الجماعية و الاجتماعية . لقد كانت لها قيم خاصة برزت بفضل ابتعاد قادتها عن تاسيرات و مواقف الحياة العادية من اجل التحول الى دراسة شاملة اساسها مبدأ التامل او ما يسمى ايضا بمبدا الادراك العقلي .

و الاعمال التي تمكنت من تمثيل مرحلة متقدمة في هذا المجال ظهرت مع افلاطون الذى شملت اعماله على مبادئ و اراء مثالية خاصة بسير المجتمع ، و كيفية تنظيمه . ويبدو و ان تحت تأثير الظروف البنائية و الفكرية السائدة في المجتمع اليوناني انذاك ، قام افلاطون بالبحث عن نظام سيلسي جديد قادر على تحقيق التوازن الاجتماعي .

لقد كان يعتقد ان كل شيئ في العالم انما هو صورة لمثال اعلى يسيطر

على مظاهر الحياة ونموها وكل الاشكال التي يتخذها . لذلك ، رسم صورة مثالية للمجتمع البشرى سماها ب " المدينة الفاضلة " ، ثم عمل على تحويلها الى حقيقة واقعية ، حتى يبلغ في ظلها المجتمع سعادته . ولاقامة مشروعه ، التزم في البداية بمعارضة الدعائم التنظيمية القائمة في المجتمع دون ان يحاول معالجة الجوانب السلبية فيه . وقد انطلق في اعداد خطته الاصلاحية الشاملة حول المجتمع الذى اعتبره وحدة مترابطة ومتناسقة الاجزاء ، مثلما اتضح في كتابه " الجمهورية " الذى يعد فعلا شكلا من اشكال التنظيم الاجتماعي ، بحيث عالج فيه مؤلفه كل من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية معتمدا في تحاليله على اهم العوامل الجغرافية والديمغرافية التي كان لها تاثيرها الخاص . وفي هذا الصدد ، ابدى افلاطون اهتمامه بالعلاقات والروابط التي اقامها بين الحياة الاجتماعية والصراعات . . . الخ (1)

ومن بين القضايا النظرية التي برزت في الفكر الافلاطوني ، نذكر على وجه الخصوص قضية "المماثلة العضوية " التي تدل على المماثلة التي اقامها هذا الفيلسوف بين قوى النفس والمجتمع الذى قسمه الى طبقات اجتماعية متباينة ومتكاملة في ان واحد . (2)

ان افلاطون يعتقد ان المجتمع متكون من الحكام والجنود والصناع ، وهو ما يقابل بالتوالي العقل والقلب والرغبة في النفس البشرية . وبفضل هذا التشبيه ، طور ايضا فكرة المماثلة الوظيفية التي استفاد منها الفلاسفة والمفكرين المحدثين ، كمونتسكيو وسبنسر وغيرهم . لذلك ، قيل بان افلاطون قد قدم للبشرية مذهب نفسي وروحي يومن اساسا بثبات وجود النفس . (3)

وللخلاصة ، نضيف ان مشروع افلاطون كان غني بالمسائل الاجتماعية ، لانه لم ينحصر في المواضيع المذكورة سابقا ، بل انتبه الى معالجة جانب الملكية ، وكذلك دراسة وظائف

---

1) Lucien Jerphagnon , Histoire des grandes philosophies , ed. Privat, Paris 1980 , PP . 13 - 14

2) مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الاول ، دار الكتاب العربي للطباعة ، 1966 ، ص 3

3) قبارى محمد اسماعيل ، قضايا علم الاجتماع المعاصر ، دار المعارف ، القاهرة 1976 ، ص 157

التعليم و الدين و الفنون ، بهدف اصلاح الاساليب المتبعة فيها حتى يستفيد منها المجتمع . و لعل اهم قضية اشارها تتعلق بموضوع الجدل بين الفكر و الواقع كما يتجلى ذلك في مولفاته الاساسية ، رغم انه اخضع الواقع و افكاره لعالم المثل .

ارسطو كان ايضا من بين المفكرين الاوائل الذين تضمنت مؤلفاتهم سمات نظرية معتبرة . احتوى نسقه الفلسفي على عدة مسائل ، تمّ استنتاجها من الدراسات المونوغرافية التي قام بها من اجل معرفة الظواهر و الاحداث السائدة في المجتمع اليوناني . و من اشهر مؤلفاته كتاب " السياسي " الذى مكنه من تقوية خطابه حول المجتمع .

لقد شكل المنطق ، و هو نوع جديد من التفكير الذى تطور في تلك المرحلة التاريخية في المجتمع اليوناني ركيزة التفكير عند ارسطو الذى يعتبر اول مؤلف في المنطق و اول منظم لقواعده . لذلك تتميز اعماله بكثرة التحاليل الجدلية ، و الاستدلالات التي رغم قصورها و عجزها على تقديم قواعد منهجية تساعد العقل على ضبط احكامه، الا انها طرحت مشاكل هامة ارتبطت فيما بعد ارتباطا وثيقا بتاريخ الفكر الاجتماعي ، و بنشأة التفكير المنهجي الحديث . بالاضافة الى ذلك ، ادى اسلوب ارسطو المنطقي الى تطوير الجدل من قضية فلسفية الى ظاهرة اجتماعية ذات اطار نظرى في الفكر الاجتماعي الحديث ، بل و تحولت الى علم نظرى عند الماركسيين في القرن التاسع عشر . (1)

و بفضل المقولات الفلسفية التي توصل اليها المفكرون في العهد اليوناني ، ظهرت بعض النظريات البعيدة المدى ، و التي طغت عليها المفاهيم المجردة . و عليه يبقى للتفكير اليوناني جزءا من المذاهب الفلسفية التي اقيمت على اساسها المعرفة الانسانية، و بالتالي المعرفة الاجتماعية . ثم ان اهم ما يميز هذه المرحلة ، هو انتشار محاولة تكييف الفلسفة مع الظروف الاجتماعية السائدة في المجتمع ، الى حد تجاوز الدراسات الجزئية ذات الطابع النفعي القصير المدى و العاجل ، الامر الذى فتح الافاق الفكرية امام البحوث الشاملة المتعلقة بالتطور الاجتماعي و قوانينه . و نقصد بها كل الافاق التي استغلت مباشرة في العهد الروماني الذى لم يقدم خلاله فكر اجتماعي اصيل عن

---

1) قضايا علم الاجتماع المعاصر ، ص . 176

المجتمع الانساني ، و انما صار على نهج الفلسفة اليونانية بتطبيقه اياها في مجال التنظيم و التشريع الاجتماعي و السياسي . (1)

1 . 2 . التفكير الاجتماعي في الحضارة الاسلامية

لقد شهدت الحضارة الاسلامية حركة فكرية واسعة ، تجسدت في ظهور مذاهب ذات اهمية نظرية و منهجية . و من بين المفكرين العرب الذين اهتموا بدراسة مجتمعاتهم نذكر على سبيل المثال "الكندي" الذي ترجم مولفات يونانية و لقب بفيلسوف العرب . و نذكر ايضا "الفارابي" و "ابن سينا" ، و "ابن طفيل" و "ابن رشد" و غيرهم ممن دونوا خلاصة تجارب شعوبهم في كتب نالت شهرة بفضل الاراء ، و الافكار التي استنتجت عامة من عمليات التفكير التي ربطت بين خواص الظواهر الطبيعية و المناخية ، و بين عادات و تقاليد المجتمع .

وفي هذا الاطار ، نذكر ما قام به الفارابي (870 . 950) مولف كتاب " اهل المدينة الفاضلة " ، و الذي يعتبر من اشهر ما قدم عن الاجتماع الانساني في العالم الاسلامي . لقد جمع فيه بين الفلسفة اليونانية التي اتخذها منهجا للبحث بحيث تبنى فيه النموذج الافلاطوني ، و نقل عن ارسطو فكرة " الانسان مدني بالطبع " ، و بين مبادئ الدين الاسلامي . و هو ما سمح له باضافة مسائل اخرى كتلك التي تتعلق بظاهرة التعاون الروحي و المادي في المجتمع ، و كذلك فكرة التكامل بين الجسم و العقل و العلم ، الى جانب اهتمامه بتحديد اجزاء الروح الانسانية ، و تعيين وظائفها الارادية في سبيل بناء اسس المجتمع الفاضل . (2)

و قد دخل الفكر الاجتماعي مرحلة حاسمة اكثر وضوحا نظريا مع ظهور المفكر "ابن خلدون" (1336 . 1406 م) الذي دعى في مقدمته الى انشاء علم جديد يختص بدراسة التجمعات البشرية ، اطلق عليه اسم "العمران البشري" . هذا ما اشار اليه في الصفحات الاولى من هذا الكتاب ، و التي مثلت فتحا جديدا في فلسفة التاريخ (3) .

---

1) علم الاجتماع و مدارسه ، ص. 31
2) علم الاجتماع و مدارسه ، ص ص. 18 . 22
3) عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، المجلد الاول ، الطبعة الثالثة ، دار الكتاب اللبناني للطباعة ، بيروت 1967 ، ص 6

ابن خلدون رفض التقيد بالتراث اليوناني . فرغم قوله بان الاجتماع الانساني امر طبيعي ما دام الانسان وكما قال ارسطو حيوان سياسي ومدني بطبعه ، الا أن هذا المعنى لم يتخذ عنده (ابن خلدون) نفس اتجاه ارسطو الذى تحدث عن قانون وعدالة تحتفظ بوجود العبيد بينما وضعه ابن خلدون على اساس التضامن الذى ينتج عن الضرورة الاقتصادية اى الضرورة المعاشية وكذا الضرورة الدفاعية . (1).

وبفضل الفصل الذى احدثه بين التاريخ القصصي والتاريخ العلمي ، توصل الى صياغة قانون الاطوار الثلاث الذى يحكم سير المجتمعات البشرية . لذا شملت نظريته على مفاهيم خاصة بالبداوة ، والحضارة ، والفناء والنظام الاجتماعي وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالحياة الاجتماعية ، والظواهر المترتبة عنها في حالة استقرارها و تطورها . وكل هذه المسائل لجأت اليها الدراسة العلمية الحديثة مثلما هو الامر بالنسبة للستاتيكا والديناميكا الاجتماعية (2)

على العموم تعتبر نظرية ابن خلدون نظرية تكاملية . ومن مميزاتها المعرفية تركيزها على بذل الجهود في الميدان التجريبي ، والابتعاد عن محاولة اكتساب المعرفة عن طريق الادراك الحسي . اما عن اسلوب مخاطبته للمجتمع ، فقد تمحور حول مفهوم " الضرورة " ، اى ضرورة الاجتماع الانساني ، وهو المفهوم الذى ساعده على اثارة عدة قضايا من بينها نذكر تطرقه لموضوع العلاقات السببية ، واستخدامه للاستدلالات التي ادت اليها القراءة الجدلية للتاريخ و التحليل المنطقي لسيرورته .

لذا ، يعد مفهوم الضرورة ، وكما اكد ابن خلدون في مقدمته ، مفتاح الاشكالية الخلدونية الخاصة بطبيعة المجتمع الانساني و تطوره . وهي الاشكالية التي اعيد بناءها بعد قرون طويلة على اساس فكرة التناقض الكامنة في ظواهر المجتمع . واسنادا اليه ، احدثت الاشكالية الخلدونية المادية والجدلية القطيعة المعرفية بين التاويلات الفلسفية والدراسة الموضوعية .

---

1) المقدمة ، ص ص 69 ، 70.

2) حول معاني هذه المفاهيم احيل الى كتاب :

Abdeǵghani Magherbi , La pensée sociologique d'Ibn Khaldoun , 2ème édition , SNED , Alger , pp . 85 . 222

1 . 3 . تطور الفكر الاجتماعي في عصر النهضة الاوروبية

في عصر النهضة الاوروبية عاد التفكير الى فلسفة الانوار التي تجاوزت بدورها التاملات الميتافيزيقية . و من جملة مظاهر التقدم الفكري في هذه المرحلة نسجل الرفض المبدئي و العملي لمنطق ارسطو المثالي و الميل الى استخدام المنهج التجريبي و قواعد الطريقة الاستقرائية . هذا ما يفسر اسباب تخلي المفكرين في هذه الفترة عن الاسلوب الاستنباطي الفلسفي الذي كان منتشرا و متبعا في الدراسات الاجتماعية . و كنتيجة لهذا التحول ، تغيرت عدة امور منطقية ، فاصبحت تمثل قضايا بديهية في الفكر الاجتماعي الغربي الذي تحرر من المنهج القديم ، و دخل مرحلة جديدة تحت تاثير منجزات العلوم التجريبية التي احتلت مكانة معتبرة في دائرة المعرفة الانسانية .

و بما ان الفكر الاجتماعي قد اتخذ في هذا العصر اتجاها اصلاحيا ، فقد انصب البحث على مجال الاستقرار الاجتماعي ، بحيث كثر الحديث عن العلاقات الاجتماعية ، كما تطورت فكرة العقد الاجتماعي التي ادت بالعلماء الى صياغة نظرياتهم في نماذج تفسر استمرارية النظام الاجتماعي على اساس الاتفاقيات التعاقدية ، و التنازلات الفردية عن بعض الحقوق المشروعة من اجل تحقيق فكرة التوازن الاجتماعي . و عليه ، فقد شهدت دراسات التطور الاجتماعي اكثر من اتجاه سواء مع "هوبز" (1588 . 1679م) او "روسو" (1712 . 1778م) او حتى "فيكو" (1668 . 1744م) الذي ساهم في تطوير مبادئ عامة خاصة بطبيعة كل المجتمعات البشرية . (1)

في نفس المرحلة ، ظهر في فرنسا " مونتسكيو" (1689 . 1755م) الذي قام بهيكلة نظرية توضح المراحل الحضارية التي تمر بها المجتمعات اثناء نموها و تحولها . ففي كتاب "روح القوانين" الذي نشر سنة 1748 ، تطرق الى المستوى السياسي القانوني للمجتمع و ذلك من خلال البحث ضمن معطيات طبيعة الدول القائمة في عصره ، و دراسة محتوى القوانين القضائية السائدة انذاك . (2) .

---

1) Armand Cuvillier , Manuel de sociologie , PUF , Paris 1960 , p.25

2) Montesquieu , L'esprit des lois , Librairie Garnier Frères , 3ème édition , Paris 19.. , in préface

وقد جاء في هذا الكتاب بان الظواهر الاجتماعية ، وخاصة منها تلك التي تناولها بالدراسة تخضع جميعها لنظام القوانين المتحكمة في سيرها ، الامر الذى ساعد المؤلف على تحديد ماهية الظاهرة القانونية التي اكتسبت صبغة جديدة بعدما حولت الى علاقة اجتماعية (1).

من جهة اخرى ، اعتبر مونتسكيو مؤسس نظرية "النسق الاجتماعي الكلي" ، لانه قبل ان ينهي تاليف روح القوانين " الذى استعرض فيه العلاقة بين مختلف جوانب المجتمع، انتبه الى ضرورة التمييز بين طبيعة المجتمع و مبدا المجتمع . معنى ذلك انه فصل بين البناء الاجتماعي وبين مكونات هذا البناء ، و نقصد بهذه الاخيرة مجموعة القيم التي تتفاعل بداخل البناء الاجتماعي .(2)

باختصار ، لقد اتفق العلماء على ان مونتسكيو هو اول من استخدم منهج العلوم الوضعية في ميدان الاجتماع و السياسة ، لانه اعتمد على الملاحظة و التفسير و المقارنة بين الاحداث على اساس المعطيات التاريخية ، و الوقائع الجارية ، و هذا دون ان يلجأ الى تصور ما يجب ان يكون عليه المجتمع في المستقبل على حد تعبير دوركايم الذى اعجب كثيرا باسلوب هذا المفكر .(3)

هذه القاعدة عمل بها المنظرون الكلاسيكيون ، و بالخصوص اوجست كونت الذى استفاد من اعمال زميله الذى مهد لظهور علم الاجتماع الوضعي . اما ريمون ارون فقد عبر هو الاخر عن اعجابه بهذا المفكر اذ قال : "اذا كانت مهمة عالم الاجتماع هي معرفة حقيقة الاجتماع الانسلني ، فيعتبر مونتسكيو في نظرى عالم الاجتماع " . (4) .

---

1) Ibid , p . 9

2) قضايا علم الاجتماع المعاصر ، ص . 358

3) Emile Durkeim , Montesquieu et Rousseau précurseurs de la sociologie ed. Marcel et Rivière et Cie , Paris 1966 , p. 88

4) Raymond Aron , Les étapes de la pensée sociologique , Gallimard , Paris 1967 , p . 27

II . خصائص التفكير الاجتماعي في القرن التاسع عشر

لقد اتفق الباحثون و المؤلفون الاجتماعيون على ان علم الاجتماع كظاهرة غربية ظهر في نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر ، بفضل استبعاد التفسيرات الفلسفية ، و استخدام المناهج التي طورتها العلوم الطبيعية و الرياضية و الفيزيائية ، و توسع نطاق الاستفادة من النماذج المنطقية و الحسابية ، و مختلف التقنيات التي وسعت مجالات التنظير و التطبيق .

في هذا الصدد ، اثرت الظروف البنائية السائدة في المجتمع الغربي على عملية التفكير . لذا يعتقد البعض ان علم الاجتماع قد فرضته الاوضاع الاجتماعية و السياسية التي كانت متاثرة الى حد بعيد بمنجزات الثورة الفرنسية ، و الثورة الصناعية ، و التي ادخلت بعض دول اوروبا ، و بدرجات متفاوتة ، مرحلة تكوين نسق اقتصادي و بناء اجتماعي جديد . و قد كانت هذه المجتمعات بحاجة الى علم جديد يساهم بانتاج معارف تفسر الواقع الاجتماعي بشكل عقلاني ، غايته مدّ فكرة التقدم العلمي و التكنولوجي الى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية .

غير ان البعض الاخر من مؤرخي تاريخ علم الاجتماع ، فسروا اسباب ظهوره من خلال الازمات التي اصابت البورجوازية ، و موسساتها السياسية انذاك ، خاصة بعد ما ضاقت اوضاع المالكين و تدهورت حالة الكادحين ، رغم اتساع عملية الانتاج ، و تضخم الارباح . الامر الذي شكل المسالة الاجتماعية التي ارتبط بها علم الاجتماع منذ نشاته . (1)

هذا ما يدل على ان الثقة التي وضعت في العلم الجديد لم تكن تعني تحقيق المزيد من التقدم العلمي ، بقدر ما كانت ترمي الى ايجاد التفسيرات المناسبة للمشاكل العاجلة ، و وضع حلول للتناقضات التي نشات في احضان النظام القائم . و هي المسائل التي تعلقت بالمصالح الطبقية ، و بقيم السلطة التي يقوم عليها اساس النظام ، و كذا مشاكل علاقات الانتاج و التنظيم . (2)

---

1) احمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية ، دار المعارف ، 84 19، ص

2) علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية ، ص . 51

ويجب ان نشير هنا الى الدور الذى مارسه الوعي الايديولوجي الطبقي على الافكار و المواقف التي ادركت اهمية النظام و الاستقرار الاجتماعي من جهة ، و خطورة الصراع الاجتماعي من جهه اخرى .

اما على المستوى الفكرى ، فقد ارتبط ظهور علم الاجتماع بالفكر المحافظ بسبب تفوقه على الاتجاه الراديكالي الذى اعلن عن اصلاحات اجتماعية و سياسية ، تعود اصولها الى فلسفة الانوار ، و غايته الاساسية تمثلت في تحسين اوضاع الطبقة الفقيرة . اضافة الى ذلك ، تمكن الاتجاه المحافظ من استغلال ضعف الاتجاه الليبرالي الذى رغم تمسكه بالمبادئ العلمية التقدمية التي حررت الاقتصاد ، و الكثير من الممارسات التي كانت مكبوتة في ظل النظام الراسمالي ، الا انه لم يصمد امام صعود التيار الاشتراكي الذى وضع له حد الى ان صار دوره في ساحة الفكر ثانوى . (1) 420421

هذا ما ادركه المحافظون الذين كانوا على وعي بان الليبرالية قد اهملت المصالح الوطنية ، كما تسببت في خلق مشاكل عويصة ، و متاعب دمرت حياة الالاف من العمال رغم ازدهار الصناعة . لهذا ، عملوا على تجريد النظام الراسمالي القائم من عيوبه ليتحول الى بلوغ المصلحة العامة عوض الاقتصار على خدمة المصالح الفردية .

و ما يهمنا هنا ، هو ان علم الاجتماع قد ارتبط بهذا الاتجاه الذى تطور اكثر من غيره الى درجة هامة حصل عندها على تاييد العلماء الذين اجتمعوا حول فكرة تحقيق استمرارية النظام القائم . لهذا ، يعتبر علم الاجتماع بمثابة النسق النظرى للراسمالية، و الذى رفضت مبادئه النظرة الحتمية التي طورها الاشتراكيون في تلك المرحلة . (2)

و نظرا لطبيعة هذه النشاة و ما ارتبط بها من خصائص و مميزات ، فانه لا يمكن فهم الفكر السوسيولوجي فهما جيدا ، الا اذا استوعبت مشكلة النظام التي استجاب لها هذا العلم حين طرحت في بداية هذا القرن بسبب انهيار النظام القديم تحت ضغط نزعة التصنيع ، و الديمقراطية الثورية . هذا ما سنوضحه اكثر في العناصر القادمة من هذا الفصل .

---

1) علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية ، ص ص . 63 . 70

2) نفس المرجع السابق ، ص . 71

2 . 1 . الافكار الوضعية عند سان سيمون

من بين المفكرين الذين وصفوا الراسمالية في هذه المرحلة وعبروا عن تطلعاتها ، سان سيمون (1760 . 1825) الذى يعتبر اول رائد حقيقي من رواد السوسيولوجية الحديثة . ففي الوقت الذى بلغت فيه المثالية مع "هيقل " (1770 . 1831) اقصى حدودها ، حاول اعادة تنظيم المجتمع الصناعي من خلال تطبيق مشروع موسوعته .

ويتمثل هذا المشروع الذى اعتقد انه بمثابة رسالة جديدة ، قادرة على انقاذ المجتمعات الانسانية من الفوضى ، وعدم الاستقرار ، والحروب ، والصراع الطبقي ، والثورات . . . الخ ، في الفلسفة الوضعية ، وعلم الاجتماع ، والسياسة ، والاخلاق ، واخيرا الدين العلمي . (1)

وبالتالي ، كان همه الاساسي هو ان يقيم هذه العلوم التي سيجمع بينها قانون واحد يحل محل التفكير الميتافيزيقي ، ويحول العلم الى حقيقة مؤكدة . انه قانون الجاذبية العام الذى طوره عن فكرة وحدة الفكر الانساني ، والذى حث فيه على ضرورة اقامة جميع العلوم على اساس الملاحظة والتجربة ، وان تستخلص كل نتائجها في اطار هذا القانون . (2)

في نفس المجال ، اتخذ سان سيمون موقفا معرفيا ايجابيا حين اعلن بان التاريخ وحدة علمية تعبر عن تطور التفكير البشرى . لان هذا الموقف قد سمح له بان يجمع بين فكرتي النظام والتقدم باسلوب وضعي يربط بين كل اجزاء المجتمع الذى اعتبره كائن حقيقي تتوقف قوته او ضعفه على العلاقات التفاعلية التي تقوم بتحديد كل جزء في اطار بنائه المنظم . لهذا ، اكد على اهمية دراسة هذا الجهاز المنظم كغيره من الحقائق الطبيعية الاخرى . (3)

واخيرا ، فقد انصبت اهتمامات سان سيمون على مختلف الطبقات الاجتماعية ، كما بين

---

1) Claude Henri , Projet d'encyclopédie (in oeuvre de Saint Simon) , édition Anthropos , Paris 1966 , tome . 6 , p . 305

2) Ibid , voir de la réorganisation de la société européenne ,t.1,p.182

3) Ibid , . voir mémoire sur la science de l'homme , t.5 , p. 14

هذا ما اكـد عليه ، علمـا بان علم الاجتماع يستفيد من تلك العلـوم ، و بالضبط من مناهجها التي تضـع في متناول الباحثين الاجتماعيين قـواعد تساعدهم على اكتشاف القوانين الثابتـة المتحكمة في ظواهـر المجتمـع .

من جهـة اخـرى ، اتبـع كونت خـلال دراسته للمجتمع طريقة تشبـه الدراسة المتبعـة في العلـوم البيولوجية . فقد اهتـم بدراسة كل من الجانب الستاتيكسي ، و الجانب الديناميكي للظاهـرة الاجتماعية . فالقسم الاول ، يمثـل القاعدة التي تضـم جميع الارتباطات الداخليـة لمختلف النظـم الاجتماعية التي يتالف منها البناء الاجتماعي . اما القسم الثاني ، فتتلخـص قاعدته في منهـج دراسة التطـور الاجتماعي لاكتشـاف عناصـره . (1)

و الستاتيكا حسب كونت الذى اعتنى كثيـرا بدراسة الثبات في المجتمع هـي الطريقة التي تسمـح بمعرفة التماسك و التضامن الاجتماعي . في حين ، تقـوم الديناميكا الاجتماعيـة باعتبارها وسيلـة تاريخية ، بكشف القوانين التي تفسـر ديناميكيات التغيـر و التطـور الاجتماعي .

اذن ، اقـام كونت موضوع علم الاجتماع على اسس الستاتيكا الاجتماعية و الديناميكا الاجتماعية . و هو ما يقابل النظرية العامة للنظام الطبيعـي من جهـة ، و النظرية العامـه للتقـدم من جهـة ثانيه . و بذلك ، شملت دراسته الوضعية على العـلاقات التفاعلية، و الوظيفية التي تربـط بين الظواهـر الاجتماعية، و كذلك المميزات التي تخـص النظـام بجانبيه الثابت و المتطـور . لان الصـراع بين النظـام و التقـدم لا وجـود له في ظـل الوضعية، و بالخصوص عند كونت الذى اكـد على شعـار القانون المـوحـد الذى يضمن تطـور كل المجتمعـات رغـم اختلاف انماطهـا . و لا يعني هذا الكلام ان كونت قد اهمـل التاريخ ، لانه الـح على الاحتفاظ بكل المميزات الايجابية التي ظهـرت في مـاضى الانسانية ، علمـا بان هذا الموقف لا يتناقض مع المهـام المستندة لعلم الاجتماع كعلم يضـم الجماعات البشرية ماضيا ، حاضـرا ، و مستقبلا ، ما دامت كل المراحـل مترابطة فيما بينها في المكان بسبب التضامن ، و في الزمـان بفضل الاستمراريـة .

---

1) Ibid , p. 59

2 . 3 . الاتجاه الاصلاحي الوضعي عند دوركايم

ان دراستنا للافكار الاساسية التي ارتبطت بالنظريات السوسيولوجية تؤكد علينا ضرورة التطرق لاعمال "اميل دوركايم" (1858 . 1917 م) لانه وضع نسق فكرى كان له اثر كبير على البناء الحالي لعلم الاجتماع، علما بان هذا النسق يعد امتداد للوضعية الكونتية .

لقد تعلقت افكار دوركايم بالاحوال الاجتماعية و الفكرية التي تدهورت في ظل الجمهورية الثالثة في فرنسا، وعلى الخصوص بالظروف السياسية التي اصابتها الازمة، رغم كل ما بلغه المجتمع في مجالات التكنولوجية و الصناعة . . . الخ . بمعنى اخر، فقد اراد بسبب انعكاس هذه الازمة على اهتماماته ، ايجاد حلول جديدة للاوضاع المتدهورة، يكون محورها الاساسي متمثلا في الانسان، المجتمع، و التاريخ .

و قبل التطرق لافكاره الرئيسية، نشير ان دوركايم قد تاثر بالفكر الاجتماعي الكونتي و خاصة بالقيم و التعاليم التي برزت فيه . الا انه لم يردد افكار زميله، بل استمد منه الروح الوضعية فقط . (1) وعليه، صرح بانه لا يمكن اصلاح المجتمع الفرنسي الا اذا اعيد بناء التماسك العلمي . هذا الوضع المتناقض الذى اعترف به دوركايم ناتج عن الفصل الذى وقع بين الكنيسة و الجيل الجديد بعدما برز فشل الاخلاقيات القديمة التي عجزت عن اداء وظائف فعالة في المجتمع . (1)

من جهة اخرى، لاحظ دوركايم بان النظريات التعاقدية القائمة في مجال الفكر و نذكر من بينها نظرية "روسو" النفعية، لم تتجاوز حدودها مجال النشاط الاقتصادى . لذلك دعى الى اقامة اتفاق اجتماعي يليق بحاجيات المجتمع، و يراعي القواعد العرفية و الاصلاحات القانونية، و غيرها من القضايا الجوهرية التي اهملت، و التي لا يمكن بدونها ضمان استمرارية مصالح و اهداف افراد المجتمع . و بالمناسبة، قال بان علم الاجتماع هو العلم اللائق لاقامة اخلاقيات علمية . (2)

---

1) Emile Durkheim , Les règles de la méthode , 2ème édition , PUF , (in préface de la première édition) , p. 5

2) Emile Durkheim , Le Socialisme , 2ème édition, PUF, Paris, 1971, p. 3 / 3

يتكون الرصيد السوسيولوجي الدوركايمي من عدة مؤلفات خصصها لتحديد موضوع ومنهج علم الاجتماع ، ولمعالجة بعض الظواهر الاجتماعية وفق أسلوب يستبعد الافكار المسبقة ، والاحكام القيمية التي تقف عائقا في وجه الدراسة السوسيولوجية .

في كتاب "قواعد المنهج الاجتماعي" (1895) وضح خصائص التجمع الاجتماعي . ففي الفصل الاول منه ، قال بان كل مجتمع وليد تفاعلات الافراد الذين يدخلون في علاقات متبادلة ، وبالتالي ليس المجتمع وليد تجمعهم ، اى انه ليس مجرد احصاء لعدد الافراد ، وانما هو نسق من الروابط الاجتماعية التي تخضع لقوانين طبيعية (1)

واستنادا الى هذا التصور ، حث في الفصل الثاني على اعتبار الظواهر الاجتماعية "اشياء" ، لانها ظواهر مستقلة عن الشعور الذاتي ، وخارجة عن الارادة الفردية . ثم بين كيف تشكل هذه الظواهر موضوع علم الاجتماع الذى بفضل هذا الكتاب ، تم تحويله من فلسفة اجتماعية تسعى الى استخراج القوانين الاجتماعية كما تمليها طبيعة التطور الانساني الى علم منهجي بالدرجة الاولى . (2)

وطبعا ليست كل الظواهر الموجودة في المجتمع في نظر دوركايم ظواهر اجتماعية، لان لهذه الاخيرة مميزات خاصة ، وتتمثل المقاييس التي حددها في كون الظاهرة الاجتماعية ظاهرة انسانية ، عامة وجماعية ، موضوعية وقادرة على ممارسة قهرا والزاما على الفرد ما دام لها وجود خارج عن ارادته . وبالتالي ، يتضح بان لمصطلح " الشئ " دلالة خاصة لا تعني ان الظواهر الاجتماعية اشياء ، لكنها احداث تشبه الاشياء بصفة مختلفة . (3) ومنهجيا يعني اعتبار الاحداث الاجتماعية كاشياء ، الزامية اتباع الطريقة الاستقرائية في الدراسة لمعرفة خصائصها ، وكل الاسباب التي تخضع لها في سيرها ، وذلك من خلال استخدام الملاحظة والتجربه ، والاخذ بعبدا تفسير الاجتماعي بما هو اجتماعي .

من جهه اخرى ، حاول دوركايم مواجهة الصراع الاجتماعي في كتاب عنوانه

---

1) Les règles de la méthode , pp. 3 à 6

2) Ibid , p. 19

3) Ibid , p. 27

"التقسيم الاجتماعي للعمل" (1893) تناول فيه على وجه الخصوص موضوع احداث الحياة الاخلاقية وفق منهج العلوم الوضعية. في المقدمة انتقد النظم الاخلاقية المقترحة من طرف بعض المفكرين مثل سان سيمون وكونت لانه كان يؤمن بضرورة خلق علم وضعي يدرس الاخلاق. وفي جانب اخر، بين كيف ان ظاهرة التباين في الادوار والتفاوت في الوظائف تؤدي الى التضامن بين افراد المجتمع، وليس الى الصراع كما اعتقد ماركس. وقصد به ذلك التضامن الذي يتحقق حين يتم اكتشاف المبادئ الصالحة لتنمية التربية الاخلاقية والعلمية. (1)

في نفس المرجع، درس دوركايم التضامن الجمعي كما يحدث في المجتمعات المتقدمة. فاذا كان التضامن يتجسد في المجتمعات البدائية في قالب اساسه الضمير الجمعي، فان التضامن الذي يحصل في المجتمعات الحديثة يقوم بناء على الادوار التي يؤدونها الافراد في المجتمع. في هذه الحالة تتكامل الوظائف فيما بينها، لتظهر في نسق اجتماعي واحد قاعدته التضامن الاجباري الذي يفرض بدوره على الافراد مبدا النظام الاخلاقي، وهو ما سماه بالتضامن العضوي. (2)

ومن اشهر مؤلفاته ايضا كتاب الانتحار (1897) الذي لخص فيه احدى البحوث التجريبية التي اجراها على ظاهرة الانتحار التي كانت تهدد المجتمعات الراسمالية المصنعة. في هذا الميدان، تطرق لاسباب وعوامل الظاهرة، وبالتحديد لمسالة الاستعدادات والقابليات النفسية التي تدفع الى ارتكاب مثل هذا الفعل. ومن هذا الاطار الذاتي، انتقل الى المستوى الاجتماعي اين تعرض لقضية المؤشرات الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الانتحار. ومن ثم توصل الى قياس اهمية كل مستوى بالنسبة لمعدلات الانتحار المسجلة في المجتمع.

بالاضافة الى ذلك، ربط دوركايم بين التضامن الاجتماعي وحالات الضعف التي تسبب السلوكات الانتحارية. ثم اجرى نفس العملية للكشف عن اسباب السلوكات المرضية في ثلاثة جماعات ذات اتجاهات دينية مختلفة وهي الكاثوليك، البروتستان واليهود. وكانت

---

1) De la division sociale du travail , 9eme ed , PUF , Paris 1972 , pp. 73 . 74

2) Ibid , p. 96

النتيجة تؤكد في كل مرة على انه كلما ضعف الارتباط بالدين ، كلما زادت نسبة الممارسات المعارضة للتماسك الاجتماعي . لان ضعف هذا الاخير يولد الشعور بالوحدانية و العزلة و غيرها من الاحاسيس الغير عادية التي تؤثر دائما سلبيا على افراد المجتمع ، و بالتالي على التضامن الاجتماعي . (1) و من خصائص كتاب الانتحار ايضا نضيف كثرة الاستدلالات التي استخلصت جميعها من الاعتماد على المنهج التفسيري الذي بفضل انتهاج قواعده وفق دوركايم في صياغة صور منطقية و رياضية منسجمة مع مختلف مظاهر الظاهرة المدروسة .

اما عن ظاهرة الدين ، فقد تطرق لها بالدراسة في كتاب تحت عنوان " الاشكال الاولية للحياة الدينية " (1912) . في هذا المجال اراد الكشف عن مميزات النظام الديني عبر كل مراحل المجتمع الانساني . لذلك حلل طبيعة القيود التي تفرضها المعايير الاجتماعية على الافراد ، وفسر معنى المعتقدات و الممارسات الدينية . (2)

و قد كان لهذا الانجاز العلمي دور كبير في تنمية السوسيولوجية ، خاصة و ان دوركايم قد ادرك اشكال التفكير المرتبطة بالمعتقدات الدينية ، و جمع ملاحظات هامة عن العالم الديني و التصورات المنبثقة عنه . كما سمحت العلاقة التي اقامها بين الانسان ، المجتمع و الفكر بالنظر الى دوركايم على انه من اشد المفكرين اتصالا بالتاريخ نظريا و عمليا ، مثلما يتضح في "الاشكال الاولية للحياة الدينية " .

الى جانب هذه المؤلفات نذكر ايضا كتاب "الاشتراكية" (1928) الذي انتقد فيه اشتراكية سان سيمون الذي جعل من الرجل الصناعي اساس البناء الاجتماعي ، و ذلك على حساب دور الدولة . ان دوركايم قد رفض هذا التقليص لاهمية الدولة ، وقال بان النظرة السانسيمونية حول هذا الموضوع نظرة طوباوية ، لان النظام الاشتراكي لا يتحقق الا اذا توفرت كل العوامل اللازمة لبلوغ السعادة ، بشرط ان ينسجم السلوك البشري مع المقاييس التي يضعها المجتمع ، و ان يتبع تعاليمها خصوصا اذا شكلت هذه الاخيرة نظاما متكاملا خاليا من الصراعات و التناقضات التي تزول بزوال المؤسسات التي تدعم

---

1) Le Suicide , PUF , Paris 1969 , p.50

2) Les formes élémentaires de la vie religieuse , PUF , 4ème édition, Paris 1960 , pp. 11 . 13

مواقف استغـلال الانسان للانسـان .(1)

عموما كل افكـار د وركايم تبيـن مـد ى ارتباطه بالمباد ى الجمعية . فلقـد كا ن متاثرا بالمحافظين ، لذا تصـور الحـل للوضـع المتازم السائـد في الالتـزام بالقيـم و المعايير الاخلاقيـة و الوطنية التي تعد ها السياسات الحد يثة . كما كان ايضا مؤمنـا بالنظام الذ ى ينتـج عن التضامن الذ ى يقـع بين الفـرد و المجتمع ككـل . هذ ه باختصـار اهـم افكـار د وركايم التي عارضتها الماركسية ، و حتى اراء فيبـر مثلما سنوضـح في بقية هذا الفصـل .

2 . 4 . ماكـس فيبـر و الوجـه الثالث لعلم الاجتماع

شهـد علم الاجتماع تطـورا محسوسا منـذ ظهـوره ، و امتـد ت افكاره الوضعية الى عـد ة مجتمعات في اوروبا و خارجها بفضل اعجـاب الباحثين و الطلبه الجامعيين بمباد ئها و خاصة بمباد ى المدرسة الد وركايمية . و في المانيا ، بـرز "ماكـس فيبـر" (1864 . 1920) في ميـد ان القانون ، التاريخ ، الاقتصاد ثم الاجتماع . وكان مثل د وركايم متخوفا من الازمـة التي اصابت المجتمع الراسمالي ، لذلك قـد م مصـادر سوسيولوجية حد يثة وكله املا فـي ان تصبـح نظريته بيـان علمي للتفكيـر الصحيـح .

تاثـر فيبـر كثيرا بالافكـار الكونتيه ، و القـواعد الد وركايمية ، و انتبـه في الوقت نفسه الى تصاعـد التيار الماركسي في الجامعات و الد راسات الاكاد يمية . و و من ثم اد رك الخطورة التي يشكلها هذا الاتجاه على الراسمالية كنظـام و كواقـع ، رغـم ان ظـروف المانيا في تلك المرحلة التاريخية كانت تبـد و اكثـر استقرارا بسبب نمـو الوعي القومي و قـوة الحكـم القائـم الذ ى تميـز خاصة بواقعيته . اما عن خصائص الفكـر في مجتمعـه ، فقد غلبت عليه تاثيرات الفكـر الكانطي و الهيقيلي اللذ ان قد مـا الفلسفة المثالية التي مهـدت بد ورها الطريق امام البحث الفكـري الحد يث . و من اجـل تقد يم رؤيـة جد يد ة للمجتمع الراسمالي ، انطلـق فيبـر من التحـاور مع النظرية الوضعية مـن جانب ، و النظرية الماركسية من جانب اخـر . و بذلك ، اختلفت ارائـه عـن اراء د وركايم و ماركس ، الامـر الذ ى زاد موقفـه السوسيولوجي شهرة .(2)

---

1) Le Socialisme , pp. 180 . 181

2) bes étapes de la pensée sociologique , p. 567

من اهـم المسائل التي عالجها فيبـر قضية القديم و الجديد التي طرحـت نفسها على المجتمعات الغربية المصنعة. و تعـود هذه المعانات فـي نظـر فيبـر الى احتـواء النظام القائـم على جوانب غيـر رشيـدة، استطاعت ان تفسـد اسلـوب الحياة اللائـق. و بمعنى اخـر، يـرى فيبـر ان هذه الظاهـرة مرتبطة بظاهـرة تخلـي النظام عن العوامل التي كان لها في السابق الفضـل في بنائـه و حمايتـه، و من بين هذه العوامل ذكـر "الدين" الذي اعتبـره المحـرك الاساسي لظواهـر المجتمع مهما كانت طبيعتها. (1)

و لفيبـر عـدة مؤلفات من اهمهـا كتاب "الاخلاق البروتستانية و الـروح الراسمالية" الذي قـام فيه باجـراء تشريـح للـروح الراسمالية. و في هذا الصدد، اعتمـد على فكـرة اقتصادية واضحـة استمدها من الاخـلاق البروتستانية التـي من صفاتها الاساسية الحـث على العمل، و استثمـار رؤوس الامـوال و الكسب من اجـل بلـوغ التنمية.. الخ (2)

في نفس المرجع، يبيـن كيف ان الاخـلاق البروتستانية مطابقـة للراسمالية. و عليه، اعتبرها شكـل مـن الاشكـال الايجابيـة لمعايير الحياة الدينية التي لها علاقـة بظهـور الراسمالية، و التي تفاعلت مع العوامـل الاقتصادية التي ميـزت كل مرحلة من مراحـل نمـو النظام الراسمالي الى أن ازدهـرت في اطـار الاخـلاق و الدين اللذان شكـلا مجـال نموهـا. (3)

و انكـارا للمواقف و المقولات الماركسية، اكـد فيبـر ان البورجوازية ليست وليـدة الاستغـلال الاجتماعي و الاقتصادي، و انما هـي وليـدة الحركات الدينية التي مجـدت الوجـود الالـهي و خلقت الـروح الراسمالية، و دعمت الاخـلاق، و وفـرت جميـع الظـروف المناسبة لهذا الغـرض. غيـر انه اتفـق مع ماركس حيـن قـال بان المجتمع الراسمالي يضم طبقتين، احداهما مالكة لوسائل الانتاج، و الاخـرى مالكة لقـوة العمل و مجـردة من السيطرة سـواء على وسائل الانتاج او على الاربـاح. لكنه لا يـرى فـي ذلك ايـة خطـورة علـى

---

1) Julien Freund , Sociologie de Max Weber , P.U.F. , Paris 1966 , p. 7

2) Ibid , p. 130

3) Ibid , p. 153

المجتمع بشكل عام ما دامت المقومات السيكولوجية و الاخلاقية التي تستند اليها الروح الراسمالية في المجتمع متوفرة . اذن تعد ظاهرة التناسب الاخلاقي مع تعاليم الروح الراسمالية هي التي تضمن التقدم الاجتماعي . (1) ومن هذا الموقف نستنتج ان فيبر وعلى خلاف ماركس، يعتبر البنية الفوقية وما تتضمنه من وعي وثقافة وايديولوجية هي اساس التغيير الاجتماعي و ليس العكس اي البنية التحتية .

ان التطابق الذى اشار اليه فيبر لم يمنعه من الاشارة الى ظاهرة البيروقراطية والتحذير من سلبياتها ، لانها في نظره ظاهرة ادارية متسلطة على النظم الرئيسية المسيرة لامور المجتمع، والتي غالبا ما تتسبب في تحطيم الحريات الفردية ، و تقليص الشعور بالمسؤولية . لهذا ، نادى بضرورة تعديل البيروقراطية ، وذلك من خلال العمل على تقوية طابعها العقلاني وفق نحو يحترم الفرد و حريته . (2)

في الواقع علم الاجتماع عند فيبر مليئ بالمفاهيم السوسيولوجية التي خدمت النظرية الحديثة . وقد تمثل مشروعه الابستيمولوجي في اكتشاف طبيعة السلوك الاجتماعي بالدرجة الاولى ، فيبر كان يطمح الى التوصل الى معالجة كل سلوك او نشاط اجتماعي لمعرفة اسبابه ، ثم فهمها و تفسيرها . لهذا ، تجنب دراسة الطبقات الاجتماعية ، و التزم بالبحث في التجمعات الصغيرة ، مرورا طبعا بالافراد و بالمعاني التي يعطونها لسلوكاتهم .

لقد قال فيبر بضرورة الاهتمام بـ "الفعل" اى السلوك الفردى الذى يحمل معنى ذاتي و دلالة بالنسبة للفاعل وايضا للاخرين . وبناء عليه ، اعتبر الفعل الاجتماعي فعل عقلاني لان الفاعل يضع له دوما اهداف ، و يوجهه حسب صور منطقية واضحة .

و اضاف بان الفعل يتضمن خبرة الانسان على مدى الحياة ، بما في ذلك التجارب الناجحة و المحاولات الفاشلة . و هو بالتالي فعل جمعي يعبر عن طبيعة الاتصال ونوع الاحتكاك بين اعضاء المجتمع ، وكل ما يترتب عن ذلك بالنسبة لابعاد السلوك . (3)

---

1) Ibid , p. 177

2) Ibid , p. 205

3) Julien Freund , Essais sur la théorie de la science, Plon , Paris 1965 , P. 138

على هذا الاساس النظرى ، تحدث فيبر عن الاتجاه السيكولوجي في علم الاجتماع، والذى تعرض له في في كتاب اخر تحت عنوان "نظرية التنظيم الاجتماعي و الاقتصادى" مبينا بانه العلم الذى يسعى الى فهم و تفسير السلوك الاجتماعي الهادف. (1) وبعد هذا، قام بتحديد الاطار العام للفعل الذى دلـه على المعنى الذاتي للفعل والمتطابق مع المعنى السائد في المجتمع . واخيرا ، اتخذ من هذه المقولة موضوعا لعلم الاجتماع الذى اراد منه ان يدرس المجتمع من خلال النماذج المثالية التي تحدد افعال وسلوكات الافراد في ظل الظروف المحيطة بهم . (2)

لذا ، نستطيع القول بان فيبر لم يستخدم مفهوم "القانون" لانه يؤمن ان الانسان بطبيعته كائن متغير وغني بالمشاعر والافكار . . . وبالتالي ، فان كل صلاحيات القوانين نسبية المفعول . ومن ثم فعلى عالم الاجتماع ان يتخلى عن البحث عن القوانين مو هذا مهما كانت طبيعتها ، لكي يتحول الى معرفة المنطق الاجتماعي الذى تحمله كل ممارسة اجتماعية . والمهمة المستندة للباحث اجتماعي ، تدل على ان موضوع علم الاجتماع لا يمكن ان يكتمل الا بالفهم وبالتحديد فهم جوانب معينة من السلوك . وطبعا ، القصد يتجه الى الجوانب التي تحافظ على المجتمع الراسمالي كالدين ، والتقاليد والسلطة القانونية . (3)

وللخلاصة ، نضيف ان فيبر قد نال شهرة عالمية لانه درس المجتمع دراسة مقارنة استنادا الى فرضيات علمية . كما حلل الظواهر الاجتماعية وفق اسلوب سيكولوجي من حيث الدوافع والاهداف . لكن هناك من حمله مسوولية تجميد النظرية السوسيولوجية بسبب اعتماده على المنطق لتفسير السلوك . وقد اتفق علماء الاجتماع على ان فيبر لم يحصر باتقان بعض المفاهيم الاساسية في نظريته ، بحيث حصل الخلط بين "الفعل" و"السلوك" . واضافوا الى انتقاداتهم ، قصور النظرية على مستوى التفسير السوسيولوجي

---

1) Les étapes de la pensée sociologique , p.501

2) Ibid , p. 504

3) Ibid , p. 565

لانهم راوا ان فيبر قد ركز على الجانب السيكولوجي للمجتمع ، وكانه كان يريد اخضاع الواقع الاجتماعي لنسقه الفكرى بعد ما اختار النماذج المنطقية التي تناسبه ، ولم يكن من المعقول ان تقبل مثل هذه العملية التي من نتائجها تحويل علم الاجتماع الى فرع من فروع علم النفس. (1)

اذن ، يمكننا القول أن علم الاجتماع عند فيبر قد حمل معنى ايديولوجي لانه قسم الواقع الاجتماعي ، وطبق عليه الفكر دون أن يراعي طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تعبر عن معاني غير ثابتة ، الامر الذى جعله يعتني بدراسة الظواهر الفردية على حساب الظواهر العامة التي يتوقف عليها النظام والسلوك في آن واحد .

2 . 5 . كارل ماركس والتفسير الجديد للمجتمع

في الوقت الذى كانت فيه الاتجاهات الفكرية تسعى الى وضع حلول لمشاكل الوضع الاجتماعي والاقتصادى السائد في اوروبا خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ظهر اتجاه فكرى معارض لليبرالية والوضعية ، وهو الاتجاه الماركسي الذى اضاف بدوره رصيد هائل للمعرفة الاجتماعية .

يعتبر كارل ماركس (1818 . 1883م) من ابرز الذين انتقدوا النظريات التي كانت تتموا في مجال التغير الاجتماعي في تلك الفترة التاريخية . فقد اكد في مختلف مؤلفاته بان فعالية هذه النظريات محدودة بسبب قصور مبادئها التي تحملت مسؤولية تجريد النظام الراسمالي من عيوبه التطبيقية من جهة ، ولكونها ايضا لا تتحدث الاعن الانسان الاوروبي الذى تدعوه الى الاستفادة من التقدم الصناعي في ظل النظام القائم . (2)

وبفضل رفضه لكل هذه الحقائق التي كانت واضحة في الفكر الاجتماعي انذاك ، اختار انتهاج اسلوبا مغايرا لتقديم مشروع علمي موضوعه "الاشتراكية" وهي القضية الجوهرية التي تناولها بالدراسة تناولا مجددا غير من ملامح الاشتراكية الاوروبية القومية

---

1) Ibid , p. 563

2) هذا النقد موجه خاصة الى اميل دوركايم الذى كان موقفه في هذا الشان واضحا مثلما تدل على ذلك اقواله الصادرة في الدرس الحادى عشر من كتابه "الاشتراكية" . المرجع ذكر سابقا ، ص . 197

التي تزعمها كل مسن سان سيمون و برود ون .

في كتاب "الايد يولوجية الالمانية" الذى نشره مؤلفه ما بين 1845 . 1846 ، حدثت القطيعة المعرفية مع الفلسفات القديمة التي ادت حسب ماركس الى تزييف الواقع باعتمادها على تصورات و افكار ايد يولوجية خاطئة . و في هذا الكتاب ، نشات افتتاحية العلم الجديد الذى تضمنته المادية التاريخية . و تعد هذه الاخيرة ماكبر انتصار احرز عليه الفكر الماركسي ، بعد ما اتضحت قوانينه العامة التي تتحكم في ظاهرة التغير الاجتماعي . (1)

من جهة اخرى ، انتقد ماركس فلسفة الانوار التي تمسكت بالافكار البورجوازية و اهملت التناقض الذى تعمقت جذوره سواء تعلق الامر بالمجتمع الالماني او الفرنسي او غيره من المجتمعات الاوروبية التي فقدت بنياتها الاجتماعية توازنها بعد ما اختل توازن القطاع الاقتصادى الخاص بملكية وسائل الانتاج ، و القطاع الخاص بالعمل و الانتاج (2)

و بعد ما حلل تاريخ فرنسا الاجتماعي الذى يمثل التاريخ الحقيقي للصراع الطبقي ، اتخذ مواقف عديدة اتجاه هذا التاريخ ، نذكر من جملتها معارضته للثورة الفرنسية التي جعلت من القيم الاخلاقيه اساسا للبناء الاجتماعي ، بينما كان من المفروض ، و حسب رايه ، ان تتخذ من البنيه الاقتصادية اساسا لذلك . و هو ما يفسر اعتماد ماركس على العامل المادى في تفسير نشاة النظم الاجتماعية و الاقتصادية ، وكذا حركة التاريخ .

يرى ماركس ان الصراع الطبقي يحدث في المجتمع بسبب المادة . و اجتماعيا ، تعني هذه الفكرة بان المجتمعات تتطور وفقا لتطور ادوات الانتاج . و لا يتحدد موقف اى فرد في المجتمع ، الا من خلال موضعه من علاقات الانتاج . و في النظام الراسمالي لا يختلف الفرد عن الالة ، لان قوة العمل يشتريها صاحب العمل الذى يكافئها بقدر لا يتجاوز قيمة المواد اللازمة لتجديد القوة العضلية الضرورية لمواصلة عملية الانتاج .

و استنادا الى هذه الحقيقة ، تحدث ماركس عن مسالة تحول المال الى راس المال ،

---

1) كارل ماركس ، الايد يولوجية الالمانية ، ترجمة : فؤاد ايوب ، دمشق 1979 ، ص ص . 29 . 30

2) كارل ماركس ، راس المال ، تر : محمد عيتاني ، مكتبة المعارف ، بيروت 1982 ، الجزء الاول ، ص ص . 13 . 15

بحيث تتراكم الارباح او ما سماه بفائض القيمة في جانب ، مقابل تراكم الفقر في الجانب الثاني كنتيجة لتطبيق السياسة البورجوازية التي تقهر العامل و تضيع حقوقه .(1)

على هذا النحو التنظيري ، طور ماركس المادية الجدلية التي رفضت علم الاجتماع البورجوازي الذى جعل من الراسمالية الشكل النهائي للعلاقات الاجتماعية . و اعتبر التاريخ هو تاريخ الصراع الطبقي في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية . لذا ، اعلن الثورة على هذا الفكر الذى اصطدم بالفكر البروليتارى ، ثم طلب منه الانسحاب ليس فقط كفكر و نظام بل و كواقع معاش. بعد ذلك اضاف ان مهام المجتمع ستسند الى الطبقة الشغيلة التي ستصبح سيدة المجتمع بفضل قضاءها النهائي على الملكية الخاصة ، و استيلائها على الحكم تتويجا لزوال التناقض الاجتماعي ، و تجسيدا لمبادئ الاشتراكية العلمية . (2)

ذلك هو الاتجاه التاريخي للتراكم الراسمالي الذى صيغت حوله النظرية الماركسية كنظرية معرفية جديدة جمعت بين الانسان و السياسة و الاقتصاد و التاريخ . فمن الناحية النظرية تظل العلاقات التي وضعها ماركس ضرورية لدراسة الاجتماع الانساني ، و من الناحية المنهجية ، تبدو اهميتها اكثر عند تناول قضية التحديد ، او بمعنى اخر ، مسالة التعيين التي تساهم في معرفة شروط الخضوع للواقع و حقائقه .

و من هنا يتجلى لنا بان علم الاجتماع عند ماركس لا يستهدف ملاحظة سلوكات الافراد لانهم معينين في كل الحالات ، و لديهم تصورات مقلوبة عن الواقع. لكنه يهدف الى تشخيص العلاقات الموجودة بينهم ، و المقصود بها تلك العلاقات التي تشكل موضوع علم الاجتماع الماركسي .

و يبقى ماركس اول من انتبه الى دراسة الحركات الاجتماعية ، و موضوع الطبقات الاجتماعية التي تولدت عنها فكرة الصراع . لقد هددت هذه الاخيرة كثيرا منظرى فكرة النظام ، و من بينهم على سبيل المثال ، اصحاب المدرسة الدوركايمية التي انتقدت بشدة الفكر الماركسي . وفي هذا الصدد ، صرح زعيمها حفاظا على سمعة علم الاجتماع

---

1) راس المال ، ص ص . 228 . 241

2) راس المال ، ص ص . 1135 . 1139

البورجوازى بانه على علم الاجتماع ان يتخلى و ان ينصرف عن الاهتمام بالمظاهر التي انجزتها الحياة المدنية ، حتى يكتسب الطابع العلمي الذى يناسب العلم . ثم اضاف بانه مادام مقتنع باعداد المعارف الاجتماعية العامة التي لا تملك اية كفائة او جدارة تذكر فيستحسن ان يستلزم الصمت باعتباره لا يملك الوسائل الكافية لاقناع معارضيه .(1)

غير ان الماركسية لم تتاثر كثيرا بهذه الانتقادات التي وجهت لمبادئها المعرفية و المنهجية ، بحيث كان لها صدى عالمي خاصة على مستوى علماء الاجتماع ، و رجال الاقتصاد و السياسة ، اذ حاول العديد منهم الاستفادة منها ، و ذلك بعد تعديل بعض القضايا التي برزت في الدراسات الحديثة التي تعد بمثابة تكملة للعمل الاكاديمي الذى شرع فيه ماركس .

III . تالكوت بارسونز و النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع

تالكوت بارسونز (1902 . 1979 م) من ابرز المنظرين السوسيولوجيين الذين توصلوا في هذه المرحلة الى ابعد حد في تمثيل النظرية السوسيولوجية العامة ، و هذا في الولايات المتحدة الامريكية و خارجها .

لقد كان هو الاخر متاثرا بالاحداث التي ميزت الحياة الداخلية لمجتمعه . و من اهمها نذكر الازمة الاقتصادية (1929) التي احدثت تغيرات عميقة اصابت بشدة البناء الاجتماعي و الاقتصادى للمجتمع . الى جانب هذا الوضع الداخلي المتازم كان المجتمع مهددا ايضا على المستوى الخارجي من طرف الحركة النازية ، و الحركة الفاشية ، زيادة على خطورة انتصار الثورة الاشتراكية التي نجحت في المجتمع السوفياتي بعد ما توفرت كل الشروط اللازمة لذلك .

و عن وضعية علم الاجتماع كفرع من فروع المعرفة الاجتماعية ، فقد لاحظ بارسونز مدى تقدم الاتجاه الامبريقي في المجال الاجتماعي كاستجابة للحاجة العاجلة التي فرضها الواقع الاجتماعي على الباحثين الاجتماعيين الذين اتخذوا من السوسيولوجية

---

1) Les règles de la méthode sociologique , p. 247 .

وسيلة علمية لعلاج و اصلاح المجتمع الامريكي . (1) غير انه كان واضحا ان سيادة هذا الاتجاه في مجال الفكر الاجتماعي لن يساعد مختصي علم الاجتماع الامريكيين على وضع بناء نظرى يعبر عن التركيبة الاجتماعية لمجتمعهم . لذلك ، اكد بارسونز و بعد ما ادرك بقوة عوامل النقص في البحوث الامريقية ، و اسباب عدم التكامل بين جوانب علم الاجتماع في امريكا ، على ضرورة هيكلة نظرية سوسيولوجية قادرة على انعاش البحث الاجتماعي . (2)

و لبلوغ هذه الغاية العلمية ، انطلق من قراءة الانتاج النظرى الاوروبي ، و بالضبط من تفحص النظرية الوضعية الفرنسية ، و التراث المثالي الالماني ، و اخيرا الانتروبولوجية الانقليزية . (3) فبعد ما استوعب اهم مبادئها المعرفية و المنهجية ، قام بتحديد الاخطاء التي وقعت فيها بعض الدراسات السوسيولوجية ، اذ وضح قصور ابعادها العلمية و العملية . و في الحقيقة ، بنيت جميع انتقاداته على اساس مفهومه للعلم بشكل عام . و هذا الاخير عند بارسونز لا يتمثل في جمع المعلومات حول الظواهر ، و انما يعادل عملية خلق الروابط بين مختلف الاحداث ، ثم تنسيقها في هيكل نظرى عام ، يتضمن مفاهيم سوسيولوجية تساعد الباحث على طرح تساؤلات

---

1) يقوم الاتجاه الامريقي على الملاحظة السوسيوغرافية و التجربة . لكن هذه الدراسات لم تكن متطورة في اوروبا التي اشتهرت بالدراسات الشاملة ، رغم اتجاه بعض المفكرين الى البحث الميداني ، مثلما برهنت على ذلك مدرسة "لوبلاي" الاجتماعية التطبيقية في مرحلة الخمسينات .

2) Talcott Parsons , Eléments pour une sociologie de l'action , Introduction et traduction par: Francois Bourricaud, ed.Plon, 1955, pp. 2 - 4

3) لقد تمكن بارسونز من الاطلاع على الانتاج الاوروبي بفضل اعمال "سوروكين" الذى نقل الكثير من الافكار و المقولات السوسيولوجية الاوروبية في موسوعة نالت اهتمام العلماء الامريكيين . طالع في شان امتداد النظريات الاجتماعية الى الولايات المتحدة الامريكية و خاصة ابتداء من الثلاثينات ما كتب في الموسوعة العالمية :
La grande encyclopédie (Larousse) , p.4996

موضوعية ذات دلالات صالحة ، يجوز استخدامها في حالة ما اذا كان ذلك ممكن لكل المجتمعات. (1)

لا شك ان موقفه من العلم كمفهوم وكمنهج هو الذى جعله يصرح بانه لم يتوصل اى منظر الى بناء نظريه اجتماعية تتمتع بكل هذه الصفات المذكورة اعلاه في كل اوروبا ، ما عدا الامر بالنسبة لدوركايم ، فيبر و باريتو الذين يرجع لهم الفضل في احداث قطيعة معرفية فاصلة في مجال الاجتماع ، رغم ان كل واحد منهم عمل على انفراد ، و تحت تاثير ايديولوجية مجتمعه . (2)

هذا ما اقتنع به بارسونز الذى اعجب كثيرا بلجوء دوركايم و فيبر على وجه الخصوص الى التاكيد على اهمية العوامل الاخلاقية و الدينية في تنظيم الحياة الاجتماعية بوجه عام ، و النظام الراسمالي بوجه خاص. لذلك اشار الى الايجابيات التي تترتب عن الربط بين هولاء المنظرين حتى تستفيد السوسيولوجية من اعمالهم المتقاربة و المنسقة .

من جهة اخرى ، يجوز القول بان بارسونز لم يستمد اية مبادى من النظرية الماركسية . و السبب في ذلك يرجع ، و بشكل واضح ، الى عدم اقتحام هذه الاخيرة الحقل المعرفي السوسيولوجي في المجتمع الامريكي ، الا بنسبة ضئيلة المفعول . و عليه ، تمت التحاليل البارسونزية بعيدا عن التحاليل الماركسية ، شانه في ذلك شان كل زملائه الذين لم يتحاوروا مع الافكار الماركسية بحجة عجز مواقفها النظرية و المنهجية عن تقديم حلول مناسبة للمشاكل التي كان يعاني منها المجتمع الامريكي في الربعينات . (3)

كانت هذه لمحة خاصة باهم العوامل التي التقى بها الفكر البارسونزى الذى ارتكز على دراسة الفعل الاجتماعي ، و هو كل فعل يشمل على البنيات التي من خلالها يصدر الافراد و الجماعات سلوكاتهم ، و يعبرون عن احاسيسهم من اجل بلوغ اهداف

---

1) Grande Encyclopédie Quillet , 1976 ,

2) Eléments pour une sociologie de l'action , pp. 18 . 54

3) في هذا الاطار نذكر ما قام به "روبرت ميرتون" الذى ظل هو ايضا بعيدا عن الحقل الماركسي رغم محاولة المقارنة التي اجراها بين الاتجاه الايديولوجي الوظيفي و الاتجاه الايديولوجي الماركسي . للاطلاع على تفاصيل هذه المحاولة و مميزاتها انظر في كتابه : Eléments de théorie et de méthode sociologique , Plon, Paris 1965 .

معينة تكون اما ملموسة و اما مجردة . (1) و نظرا للاهمية التي احتلها مفهوم الفعل الاجتماعي في هذه النظرية ، فقد برزت عدة قضايا تحيط بالفعل كدراسته لطبيعة الفعل ، و موقف الفاعل ، و مجال الفعل ، الى غير ذلك من المسائل الخاصة بالتفاعل الاجتماعي الذى يستند اليه كل بناء اجتماعي .

و يرى ايضا ان هذا الفعل يشكل في كل وقت ، وفي ان واحد ضمن اربع أطر هي الاطار البيولوجي الخاص بالجهاز العصبي الفيزيولوجي ، و الاطار النفساني المتعلق بالشخصية ، وكذا الاطار الاجتماعي الخاص بالتفاعلات بين الفاعلين ، و اخيرا الاطار الثقافي و هو اطار المعايير و القيم و النماذج الايديولوجية . و بناء عليه ، جعل من الاطار الاجتماعي موضوعا لعلم الاجتماع . (2)

في نظر بارسونز كل فعل يتم ضمن هذه الاطر المتفاعلة و المتداخلة فيما بينها ، الامر الذى وجه علم الاجتماع في النظرية البارسونزية نحو دراسة التفاعلات التي تحدث بين الفاعلين ، و ذلك وفقا لحدود النسق الذى يمثل شبكة العلاقات التي تنتجها هذه التفاعلات ، و التي تكون موجهة حسب السلم السيرنتيقي الذى وضعه بارسونز بحيث وضع كل من النسق الثقافي و النسق الاجتماعي في اعلى السلم نظرا لغنى طاقاتهما ، و بالتالي قدرتهما على التحكم في النسقين الاخرين . (3)

و عن مضمون هذان النسقين ، يرى بارسونز ان النسق الثقافي يشمل القيم و المعارف و الايديولوجيات ، اى بمعنى اخر ، مجموع الجهاز الرمزى . اما النسق الاجتماعي فيتمثل في الشروط المتداخلة في توجيه التفاعل بين الناس الذين يشكلون مجموعات ملموسة و مركبة من اعضاء محددين . ثم اضاف بان الحقيقة الاجتماعية يتقاسمها هذين النسقين اللذين تربط بينهما علاقة جدلية تستوجب التعاون بينهما . (4)

---

1) Societés : Essais sur leur evolution comparée , ed. Dunod , Paris 1973 , p. 6

2) Theory of society, vol 1 , cité par Guy Rocher in: L'Organisation sociale , edition H.L.H. , Paris 1968 , p. 205

3) ibid , pp. 206 . 208

4) ibid , p. 210

واسناد اليه ، يعكس السلم السبرنتيقي المكانة التي احتلتها ثقافة المجتمع في النظرية البارسونزية . فمن خلال ملاحظة اطر الفعل ، او ما سماه بارسونز بالانساق المصغرة ، اتضح ان الثقافة هي التي توجه السلوك و تجمع بين الناس عن طريق الاحكام الاجتماعية المشتركة ، بحيث تفرض عليهم نماذج سلوكية تتناسب مع مختلف مواقف الفعل الاجتماعي ، و ذلك حفاظا على استمرارية الاتساق بين انساق المجتمع. (1)

هذه النماذج التي تتحقق دائما وفق شروط ترتبط اساسا بنمط الثقافة و بشكل العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع ، قدمها بارسونز في كتابه "نحو نظرية عامة للحدث" (1951) ، وفيه بين كيف ان المتغيرات التي يحتوى عليها كل نموذج هي التي تساعد الباحث الاجتماعي على معرفة انواع الاتجاهات السلوكية المتناقضة ، و التي يصدرها الفاعلين يوميا تحت ضغط الشروط الذاتية و الظروف الخارجية التي تؤثر على جميع المواقف المتخذة ، مشكلة بذلك الدوافع التي اشترطها بارسونز في دراسة الفعل .

اما في كتاب "بناء الفعل الاجتماعي" (1937) فقد تحدث عن اسباب تعدد الميادين و المناهج السوسيولوجية و قد راى في ذلك عامل من عوامل تكثيف المادة و الفروض الاجتماعية العلمية . ثم اكد على ضرورة اعتبار علم الاجتماع نسق متكامل من القضايا المنطقية التي يحتل فيها مصطلح "التوازن" نقطة مرجعية هامة تساهم في تحليل ظاهرة انضباط او عدم انضباط النسق مع المحيط . (2)

في الواقع نالت نظرية بارسونز اهمية بالغة لانها جمعت بين الاساس النظرى و الامبريقي . لهذا شملت على مختلف المتغيرات التي يتالف منها النسق العام للمجتمع الحديث . هذا ما اتضح من المواضيع المتنوعة التي تناولها بالدراسة ، و التي نذكر من بينها موضوع اشكال العنف ، و السن و الجنس ، و المهن الحرة ، و التمييز العنصرى . . . الخ . لذا اعتبرت اعماله بمثابة مبادرة جديدة اضافت للسوسيولوجية الكلاسيكية مفاهيم صارت في نفس الاتجاه الدوركايمي فيما يتعلق بمسالة "الضمير الجمعي" المتحكم في جميع تصرفات اعضاء المجتمع ، شانه في ذلك شان القيم و المعايير الثقافية ، في حين

---

1) Ibid , p. 219

2) Ibid , p. 222

تظل ذاتية الافراد تابعة لمضامين هذه القوة .

ومن خلال هذه الملاحظة ، يظهر الاتجاه المحافظ الذى تبناه بارسونز . فحين اراد تحويل علم الاجتماع الى علم نظامي ، قام بتطوير مفاهيم بنائية- وظيفية خاصة بالنظام الاجتماعي . و هنا ادمج مفهوم الفعل مع العوامل الرئيسية التي توثر على استقرار النظام الاجتماعي . و بالتالي ، تمت استجابته للنظام في ثوب محافظ يرفض فكرة الصراع و مشاكلها التي تلازم مبدئيا كل المجتمعات و المنظمات الاجتماعية على اختلاف انواعها .

لهذا ، وجهت انتقادات للنظرية البارسونزية التي ركزت كثيرا على الجانب الاخلاقي للمجتمع تفاديا للمؤشرات و المؤشرات التي تعارض النظام الراسمالي . لكن رغم ذلك ، يظل هذا المفكر من ابرز المنظرين الذين وضعوا الخطوط العريضة للمجتمعات المعاصرة في نظرية ذات اشكالية حولت النظريات الكلاسيكية عن المخططات التطورية . و ما زالت هذه النظرية تحتل مكانة عالية في المجتمع الامريكي ، لان بارسونز ظل وفيا لكل الانماط الفكرية و الثقافية لمجتمعه ، رغم المحاولات التي قام بها في الستينات حين اقبل على دراسة التغيير الاجتماعي بطريقة لم تبعده اطلاقا عن الاشكال التحليلية التي اعدها في السابق .

الفصل الثاني

نماذج و اتجاهات النظرية السوسيولوجية

محتويات الفصل

ان الاختلاف المبدئي والمنهجي القائم بين المفكرين الاجتماعيين يظهر بوضوح اكبر على مستوى النظرية السوسيولوجية التي طرحت على ساحة الفكر الاجتماعي بل السوسيولوجي قضية جوهرية تتمثل في تعدد الاتجاهات والمواقف المتصارعة فيما بينها . والقضية في حد ذاتها ليست جديدة على علم الاجتماع المعاصر الذى تضمنت اصوله مسائل الفلسفات والنظريات القديمة . هذه الحقيقة ادت في علم الاجتماع الى ظهور مدارس واتجاهات سوسيولوجية مختلفة لكل منها اسلوب خاص في الاقتراب والبحث والدراسة .

وبما ان لهذا الموضوع صلة وثيقة بالبحث الذى نعالجه في هذه الرسالة الجامعية ، فقد فكرنا وضمن هذا الاطار ، في تخصيص هذا الفصل للنظرية السوسيولوجية وبالتحديد لمعالجة الاسس الابستيمولوجية والمنهجية لبعض النظريات وذلك حسب اتجاهاتها العامة . وقبل هذا ، ارتاينا تخصيص بعض الصفحات لمفهوم النظرية السوسيولوجية ، ليس لكونها تمثل القالب الذى يضم قضايا المجتمع وحسب ، بل لانها ايضا نظرية عامة تملك صيغتها ومضمونها الخاص ، وتعمل وفق اساليب موضوعية عند دراسة البنيات الاجتماعية ، والعلاقات الاجتماعية . . . الخ . وللتوضيح ، نضيف بان خطتنا في العرض تهدف الى مناقشة منطلقات كل نظرية مبرمجة في هذا الفصل الى جانب التطرق الى افاقها ، وحدودها ، ودرجة اتساق منطقها التنظيرى والعملي مع الواقع الاجتماعي بشكل عام .

ا . ماهية النظرية الاجتماعية

يدل معنى النظرية الاجتماعية على حقائق واقعية يتناولها بالدراسة الباحث الاجتماعي ويبرزها من خلال اجراءات تنظيرية متتالية ومتكاملة نظريا ومنهجيا . وقد ارتبط مفهوم النظريه الاجتماعية الذى تطور بفضل الاساليب العلمية ، بعدة دراسات فلسفية وتاريخية وغيرها ، الا انه قد اكتسب صبغة جديدة بعد ما وضعت شروط ومقاييس التنظير بشكل عام .

لقد اعتقد "نيقولا تيماشيف" مؤلف كتاب " النظرية الاجتماعية طبيعتها وتطورها " بان النظرية هي اعلى درجات المعرفة نظرا لما تحتويه من مفاهيم وقضايا

منسجمة . (1) لكن هذا التعريف ظل في مجمله ناقصا لانه لم يقدم اية قواعد تحليلية . واسنادا اليه ، تبدو النظرية وكانها شحنة من الافكار و المعارف المتراكمة .

اما "جاك هرمان" فقد بين بان النظرية الاجتماعية هي اولا وقبل كل شيء نظرية علمية ، تتضمن عدة مفاهيم وفروض ، وتعبر عن علاقات منطقية تكون مناسبة لاشكالية البحث و معطياته . الى جانب ذلك ، تكون النظرية الاجتماعية متناسقة مع المصطلحات و المقولات المستعملة ، وكذلك واقعية و قابلة لان تتخذ رائزا اتجاه الاجراءات الامبريقية الهادفة الى جمع المعلومات . (2)

نستخلص من هذا المعنى بان النظرية الاجتماعية او السوسيولوجية حسب الاصطلاح الحديث ، ليست ناتجة عن معرفة مسبقة ، بل هي انتاج الواقع الاجتماعي الموضوعي . ويرى العلماء ان كل نظرية في مجال الاجتماع ما هي الا تعبير عن نظرة جديدة للمجتمع ، لانها تتضمن مكوناته ، و تتحدث عن المبادئ الاجتماعية ، و الاقتصادية ، و السياسية التي يقوم عليها .

لهذا السبب ، صار علم الاجتماع يضم عدة لغات سوسيولوجية تشمل كل واحدة منها على مجموعة من المصطلحات العلمية المستمدة اصلا من اللغة العادية . و هذا ما يبرهن عليه استخدامنا لمفاهيم كثيرة كالمجتمع ، العلاقات الاجتماعية ، الطبقات الاجتماعية ، التنشئة الاجتماعية ... الخ . غير ان المعاني التي نعطيها لهذه المفاهيم تختلف في حقيقة الامر عن المدلول الاصلي لكل منها ، لان عملية الهيكلة النظرية تكسب كل كلمة صبغة جديدة تكون اما وضعية او بنائية ، او وظيفية ، او ماركسية ...

من جهة ثانية ، يشكل الاهتمام بالنظرية السوسيولوجية فرع هام في علم الاجتماع العام و هو فرع علم اجتماع المعرفة الذى يختص في دراسة القضايا النظرية الاساسية ، و المبادئ الابستيمولوجية لمختلف المدارس المتعارضة فيما بينها . و نقصد

---

1) نيقولا تيماشيف ، النظرية الاجتماعية ؛ طبيعتها و تطورها ، ترجمة : محمود عودة و اخرون ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار المعارف 1972 ، ص . 8

2) Jacques Herman , Les langages de la sociologie ,PUF, Paris 1983 , pp. 3.4

بذلك ، جملة الصراعات التي اشار اليها "جورج قورفيتش" في كتابه " اتجاه علم الاجتماع المعاصر" و التي ترجع حسب رايه لعدم اهتمام علماء الاجتماع بالاستخدامات العلمية ، و انحصار نشاطهم في اطار البحث عن القوانين السوسيولوجية ، و مفاهيم النظام و التقدم ، او اتجاه مستقبل الانسانية ، و هذا بدلا من العناية بالامور المعاصرة التي فرضها التخطيط الاقتصادى و ما ينصرعليه من مبادئ و مثل جديدة ، و التي صارت بدورها بديهية في كل المجتمعات . لذلك اضاف انه على علماء الاجتماع في القرن العشرين ان يتخلوا عن طرح المشاكل الخاطئة و القطعية ، و ان يتحولوا الى مراجعة هيكل المفاهيم النظرية و المنهجية وكذا التقنيات التي انتشرت في علم الاجتماع من اجل التوفيق بين الوصف الامبريقي و التفسير، و بالتالي تطوير علم الاجتماع عمقيا و بعيدا عن الاحكام المسبقة . (1)

اما عن كيفية دراسة النظرية السوسيولوجية ، فقد اتفق مختصي علم الاجتماع على ضرورة الاعتماد على فلسفة العلوم الاجتماعية ، لانها توفر للدارس المبادئ و القواعد العلمية التي تساعده على معالجة متنوعة في هذا المجال . كما ركزوا ايضا على اهمية الاعتماد على الابستيمولوجية و هي : " الدراسة النقدية للمبادى و الفرضيات و النتائج العلمية الهادفة الى بيان اصلها المنطقي لا النفسي . " (2)

و بالتالي فان دراسة النظريات لا يعني في اى حال من الاحوال الاعتناء بحصرها و ترتيبها حسب السياق التاريخي الذى تبلورت فيه ، و انما تتعدى المهمة هذه العملية ، و تستدعي النظر في المعنى الذى تحمله على مستوى الفكر السوسيولوجي بشكل خاص ، و بالنسبة لتطور المعرفة الانسانية بشكل عام .

في هذا الشان ، قام قورفيتش بتوضيح العناصر المشتركة بين علم الاجتماع و الابستيمولوجية على عدة مستويات من التحليل . و قد لاحظ بان كل منهما يسلم بوجود معرفة جماعية ، و يبحثان في عالم الرموز الاجتماعية وكل ما تتضمنه من صور

---

1) Georges Gurvitch, La vocation actuelle de la sociologie , vol. 1 , 4ème édition , PUF , Paris 1968 , p. 4

2) محمد وقيدى ، ما هي الابستيمولوجية ؟ ، دار الحداثة ، 1983 ، ص . 13

ومفاهيم ومقولات ... ويبين ايضا بان كل من علم الاجتماع والابستيمولوجية يحاولان معرفة الدلالات التي تفرزها المعرفة العلمية بوجه عام . (1)

ومن بين الامور التي ساهمت في التوفيق بين الابستيمولوجية وعلم اجتماع المعرفة اعتبار النظرية الاجتماعية ظاهرة اجتماعية قائمة على اساس واقعي . وهو ما يدلنا على بديهية العلاقة التي تربط النظرية بالواقع الاجتماعي . ولفهم هذه العلاقة اكثر ، يمكن الرجوع الى الحوار القائم بين الفكر والواقع ، والذى عمل المفكرون والمنظرون كثيرا من اجل الحفاظ على طبيعته وتوازنه واستمراريته ... ومن بين هولاء ، نذكر "روبرت ميرتون" الذى حدد الوظائف الاساسية للنظرية الاجتماعية في كتاب "عناصر النظرية والمنهج السوسيولوجي" ، وايضا "رايت ميلز" الذى صورها في قالب عصرى جسده كتاب "الخيال السوسيولوجي" ، اضافة الى برامج بارسونز التي اضافت ابعاد تحليلية جديدة للنظرية السوسيولوجية .

جميع هذه الدراسات اكدت بشكل او باخر ان النظرية لا تتطور بعيدا عن البحث الامبريقي ، وان العكس صحيح . فالبحث الامبريقي يدعم النظرية التي تفرض وجودها على كل باحث وفي مختلف مجالات علم الاجتماع ، كما تحثه على الالتزام بالاطار النظرى الذى يطليه الواقع الذى هو موضوع الدراسة . وفائدة هذا الارتباط تتجلى في توجيه الباحث واعانته على حصر اهتمامه في حقل معرفي معيين يتناسب مع طبيعة موضوعه . والعملية في حد ذاتها تعد اساسية في جميع الحالات ، لانها تقيد الباحث بخطوات البحث العلمي ، وتفرض عليه مهمة صياغة الابعاد النظرية التي تحدد العلاقات بين الظواهر الاجتماعية .

في الواقع ، ضرورة الارتباط بالنظرية السوسيولوجية لا يتم دون صعوبات خاصة على مستوى النظرية لكون بعضها تعاني من عدم قابلية فرضياتها للاختبار ميدانيا بسبب طبيعة الواقع الاجتماعي الذى لا تعرف مظاهره الثبات . الى جانب هذه الصعوبة ، نضيف مشكلة اللغة لكل النظريات اذ كثيرا ما يقع الخلط بين اللغة

---

1) Georges Gurvitch ,

الاجتماعية العادية و اللغة السوسيولوجية العلمية .

و من هذا العرض، يتضح لنا ان التنظير في مجال الاجتماع ، و العمل به ليس امرا سهلا . فهو لا يتطلق من عدم ، بل يرتكز دائما على الثرات الفكرى المكتسب حول مظاهر المجتمع ، و الذى لا يتحقق الا اذا تكررت المحاولات ، لان بناء النظرية يتطلب حسب " لازارسفالسد " ما يلي :

ا- بناء نماذج تسهل امكانية تحليل الظواهر الاجتماعية المعقدة ،

ب- صياغة مفاهيم معقدة توجه الباحث لملاحظة وقائع مهمة ،

جـ- صياغة مشكلة البحث و هي المشكلة التي تفرض وجودها على المجتمع ،

د- صياغة الاراء العامة المتعلقة بطبيعة التغيرات الاجتماعية ،

هـ- بناء فرضيات لا تعارض الاستنتاجات الامبريقية . (1)

II . نماذج النظريات

اننا ندرك جيدا ان ليس كل ما يقال او يؤلف في علم الاجتماع يطلق عليه اسم النظرية ، حتى و لو كانت النتائج المحصل عليها في كل بحث معتبرة الاهمية . ذلك لان عملية هيكلة النظرية الاجتماعية عملية عويصة تستلزم جهود العديد من المنظرين ، و الذين تتراكم نتائج اعمالهم عبر فترات زمانية متتالية . و مع ذلك ، يعرف علم الاجتماع كعلم مستقل بكثرة النظريات التي تعددت بتعدد الاختصاصات و تنوعت بتنوع الظواهر و الاحداث الاجتماعية .

لقد اعتنى المفكرون و الباحثون الاجتماعيون من جهتهم بتصنيف هذه النظريات حسب مقاييس مختلفة مستمدة من مجال الدراسة و طبيعة البحث ، و اتجاه النتائج المحصل عليها . و هناك تصنيف اخر قائم على اساس سعة نظرة النظرية للمجتمع . و الشيء الملاحظ هنا ، هو ان تعدد اشكال التصنيف جاء كنتيجة لاختلاف الاراء و الاحكام حول مختلف الاعمال التنظيرية التي ما تزال بعضها تعاني من عدم

---

(1) Paul Lazarsfeld , Qu'est-ce que la sociologie? édition idées , Paris 1970 , p. 77

اكتمال بنائها .

وحتى نتجنب الدخول في مناقشة تفاصيل هذه الاختلافات وتحديد اسبابها وابعادها المعرفية والمنهجية ، اخترنا وكما سبق ان ذكرنا في المقدمة ، عرض الافكار والمبادئ الاساسية للاتجاهات الكبرى والمتمثلة في الوضعية ، الماركسية ، البنائية - الوظيفية ، واخيرا اتجاه نظرية الفعل الاجتماعي . وبهذه الكيفية ، نتمكن من تجاوز الصعوبات والتناقضات التي تعاني منها النظريات ذات المدى القصير التي يبدو انه حملها اصحابها اكثر من طاقاتها ...

2 . 1 . <u>الوضعية</u>

الوضعية تيار فلسفي ظهر في اوروبا خلال القرن الماضي ، ومثل اولى مراحل التطور العالمي لعلم الاجتماع . ولا يمكن فهم هذا الاتجاه بعيدا عن فلسفة التاريخ ، ونسق العلوم الاخرى ، لان السوسيولوجية الوضعية تبلورت تحت ضغط المناهج التجريبية .

والتفكير الوضعي كاتجاه نظري ومنهجي في علم الاجتماع ، يرفض الفلسفة الميتافيزيقية والتفسير السكولائي لانه يسعى الى تطبيق الدراسة العلمية على الظواهر الاجتماعية بعيدا عن قيم الكنيسة ، ومبادئ الفلسفات التي صارت عاجزة عن مسايرة الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجديد . في البداية ، اراد الوضعيون ادخال المعرفة الاجتماعية ضمن نسق العلوم الاخرى ، ومن بينهم سان سيمون الذي عبر عن طموحه الواسع قائلا : "مهما اختلفت العلوم ، فكلها تدل على سلسلة من المشاكل التي تقتضي حلا ، والمسائل التي تقتضي فحصا . ولا يختلف اي علم عن غيره الا بطبيعة قضاياه . اما من حيث المنهج ، فان ما نطبقه على العلم الواحد يصلح لكافة العلوم ." (1) لكن سرعان ما ظهر كونت ليبين ان هذا التصور ما هو الا انتاج للخيال ، اذ لا يمكن اطلاقا الجمع بين مختلف انواع المعرفة في نسق موحد .

---

1) Projet d'encyclopédie in oeuvre de Saint-Simon , édition Anthropos Paris 1966 , tome 1 , p. 182

ان الامر يقتضي العمل على تحويل الفكر الاجتماعي الى وضعي، يعالج ظواهر المجتمع على نحو الدراسة المتوفرة في العلوم التجريبية لاكتشاف القوانين المتحكمة في سيرها .

لهذا ، نعتبر تطور العلوم دافعا جديدا في مجال تطوير المعرفة الاجتماعية التي لم تعد في ظل الوضعية تبحث عن المعرفة المطلقة . فالوضعيون بصفة عامة كانوا على وعي بأن مثل هذه المعرفة ليست في متناول العلم الوضعي الحقيقي .(1)

تتلخص الوضعية في بعض المحاور الاساسية التي تتمثل في ضرورة الاخذ بمبدأ موضوعية الظاهرة الاجتماعية التي لها وجود مستقل عن الافراد ، وبنسبية المعرفة حول هذه الظاهرة . فالمجتمع بالنسبة للوضعية عبارة عن ظاهرة واقعية يمكن دراستها وفقا لاسس البحث التجريبي ، والمناهج المستعملة في العلوم الفيزيائية ، والبيولوجية ، لان الظاهرة الاجتماعية ، لا ترفض بحكم طبيعتها ، القياس و التصنيف وكل عناصر التجربة العلمية . ولتحقيق ذلك لا بد من اخضاع الفكر للملاحظة بصفة متواصلة تساعد على اكتشاف القوانين الثابتة حول حقائق الظواهر ، و التي منطقيا لا يمكن ان تتناقض مع مظاهرها .

و حتى يتم تنسيق النظرة الوضعية في علم الاجتماع ، لابد من القيام بالتجربة المباشرة على الظاهرة المدروسة ، و بالتحديد على القوى المتفاعلة بداخلها ، ثم بعد ذلك اجراء المقارنة بين الظواهر . وفي هذا الاطار ، يجب مراعاة بعدي الزمان

---

1) في الواقع لم تظهر الوضعية مع اوجست كونت او حتى مع سان سيمون في مجال المعرفة الانسانية . فهذا الاتجاه كان سائدا في الفلسفة الاوروبية قبلهم و بكثير . و من رواده " نذكر الفيلسوف الايطالي "ليونارد ى فانشي" " Léonard de Vinci (1519 . 1452) الذى خصص نشاطه للحديث عن مدى تفوق البحث العلمي على التاملات الميتافيزيقية ، وكذلك المفكر "فرانسي باكون . Bacon . F " الذى هاجم فكر ارسطو و وضع الاسس الاولى للمنهج التجريبي الى جانب تحديده لقواعد الطريقة الاستقرائية التي افادت معظم العلوم . ومن اشهر المؤلفات التي امتدت في عهد كونت نذكر على الخصوص كتاب " الفلسفة الوضعية " لـ "ستال Stahl" والذى ظهر ما بين 1830 . 1837م . اما في المانيا ، فقد امتدت الوضعية بفضل محاضرات الفيلسوف "شيلينق Shelling" الذى عاش في نفس الفترة .

والمكان حتى تتضح الخصائص التي تنفرد بها كل مرحلة تاريخية ، لانه لا تتبين الحقيقة الا اذا تخلص الباحث عن ذاتيته عمليا ، وانتهج اسلوبا موضوعيا يدله على القوانين . (1)

واعتمادا على هذه المبادى الوضعية التي ساهم في اثرائها كونت ودوركايم وغيرهم ، يمكننا استنتاج ان النظرية الوضعية في علم الاجتماع تستهدف وضع قوانين خاصة بالظواهر الاجتماعية ، وبناء هيكلها على اساس معطيات التاريخ ، والبحث التجريبي . لذا فهي تستبعد كل عمليات التجريد التي لا تمكن علم الاجتماع الوضعي من اكتشاف القوانين المتحكمة في الظواهر . بمعنى اخر ، تنص الوضعية في الاجتماع على عدم البحث عن اسباب وقوع الاحداث ، وانما البحث عن الانتظام في قوى الظاهرة ، ثم تركيبها وبشكل منسق لا يهمل اى معطى من معطيات الواقع الاجتماعي . ولتوضيح ابعاد النظرية الوضعية بشكل اوسع ، راينا ضرورة التطرق للظروف التي ارتبط بها ظهور السوسيولوجية الوضعية .

2 . 1 . 1 . الوضعية والنظام الاجتماعي

لقد تبلور علم الاجتماع الوضعي في ظروف ميزها الصراع والازمة الناتجان عن صعود المعارضة السياسية التي طرحت خطورة اصلاح النظام الملكي وتحديده ، بالاضافة الى تطور المقاومة العمالية ، وتراكم سلبيات الاتجاه النفعي التقليدى السائد في المجتمع الاوروبي انذاك .

خلال هذه الحقبة التاريخية ، شعرت الطبقة البورجوازية وبحكم وعيها ومركزها الاجتماعي ، بمدى اهمية بناء خطاب نظرى خاص بالمجتمع الجديد ، يكون قادرا على تدعيم منجزاته العلمية، ورعاية مصالحه . واستجابة لهذه الحاجة المطروحة على الفكر ظهر علم الاجتماع في ثوب علمي واخلاقي لا يعارض مبادى النظام القائم .

ولعل هذا ما جعل العلماء يتفقون على ان نشاة علم الاجتماع تضمنت مواقف نقدية اتجاه الفكر التقليدى ، لكنها مواقف بناءة وغير مدمرة لانها عرفت كيف

---

1) Les Langages de la sociologie , p. 21

تحتفظ بالتوازن بفضل استخدامها لمعايير اجتماعية تدعوا فيها الى تجاوز القديم ومسايرة متطلبات العصر. وبالتالي ، فان الفكرة التي ارتبط بها ظهور علم الاجتماع منبثقة من قضية النظام الاجتماعي ، وهو ما عبر عنه احد المولفين الاجتماعيين قائلا : " علم الاجتماع الوضعي كان عند مؤسسيه في القرن الماضي يعني الطموح في اعادة الاستقرار الى مجتمع تحطم نظامه القديم بفعل التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي اخرجت الى الوجود مجتمعا : فذا في التاريخ ، هو المجتمع الصناعي و ما صاحبه من توترات و تبدل في القيم و العلاقات الاجتماعية ." (1)

و اخيرا نضيف بان النظرية الوضعية في الاجتماع تعد بمثابة الاشعاع الاول الذى دعى الى تطبيق العلم ، و حل كل اشكال الصراع في المجتمع بعيدا عن الممارسة السياسية ، و باللجوء الى انساق المصالح المشتركة من جهة ، و بضبط العلاقات و مقومات الاستقرار من جهة ثانيه .

2 . 2 . الماركسية

الماركسية هي احدى الاتجاهات البارزة التي ساهم في تطويرها كبار الفلاسفة و المفكرين الذين تمكنوا من تطوير اللغة العادية و تحويلها الى لغة استدلالية جدلية معقدة محورها الاساسي اشكالية التطور ، و مركزها التناقض بين الاشياء و الامور ...

تاريخيا ، ظهر الاتجاه الجدلي في المجتمع اليوناني اين صار الجدل يشكل ظاهرة اجتماعيه بفضل ازدهار المعرفه و انتشارها ، خاصة بعد صدور مؤلفات افلاطون في ثوب واقعي ، و تحاليل ارسطو في قالب منطقي . وكنتيجة لهذا

---

1) المجلة العربية لعلم الاجتماع ، المجلد الاول ، العدد الاول ، يناير 1984 ، ص . ص . 186

التوسع المعرفي ، انتشرت في ذاك العهد روح المناقشة والحوار ، الى جانب توسع حركة النقد . (1)

غير ان التفكير الجدلي كان بحاجة الى بروز نشاط هيقل (1770 . 1831م) الذى اتسم رايه في هذا الشان بالنمو . وقد تمثل ذلك في اكتشافه لقانون التطور ثم صياغة اياه في نظرية متكاملة خاصة بحركة المجتمع وظواهره . لقد كان هيقل يؤمن بوجود الفكر المطلق من جهة ، واولويته على المادة من جهة ثانية . لذا ، صرح بان كل الاشياء ما هي في الواقع الا تجسيدا للفكر ، وهو ما سمي بالمثالية . لكن هذه الاخيرة تتضمن منهجا للتطور ينص على ضرورة البحث في الفكر لمعرفة كيف تتطور المجتمعات . هذا الاعتقاد جعل هيقل يرفض قوانين التفسير ذات الطبيعة الميكانيكية مثل قانون الحركة و التغير والتاثير المتبادل ، لان تطور المادة الذى يتبع دائما تطور الفكر لا يتم عن طريق الانتقال من السبب الى المسبب وانما من خلال الصراع القائم بين المتناقضات الكامنة في الاشياء ، والتي ينتج عنها في الاخير اشياء جديدة تختلف شكليا وضمنيا عن النقيضين . (2)

هكذا تمكن هيقل من اخضاع المجتمع الى قوة ثالثة منسقة توجهه الى حيث يتجه الفكر . لكن هذه الجدلية تعرضت لانتقادات كارل ماركس الذى قدم موقفا جديد يؤمن بان المادة هي الوجود الاول . ومهما يكن من امر ، فقد تواصلت عملية بناء اللغة الجدلية حسب اتجاهات فكرية مختلفة ادت الى ظهور تقاليد فلسفية و علمية هامة . ومن بين هذه التقاليد نخص بالذكر الجدلية الماركسية التي انبثقت من الهيكل الهيقيلي المثالي لتفرز مواقف سوسيولوجية معتبرة في مجال دراسة حركة المجتمع و تحليل العلاقات الاجتماعية بصفة عامة .

---

1) كان الناس في المجتمع اليوناني يتناقلون الجدل في مناقشاتهم اليومية التي لا حصر لها . والجدل يعني اصلا الراى الاكثر صحة . وقد تطور في العهد اليوناني كرد فعل ضد حركة السفسطة التي انتشرت في ذلك العصر . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع كتاب : "تاريخ الفلسفات الكبرى"

2) قضايا علم الاجتماع المعاصر . ص . 17

2 . 2 . 1 . مبادى و قوانين الماديسة الجدليسة

تعتبر المادية الجدلية من الناحية الابستيمولوجية سلوك مزدوج يربط بين الفكر و الواقع. و من الجانب المنهجي ، فهي عبارة عن تطبيق للقوانين التي تكشف عن الصلات الحتمية القائمة بين الظواهر و بين اسبابها الواقعية . و يرى الماركسيون ان هذه القوانين قائمة على اساس حركة التناقض التي تعكس مبدئيا قوى التناقض التي تحرك الواقع الاجتماعي .

و بالاضافة الى هذا القانون ، ترتبط المفاهيم المنطقية للمادية الجدلية بقانون الترابط العضوى بين الاشياء و الظواهر . و يعمل هذا الترابط بفضل خصائصه الشاملة و المنتظمة على تحقيق التكيف بين الظواهر ، و هذا رغم تعددها و تنوعها . و طبعا ، يكون الترابط اصلا سببي و لا يتم الا في ظل الشروط اللازمة لتحقيق هذه العلاقة . (1)

و ضمن هذا الاطار ، لا بد ان نشير الى ان مبدأ السببية قد شكل موضوع اختلاف و صراع بين المثاليين و الماديين ، بحيث نفى البعض وجودها ، في حين اعتقد البعض الاخر بان الفكر هو المسؤول عن تشكل العلاقة السببية و ليس الواقع ، و بالتالي لا يتقبلون وجودها موضوعيا . اما بالنسبة للمادية الجدلية ، فان ماركس يؤكد و على عكس كونت ، انه لا وجود لاى شيئ بصفة مطلقة ، و انما لكل امر علة ، و لكل ظاهرة سبب .

و القانون الثالث للمادية الجدلية ينص على ان التطور ينتقل من التغيرات الكمية الكامنة في المجتمع الى التغيرات الكيفية و الجدرية ، و التي لها دلالة واضحة و ضرورية لكل مرحلة .

من جهة ثانية ، تضيف المادية الجدليه ان الطبيعة و المجتمع في حركة دائمة و تغير متواصل . و عليه ، لا تخرج اية ظاهرة اجتماعية عن سيرورة الزمن ، و بالتالي فان حركة التطور الجدلي دائمة ، رغم ما يصيبها من ركود و توتر من حين لاخر . و من هذه القوانين ، نستخلص ان المفهوم الاساسي في الجدليه هو السيرورة التي

---

(1) قضايا علم الاجتماع المعاصر ، ص 133 .

تكتل امزا جوهريا بالنسبة للقوانين الجدلية التي تنص على دراسة الظروف المحيطة بالظاهرة دون اهمال بعديها الزماني و المكاني .

2 . 2 . 2 . الماركسية و علم الاجتماع

اهتمت الماركسية اهتماما بالغا في الاجتماع بمصالح الانسانية الى حد اكتسابها صبغة نفعية اجتماعية . و قد حاول ماركس ان يجعل من الجدلية ابستيمولوجية عامة ترفض الافكار التحليلية الوضعية ، و تتمسك بفكرة المماثلة التي وضعها بين الفكر و المادة . و تاكيدا على مبدأ وحدة النظرية و الممارسة ، توسع الماركسيون في تطوير اشكال المماثلات الى حد انفصال علم الاجتماع عن العلوم الطبيعية / على نحو يكسبه تدريجيا الطابع العلمي . و بهذا ، صار المجال مفتوحا امام المنهجية الجدلية التي تراعي العوامل التاريخية و النظرة النقدية عند الدراسة . (1)

و بناء عليه ، برزت في علم الاجتماع الماركسي قوانين تتلخص في العلاقة بين الاساس الاجتماعي و البناء الفوقي ، و نضال الطبقات الاجتماعية ، الى جانب قانون التغير الثوري ، و ايضا قانون التقدم الاجتماعي . . . و كل هذه المعالم الرئيسية تفرض على الباحث الاجتماعي البحث في اطار حقائق الواقع الاجتماعي ، و بالتحديد ضمن معطيات البنية التحتية للمجتمع و طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تتضمنها .

على العموم ، لاحظ العلماء على الجدلية الماركسية بعض النقائص لانها اقتصرت على البحث عن القوانين العامة بعيدا عن التحليل و التفسير . رغم ذلك ، فقد كان انتشارها سريعا لانها توفر منهجية مناسبة لدراسة التناقض و مظاهر الاستيلاب و الصراع الاجتماعي . . . الخ و ما يزال علم الاجتماع المعاصر يرجع اليها خاصة من حيث العرض و التوجيه المنطقي لفرضيات البحث .

---

1) Les Langages de la sociologie , p. 31

2 . 3 . النظريــة البنائيــة- الوظيفيــة

انبثقــت هذه النظرية فــي علم الاجتماع عن الانتروبولوجية الانقلو-يكسونية التــي دعــت الى توسيــع مجــال الاهتمام بالديناميكية وفــق اسلــوب اكســب مفهــوم الثقافــة بعــدا جديــدا . وقد تشكلت هذه المدرسة بفضــل اعمــال " ماليتوفسكي " (1884 . 1942م) ، و " رادكليف براون " (1881 , 1955م) اللذان عرفــان ببحوثهــم الميدانيــة ، بحيث انتهجــوا التحليل الوظيفــي في دراسة المجتمعات البدائية التي اعتبــرت مــواد بحــث غنيــة ، علــى اساس ان كل مجتمع يمثــل نســق اجتماعــي شامــل وبسيــط . وقد قــام هــذان الباحثان بمعارضــة الانتروبولوجية التطوريــة ، وخاصة منها اعمــال "هربــرت سبنســر" (1820 . 1903م) الذي يعتبــر اول من شبــه الحياة الاجتماعية للانسان بالحياة العضويــة ، واخضــع السيرورة الاجتماعية لقوانين طبيعيــة . . .

وفي علم الاجتماع ، فقد ساهــم فــي بناء الاتجــاه الوظيفــي اميل دوركايم الذي انتقــد غائيــة سبنســر ، ورفــض ما تدعيــه التيارات البيولوجية التي سيطــرت على الدراسات الاجتماعية . ففي كتاب "التقسيم الاجتماعي للعمــل " طــور مفهوم الوظيفة ، وبين بــأن الظواهــر الاجتماعية لا يمكــن تفسيرها من خــلال السيكولوجيات الفردية التي تــرد كل عمليات العقــل و الادراك و المعرفة الى العمليات البيولوجية . فعلــى عكــس ذلك ، راى ان جــذور الظواهر الاجتماعية تتحــدر من الوســط الاجتماعي ، اي بمعنــى اخــر من البنية الكلية للمجتمع . لذلك ، يجــب دراسة المجتمع وظيفيــا ، وتحليل كل جــزء من اجزائــه فــي ضــوء الوظائف المتبادلــة التي تتعــاون فيما بينها للحفــاظ على النسق الذي يتولــى بــدوره مهمــة تحديد ، وبنسب معينــة ، جميع الظواهر الاجتماعية ، والنظم والعادات الاجتماعيــة . . . (1)

ونسجــل ايضا مساهمــة " روبــرت ميرتــون " في اثــراء التراث السوسيولوجــي الوظيفي . انه مؤلــف كتاب "عناصر النظرية و المنهج السوسيولوجي " الذي خصــص لحــل المشاكل النظرية التي كانت تعانــي منها المدرسة الوظيفية . ويتلخــص الجانب الابستيمولوجي عنــد ميرتــون فــي اعطائــه للوظيفية ميزة عملية ذات علاقة بكل الاستعمالات

---

1) De la division sociale du travail , p. 182

التجريبية للنتائج الملحوظة . وبناء عليه ، يعتقد هذا المفكر ان كل العلوم وبمختلف انواعها ، تستند للوظيفية مهمة فهم الاحداث من خلال دراسة النتائج المترتبة عنها داخل البنيات الواسعة التي تنتمي اليها، وهو ما يتطابق مع القواعد التطبيقية للوظيفية . (1)

وفي الاخير ، نضيف مساهمة بارسونز الذى وضع نموذج جديد لتحليل الانساق الاجتماعية ادى به الى بناء الاتجاه البنائي الوظيفي الذى اقام تحليله للنسق الاجتماعي بالمصطلحين "البنية" و "الوظيفة" ، اضافة الى الاخذ من لغة الثقافاتية مثلما هو الامر بالنسبة لمقولات المعايير ، النموذج ، الانظمة . . . الخ

وفي مرحلة الثلاثينات من هذا القرن ، وهي مرحلة تحول المجتمعات الغربية بصفة عامة الى مجتمعات استهلاكية ، ظهرت النظرية البنائية التي كانت تعني التحول نحو دراسة البنيات الاجتماعية بعيدا عن الظروف التي نشأت فيها ، وبغض النظر عن التطورات التاريخية التي اثرت فيها . وقد عرفت هذه النظرية بانها نظرية علمية مشتركة بين عدة علوم انسانية ، هدفها السعي الى ضبط الفعل الانساني الذى تعتبره مجموعة من العناصر المترابطة في شكل كل او جملة على ان تتخذ بعض هذه العناصر معناها بالنسبة للبعض الاخر وذلك وفق قوانين عامة . (2)

اما "جون بياجي" فقد عرفها في كتاب له يعد مدخل لهذا الفكر قائلا بانها منهج للبحث ، مبني على مفاهيم الوحدة الكاملة و التنظيم الذاتي و التحول . (3)
على العموم تبقى البنيوية عبارة عن تيار فكرى يسجل كل الافعال و الوقائع الانسانية المنسقة في بنيات . وكل معانيه رفضت اعتبار المكونات الداخلية للبنا ، مكتفية بتحليل التماسك بينها ، وهذا في الوقت الذى تهمل فيه اهمية العنصر في حد ذاته .

---

1) قضايا علم الاجتماع المعاصر ، ص. 342

2) جعفر عبد الوهاب ، البنيوية عند ميشال فوكوه ، دار المعارف ، 1979 ، ص. 2

3) Jean Piaget , Le structuralisme , P.U.F. , Paris 1972 , p. 9

ان ما يهمنا في كل هذا هو ان البنائية-الوظيفية ما هي الا حصيلة التقارب الذى حصل بين النظرية البنائية من جهة ، و النظرية الوظيفية من جهة ثانية . و تتمثل صورتها الابستيمولوجية في تفسير سلوكات الفاعلين الذين ينتمون الى ثقافات واحدة و بالتالي الى نفس المجتمع . و هذا معناه ان كل نسق اجتماعي يتالف من عدة اعضاء ، لكل منها وظيفة خاصة به ، تكون دوما ضرورية لضبط المجتمع و الحفاظ على توازنه . و النسق على هذا النحو ، يبدو مغلق و قابل للتحليل بعيدا عن السيرورة التاريخية التي نشا فيها .

و يركز التحليل البنائي الوظيفي على البحث في كيفية تادية الاعضا لمختلف الوظائف ، و كيفية بلوغها درجة التوازن ، الى جانب البحث عن الوظائف الاساسية و الوظائف المساعدة ، الى غير ذلك من العناصر التي يتضمنها النسق ، و التي تساعد على تحديد الاشكال العادية التي توجه السلوكات . بهذه الطريقة ، توصل البنائيون الوظيفيون الى الفصل بين الاصول النفسية للسلوك ، و الاصول الثقافية التي تنظم السلوك و نماذج التنشئة الاجتماعية ... الخ .

لقد قام بارسونز باعطاء النظرية البنائية-الوظيفية بعدا ديناميكيا بفضل استخدامه لمفهوم الوظيفة الذى يبدو اكثر تحركا بالمقارنه مع مفهوم البنية الذى يمتاز بالثبات و الاستقرار . فالوظائف في النسق الاجتماعي هي التي تعبر عن الانماط المنظمة نسقيا من اجل ضبط النسق و العلاقات الدائمة التحول الكامنة بين مختلف النماذج المؤسسية لثقافة النسق . (1)

و وضح بارسونز ان هذا النسق مفتوح لانه في علاقة دائمة مع المحيط المتكون من ثلاثة انساق مصغرة متمثلة في الجهاز البيولوجي ، الشخصية ، و الثقافة . و اكد ايضا ان اهم شيء يمتاز به هو التوازن رغم ان الانماط الوظيفية تعمل على احداث تحولات في بنيته و مركباتها . هذا الراى يدل على ان الاتجاه البنائي-الوظيفي يعترف ، و استنادا للواقع ، بنوع من التغير الاجتماعي الذى يتولد عنه و في

---

1) Theory of society , in L'organisation sociale , p. 214

كل مرة توازن جديد ، بحيث مسمح للنسق بان يحتفظ بطبيعته و هذا بعيدا عن ايـة تغيرات جذرية .

ان التوازن و التغير في البنائية-الوظيفية يعتبران ظاهرة عادية و ثابتة في كل نسق و بالخصوص في النسق الاجتماعي الذى يرفض تحول بنياته . هذا ما يبدو و اكثر وضوحا في البعد المنهجي لهذه النظرية ، بحيث يكتفي التحليل باربعة مركبات نسقية هي : الادوار ، الجماعات ، المعايير و القيم ، و التي تتجسد في مجموعات بنيوية تدعى احيانا بالمؤسسات الاجتماعية ... (1)

اما بالنسبة للوظائف الاساسية للنسق ، فقد ذكر بارسونز وظيفة الاستقرار المعيارى التي تنشر القيم و المعايير في المجتمع ، و كذلك وظيفة الدمج التي تنسق بين عناصر النسق ، و وظيفة السعي وراء تحقيق الاهداف ، و اخيرا وظيفة التكيف الخاصة بالوسائل التي يستعين بها النسق و اعضائه من اجل بلوغ الغايات . و في جميع الحالات ، تحتل القيم و المعايير ، و بالتالي وظيفتي الاستقرار المعيارى و الدمج اعلى السلم السبرنتيقي الذى وضعه بارسونز . (2)

في الحقيقة ، كان للبنائية-الوظيفية طابع وصفي اكثر مما هو تفسيرى للظواهر الاجتماعية . انها لم تتطرق لتفسير التطور الاجتماعي ، بل اقتصرت على التوازن الاجتماعي ، التماسك ، التجانس و المحافظة على البقاء . لذا طغى عليها طابع ستاسيكي و اخلاقي لكون الوظائف لا تجد مكانتها في النسق الا اذا كانت مطابقة لقيم و معايير المجتمع . و طبعا تعرضت هذه النظرة لعدة انتقادات ، لانها تصور افراد المجتمع وكانهم متحمسون للضغط الذى تمارسه الثقافة على حسابهم . فلم يكن من الممكن تقبل هذا التصور الخاطئ الذى لا يقدم اى تفسير الا في ضوء البناءات الاجتماعية . لذلك لا تساعد هذه النظرية في مجال دراسة التباين و الإختلاف الانساق المتنوعة .

---

1) علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية ، ص. 112

2.) Sociétés: Essais sur leur évolution comparee , p. 8

2 . 4 . نظريــة الفعــل الاجتماعــي

على عكس النظريات السوسيولوجيه المذكورة في هذا العــرض، تحــاول نظريــة الفعــل الاجتماعي تجــاوز مرحلة اللجــوء الى القوانين العامــة ، والتفسيــرات المنطقية الشاملــة عنــد دراسة احــداث ووقائع المجتمع ، لان مثــل هذه القوانين في اعتقــاد اصحابها لا تسمــح بمعرفة المجتمع وظواهــره سوسيولوجيا .

هذه النظــرة قائمة على اساس الفعــل الذى اتخــذت منه قاعــدة لدراسة السلوك الاجتماعي ، وعلى وجــه الخصــوص دراسة قضايا السلــوك الهادف والموجــه نحــو تحقيــق غايات معينة ، وفــي ظــروف تسمــح للفاعل باختيــار الوسائل التي يوثــر بها على موقفــه وعلى الاخريــن .

وبالتالي ، فان نظرية الفعــل الاجتماعي لا تفصــل قضاياها النظرية والمنهجية بين الفاعــل الاجتماعي ، الموقــف ، والهــدف ، وانما تعتمــد في التحليل على العلاقة ... القائمة بينهم ، وبالخصــوص على الفهــم الذى يدركــه الفاعــل اتجــاه موقفه ، واهدافه ، والوسائل المختــارة من اجــل ذلك . انها المسائل التي تدخــل في الاعتبــار لان سلــوك الفاعــل الاجتماعي لا يتاثــر فقــط بالعوامــل الذاتية كالمشاعــر والاستعــدادات .. الخ وانما يخضــع ايضا عنــد اختيــاره لاهدافه سلــوكــه لجملة المعايير والقيــم التي تفــرض وجود هــا عليه ، وهذا بصفتها مقاييــس مرجعيــة .

ثم ان نظرية الفعــل الاجتماعي تعتمــد على مفهــوم السلــوك الاجتماعي او الفعل الاجتماعي باعتباره اساس كل التفاعــلات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية في المجتمــع . وتقبــل مثل هذه الفكــرة يعنــي في علم الاجتماع بان المجتمع قائــم على الفعــل الاجتماعي وليس على القوانين العامــة . وهو ما اكــده "الان تورين" الذى قــال بان المجتمعات لا يمكــن ان تعــرف نفسها سوسيولوجيا ، الا اذا اعتــرفت بانها بمثابة انتــاج شغلهــا وعلاقاتهــا الاجتماعية . واضــاف موضحــا بان ما يبــدو مجــرد معطيــات اجتماعيــة ما هو في الواقــع الا انتــاج للفعــل الاجتماعــي . (1)

---

1) الان توريــن ، انتــاج المجتمــع ، ترجمة : الياس بدوى ، دمشق ، وزارة الثقافــة والارشــاد القومــي ، 1976 ، ص . 5

ويعتبر ماكس فيبر اول من استعمل مفهوم الفعل الاجتماعي الذى قسمه الى ثلاثة انواع متباينة تظهر في السلوك الاجتماعي الانفعالي ، و السلوك الاجتماعي التقليدى ، و السلوك الاجتماعي العقلي . كما اعتبر هذا الاخير سلوك خاص بالمجتمعات المصنعة نظرا لما تستعمله من وسائل عقلانية بهدف بلوغ غايات التنظيم و الانتاج .

و بفضل هذا التصور ، اصبح علم الاجتماع يعمل في اطار سيكولوجي ، يبحث عن انماط و النماذج السلوكية التي تبين اسباب الافعال الاجتماعية و نتائجها ، بل و حتى خصائصها . من جهة اخرى ، ركز فيبر على مقولة "الفهم" ، وكان يقصد بها الفهم الذاتي الذى يعطيه الفاعل لفعله ، و الذى من خلال التاثير الذى يمارسه على للاخرين داخل التنظيم الاجتماعي ، تتجلى العلاقة الاجتماعية لتعكس السلوك المتبادل بين الفاعلين الاجتماعيين .

نستنتج من هذا العرض القصير ، أن نظرية الفعل الاجتماعي تبحث في القضايا التي تحيط بالفعل الاجتماعي من خلال المعنى الذاتي الذى يصدره النسق العقلي للفاعل بدافع الرغبة و الميل و الطموح ... الخ . و هي نفس النظرة التي سمحت لفيبر بتشكيل المدرسة السلوكية الاجتماعية التي اقتصرت على تفسير الظواهر من خلال قوالب سيكولوجية ، الى جانب تحليل السلوك استنادا الى الدوافع و الاهداف . انه التحليل الذى يخضع للنزعة السيكولوجية التي لا تخدم التفسير السوسيولوجي . (1)

و قد تطورت نظرية الفعل الاجتماعي مع الان تورين الذى حاول استخدام نموذج واقعي يرتبط بالوضع المادى الذى يسعى الى اعطائه معنى من خلال ما سماه بالتاريخية . هذه الاخيرة ، ليست فكرة او وضع مادى ، وانما هي ما يميز العمل الاجتماعي الذى يشكل التجربة التي تصاغ عن طريق المعنى الذى تحوليه اليه .(2)

---

1) Les Langages de la sociologie , p. 101

2) انتاج المجتمع ، ص . 28

وعلى هذا النحو ، صارت نظرية الفعل الاجتماعي تعني كل ما يسمح بادراك المجتمع على انه منظومة اجتماعية ، ومن غير مواجهة الحاجة الى رده الى نمط اخر . لان كل نظام شغل يتضمن معنى يبرز قدرة الفاعل على تنظيم مجال التجربة . لهذا ، ترى نظرية الفعل حسب تورين بان الفعل الاجتماعي عبارة عن عامل وسائلي ، اقتصادى و ايديولوجي في ان واحد .

III . تقييم خاص بالنظرية السوسيولوجية

لقد افرز علم الاجتماع المعاصر اتجاهات تنظيرية مغايرة للاتجاهات الكلاسيكية التي تناولناها بالدراسة في هذا الفصل . فرغم كل النجاح الذى احرزت عليه هذه النظريات سواء داخل المجتمعات الغربية او خارجها ، الا ان التناقضات التي حلت بينها و بين الواقع الاجتماعي قد اثرت على فعاليه مفاهيمها و مناهجها ... و قبل ذلك استطاعت هذه النظريات الكلاسيكية ان تفرض وجودها على المجتمعات الراسمالية التي اهتمت بموضوع علم الاجتماع اهتماما كبيرا . ففي الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال ، تطورت الدراسات السوسيولوجية فيها انطلاقا من بداية هذا القرن ، بحيث وصلت اليها النظريات الفرنسية و الانقليزية بقسط كبير ، بفضل انتشار ظاهرة الهجرة التي جلبت معها ابرز ما ابتكرته اوروبا من مفكرين وباحثين . وتعد هذه النظريات مصدر السوسيولوجية الامريكية التي لم تتناقض جوهريا مع الفكر الديموقراطي التقليدى .

في هذا المجتمع لم تناقش اشكالية الصراع ، لان الماركسية كانت تبدو للامريكيين وحتى للراديكاليين و التقدميين منهم ، نظرية قاصرة لا يمكنها تقديم تفسيرات لمشاكلهم الاجتماعية ، و التي لم تكن مهمة بالنسبة لاوروبا ، ونذكر منها مشاكل التمييز العنصرى ، الثقافة الشعبية ... الخ . وقد راى ريمون ارون في هذا الصدد ، بان المسالة بالنسبة للامريكيين لم تكن مجرد مسالة مفاهيم و مواقف نظرية ، وانما هي عبارة عن قضية جوهرية تعبر وبوضوح عن عدم الاقتناع بالماركسية التي لم ينظر اليها في هذا المجتمع على انها مذهب يشبه المذاهب الاخرى ، بل

اعتبرت بمثابة الوعي الزائف لعلم الاجتماع الامريكي . (1)

من جهة اخرى يتضمن علم الاجتماع في المجتمع الامريكي عدة اتجاهات نظرية متقاربة ، منها المدرسة الاجتماعية التقليدية ذات الافكار الاخلاقية و الاصلاحية ، وكذلك المدرسة التاسيسية التي قامت من اجل الدفاع عن المبادى التقنوقراطية . اما الغالبية ، فكانت للاتجاه السوسيولوجي الذى اهتم بدراسة وظائف المجتمع اهتماما تجاوز حدود دراسة بنياته و تركيباته .

و تتويجا لكل الجهود المبذولة في هذا المجال ، برزت مدرسة "شيكاقو" التي شكلت التقاليد السوسيولوجية الامريكية التي طغى عليها الاتجاه النفعي الذى عمل بعيدا عن الافكار الفلسفية و الدينية ، وكل انواع الاراء المضادة للاتجاه الفردى . لذلك ، تبلور علم الاجتماع الاكاديمي الذى صار يمثل جزءا من الثقافة الامريكيه . وقد استمر هذا النمط السوسيولوجي في النمو منتهجا طريق الاصلاح دون الثورة ، كما انتشر من جامعة شيكاقو الى كولومبيا ، و هارفارد الى ان تمركز في جامعة كاليفورنيا ، و ذلك في منتصف الستينات ، مما ادى تعدد مراكز التنظير و البحث في علم الاجتماع الامريكي . (2)

اما في الاتحاد السوفياتي ، فان الاهتمام بالنظريات السوسيولوجية لم يصل الى درجة بالغة مثلما كان الامر بالنسبة لفرنسا ، الولايات المتحدة ، او غيرها من دول اوروبا ، و السبب الرئيسي في ذلك يعود للظروف التاريخية التي مر بها المجتمع السوفياتي ، و التي تيسر النمو السريع لهذا العلم الاجتماعي .

على العموم اعترفت الثورة الروسية التي تمت تحت لواء الماركسية بالسوسيولوجية في الثلاثينات ، وعلقت عليها امال كبرى ، اذ لم يعد بالامكان اتخاذ اية تدابير او اجراءات ، او قوانين في مجال الاجتماع دون القيام بدراسات مسبقة . فبعد ما عانت البحوث الاجتماعية من الهامشية ، وعدم الاستغلال ، تحول علم الاجتماع في هذه المرحلة الى نشر المذهب السائد في البلاد ، و هو المذهب الاشتراكي العلمي

---

1) Les étapes de la pensée sociologique , p.p. 9 . 10

2) علم الاجتماع و مدارسه . الكتاب الثالث ، ص.ص . 122 . 123

العلمي الذى تراس كل اشكال التنظير و التفكير و العمل . . . و بمعنى اخر ، فقد اصبح هذا المذهب مصدر كل الدراسات الاجتماعية التي تتمسك مبدئيا بمفاهيم و مقولات المادية التاريخية ، لانها عبارة عن المفاهيم الاساسية التي كرس لها لنين كل العناية .

و نستطيع القول بان علم الاجتماع في هذا المجتمع قد اكد على ضرورة نشر الافكار الثورية ، و ابراز اهميتها في اطار توجيه كل القوى الاجتماعية نحو التغير الثورى . و بالتالي ، انحصرت السوسيولوجية في اطار الدفاع عن المبادئ الايديولوجية الاكاديمية ، بحيث تمثل موضوع علم الاجتماع في دراسة البنية الاجتماعية ، و الاحاطة بجميع وجوه الصراع فيها .

في الحقيقة ، لم تكن مهمة توجيه علم الاجتماع في هذا الاتجاه امرا سهلا ، بحيث تحتم على مختصيه معارضة السوسيولوجية التي كانت منتشرة في الدول الراسمالية و الارتباط بالنظرية التي كانت تعبر بصدق عن ايديولوجية العلاقات الموجودة بين الطبقات الاجتماعية . غير ان نمو النظريات السوسيولوجية المرتبطة بالنظام ، و احرازها على سمعة علمية عالية شكل بعض القلق على السوسيولوجيين الماركسيين . لذلك ، حاولوا و ابتداء من الخمسينات التطلع على النظريات الوضعية ، و الوظيفية و غيرها حتى لا يبقوا منعزلين . . .

و كنتيجة للتاثيرات المتعددة التي مارستها النظريات الاجتماعية الكبرى على مختصي علم الاجتماع بشكل عام ، قام ريمون ارون بتحليل هذه المسألة . و هنا ، وضح كيف ان المفكر و الباحث السوسيولوجي لم يعد واعي بمجتمعه بشكل واضح في المجتمع الامريكي ، مثلما هو الامر في اوروبا ، و السبب يرجع الى تخليه عن طرح بعض التساولات الاساسية التي من شانها ان تدله على الاهداف المنتظرة من كل الابحاث التي يكلف باجرائها . في حين ، راى ان الباحثين الاجتماعيين في المجتمع السوفياتي محافظين في الداخل ، و ثوريين في الخارج . فهم لا يعملون من اجل التوفيق بين السياسة العامة و الاعتراضات الفردية ، بل يدعمون الاولى و يهملون العناصر الثانية ، و بهذا يبدون للعالم اكثر رضاء عن مجتمعهم اذا ما قورنوا بالباحثين الامريكيين . (1)

1) Les étapes de la pensée sociologique, p.13

من جهة ثانية ، ادت الوضعية الابستيمولوجية للسوسيولوجية و النزعة التي سيطرت على نظرياتها الى ظهور سلسلة من الازمات التي اصابت المثقفين الاجتماعيين الذين تفاعلوا في كل مرحلة مع ازمات مجتمعاتهم . ففي الخمسينات ، و تجاوزا لكل اشكال الازمة ، نشات الدعوة الى تطوير اتجاهات سوسيولوجية تناسب المجتمع الجديد وتتجاوب مع متطلباته . والدعوة في حد ذاتها ، جاءت بعد انتشار موجة النقد السوسيولوجي التي حاولت ان تبرز قصور الهياكل النظرية الكلاسيكية ، وعجزها عن مسايرة الاوضاع الجديدة التي ارتبطت بالحركات الاجتماعية بصفة عامة ، وبالحركة الطلابية بصفة خاصة . (1)

وعلى راس النقاد السوسيولوجيين ، نذكر "هربرت ماركوز" الذى اشتهر بكتاب " العقل والثورة " ، وكذلك كتاب " الانسان ذو البعد الواحد " . ففي العقل والثورة ، بين بالتحليل كيف ارتبط المذهب الوضعي ومنذ نشاته بالاتجاه المحافظ في المجال السياسي . ثم ان نفس الموقف الرافض للنظرية الوضعية اتخذه ودعمه في الكتاب الثاني ، اذ اعتبر الوضعية مجرد فلسفة تحليلية ذات طابع شكلي و نزعة تجريبية . (2)

نفس الاتجاه تزعمه "تشارلز رايت ميلز" الامريكي الذى عارض بشدة علم الاجتماع الاكاديمي ، والاتجاه الامبريقي في كتاب "الخيال السوسيولوجي" . وبالمناسبة ، رفض النظريات الكبرى التي ارتبطت بمستويات التجريد ، ما عدا الامر بالنسبة للقضايا الماركسية ، لان موقفه منها مثل فهما جديدا لها . كما عرف ميلز بالمفكر الملتزم بفضل تاكيده على ثلاثة انواع من القيم ، وتتمثل في قيمة البحث عن الحقيقة ، وقيمة العقل ، واخيرا قيمة الحرية . (3) وهذه هي القيم التي تساهم في تطوير البحث السوسيولوجي عامة .

ومن اجل تطوير حركة النقد في الاجتماع ، دعى " الفن جولدنر" الى تغيير النظرية القائمة وهذا بتغيير بنائها التحتي ، كما دعى ايضا الى احداث

---

1) علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية ، ص ص . 203 . 206

2) نفس المرجع ، ص . 224

3) نفس المرجع ، ص . 247

ثورة ثقافية في علم الاجتماع لوضع نظم و تقاليد جديدة . (1) . اما الان تورين ، فقد تحدث عن خصوصيات المجتمع ما بعد الصناعي الذى لا ينحصر فيه الصراع بين العمل و راس المال ، وانما ينحصر في الميدان السياسي بين الذين يصدرون القرارات و بين اولئك الذين يتعاملون مع هذه القرارات . وعليه ، اضاف بان على علم الاجتماع ان يطور نظرية قادرة على تحقيق التكيف ، و ضبط التوترات الاجتماعية ليس بعيدا عن الدولة . انه العلم الذى سماه بعلم اجتماع القرار . في حين يقوم العلم الجديد الثاني بمواجهة العلم الاول ، و يسمى بعلم اجتماع المعارضة الذى يرتبط بالحركات الاجتماعية . و من خلال الصراع القائم بينهما ، تكتسب القدرة على النضال في المجتمع من اجل كشف جميع الحقائق . (2)

على العموم ، ادت هذه الحركة النقدية في علم الاجتماع الى ظهور بدائل نظرية في الستينات ، وكانت جميعها تشك في النظريات الكلاسيكية التي لم تحتل فيها حرية الفرد و افعاله مكانة معتبرة . و من بين هذه البدائل ، نذكر علم الاجتماع الفينومينولوجي الذى اتخذ من الحياة اليومية مادة للتحليل ، لانه يرى ان الانسان يمتلك عنصر الارادة في الفعل الاجتماعي . اما الواقع ، فلا يتحدد الا في ضوء المعاني التي يعبرون عنها الافراد عند اتخاذهم لمواقف معينة .

و قد استفاد من هذا الاتجاه الذى طوره "جورج هوبرت ميد" الاتجاه الاتنوميتودولوجي" او ما اطلق عليه اسم "منهجية الجماعة". وقد انحصر مجال اهتمامه في دراسة كيفية تنظيم المواقف العملية في الحياة اليومية تنظيما اجتماعيا . و البحث عن هذه الطريقة يهدف الى اظهار كيف يستوعب الافراد الامور الاجتماعية و كيف يتعاملون معها باعتبارها تمثل مجموعة متصلة من الاحداث الفعلية التي يشارك فيها كل الافراد . (3)

من هذا العرض ، يتضح لنا ان هذه النظريات السوسيولوجية التي صاحبت

---

1) نفس المرجع ، ص . 331

2) نفس المرجع ، ص ص . 339 . 340

3) نفس المرجع ، ص . 411

انتشار الاتجاه النقدى ، استراتيجية خاصة تقيم تفسيراتها في اطار بعض الاعتبارات الجزئية و المتكاملة في ان واحد . فهي تعتقد ان الواقع الاجتماعي واقع ذاتي يختلط فيه كل شيء بالوجود الاجتماعي . وبذلك ، استبعدت التفسيرات الطبيعية ، وفكرة القوانين العامة التي سيطرت في القرن الماضي على السوسيولوجية .

خلاصة

لقد قدمنا، في هذا الفصل عرض تحليلي قصير لاعمال بعض المنظرين الاجتماعيين الذين ساهموا في انشاء انساق معرفية تعكس الى حد بعيد العوامل البنائية و الفكريه التي كانت تحيط بهم . وقد سمح لنا هذا العمل ، بمعرفه كيف حدث الفصل بين النظريات الكلاسيكيه في علم الاجتماع و التاويلات اللاهوتيه ، و الفلسفات الاجتماعية . كما اتضح لنا بان هذا العلم قد احتفظ منذ ظهوره بمبادى اساسية خاصة بالدراسة الموضوعية للمجتمع الذى اعتبرته كل المدارس نسق من العلاقات الاجتماعية .

بالاضافه الى ذلك ، اتضح لنا المسار الذى صار عليه علم الاجتماع اثناء تطوره ، و الذى تم من خلال الصراع القائم بين مجموعة من المذاهب ، بعضها يرغب في الحفاظ على النظام ، و البعض الاخر يؤمن بضرورة أحداث التغير في البناءات الاجتماعية و الاقتصادية . . . لذا ، احتوى علم الاجتماع على الاتجاهين في ان واحد . فكان التيار المحافظ يستمد مبادئه من المقولات الكلاسيكية ، بينما ياخذ التيار الثاني قواعده من الماركسية . وقد دخلا هذان الاتجاهان في نقاش متواصل و متجدد اثرته الاجتهادات التي غالبا ما ركز اصحابها على جانب دون الجانب الاخر تفاديا اما للرؤية البورجوازية ، و اما للخطاب الماركسي .

و في الوقت الذى طور الطرف المحافظ علم اجتماع تحليلي و امبريقي ، قدم الماركسيون مذهب تاريخي ، تركيبي و جبرى ، علما بان انصار النظام و الاستقرار لم يؤمنوا بالقوانين التي صاغها ماركس ، و لا بصحة افكاره ، او حتى بقدرة علم الاجتماع كعلم جديد على اكتشاف مثل هذه الامور الخاصة بحتمية سير المجتمعات . . . و نفس الموقف نجده عند الماركسيون الذين رفضوا العمل ضمن حدود النظام

الاجتماعي القائم ، واستنكروا فكرة القهر الخارجي التي تمارس الضغط المعنوى في المجتمع بهدف تحقيق الالتزام العام .

من جهتها ، حاولت النظريات التوفيقية ، ثم البدائل النظرية في علم الاجتماع حل عدة قضايا نظرية ومنهجية ، وهذا بعيداً عن المناقشات التي تهتم بقضايا قديمة لانه اصبح من المفيد اكثر ان يتحول علماء الاجتماع عن القوانين السببية ، وموضوع العلاقات الوظيفية التي لم تعد تخدم الاهتمامات الجديدة التي يفرضها الواقع الاجتماعي في هذه المرحلة من تطور الفكر الاجتماعي .

مُحتويات الفصل

بعد الاستقلال مباشرة كان واضحا ان مستقبل المجتمع الجزائري مرهون الى حد بعيد بتنمية مختلف هياكله و قطاعاته الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، وهذا اعتمادا على التقدم العلمي و انجازاته الكفيلة بمساعدة كل المجتمع ، من اجل مواجهة مشاكله المادية و الغير المادية على حد سواء، ولبلوغ هذه الغاية كان لا بد ان تتضافر جميع انواع و فروع المعرفة في مجتمعنا ، و ان ترتبط بعضها ببعض في مجال التنظير و التطبيق ، حتى تبرز كل جوانب التكامل فيما بينها ، و ذلك في اطار تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة .

بناء عليه ، شكل علم الاجتماع احدى فروع العلوم الاجتماعية التي كانت تدرس بجامعة الجزائر . ففي سنة 1958 انشئ الفرع الخاص به ، و ذلك في معهد الدراسات الفلسفية التابع لجامعة الجزائر ، و التي كانت تسمى انذاك بجامعة الاداب و العلوم الانسانية .

لقد انطلقت هذه العملية بإمكانيات بشرية و مادية بسيطة جدا ، لكن لها دلالة هامة ، لانها سمحت بظهور نوع من التفاعل التدريجي و المستمر بين علم الاجتماع و ظروف الجامعة الجزائرية من جهة ، و بينه و بين الظروف العامة التي ميزت المجتمع الجزائري من جهة ثانية :. و نقصد بذلك ، التفاعل الذى برز رغم كل العوائق و الصعوبات المواجهة على مختلف المستويات التنظيمية و البيداغوجية و التعليمية . . . فبفضله ، تم تشكل حلقة من الاسس الموضوعية الثابتة و المتناسقة فيما بينها ، و التي من شانها اليوم ان تصور لنا مسار التحولات التي تعرض لها علم الاجتماع في مجتمعنا منذ نشاته ، و هذا عبر عدة مراحل متتالية و متقاربة المدى شأنه في ذلك شان كل الفروع الاجتماعية الاخرى ، و غيرها من الاقسام العلمية التي استفادت من جملة الاصلاحات التي ادخلت على الجامعة الجزائرية بشكل عام ، و اهمها سياسة اصلاح التعليم العالي التي صدرت نصوصها في سنة 1971 لتنص على ضرورة التنظيم العلمي لشهادة الليسانس في علم الاجتماع . (1) ولكي تتضح مميزات مراحله التطورية ، و التي اتصفت بالبساطة و التعقيد في ان واحد ،

---

(1) لقد نص على هذا التنظيم مرسوم وزارى تحت رقم 71 . 221 بتاريخ 25 اوت 1971 .

الفصل الثالث

تطور علم الاجتماع في الجزائر

لابد من التركيز على اهم التغيرات التي ادت دورا فعالا في عملية بناء علم الاجتماع في مجتمعنا .

1 . معلومات اساسية عن قسم علم الاجتماع ما بين 1963 ، 1971

في الحقيقة ، لا يمكننا الحديث عن ما حدث في السنوات الاربعة الاولى التي تلت قيام علم الاجتماع في مجتمعنا ، وتحديد ما ارتبط بها ، سواء من حيث الهيكلة الادارية ، او من حيث التدريس ، ليس لكون ذلك غير مهم ، بل لعدم توفر لدينا الوثائق الاساسية الخاصة بتلك المرحلة . (1) ونكتفي بالقول ان علم الاجتماع قد دخل على الجامعة الجزائرية في غياب اشكالية نوعية تعبر عن خصوصيات واقعنا او اية اشكالية اخرى تتحدث بوضوح عن العالم العربي .

ففي سنة 1963 ، عين الاستاذ "اميل سيكارد" على راس هذا الفرع العلمي الاجتماعي . وكان يدرس مواد السوسيولوجية ، الفلسفة ، والتاريخ الاجتماعي في جامعة قسنطينة منذ تاريخ 1960 ، ثم انتقل الى جامعة الجزائر اين اشرف وبالدرجة الاولى على التوجيه البيداغوجي لليسانس علم الاجتماع . في هذه الفترة ، اخذت الجامعة الجزائرية بالمشروع الذي انبثق عن سياسة التعاون الجزائرية الفرنسية في هذا المجال ، مستهدفة بذلك تكوين الطلبة وتاهيلهم ليصبحوا تقنيين وباحثين في الاجتماع .

وللاطلاع على تفاصيل هذه السياسة ، قمنا بجمع معطيات مختلفة خاصة بهيئة التدريس والبرنامج الرسمي ، وبعض القرارات ، الى غير ذلك من المعلومات التي ساهمت في تكوين رؤية واضحة عن كيفية سير علم الاجتماع كفرع جامعي انذاك . ومن جملة الوثائق المحصل عليها ، احتفظنا بتقرير الاستاذ سيكارد والذي

---

(1) نفس الملاحظة اكد عليها الاستاذ بوتفنوشت في في مقال كتبه للعدد الجديد من مجلة علم الاجتماع ، والذي لم ينشر بعد ، عنوانه :

Aperçu historique de l'enseignement de la sociologie à l'université d'Alger .

اصدره بمناسبة انعقاد الملتقى العالمي السادس لعلم الاجتماع.(1) وهو التقرير الذي تضمن، وبالاضافة الى المعلومات المتعلقة بالاشكال التنظيمية المعمول بها، محاور تحدث فيها عن المشاكل والصعوبات النظرية والعملية، والتي طرحت امام المسؤولين والاساتذة وكذا الطلبة، وجميعها في حقيقة الامر صعوبات لا يمكن تجزئتها عن الواقع الموضوعي للجامعة الجزائرية في تلك الفترة. وهنا لاحظنا ايضا ان بعض العوامل لا تنفصل عن واقع علم الاجتماع كعلم، وعن وضعيته العالمية في مرحلة الستينات، بحيث طغت عليه الازمة بعدما عجز عن تقديم نظرية تفسر طبيعة الوضع الاجتماعي الجديد داخل المجتمع الراسمالي المتقدم مثلما سبق ان بينا في الفصل السابق. (2)

ومن اهم ما جاء في هذا التقرير، تذكر ان علم الاجتماع قد ورد الينا في شكله الاكاديمي ببرنامج لا يتناقض مبدئيا مع البرنامج المعمول به في فرنسا، الذي انبثق عن النهضة الجديدة التي عقبت الحرب العالمية الثانية، وهذا في الوقت الذي كان يراجع فيه مواد السوسيولوجية ضمن خطة اصلاحية شملت كل التعليم العالي. (3)

اما عن التدريس، فقد خصصت له هيئة مكونة في غالبيتها من اساتذة [illegible] فرنسيين. (4) والشيء الملاحظ، هو ان هذه الهيئة التي تولت مهمة التدريس والاشراف على البحث، وكذلك توجيهه على مختلف المستويات دبلوم علم الاجتماع،

---

1) Emile Sicard, L'enseignement de la sociol[ogie] en Algérie, in sixième congrés de sociologie, Evian 4 - 11 sept 1966

2) ازمة علم الاجتماع في هذه الفترة طرحت ايضا خارج المجتمع الراسمالي، وبالتحديد في المشرق العربي الذي صار يناقش اشكال العجز في اساليب السيطرة الفكرية الحديثة كما في اشكالية البديل الغربية. سوف نعود الى مناقشة هذه القضية في الفصل الاخير من هذا البحث.

3) Idem, p. 13

4) انظر قائمة الاساتذة المدرسين لعلم الاجتماع خلال السنة الجامعية 65 . 66 في الملحق

قد قدم الكثير من عناصرها من فروع اجتماعية اخرى كعلم النفس، الاقتصاد و الفلسفة(1)

هكذا ، و بالاضافة الى نقص التخصص بل و انعدامه احيانا ، لم يكن البرنامج المقرر غني بالمواد السوسيولوجية التي تساعد الطالب على اكتساب معلومات علمية دقيقة تؤهله للدراسة و البحث السوسيولوجي ، الامر الذى ادى الى فقر المادة السوسيولوجية في فرع علم الاجتماع . فالبرنامج كان مشترك الى حد بعيد مع ما يدرس في اختصاص الفلسفة ، لذا كان لأغلب وحداته طابع نظرى فلسفي حسب السيد سيكارد الذى تحدث مفصلا عن هذه المسألة موضحا الاسباب التي فرضت عليهم مثل هذا الاختيار ، و نلخصها في النقاط التالية :

ا ـ ليس للطالب الجزائرى معلومات اساسية كافية تؤهله للدراسة الجامعية في الفرع السوسيولوجي ، بسبب التكوين الثانوى الذى لا يقدم له دروسا ذات علاقة بهذا الفرع او حتى بالمقولات القاعدية و الضرورية له .

ب ـ للطالب الجزائرى ذهنية دينية تقليدية تؤثر سلبيا على اسلوب تفكيره ، و بالتالي تحدد من قدراته الابداعية و النقدية . لذلك ، غالبا ما يعجز الطالب في علم الاجتماع عن أداء قراءة نقدية لنص ما ، و هذه احدى اثار التعليم القرآني الذى يستوجب دائما احترام النصوص المكتوبة ، و الاخذ بها دون اى نقاش او تعديل .(2)

هذه باختصار ، اهم العوامل التي اخذها بعين الاعتبار الاستاذ سيكارد حين حلل اسباب مظاهر الضعف الفكرى لدى الطالب الجزائرى . و هو الضعف الذى زاد من حدته حسب رأيه ، مركب النقص الذى يعاني منه المثقف الجزائرى .

---

1) و على سبيل المثال خلال السنة الجامعية 65 ـ 66 ، لم يتجاوز عدد المدرسين المتخصصين في علم الاجتماع استذان اثنان من مجموع اربعة عشر استاذ و هما السيد سيكارد و المساعدة ميشال ماك . و هو ما يفسر التحاق كل من الاديب مولود معمرى ، و الكاتب محمد فارس بالجامعة للاشراف على تدريس و على التوالي ، وحدة علم الاجتماع الاقتصادى ، و كذا وحدة اثنوغرافية افريقيا الشمالية . راجع التفاصيل حول هذه المسالة في تقرير سيكارد ، ص ص . 8 ـ 10 .

2) L'enseignement de la sociologie , p. 17

بشكل عام نتيجة للظروف التي مر بها مجتمعه في جميع الميادين الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية . ومن هنا رفضه لكل ما هو أجنبي ، وخاصة لما هو فرنسي . هذه الاسباب جعلت سيكارد يقول : "يميل الطالب الجزائرى بحكم طبيعته وظروفه نحو التامل ، اذ يفضل الامور النظرية والادبيه بقدر يتجاوز ميله الى الممارسه والتطبيق ." (1)

وبناء عليه ، فلا نعتقد ان مثل هذه الملاحظات موضوعية بقدر كافي ، لانها غير ناتجة عن مجهودات فكرية وعملية منظمة . لقد اعتمد على خواص لا تجمع بين ظاهر وباطن الامور ، بحيث ركز على المكونات الذاتية رغم ان بعض الحقائق ما هي الا انتاج للظروف الاستعمارية التي اهملت ملف التكوين والتعليم من جهة، وحاربت روح المسوولية لدى الطالب الجزائرى بكل قواها من جهة ثانية . وعليه ، اتضح بان سيكارد لم يتمكن من ابعاد مواقفه عن التحيز والتعصب ، والافكار الشخصية ، رغم اشارته لسلبيات مثل هذه المواقف في تقريره هذا .

وفي ظل ظروف التعليم الجامعي لفرع الاجتماع ، اخذت الادارة المنظمة للبرامج على عاتقها مهمة تدريس النظرية الاجتماعية التي قال عنها سيكارد ما يلي : "النظرية في مجتمع مثل المجتمع الجزائرى ، عبارة عن مجموعة من القضايا والافتراضات ، والقواعد والتعاريف والتصنيفات التي تشكل اطارا ـ يكون على الاقل ـ مؤقتا للبحث الميداني" (2) وطبعا كان يقصد بذلك مختلف التعاريف والقواعد التي يحملها الفكر الهيقيلي ، والدراسات الاجتماعية لكونت ودوركايم وفيبر ، وكذا كارل ماركس مثلما جاء في التقرير .

ولوضع المجتمع الجزائرى في محله حسب سيكارد ، كان لابد من برمجة مادة تحدد مدخل لعلم الاجتماع الديني ، ويدرس في اطارها المفكر ابن خلدون

---

1) Ibid , p. 18
2) Ibid , p. 246

انسجاما منهم مع متطلبات الايديولوجية الاسلامية كمفهوم حديث للعقيدة السائدة في المجتمع الجزائري. ولهذا يعتبر ابن خلدون المفكر العربي الوحيد الذي قررته هيئة البرمجة ضمن مواد دبلوم علم الاجتماع، والذي كان خاضعا في تلك المرحلة لنظام الشهادات. في حين، ركزت هذه الهيئة على وحدات علم الاجتماع العام، والديموغرافية، والاثنوغرافية افريقيا الشمالية. (1)

ومع بعض الاستثناءات، فانه يلاحظ ان هذه المواد لا تختلف عن تلك التي كانت تدرس في الجامعة الفرنسية التي قررت في سنة 1958 منح الليسانس في الاجتماع، والذي تتضمن خاصة مواد علم الاجتماع العام، علم النفس الاجتماعي والاقتصادي، بينما للطالب الاختيار بين الاثنولوجية والديمغرافية والجغرافية الاجتماعية. (2)

وقد نتج عن هذه البرمجة غموضا وضع المجتمع الجزائري بين قوسين، معرقلا بذلك عملية بناء علم اجتماع جزائري، والذي لم يتخذ اي اتجاه واضح في مجتمعنا. ثم ان الاعتناء بتدريس مادة اثنوغرافية شمال افريقيا، كان له اكثر من مبرر حسب الاستاذ سيكارد الذي ذكر العديد من المسلمات التي يقوم على اساسها مثل هذا الاختيار. وهو ما نلخصه في وجوب دراسة التقاليد من اجل الحفاظ على حيويتها، مادامت تخدم الكثير من الحاجات الذاتية والموضوعية التي يطلبها المحيط الاجتماعي بصفة عامة. كل هذا ضروري في انتظار تطور الظروف الاقتصادية والدينية، وخاصة منها الظروف الاجتماعية - الثقافية التي تعمل تدريجيا على ازالة التقاليد القديمة، لتفسح المجال امام تقاليد جديدة تكون اكثر تطورا، واكثر تحضرا. (3)

غير اننا نرى ان مثل هذا الاهتمام لدليل على انه بقدر ما اتسع الفارق بين مجتمعات العالم الثالث ومجتمعات اوروبا المصنعة، بقدر ما زاد اهتمام اساتذة الغرب بمظاهر التخلف فيها، وذلك سعيا منهم لابقاء الصورة القائمة لهذه المجتمعات، وبالتالي الحفاظ عليها في شكل متحف من التقاليد واساليب الحياة

---

1) Ibid , p. 20

2) علياء شكري، علم اجتماع الفرنسي المعاصر، الطبعة الاولى، دار الكتاب الجامعي، 1972، ص. 43

3) Ibid , p. 39

و التفكير . . . وطبعا كل هذه الاساليب تهدف الى توضيح دلالة مختلف السلوكات في ثوب يخدم الفكر الغربي ، لان الدراسة الاثنوغرافية في حد ذاتها تستبعد الدراسة التاريخية في الوقت الذى تشجع البحث الوصفي و التحليلي لطرق و اساليب الحياة . . .

وعن تدريس الديمغرافية لطلاب علم الاجتماع ، اضاف سيكارد ان اهمية ذلك تتمثل في استخدام الطرق الرياضية ، و الاستفادة من الدراسة العلمية للسكان وهي الدراسة التي تمس جميع الظواهر المتعلقة بحجم و تركيب المجتمع . . . فعلى هذا النحو ، يخلق التوازن بين الدراسة الادبية و الدراسة الكمية في علم الاجتماع . (1) و الملاحظ هنا هو ان كل هذه المحاولات عجزت عن التخلص من العموميات التي تسببت بدورها في تجزئة النظره السوسيولوجية لدى الطالب الجزائرى .

من جهة اخرى ، انتقل سيكارد في نفس التقرير المطول من مستوى التعليم الى مستوى البحث السوسيولوجي ، و تحدث عن العلاقة القائمة بين التكوين النظرى و البحث الامبريقي . في هذا الاطار ، تعرض لوضعية الباحث المبتدى في علم الاجتماع الاجتماع ، ثم ذكر مختلف الصعوبات التي تحول دون تحقيق نتائج ايجابية في مجال البحث ، و نلخصها في مايلي :

ا . صلابه المواقف الدينيه التي تعرقل عمليه اجراء البحوث الميدانيه ، خاصة في بعض المجالات التي تتعلق بالمواضيع الحساسة كالممارسة الدينية ، المراة ، الزواج ، وغيرها من المواضيع التي كانت منتشرة في الغرب انذاك .

ب . انتشار الخرفات و المعتقدات التي تناقض قواعد البحوث الكلاسيكيه .

ج . انتشار ظاهرة الاميه و انعكاس نتائجها على البحث .

د . هروب الباحث الجزائرى من حقائق مجتمعه لكونها مصدر تخلفه ، و تخلف مجتمعه . و هذا ما يتنافى مع منهجية البحث العلمي التي تستوجب ملاحظة ما هو كائن . لذا ، تعتبر ظاهرة الانقطاع عن الواقع احدى مؤشرات الضعف .

---

1) Ibid, p. 21
2) Ibid, p.p. 14. 17

هـ : الخلط بين ما هو قائم واقعيا ، وبين ما يتعلمه الطالب ، وبين ما يرغب فيه . بمعنى اخر ، غالبا ما يعجز الطالب عن وضع فواصل بين واقعه وما يتعلمه من جهة ، وبين كل ذلك والايديولوجية الوطنية من جهة ثانية . مما يخلق صعوبات متنوعة تعرقل الدراسات السوسيولوجية .

و . نقص الوسائل المادية ، والمعلومات و الاحصائيات اللازمة و الخاصة بالمؤسسات و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية . (1)

ولا شك ان كل هذه العوامل قد ساعدت على توضيح الصورة للموتمرين ، و التي تمثلت في الدلالة على مدى تعقد المجتمع الجزائري ، وبالتالي مدى صعوبة مهمة تعليم السوسيولوجية فيه . لذلك ، كان نحب الاستاذ سيكارد يؤكد في اقواله على انه من اجل رفع مستوى تعليم علم الاجتماع في بلد كالجزائر ، لا بد من اتباع معالم علم اجتماع الدول العامية ، بشرط الا يتم ذلك على حساب علم اجتماع الدول المصنعة ، لانه جزء لا يتجزأ من علم الاجتماع العام ، خاصة و ان مجمل المعاناة المادية و المعنوية التي كانت تحاصر الجامعة الجزائرية بشكل عام ، وفروع علم الاجتماع بشكل خاص لم تمنع من توسيع شبكة تدريس علم الاجتماع ، و ذلك في الوقت الذى عجزت فيه الجامعة عن تغطية جميع الاحتياجات في مجال التدريس و البحث على حد سواء . (2)

ومهما يكن من امر ، فان كل المعلومات المذكورة اعلاه تبقى نسبية المفعول الى حد ما ، لانها استمدت في غالبيتها من اشكالية خاصة تمت صياغتها من خلال الحوار مع العادات و التقاليد و التعاليم الدينية بقسط كبير .

---

1) Ibid , p. 41

2) في اطار توسيع شبكة تدريس المواد السوسيولوجية ، ادخل علم الاجتماع على مناهج اخرى نذكر منها : معهد الدراسات السياسية ، معهد العمران ، المدرسة الوطنية للفنون الجميلة ، المدرسة العليا للصحافة ، و معهد تكوين المشرفين على التوجيه المهني و المدرسي . التفاصيل تجدها في المرجع المذكور سابقا ، ص . 6

وبالتالي ، لا يمكن اعتبار كل الملاحظات و الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير ناتجة عن دراسات اكاديمية بقدر ما هي قراءة ذاتية لبعض مظاهر الحياة الاجتماعية والتي كان بمقدرتها ان تساهم في خلق بديل موضوعي يفسر واقعنا .

وفي الاخير ، نضم خلاصتنا الى ما رآه الكاتب المغربي "عبد الله العروى" في احدى مؤلفاته المخصصة لالتماس اسباب تخلف الفكر العربي و اظهار علاقة ذلك بالوضع الفكرى الغربي .(1) وعليه ، نقول بان ما درس للطالب الجزائرى في مرحلة الستينات ما هو في الحقيقة الا حصيلة تطور الفكر الغربي في القرن التاسع عشر ، والذى خصص لابناء اوربا . وبما انها حصيلة مرتبطة بتفائلهم و انجازاتهم فان افاقها العلمية و الجغرافية ضيقة لا تصلح لكل المجتمعات . لهذا السبب ، ترتبت عن تعامل طلابنا مع المذاهب الوضعية ، والتطورية و العقلانية التي عرفت في مجال السوسيولوجيه نتائج غير فعالة ، وهذا في الوقت الذى كانت فيه هيئة البرمجة بسيادة الاستاذ سيكارد على وعي تام بان النموذج الغربي قد لا يصلح حتما للمجتمعات الغير اوروبية ، ومنها المجتمع الجزائرى ، غير انهم وقعوا في الاخطا حين حاولوا تعميم نموذجهم .

II . تاثير اصلاح التعليم العالي على وضعية علم الاجتماع

لقد ادى الارتباط المباشر الذى اخضع التعليم الجامعي بعد الاستقلال الوطني لتوجيهات الاساتذة الفرنسيين ، والذين حاولوا تقديم خدمات لجامعتنا من خلال توفير العلم الاجتماعي وفق نحو يمكن تكوين الطلبة تكوينا توجهه برامج مستوردة قاعدتها المنطق الغربي بشكل عام الى ظهور الحاجة الى مراجعة تلك السياسة للحد من التبعيه الفكريه ، وتقليص اثارها ، وبالتالي وضع مكانها اسس تعليميه جديدة لا تتناقض مع النظره السياسية التي تخدم مصالح مجتمعنا .

هذا ما ارادت تجسيده سياسة الاصلاح التي مست مختلف الفروع الاجتماعيه وغيرها من الاختصاصات ...

---

(1) عبد الله العروى ،العرب و الفكر التاريخي ،دار الحقيقة ،بيروت 1973 ،ص ص . 11 . 12

فبالنسبة لقسم علم الاجتماع دعمت هذه السياسة الى الغاء كل الاجراءات والتعليمات السابقه الي كانت تنظم الدراسات في هذا المجال . وبالمناسبة ، نصت على محاربة ظاهرة التبعية الفكرية ، والعمل على هيكلة برامج تتضمن معلومات علمية ، ثقنية وايديولوجية متكاملة فيما بينها ، حتى يستفيد منها الطلبة ، وعليه ، يفيدوا التنمية الوطنية . وجميع الاجراءات المتخذة في هذا الشان برزت من اجل مقاومة اشكال الاستيلاب الفكرى ، بحيث امتدت الى كل العلوم الانسانية و الاداب خدمة للتنمية الشاملة . انه الامر الذى اعطى لعلم الاجتماع وجودا متماسكا مثلما يتجلى ذلك في الخطاب الرسمي للدولة .. (1)

اما بالنسبة لنص المرسوم الوزارى الذى نقل التعليمات الخاصة بتنظيم نظام الدراسة لتحضير شهادة الليسانس في علم الاجتماع ، فقد لاحظنا ان بنوده لم تقدم ابية تفاصيل حول مضمون البرنامج الجديد الخاص بمختلف وحداته و مواده . لذا ، بدى واضحا مدى اقتصارها على توضيح القواعد العامة ، كتحديدها لمدة الشهادة و تعيين مراحلها ، الى غير ذلك من التفاصيل التي جعلتنا نعتبر العوامل الخارجية لتقييم علم الاجتماع في مجتمعنا اكثر قوة و بروزا من العوامل الداخلية . . . (2)

وفيما يتعلق بنتائج الاصلاح ، اثمرت الجهود المبذولة في مجال التنظيم ومنذ البداية ، عن عدة تحولات . ففي سنة 1972 ، تم تحويل قسم علم الاجتماع الى دائرة تجاوبا مع ضرورة توسيع هياكل الجامعة الجزائرية . وقد امتدت هذه

---

1) لقد علقت الدولة امالا كبيرة على العلوم الاجتماعية ، وعلى الدور الذى قد تؤديه في مجال التنمية . كل ذلك لخصه الاستاذ سفيسر في مجموعة من المبادى . انظر :
Essais d'analyse sociologique , tome 1 , O.P.U. - E.N.AL , 1985 , p.p. 9 . 19

2) هذا ما استنتجناه من قنائتنا لنص المرسوم الوزارى رقم 71 . 221 ، والذى تضمن 13 مادة و 12 بند . انظر الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ

الفترة الى غاية 1984 ، حيث انشأ معهد علم الاجتماع الى جانب العديد من المعاهد التي احتوت عليها جامعة جامعة العلوم الاجتماعية . وبذلك ، تحققت استقلالية علم الاجتماع على مستوى الجدع المشترك و التخصصات ، وايضا على مستوى الدراسات العليا التي انطلقت بالنسبة للدراسات المعمقه في 1979 ، وبالنسبة للماجستير في 1982 . لكن هذه التطورات عرفت عدة مشاكل وصعوبات في التسيير بالدرجة الاولى ، وهذا بسبب ظهور ظاهره عدم الاستقرار التي اصابت مسؤولي اداره القسم (1) اما المرحلة التي جاءت بعد الاستقلال فقد تميزت بنوع من الاستقرار الذى صاحب مساعي التقليص من التوترات التي خصت التسيير ، وكذا المشاكل البيداغوجية و التوجيهية التي انعكست اثارها على مستوى العلاقات و التدريس . . . الخ (2)

---

1) فبعد ما غادر الاستاذ سيكارد الجامعة الجزائرية في سنة 1967 ، تولى نائب مدير الجامعة الجزائرية مهمة توجيه قسم علم الاجتماع . وفي عام 1970 ، عين ولاول مرة استاذ جزائرى مختص في الفرع على رئاسة الادارة ، وهو السيد بن عطية Benatia الذى عمل على اعادة تنظيم شؤون الفرع و ترتيب اموره . لكنه سرعان ما تخلى عن هذا المنصب وكان ذلك في مارس 1972 . بعده ، توالى على قسم علم الاجتماع اكثر من خمسة مسؤولين وهم السادة مزيان Meziane ، سويدى Souidi ، سماتي Smati ، ثم سيدى بومدين Sidi Boumediène ، وكذلك مصباح Mesbah وبن سليمان Ben Slimane علما بان المدة التي استغرقها بقا كل منهم كانت قصيرة المدى تتراوح ما بين ثلاثة و اثنى عشر شهرا . كل هذه المعلومات متوفرة في مقال بوتفنوشت الخاص بتعليم علم الاجتماع في جامعة الجزائر ، ص . 5 .

2) في الحقيقة ، بدا التوتر يتضائل ابتداء من سنة 1974 بحيث عين حقيقي واشرف على رئاسة الادارة الى تاريخ 1979 . بعده تولى المهمة ناجي سفير وكان ذلك لفترة قصيرة جدا لان خلال السنة الجامعية الموالية اشتغل هذا المنصب سفار زيتون Z. Safar ، وهذا من سبتمبر 1980 الى غاية جوان 1984 . كما اشرف على تسيير المعهد بوتفنوشت بعده . واخيرا ، عين غلام الله مديرا للمعهد في مارس 1989 .

ان اتساع الهياكل التنظيمية للمعهد قد سمح بمواجهة المتطلبات الجديدة التي تجسدت، وبشكل واضح، في تزايد عدد الطلبة الذين يلتحقون في كل سنة بفرع علم الاجتماع. (1) في هذا الاطار، لاحظنا ظاهرة النمو لعدد الطلبة المسجلين في معهد العلوم الاجتماعية بشكل عام، علما بان هذا التزايد يعني زيادة امكانيات الاستقبال والتكوين والاشراف في ان واحد. وبالاضافة الى ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في مختلف الفروع، لاحظنا ايضا ظاهرة عدم الاستقرار في النمو العددي للطلبة، خاصة في علم الاجتماع وهذا ابتداء من السنة الجامعية 77 / 78 الى غاية 81 / 82، بحيث انخفضت نسبة المسجلين من 35،67 % الى 24،15 %. ورغم ان دلالة هذه الارقام قصيرة وقليلة، الا انها تبين ان اختصاص علم الاجتماع يحتل المرتبة الثانية بعد علم النفس. (1)

وفي الواقع، قد يعتقد البعض ان هذا التزايد لا معنى له، لانه ناتج عن تزايد عدد التلاميذ، وبالتالي ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادة الباكالوريا. لكننا نرى بان دلالة هذه الارقام كبيرة لان علم الاجتماع ما يزال يعاني من المشاكل والصعوبات التي تطرح على مختلف المستويات كالبرامج، والبيداغوجية، والبحث، والشغل ... الخ. ونقصد بذلك، كل المشاكل التي لا تظهر بوضوح في البداية، بحيث لا يتفهمها الطالب الا في نهاية دراسته حينما يحاول تقييم معلوماته النظرية والمنهجية، وحين تعارضه الصعوبات العملية في مجال الشغل، بسبب انعدام التناسق بين تكوينه ومستلزمات الكثير من الوظائف المتوفرة لخرجي فرع علم الاجتماع.

على كل حال، في هذه المرحلة تتجلى امام الطالب العوائق التي تجعله يتخلى تدريجيا عن اختصاصه، والتي تجعلنا بدورنا نتساءل عن سر اهتمام الطلبة بعلم الاجتماع. فهل ذلك راجع لقلة الفرص، وبالتالي لقلة الاختصاصات التي تستقبلهم، خاصة وان غالبية طلبة علم الاجتماع يحطون بكالوريا ادبي، وهو ما ترفضه الكثير من الاختصاصات التي يتطلب الالتحاق بها مستوى علمي لا باس به؟

---

1) كل هذه التفاصيل استخلصناها من الاحصاءات التي جمعناها بخصوص عدد المسجلين في علم الاجتماع، وكذا في فروع اجتماعية اخرى. طالع الجدول الخاص بذلك في الملحق.

ام ان سر كل ذلك يكمن في علم الاجتماع كعلم قائم و قادر على جلب انتباه واهتمام الطلبة الجدد ؟ .

اننا نعتقد ان هذان السؤلان لا يكفيان لادراك حقيقة الامر وتفسير ميكانيزماته ، لان التلميذ الجزائرى في الثانوى ما يزال الى يومنا هذا لا يعرف الكثير عن علم الاجتماع على عكس ما هو الحال ، وعلى سبيل المثال ، في فرع علم النفس. فرغم تدريس مادة الفلسفة للاقسام النهائية ، الا ان قلة المعلومات المستوعبة قد اثر على تكوين رؤية واضحة عن هذا الفرع الاجتماعي .

بعد ما اطلعنا على برنامج الفلسفة الرسمي المعمول به حتى الان ، لاحظنا انه يقتصر اساسا على ذكر اهم النظريات التي صاغها المفكرون حول بعض المسائل الفلسفية مما يتسبب في عدم تكامل المعلومات و الافكار المقدمة للطلبة ، و التي تبقى غامضة خاصة بالنسبة لبعض المواضيع التي كان من المفروض ان تثير مناقشات متواضعة ، و من شانها أن تحضر الكثير منهم لاشكالية العلوم الاجتماعية بشكل عام . لهذا ، غالبا ما يصدر اختيار الطالب لهذا الفرع السوسيولوجي في غياب دراية و وعي كافيان عن هذا الاختصاص.

من جهة اخرى ، لاحظنا ان ظاهرة تزاحم الطلبة المقبلين سنويا على الجامعة، وكذلك الشروط التي يرتبط بها الالتحاق ببعض التخصصات ، و غيرها من الامور المتعلقة بالمسابقات، قد ادت في السنوات الاخيرة الى سد فرص الالتحاق بعدة اختصاصات. غير ان ذلك لا ينطبق على معهد علم الاجتماع الذى لم يضطر بعد الى اجراء امتحان القبول للطلبة الجدد ، بسبب عدم تجاوز عدد المقبلين امكانيات الاستقبال . لكن مايزال الالتحاق بفرع علم الاجتماع يتم دون خشية من الرسوب فيه في الكثير من الحالات، رغم ان عدم تطابقه مع ميول البعض ، ورغم عدم تاهل البعض الاخر للدراسة في الاجتماع . . . هذه الملاحظات تؤكد على ان رسالة تدريس الفلسفة ما تزال مقتصرة على تحضير الطلبة للامتحان ، بدل من تدريبهم على تطوير افكارهم و توعيتهم من اجل ان يدركوا قيمة الشهادة التي يريد كل منهم الحصول عليها .

وعن التكوين ، تستغرق مدة تحضير شهادة الليسانس في علم الاجتماع اربع سنوات ، يتلقى الطالب خلالها دروسا متنوعة بعضها اساسي ، وبعضها الاخر مكمل . و البرنامج يتضمن عدة مواد تجمع بين تاريخ الفكر الفلسفي و الاجتماعي ، و المنهجية،

و الاقتصاد ، و القانون ، و الانتروبولوجية الاجتماعية و الثقافية و الديمغرافية ، و علم النفس و الرياضيات و الاحصاء و اللغات الاجنبية ، و غيرها من المواد التي شكلت البرنامج العام . وفي هذا الاطار ، لابد ان نشير ان محتوى البرنامج العام ، قد طرح مشاكل واضحة في عدة مناسبات تطلبت اعادة النظر فيه عدة مرات . (1)

و حاليا ، يتلقى الطلبة على مستوى الجدع المشترك في السنة الاولى محاضرات في علم الاجتماع العام ، و المنهجية العامة ، اضافة الى تلقيهم محاضرات حول الكتاب الاساسيون ، و تاريخ الفكر الفلسفي و الاجتماعي ، و الاقتصاد السياسي و علم النفس الاجتماعي و غير ذلك من المواد كالاحصاء و اللغة الاجنبية .

اما في السنة الثانية ، فتدرس وحدات خاصة بالاقتصاد السياسي ، المنهجية ، تقنيات البحث ، الجغرافية البشرية ، الديمغرافية ، الابستيمولوجية ، التاريخ الاجتماعي للمغرب العربي ، الى جانب دروسا عديدة حول الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع ، وعليه ، يتلقى الطالب اربعة و عشرون ساعة اسبوعيا من المحاضرات و الاعمال الموجهة و التطبيقية .

بعد هذا ، يمكن لكل طالب ان يواصل دراسته في احدى التخصصات المفتوحة في المعهد ، و المتمثلة في علم الاجتماع الصناعي ، علم اجتماع ريفي - حضري ، و علم الاجتماع الثقافي . على هذا المستوى ، لاحظنا ان الكثير من وحدات البرنامج لها طابع تحليلي ، اذ يتحول الطالب في هذه المرحلة من عملية استيعاب المعلومات الى عمليه تحليلها ، كتحليله للمبادئ المعرفية و التوجيهات المنهجية الكبرى الخاصة بالنسق الاجتماعي و التغير الاجتماعي ، و النظام الصناعي و العمل . . . الخ

بالاضافة الى ذلك ، تقرر الجامعه و بشكل منتظم العديد من الملتقيات حول المشاكل الاجتماعية في الوسط الريفي ، و ملتقيات البحث الخاصة بمشاكل العمل و مظاهر تنظيمه ، الى غير ذلك من الاعمال التوجيهية التي تساهم في تكوين الطلبة تكوينا غنيا بالمواد التي تساعد على دراسة ديناميكيات النمو في المجتمعات السائرة في طريق التكوين .

و للحفاظ على استمرارية رسالة علم الاجتماع ، و المتمثلة في القيام بالبحث ، يقوم كل طالب ببحث خاص ، و يحرره في شكل مذكرة نهاية الليسانس ، و هي المذكرة التي تعكس مجهودات الطالب و قدرته ، ليس فقط من حيث استخدامه لتقنيات البحث

الميداني ، ومدى تحكمه فيها ، بل ايضا من حيث التحرير والتفسير والنقد . كل هذا يظهر من خلال النتائج المتوصل اليها ، والتي تعد مناقشتها امام لجنة مختصة من ابرز المناسبات العلمية في مرحلة التدرج . لذلك ، تترك المذكرة اثارا ايجابية على موقف الطالب من البحث الاجتماعي بشكل خاص، ومن علم الاجتماع بشكل عام .

اما عن التعريب ، فقد تمت الغطية نهائيا بالنسبة لشهادة الليسانس في 1983، وذلك استجابة للاجراءات المتخذة في مجال التعريب التدريجي للتعليم في بلادنا . في الحقيقة ، شكلت عملية تعريب العلوم الاجتماعية عامة قضية حساسة ، جلبت انتباه العديد من المختصين . ففي دائرة علم الاجتماع ، كان من المتوقع ان يؤثر التعريب سلبيا على نوعية الدروس والمحاضرات ، وبالتالي على مستوى الطلبة الدارسين والباحثين ، لان اغلب اساتذة الفرع مفرنسين . لكن التجربة المعاشة في هذا المجال اظهرت ان المسالة لم تكن مسالة لغة وحسب ، وانما هي مشكلة امكانيات ، خاصة وان العملية قد انطلقت قبل ان توفر المراجع والمصادر السوسيولوجية التي تتحدث باللغة العربية، والتي بامكانها ان تحسن مستوى استخدام اللغة الوطنية .

ان المعهد يتعرض كفرع اجتماعي لعدة صعوبات رغم كل الجهود التي يبذلها لتادية مهام علم الاجتماع ، والتي تتجسد خاصة في النشاط الواسع والمكثف الذي يشهده المعهد بسبب تحضير ومناقشة مذكرات نهاية الليسانس، الامر الذي يجعل طلاب علم الاجتماع يتفاءلون خيرا لولا اصطدامهم بالمشاكل العويصة التي تواجههم بمجرد ما يتخرجون . اولى هذه العوائق تتمثل في صعوبة الحصول على وظيفة مناسبة رغم وجود احتمالات العمل بليسانس علم الاجتماع مبدئيا . ان عدة مؤسسات صناعية وادارية ، وكذلك بعض الوزارات المعنية بالتنمية الريفية والحضرية ، ووزارات العمل والتكوين المهني ، وغيرها من المؤسسات الملحقة بها ، جميعها تبدو مستعدة لتوظيف حاملي شهادة علم الاجتماع . لكن عمليا ، ما تزال معطيات الواقع غير معبرة عن هذه الحقيقة، لان هذا التوظيف غالبا ما يستغنى عن التدخلات السوسيولوجية التي اهل لها طالب علم الاجتماع ، بحجة ان مثل هذه الخدمات لم تعد بعد ضرورية لبعض القطاعات .

هذه القضية طرحها مرارا مختصي علم الاجتماع داخل الجامعة وخارجها .

وكل ما قيل او كتب في هذا الشأن كان بصدد اظهار، بشكل او باخر، بان نسبة الذين يؤدون مهام وظيفية ذات علاقة بتخصصهم ما تزال ضئيلة، و هذا بالمقارنة مع بعض التخصصات الاجتماعية و الغير اجتماعية . و الملاحظة في حد ذاتها استنتجت بناء على طبيعة المناصب التي تمنحها عدة مؤسسات وطنية، والتي بدلا من ان تكلف خرجي علم الاجتماع باجراء بحوث حول نظمها و هياكلها، و بعض مظاهر العمل، و علاقات العمل و كذا الصراع الاجتماعي . . . الخ، تقوم بالقاء عليهم مهام تقنية لا تدخل ضمن التخصصات السوسيولوجية .

لذا، تبقى مشاركة حاملي شهادة علم الاجتماع في التنمية مشاركة دون المستوى، لانهم لا يساهمون بشكل واسع و واضح في اعداد المخططات الاجتماعية المختلفة، وفي تطبيقها، وايضا في متابعة انعكاساتها على الواقع الاجتماعي . على عكس ذلك، لاحظ الكثير بان وجود مناصب شغل تفرض بذل جهود معينة تعمل و بدورها على الابتعاد عن التحاليل السوسيولوجية التي تستهدف اساسا تحضير مجالات النشاطات و الممارسات التنموية تحضيرا علميا .

من جهة اخرى، نضيف ان هذه الوضعية المتميزة بقلة الفرص المتاحة لخرجي علم الاجتماع قد ترتب عنها تشويها للصورة الاجتماعية لهذا العلم لدى البعض، و هو ما يفسر العديد من التساؤلات التي طرحت تعبيرا عن هذا الوضع و رفضا له، خاصة و انه يتسبب في احداث خسائر معنوية، تنعكس على مستوى علم الاجتماع في مجتمعنا بشكل عام . (1) و عليه، لاحظنا انه في الوقت الذي يدعوا فيه بعض المختصين الى النظر في مواد برنامج التكوين السوسيولوجي الجامعي لخلق التطابق بينها و بين الوظائف المتوفرة، يرى البعض الاخر ان مثل هذه الجهود ليست كافية لتجاوز الوضع الحالي .

---

(1) في الواقع، هذا الوضع لا ينفرد به علم الاجتماع بل امتدت اثاره الى باقي العلوم الاجتماعية المعروفة في جامعتنا . انه الوضع الذي وصفه الاستاذ سفير بالضيق و الانزعاج سواء من حيث التعليم و البحث، او من حيث علاقة العلوم الاجتماعية بالمجتمع . للاطلاع على التفاصيل انظر :
Essais d'analyse sociologique , t 1 , p.14

فبالنسبة لهؤلاء ، يجب معالجة هذه الوضعية على مستوى واسع يأخذ بعين الاعتبار وضعية نسق التعليم العالي ، ويدرس ايضا كل الاحتمالات الممكنة لتوظيف حاملي دبلوم علم الاجتماع . ولهذا ، يؤكدون على ضرورة تجاوز الحلول المحصورة في نطاق الجامعة ، لان ذلك لا يساعد على النظر في قضايا جوهرية خاصة بعلم الاجتماع ليس فقط كمؤسسة تعليمية وتكوينية ، وانما ايضا كمؤسسة تنتج ممارسات سوسيولوجية ضرورية لعدة عمليات ، كتسيير الوحدات الانتاجية ، وتوجيه مهمة اتخاذ القرارات الى غير ذلك من النشاطات التي ترتبط بمختلف المشاريع التنموية .

والممارسة الاجتماعية عبارة عن ممارسة فكرية . بمعنى اخر ، يتميز العمل الاجتماعي بالتفكير في مجال معين من مجالات الواقع الاجتماعي استنادا الى معطيات واقعية ، وذلك من اجل انتاج معارف ، ثم تجسيدها في شكل خطاب جديد خاص بالمجتمع او باحدى مظاهره الاجتماعية . (1)

هذا الخطاب يكون حتما مختلفا عن الخطاب الاجتماعي ، لان التفكير الاجتماعي أي السوسيولوجي في حد ذاته لا يعني ايجاد حلول للمشاكل وفق منطق اجتماعي عادي ، ولكن حسب منطق المعرفة العلمية وما يرتبط بها من مواقف . ويبدو ان مثل هذه المواقف لم تصل بعد الى فرض وجودها على المستخدمين الذين يولون اهتماما كبيرا لعدة امور وحلول مقترحة ، وذلك على حساب المعرفة السوسيولوجية المنتجة . (2)

من هنا تتجلى لنا طبيعة الاصلاحات المستهدفة في هذه المرحلة في مجال التوظيف ، والتي ترمي الى تطوير سبل التعامل بين خرجي علم الاجتماع والمجتمع وكذلك توضيح العلاقة الكامنة بينهما . فضلا عن ذلك ، تدعو هذه الاصلاحات الى نشر الافكار الاجتماعية النقدية المنتجة حول الظواهر الاجتماعية المدروسة حتى يستفيد منها جميع المعنيين بالأمر . وعليه ، نتساءل ونقول من هم هؤلاء المعنيين بالامر؟

---

1) Messaid Hasna-Amina , Pratiques sociologique et pratiques institutionnelles, in colloque sur les sciences social aujourd'hui ; du 26 au 29 mai 1984 , universite d'Oran, ed.O.P.U. , p. 208

2) Ibid , p. 212

من هم مستخدمي الانتاج السوسيولوجي ؟ وبكلمة اخرى ، من يشكل الطلب الاجتماعي في مجتمعنا ؟

في هذا الموضوع كتبت الاستاذة شولسي مقالا تحت عنوان " علم الاجتماع و مستخدميه " ذكرت فيه بان الاطراف التي تشكل الطلب الاجتماعي تتمثل قاعديا في مأموري السلطة التنفيذية ،والوزارات او السلطات المحلية . (1)

وقد لاحظنا في السنوات الاخيرة مدى تحول مختصي السوسيولوجية الى طرح قضية نظامهم الاساسي الذي لم تتطرق له التنظيمات الرسمية في مجتمعنا ، بحيث اهمل هذا الامر حتى في القانون العام للعامل . ويعتقد الجميع ان النظر في هذه المسالة بجدية من شأنه ان يساهم الى حد بعيد في خلق التطابق و التجاوب بين طلبة علم الاجتماع و باحثيه و مختلف المؤسسات التي تسعى الى توظيفهم . و هو ما يؤدي حتما الى تحسين معنويات البحث ، و رفع مستوى الاستفادة بالنسبة للبحث الاخر خدمة للتنمية الوطنية .

في انتظار بلوغ هذه الغايات و تجسيدها في الوسط الجامعي و خارجه ، يمكننا التاكيد على ان علم الاجتماع في مجتمعنا لم ينال بعد قسطه من الرعاية . لذلك ما تزال المشاكل و التناقضات القائمة تواجه تطوره رغم المحاولات المبذولة من حين لاخر ، و هذا بسبب عدم انعكاس نتائجها على سوق العمل بشكل خاص. اما في ميدان البحث ، فقد قدمت اعداد لا باس بها من الاعمال الجادة حول التحولات الاجتماعية التي وقعت في المجتمع الجزائري . و من ثم ، رأينا ضرورة التطرق اليها في هذا الفصل .

---

1) Ibid , p. 219

III . ديناميكيات البحث الاجتماعي في الجزائر

للبحث الاجتماعي فوائد هامة تتطلب العناية الكافية ، لانه يقدم خدمات تساعد المجتمع على معالجة جزء من مشاكله الاساسية ، استنادا الى معارف ومبادئ تفسيرية نافعة . هذا ما ادركه بجد طلبة وعلماء الاجتماع الجزائريين ، بحيث يعتبرونه عامل من عوامل التكامل التي تسعى الى كشف الحقائق الخاصة بالظواهر والاحداث الاجتماعية المتغيرة ، تم اقرارها بناء على ما تفرزه عملية التفكير السوسيولوجي .

3 . 1 . انواعه ومشاكله

تتوفر في الجزائر انواعا من الابحاث الاجتماعية التي تقدم اما بشكل فردي أو عن طريق جماعة من الباحثين تكون في الغالب جماعة مصغرة . فعلى مستوى الجامعة، يمكننا الحديث عن مذكرات نهاية الليسانس ، وكذلك مذكرات دبلوم الدراسات المعمقة، وحاليا اطروحات الماجستير . كل هذه الاعمال تعد النتاج لمجهودات الطلبة الذين يختارون مواضيع بحرية ، وفي هذه الاثناء ، تقوم الادارة بتعيين الاساتذة المشرفين ذوي الكفاءة العلمية والمهنية ، والذين لا تقتصر مهمتهم على مراقبة عملية سير البحث ولكن ايضا على توجيهه توجيها سليما للحصول على نتائج مرضية .

و اشكالية الاشراف على الرسائل الجامعية في الجزائر عبارة عن عملية تربوية لتطوير السمات العلمية في البحث . بمعنى اخر ، على كل استاذ مشرف أن يلعب دورا قويا في توجيه الطالب ، ليس فقط من حيث فهم مشكلة البحث ، وايجاد تفسير لها ، وانما ايضا من حيث استيعاب القواعد النظرية والمنهجية السوسيولوجية ، والتحكم في استخدامها . (1)

هذا ما هو مقرر مبدئيا ، لكن اذا نظرنا الى مضمون مذكرات نهاية الليسانس، لا شك ان الكثير منها لم يبلغ المستوى المرجو سواء من جانب البحث النظري او التطبيقي . هذه الحقيقة تعود بالدرجة الاولى الى مجموعة من العوامل السلبية التي تحيط غالبا بالطالب ، وبظروف البحث ، ومن جملتها نذكر نقص الخبرة والتجربة الفردية والجماعية بشكل عام . هذا الامر ، يؤدي الى ضعف بروز كفاءة الطلبة

---

(1) خير الله عصار ، اشكالية الاشراف على الرسائل الجامعية ، مجلة الثقافة ، السنة العاشرة ، العدد 59 ، سبتمبر ـ اكتوبر 1980 ، ص . 64

الباحثين الذين يلتزمون بإعداد مذكراتهم خلال سنة واحدة مثلما ينص على ذلك القانون المنظم لهذا النشاط العلمي على مستوى جامعة العلوم الاجتماعية . وطبعا ، لا تسمح هذه المدة القصيرة للباحث ان يبلغ الاهداف العلمية ، وهذا بالنسبة لكل من البناء النظري والمنهجي . رغم ذلك ، تبقى مناسبة اعداد مذكرات نهاية الليسانس فرصة ثمينة لبذل جهود كبيرة ، وفي مجالات متنوعة .

اما بالنسبة لمذكرات دبلوم الدراسات المعمقة سابقا ، ولاطروحات الماجستير حاليا ، فإن مستواها يبدو اكبر من مذكرات الليسانس كما وكيفا . في هذا المستوى من الدراسة والبحث ، تمتد فترة البحث الى سنتين عند تحضير مذكرة الدراسات المعمقة ، والتي استعيض عنها برسائل الماجستير التي تستغرق مدة كتابتها ثلاثة سنوات . وعليه ، يكتسي هذا النوع من البحوث طابعا اكثر تنظيما وتنسيقا ، لان الباحث في هذه المرحلة بإمكانه ان يستفيد الى حد ما من تجربته الاولى ، وان يستغل استغلالا عقلانيا فترة البحث التي قد تمتد احيانا من اجل التاهل للتحكم في موضوع الرسالة . في هذه الحالة ، لا بد ان تتجاوز جهود الطالب عملية جمع المعلومات وعرضها ، وان ترتبط اكثر بالتحليل الذي يحسن نوعية البحث ، ويرفع من جودة نتائجه .

وفي الجزائر ايضا مجموعة معتبرة من رسائل الدكتوره درجة ثالثة ودرجة دولة . هذه الدراسات بمستويها تطول ايضا مدة تحضيرها في غالب الاحيان الى ثلاثة سنوات ، وهو اقل تقدير بالنسبة للدرجة الثالثة ، والى خمسة سنوات بالنسبة لدكتوره دولة . وتعرف هذه البحوث بكثافة حجمها ، وحسن مستواها السوسيولوجي بالمقارنة مع الابحاث الاخرى لانها تعبر عن معلومات ارقى ، ومنهجية اتقن . والسبب في ذلك يعود الى تاثر هذه الرسائل الجامعية بمستوى البحث السوسيولوجي السائد في الدول الغربية التي انتقل اليها باحثينا بغرض مواصلة الدراسة في ما بعد التدرج واعداد دراسات حول مجتمعهم .

ان البحث الاجتماعي في الجزائر ليس فقط وسيلة للحصول على الشهادات الجامعية ، بل ايضا وسيلة لتطوير المجتمع . والبحوث المقصودة في هذه المرة تعدها مراكز خاصة نذكر من بينها مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي (C.R.E.A) ، ومركز التوثيق

في العلوم الانسانية بوهران (C.D.S.H) . وقد عرفت هذه المراكز بكثرة نشاطها ، ومنه على وجه الخصوص النشاط الجماعي الذى جسدته عدة منشورات .

هذه باختصار اهم البحوث الاجتماعية المعروفة في مجتمعنا ، والتي تراكمت وبشكل واضح في مدرجات المكتبات الجامعية ، خاصة بالنسبة لمذكرات الليسانس ، والدراسات المعمقة ، بسبب عدم نشرها او حتى عرضها للخلاصة والنقاش كي يستفيد منها القراء المختصون والخبراء مختصون على حد سواء .

من جانب اخر ، لاحظنا بان علاقة البحث السوسيولوجي بوسائل الاعلام في الجزائر ما تزال ضعيفة ، وهو ما يفسر ارتكازه الكبير على تدعيم الاغراض السياسية والايديولوجية على حساب الاغراض العلمية ، والتي تساعد في مجال الاجتماع على تكوين رؤية جماهيرية عامة تعكس مدى ارتباط الجمهور القارئ بالافكار الاجتماعية المنظمة . وهو ما يفسر مدى فقر البحث الاجتماعي في مجتمعنا للوسائل التي تعكس الممارسة السوسيولوجية ، وما تقدمه من تفسيرات عن الواقع الاجتماعي . زيادة على ذلك لم يتمكن علماء الاجتماع يشكل عام في الجزائر من توفير المجلات الاساسية لتطوير مجالات اختصاصهم بقدر واسع ، او حتى تنظيم الملتقيات وتكثيفها على المستوى الوطني للتعريف بانتاجهم وتبادل الاراء والافكار حول التحولات الجارية في مجتمعهم .(1)

هذا القصور يعود الى طبيعة النسق السياسي السائد في مجتمعنا ، والذى لم يبد عمليا اهتمامه بالبحث الاجتماعي . ولان مثل هذا النسق القائم على الحزب الواحد ومجموعة من المنظمات الجماهيرية ، على رأي الاستاذة شولي ، يسعى كنسق منظم الى ضم المعلومات المنتجة في القاعدة حول حال الدولة ، ووضعية المجتمع وطموحات الشعب الى مركز اتخاذ القرارات . ان الدولة التي تحتكر القرار العقلاني ، لا تعتبر تدخلاتها استجابة لمطالب اجتماعية او غيرها ، وانما تحددها على انها احتياجات . (2)

---

1) في هذا الشان نذكر بان اهم المناسبات تمثلت في انعقاد الملتقيات الوطنية في كل من وهران ، الجزائر ، وعنابة ، لكن عددها ما يزال ضئيل .

(2) Chaulet Claudine , La sociologie et ses utilisateurs ,in colloque sur les sciences sociales , ouvrage déjà cité , p. 219

من هذا العرض تتجلى لنا الصعوبات العديدة التي يواجهونها باحثينا في الاجتماع . وهي نفس الصعوبات التي تفسر ايضا اسباب غياب علمائنا عن الملتقيات الدولية والايام الدراسية التي تنظم هنا وهناك اما في العالم العربي او في العالم الغربي . ان عدم مشاركة باحثينا في هذه التجمعات السوسيولوجية ، حال دون بروز الكثير من الدراسات الاجتماعية الجزائرية ، كما حرم علمائنا في الاجتماع من التعبير عن افكارهم في مثل هذه المناسبات التي تساهم بدورها في اثراء المعرفة السوسيولوجية ، وهذا رغم كل ما لديهم من معارف حول المجتمع وظواهره .

3 . 2 . ضرورة اعداد حصيلة خاصة باطروحات درجة ثالثة ودرجة دولة

لقد اقتضى موضوع بحثنا الاعتماد على الاطروحات التي يتم اعدادها في نهاية الدراسات ما بعد التدرج ، والمتمثلة هنا في رسائل علم الاجتماع درجة ثالثة ودرجة دولة . ووقوع اختيارنا على هذا النوع من البحوث الجامعية ، جاء كنتيجة لطبيعة اهداف هذا البحث ، بحيث فضلنا الاهتمام بالاعمال التي يتوفر فيها اكبر قدر من المادة الاساسية لموضوعنا .

لهذا السبب ، قمنا باعداد حصيلة خاصة بهذه الاطروحات ، تتضمن اسماء الباحثين الجزائريين ، وعناوين رسائلهم الجامعية ، وكذا اسم البلد الذى تم اعداد البحث فيه . (1) وقبل تناول الخصوصيات المتعددة لهذه الحصيلة ، نفضل ذكر بعض العوامل الاساسية التي ارتبطت بها اقدامنا على هذه الخطوة في البحث .

في الواقع ، لقد تبين لنا ومنذ انطلاقنا في انجاز هذا البحث ان الاحصائيات حول الانتاج السوسيولوجي والمنتجين السوسيولوجيين الجزائريين ان صح التعبير غير متوفرة ، لذلك لم نحصل على اية حصيلة شاملة سواء في الجامعة او خارجها ، اى على

---

1) تتضمن قوائم الحصيلة ايضا تاريخ مناقشة الاطروحة . لكن مادام بعضها في طريق الانجاز وخاصة بالنسبة لرسائل دكتوره دولة ، فقد ابقينا الخانات المخصصة لذلك بيضاء مثلما يتضح ذلك في الملحق .

مستوى وزارة التعليم العالي و البحث العلمي . و بما انه كان لا بد علينا ان نحسب الاعمال المنجزة و غيرها من الاعمال التي ستناقش مستقبلا ، اتصلنا بمعهد علم الاجتماع في جامعة قسنطينة ثم وهران .

و بالمناسبة ، اتضح لنا بان كل معهد لديه قوائم خاصة في معظمها بباحثي المنطقة ممن يلتحقون بالجامعة من اجل التدريس ، باعتبارهم باحثين متعاقدين تعينهم مؤسستهم الجامعية و الوزارة . وعليه تاكدنا بانه لم يعد بعد من المعتاد و من السهل ايضا ان نلجأ الى تكميم الانتاج السوسيولوجي في بلادنا ، خاصة و ان بعض الباحثين لم يلتحقوا ثانية بالجامعة ، و البعض الاخر انقطع عن البحث .

فضلا عن هذه الملاحظة ، اتضح لنا و منذ البداية ان عثورنا في جامعة وهران على سبيل المثال ، على رسائل جامعية لاساتذة من جامعة الجزائر ، لم يكن امرا كافيا للحديث اليوم عن وجود التنسيق بين مختلف معاهد علم الاجتماع على مستوى الوطن . جميع هذه الحقائق انعكست على بحثنا اثارها مثلما هي منعكسة اليوم على الكثير من الباحثين بشكل عام ، و على طلبة الليسانس بشكل خاص ، اذ كثيرا ما يجهل الطالب بعلم الاجتماع في جامعة الجزائر ما توصل اليه زملائه بعنابة او قسنطينة او غيرها ، بسبب غياب التنسيق بين الهياكل المعنية بتوصيل كل المعلومات الصادرة في هذا الشأن و نشرها ... (1)

لذا ، اضطررنا الى البحث على مستويات مختلفة للحصول على هذه الحصيلة . و لا نعتقد ان النتائج المتوصل اليها بشأنه نتائج وافية ، لان القائمة ما تزال مفتوحة لاضافة كل الدراسات الاكاديمية التي لم نتمكن من الحصول عليها في هذه المرة ، او حتى على عناوينها و اسماء اصحابها ... و تفاديا لترديد ما قيل لنا هنا و هناك بشأن هذا الامر و مسبباته ، نكتفي بالتاكيد على ان ما تحصلنا عليه غير كامل و غير معبر نهائيا .

---

(1) في هذا الاطار لابد ان نشير الى الاجتهادات الفردية و الجماعية خاصة على مستوى مذكرات الليسانس ، و التي تحولت في السنوات الاخيرة الى الاهتمام اكثر بموضوع الانتاج السوسيولوجي في مجتمعنا ، و بضرورة التنسيق بينه . و من اهم ما اطلعنا عليه حول هذا الموضوع نذكر ما نشره بن عطية في العدد الثامن من مجلة العلوم الاجتماعية بتاريخ نوفمبر 32 .

بمعنى اخر ، اننا ندرك جيدا انه حين نقول توجد حوالي مئة اطروحة مثلا في علم الاجتماع في الجزائر ، ان هذا الرقم قد لا يعني شيئا كبيرا بالنسبة لاغلبية القراء . خاصة واننا لا نعرف ما هو عدد المسجلين لاعداد هذه الشهادات في علم الاجتماع، كما اننا لسنا على علم اذا كان البعض منها قد نوقش ام لا ، رغم ان مدة العديد من التعاقدات المرتبطة بمنح الابحاث قد انتهت فترتها . ثم انه ليست لدينا فكرة واضحة عن ما توصلت اليه الفروع الاجتماعية الاخرى . لذلك نحتفظ بهذه الحصيلة للدلالة على جزء من البحوث التي تبقى كثافتها نسبية ، ودلالة كميتها دون مستواها سواء بالنسبة للمواضيع المعالجة ، او بالنسبة لمحتواها التحليلي ، وهذا لكي توجهنا عمليا في اختيار عينة البحث .

وللاستفادة اكثر ، فكرنا في استغلال جوانب من مميزات هذه الحصيلة ، تقديمها في شكل ملاحظات عامة حول الموضوعات والاختصاصات السائدة ، وغيرها من المسائل التي تميز البحث السوسيولوجي ، مثلما سيتضح ذلك في العناصر القادمة من هذا الفصل .

3. 3 . قراءة اولى للانتاج السوسيولوجي في الجزائر

في حصيلة الانتاج السوسيولوجي التي توصلنا اليها في هذا البحث كمية من الدراسات حول الجزائر و التغيرات الاجتماعية التي طرأت عليها منذ الاستقلال . وقد بلغ عددها الاجمالي من سنة 1968 الى غاية 1988 ، اي طيلة واحد وعشرون سنة من البحث ما يعادل ستون اطروحة بالنسبة للدرجة الثالثة ، وثمانية و ثلاثون رسالة دكتوره دولة . (1)

---

(1) في الحقيقة يبقى هذا العدد مفتوح امام كل الرسائل الجامعية في علم الاجتماع والتي تعذر علينا التعرف عليها في هذه الحصيلة التي نعتبرها شاملة و غير كاملة ، خاصة وانها لا تتضمن الاطروحات التي تمت باللغة الانقليزية و هذا بسبب توفر المعلومات الكافية بخصوصها . لذلك ، اكتفينا بالبحث عن الرسائل المحررة بالعربية او الفرنسية .

وبما ان هذه الرسائل الجامعية بمستويها لم تناقش جميعها ، بحيث مايزال بعضها في طريق الاعداد ، فقد صار لدينا ثلاثة و خمسون بحث مناقش في المستوى الاول ، و احدى عشر بحث في المستوى الثاني . وفي هذا المجال ، لاحظنا تفاوتا في عدد الاطروحات بين الاختصاصات السوسيولوجية الثلاث المتمثلة في علم الاجتماع الصناعي ، علم اجتماع ريفي- حضري ، و اخيرا علم الاجتماع الثقافي . (1) و من خلال النتائج المحصل عليها ، اتضح لنا ان مواضيع علم الاجتماع الثقافي قد مثلت اكبر نسبة في كلا المستويين ، بحيث بلغت في المجموع واحد و ثلاثون. اضافة الى ذلك ، احتلت اطروحات الدرجة الثالثة في علم الاجتماع الريفي- الحضرى المرتبة الثانية بخمسة عشر مقابل اثنى عشر بحث في علم الاجتماع الصناعي . و بالنسبة لرسائل دكتوره دولة ، فقد قدرت مواضيع الصناعة بثلاثة بحوث ، متبوعة بالاختصاص الريفي- الحضرى بنفس العدد . كل هذه النتائج المحصل عليها كانت حسب التفاصيل الواردة في الجدول رقم 1 .ا و رقم 1 .ب.*

---

(1) لقد استخدمنا كلمة الصناعي للاشارة الى العمل ، و بالتحديد الى سوسيولوجية العمل . سنوضح هذا الاستخدام في بقية العرض ، لاننا مضمونيا نحاول تجاوز المعنى التقليدى الذى يحمله علم الاجتماع الصناعي .

* ملاحظة هامة : هذا العدد لا يمثل جميع الاطروحات المذكورة في الملحق ، لاننا سنواصل مهمة جمع العناوين لمثل هذه البحوث السوسيولوجية الى ان يتم انجاز كل مراحل بحثنا هذا .

جدول رقم 1 . 1 . جدول يبين عدد الاطروحات درجة ثالثة في علم الاجتماع نوقشت في الخارج او في الجزائر ما بين 1968 . 1988

السنة	علج الصناعي	علج ريفي حضري	علج ثقافي	المجموع
1968			1	1
1969	1	2		3
1970				
1971		1		1
1972	1		1	2
1973		1	1	2
1974			2	2
1975	1		4	5
1976		3	3	6
1977			2	2
1978				
1979		1	2	3
1980		2	3	5
1981	3	1		4
1982	1	1		2
1983	2	2	4	8
1984	1	1		2
1985				
1986	1		3	4
1987				
1988	1			1
المجموع	12	15	26	53
النسبة				

جدول رقم 1 ـب ـ جدول يبين عدد الاطروحات درجة دكتوره دولة في علم الاجتماع نوقشت في الخارج او في الداخل ما بين 1968 ـ 1988 .

السنة	علج الصناعي	علج ريفي حضري	علج الثقافي	المجموع
1968				
1969			1	1
1970				
1971				
1972				
1973				
1974				
1975				
1976				
1977				
1978		1	1	2
1979				
1980				
1981				
1982			1	1
1983	1	1	1	3
1984		1	1	2
1985				
1986	1			1
1987				
1988	1			1
المجموع	3	3	5	11
النسبة				

3 . 3 . 1 . مواضيع علم اجتماع العمل و محاوره

لقد عولجت مسالة التصنيع و ما ارتبط بها من ظواهر في مجتمعنا من عدة جوانب، لذلك، وزعنا مواضيعها على عدة محاور رئيسية تعكس التفاعل القائم بين العمل، الصناعة، التكنولوجية، التنظيم، الوسط و غيرها من العوامل التي تعكس بشكل عام علاقة التصنيع بالبنا الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي للمجتمع، وكذا علاقته بظاهرة التنمية . هذا ما يشير اليه الجدول :

جدول رقم 2

جدول يبين مواضيع علم اجتماع العمل و محاوره

المواضيع	عدد الرسائل دكتورة درجة ثالثة	عدد الرسائل دكتورة درجة دولة	المحور	السنة
وضعية العمل النسوى	1		صناعي اقتصادي	69
التحول التكنولوجي و علاقته بتنظيم العمل	2		"	83.81
التصنيع و اليد العاملة	1		"	84
مساهمة جيش التحرير في التنمية الوطنية	1		"	72
التسيير الاشتراكي	2		صناعي سياسي	81.81
التنظيم النقابي و البيروقراطية	1		"	83
التنظيم غير الرسمي	1		"	86
ميلاد و تطور القطاع الصناعي الخاص	1		صناعي اقتصادي سياسي	82
تجربة التصنيع الجزائرية		1	"	83
المسالة العمالية و العلاقات الاجتماعية	1	1	"	81.86
اشكالية التنمية	1		صناعي معرفي	75
علم اجتماع الفعل و التنمية الوطنية		1	"	88

ان التفاوت الذى سجلناه على هذا التوزيع لا يبدو كبيرا لان الفارق بين المحوران الصناعي الاقتصادى والصناعي السياسي لم يتجاوز الا الاطروحة الواحدة . بالاضافة الى ذلك ، لدينا ثلاثة رسائل جامعية ذات طابع اقتصادى سياسي ، ودراستان اخريتان لها طابع صناعي معرفي ، بحيث وجه الاهتمام لدراسة اشكالية التطور الصناعي كما تمليه التجربة الجزائرية ، الى جانب محاولة تطبيق علم اجتماع الفعل في الجزائر .

ان لاغلب المواضيع المعالجة علاقة بالمشاريع الثقنية والايديولوجية التي وافقت عليها سياسة التخطيط في مجتمعنا ، والتي اعتبرت اداة فعالة للتنمية مثلما هو الامر بالنسبة لظاهرة التحول التكنولوجي ، وظاهرة استخدام اليد العاملة الريفية في الصناعة ، وكذلك قانون التسيير الاشتراكي للموسسات الذى نص على شروط الاستقرار المادى و المعنوى في جميع ميادين حياة العمال ، اضافة الى موضوع التنظيم النقابي البيروقراطي الذى تجلت اثاره بوضوح منذ بداية الثمانينات .

وبعدما كان التوافق قوى بين المشاريع التي وافقت عليها الدولة و بين مواضيع البحوث ، اتضح نوع من التحول ، وخاصة على مستوى دكتوره درجة دولة ، و هذا من دراسة المشاريع و ربطها بالواقع الى دراسة هذا الاخير بناء على ما تطليه التجربة المعاشة . وعليه ، لا نجد ضمن هذا الجدول الكثير من المواضيع المعروفة في علم الاجتماع الصناعي و السائدة خاصة على مستوى الليسانس . و نقصد بها تلك المواضيع التي تتحدث عن علاقة التصنيع بالتحضر ، وعن علاقة التنمية الصناعية بعمليات التحول الاجتماعي و الثقافي ، بالاضافة الى المواضيع التي يمكن من خلالها تقدير ظاهرة الامن الصناعي و حوادث العمل ، و التغيب . . . الخ

3 . 3 . 2 . مواضيع علم اجتماع ريفي حضري

ونستطيع قراءة محاور هذا الاختصاص في الجدول التالي :

جدول رقم 2

جدول يبين مواضيع علم اجتماع ريفي حضري

المواضيع	عدد الرسائل دكتوره درجة ثالثة	عدد الرسائل دكتوره درجة دولة	المحور	السنة
السكن والاندماج	2		حضري	81 78 76
تنظيم الحياة الحضرية	1		"	83
التسيير الذاتي الفلاحي	2		ريفي سياسي	70 . 69
الثورة الزراعية والقرى الفلاحية الاشتراكية	4		"	76 . 69 80 . 80
السياسة الزراعية	3		"	82 79 73
البداوة	1		ريفي اجتماعي	76
النزوح الريفي	1		"	82
النشاط الرعوي والزراعي	1		"	71
استراتيجية العائلية والانتاج الزراعي في الريف الجزائري		1	"	84
التصنيع والاسكان		1	حضري صناعي	83

في هذا الاختصاص، تدور المواضيع الاساسية حول التسيير الرسمي للنشاط الفلاحي ، وكذلك بعض مظاهر الحياة الاجتماعية في الوسط الريفي كالبداوة و النشاط الرعوي . . . وقد بلغ عدد المواضيع الخاصة بالثورة الزراعية و القرى الاشتراكية اربعة مواضيع مقابل موضوعان حول التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي .
بالاضافة الى ذلك ، لدينا ثلاثة مواضيع خاصة بالسياسة الزراعية .

وبما ان عدد المواضيع المخصصة للريف ومشاكله ، ومظاهر الحياة فيه سوا بالنسبة للحياة الاسرية اوعمليات الانتاج ، وهذا وفقا للتطورات التي املتها السياسة الوطنية في هذا المجال ، والتي بلغ عددها في المجموع خمسة عشر بحث . هذا ما اثر على المواضيع المتعلقة بالوسط الحضري بشكل عام . لذا بلغ عدد البحوث الخاصة بالسكن والاندماج ، وايضا ظاهرة تنظيم الحياة في الوسط اربعة مواضيع .

واسنادا اليه ، يبدو ان مركز تفكير المختصين الجزائريين قد تمحور خاصة حول المواضيع التي عبرت عن مدى تطابقها مع المساعي السياسية التي صدرت في هذا الشان من اجل تغيير ملامح الريف الجزائري . لهذا ، لاغلب الدراسات طابع ريفي سياسي ، بحيث كثر الحديث ما بين 76 . 84 عن الثورة الزراعية التي انطلقت عام 1970 . واستمر هذا الاهتمام انسجاما مع مختلف مراحلها التطبيقية التي ميزتها عملية توزيع الاراضي ، ثم انجاز القرى الاشتراكية ، واخيرا الاعتنا بالرعي ابتدا من 1975 .

اما البحوث التي كان لها طابع ريفي اجتماعي ، عددها خمسة على مستوى الدرجة الثالثة ، وبحث واحد بالنسبة لدرجة دولة اعد في سنة 1984 . وعلى هذا المستوى ، حصلنا على اطروحة واحدة خصصت لظاهرة الاندماج في الوسط الحضري في الجزائر العاصمة .

3 . 3 . 3 . مواضيع السوسيولوجية الثقافية

السوسيولوجية الثقافيه تحتوى هي الاخرى على مجموعة من المحاور . وبعد ترتيبها تحصلنا على هذا الجدول :

جدول رقم 3

جدول يبين مواضيع السوسيولوجية الثقافية

المواضيع	عدد الرسائل دكتورة درجة ثالثة	عدد الرسائل دكتوره دولة	المحور	السنة
التعريف بتاريخ الجزائر	6			767572 837776
للتعليم و التربية	4			807573 83
الهجرة و المهاجرون	6	2		
المراة و الطفل و الاسرة	2	1		79.68م 82
الشباب	1			76
الجنوحية	1	1		69.75
الديمغرافية	1			.75
السينما و الفن	3			818080
الانتربيولوجية الاجتماعية	2			86.77
المغرب العربي المشرق العربي				
نظرية التغير الاجتماعي		1		.83

في السوسيولوجية الثقافية ، جمعنا ستة عناوين لبحوث تطرقت بالدراسة الى تاريخ المجتمع الجزائرى ، و تناولت بالتحديد موضوع علاقة السلطة بالمجتمع قبل الاستقلال .

وكذلك تطور اساليب المقاومة الوطنية ، اضافة الى موضوع التناقضات النظرية الكامنة في الشيوعية الجزائرية فيما يتعلق بموقفها من القضية الوطنية . وأخيرا ، موضوع التشكيلات الاجتماعية التي برزت قبل الاستقلال وعلاقتها بالتنمية الوطنية التي انطلقت مباشرة بعده . وجميع هذه المواضيع تمت في معظمها ما بين 72 و 77 من اجل اظهار سوسيولوجية الصراعات التي تطورت في العهد الاستعماري ، وبالتالي المساهمة في رسم اتجاه الاحتياجات الاجتماعية للاجيال الصاعدة .

كما توجد اربعة اطروحة مناقشة حول التعليم والتربية في الجزائر ، وهي المواضيع التي حاول اصحابها تحليل نتائج تطبيق السياسة الوطنية في هذا المجال . واول دراسة شاملة لقطاع التعليم تمت في سنة 1983 ، بحيث امتدت الفترة المدروسة من 1962 الى غاية 1980 ، وشملت جميع مستويات التعليم .

موضوع اخر نال عناية الباحثين ، ويظهر ذلك من عدد الرسائل المخصصة له وعددها ستة . لقد تناولت بالدراسة ظاهرة الهجرة والمهاجرين ، علما بان معظمها قدمت في السبعينات ، وهي الفتره التي تميزت بتفاقم مشاكل المهاجرين ...
وفي نفس المرحلة التاريخية التي امتدت من 68 الى 77 ، سجلنا خمس بحوث حول الاسرة والمرأة والشباب والديمغرافية وظاهرة الجنوحية . لكن مع بداية الثمانينات ، لاحظنا صدور ثلاث دراسات حول السينما والفن . وتعتبر هذه المحاولات الاولى في هذا المجال السوسيولوجي في مجتمعنا . واخيرا ، يوجد بحث وحيد واحد في ميدان الانتروبولوجية .

استنتاجات عامة

من هذه القراءة الاولية للانتاج السوسيولوجي في الجزائر ، اتضح لنا ان كل المواضيع المذكورة في الجداول التي اعددناها تتحدث عن المجتمع الجزائري ، و تعالج الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية فيه . و طبعا كلها مواضيع حديثة ، و اغلبها خاصة بالتحولات العميقة التي شهدها المجتمع بعد الاستقلال ، و التي مثلت شروط التنمية الشاملة على عدة مستويات .

في البداية ، نذكر اهمية المواضيع التي اثارتها مسالة الثورة الزراعية التي جلبت اهتمام الباحثين من اجل تفسير البنى الاجتماعية و السياسية المركزية التي قدمت هذا المشروع لجماهير الارياف . لذلك ، ارتبطت عدة عناوين بعملية تسيير التعاونيات و الحقول الخاضعة للتسيير الذاتي ، بالاضافة الى عملية انجاز القرى الاشتراكية بهدف فهم العلاقات الجديدة التي اثارتها الصورة التنظيمية الجديدة التي مارست بدورها تاثيرا كبيرا على الوسط الريفي .

و رغم وجود ثمانية عشر بحث حول الريف ، و خمسة عشر بحث حول التصنيع و النظام الصناعي ، الا ان هذا لا يعني ان مشاكل هذا الاخير اقل اهمية ، بل كل ما في الامر ، هو ان الخطاب الرسمي في البلاد قد ركز اكثر على مشاكل الريف باعتبارها تمثل العديد من الصراعات الجوهرية و الخلافات السياسية التي توالت بكثرة بعد الاستقلال . في حين ، تبقى المشاريع الصناعية تمثل قضايا توافق بين الواقع الاجتماعي و السياسة التنموية التي تحاول القضاء على التخلف وبناء مجتمع جديد .

لذا ، وقعت اغلب الاختيارات على المواضيع التي تعرضت لها الصحافة الوطنية نظرا لما كان لها من وزن كبير على ساحة الاحداث الوطنية . اما المواضيع التي لا نجد لها اثر ضمن الحصيلة المحصل عليها ، فهي الخاصة بالدراسات المقارنة . هذا ، و تدخل البحوث التي ذكرناها بصفة عامة ضمن علم اجتماع التنمية الذي يهدف بالدرجة الاولى الى تفسير الوقائع الاجتماعية من اجل اظهار المشاكل المطروحة في المرحلة الانتقالية ، و التي تظهر دون شك في شكل جديد ، و من خلال مضمون خاص قد لا يفهم الا عن طريق تحليل التشكيلة و الاشكالية الاجتماعية السائدة في المجتمع

اثناء هذه الفترة الانتقالية . وطبعا ، تبقى كل هذه الاهتمامات معقولة الى حد ما ، رغم انها تسببت في تجزءة النظرة الى الواقع الاجتماعي ...

اخيرا ، نضيف بان اهمية اطروحات تمت باللغة العربية من مجموع الرسائل الجامعية الواردة في الحصيلة ، وكلها انجزت بعدما تم التعريب النهائي للعلوم الاجتماعية في بلادنا . ثم ان معظم الرسائل اعدت في فرنسا ، بحيث برز المشرفون الفرنسيون وعلى راسهم الاستاذ بيار دبوا باربعة دراسات . وهو ما يجعلنا نؤكد على ان الاشراف الاجنبي في مجال الاجتماع ما يزال يحتل الصدارة ، والامر يبدو معقول لان الحصيلة التي تحدثنا عنها تتضمن خاصة اسماء لباحثي الدفعات الاولى ، والذين صاروا بدورهم يسهرون اليوم على توجيه البحث السوسيولوجي في الجزائر خاصة منذ ظهور دبلوم الدراسات المعمقة ، ثم الماجستير .

الفصل الرابع

دراسة تحليلية لرسائل جامعية في علم الاجتماع .

محتـويـات الفصـل

بعد هذه القراءة ، والتي حاولنا من خلالها التعرف على الخصائص الخارجية لجزء من الانتاج السوسيولوجي في الجزائر ، اصبح الامر امامنا ممهدا للتعرف على محتواه ، وذلك بعرض وتحليل بعض البحوث التي تمت حول مواضيع سوسيولوجية متنوعة . غير ان هذا العرض لا يبدو في حد ذاته امرا سهلا ، لاننا نريد معرفة اذا كانت هذه البحوث قد تضمنت نظرية او نظريات معينة ، وبالتالي معرفة الاتجاه النظري للبحث السوسيولوجي السائد في البحث الجزائري ، وهذا من خلال عينة متواضعة من الرسائل الجامعية ، والتي قد لا تعبر في جميع الحالات عن الاتجاه الحقيقي لعلمائنا في الاجتماع بشكل عام لاسباب تطرقنا لها في مقدمة بحثنا .

لكننا رغم ذلك ، سنحاول مواجهة كل الصعوبات النظرية والمنهجية لبلوغ اهداف البحث ، بالاعتماد خاصة على خطة عملية تستوجب التركيز بالدرجة الاولى على الفصول التي يستطرد الباحث افكاره فيما يخص النظرية السوسيولوجية حتى ندرك الارا التي يدافع عنها ، وتلك التي ينتقدها ، وهي الافكار التي تشكل مع بعضها موقفا سوسيولوجيا معينا .

والخطة المتبعة تتجسد في تقديم موضوع البحث لكل اطروحة ، ثم تحليل محتوى الاشكالية التي تعرض فيها كل باحث لمشكلة البحث وتناولها الدراسة سوسيولوجيا ، وبعد ذلك مباشرة ، نقوم واستنادا الى ما جاء في العنصرين الاوليين بتحليل البعد النظري للرسالة المدروسة . ونعتقد ان هذه الخطة ستساعدنا على فهم مختلف اجزاء البحث وجوانبه فهما واضحا ، وبالتالي التعبير وبدقة عن التصور النظري للباحث واتجاهه .

وقبل التطرق بالدراسة الى هذه الاطروحات ، نقدم عينة البحث .

اختيار عينة البحث

في الحقيقة ، لا يعتمد بحثنا هذا على دراسة جميع وحدات الانتاج السوسيولوجي الاكاديمي الذي تحدثنا عنه في الفصل السابق ، رغم ان الدراسة الشاملة لكل هذه البحوث من شانها ان تفيدنا بكمية هائلة من المعلومات ، والبيانات والحقائق التي يهتم بها علم الاجتماع . لكننا راينا ان مهمة القيام بذلك ليست بعملية بسيطة بالنسبة لنا ، وانما هي عملية معقدة ومتشعبة شكلا ومضمونا ، اذ تتطلب جهودا وطاقات فكرية كبيرة ، الى جانب الوقت الطويل الذي يجب ان يخصص لها بهدف القيام بها على وجه تام .

لهذا السبب اخترنا طريقة العينات التي تعفينا من دراسة جميع الاطروحات في علم الاجتماع . وهو ما يعني الاكتفاء بدراسة جزءا صغيرا منها ، وذلك وفقا لعدة عوامل واهداف تتعلق اهمها بطبيعة بحثنا . وتجاوبا منا مع المميزات الكيفية لهذا الاخير ، والتي ارتبطنا بها بطريقة مقصودة ، تعمدنا على الا نعطي فرصة متساوية لجميع الدراسات المعنية بالامر ، والتي تدخل ضمن تخصصات سوسيولوجية مختلفة .

وبالتالي ، تتكون عينتنا من مجموعة من الاطروحات لباحثين تم اختيارهم تبعا لمقياسين رئيسيين : الاول يجمعهم في منطقة جغرافية واحدة وهي الجزائر العاصمة ، والثاني عبارة عن مقياس وظيفي يتمثل في مهنة التدريس ، وعليه ، فقد اخترنا عدد من الباحثين ـ المدرسين العاملين بجامعة الجزائر . وفي هذا الاطار ، ركزنا على الدراسات التي اعدت ضمن علم اجتماع العمل حتى نستغنى عن المجالات التي لا تدخل ضمن تخصصنا الصناعي ، وحتى نتمكن ايضا ، وبالمناسبة ، من حصر المواضيع المعالجة في اطار يليق بنا .

من جهة ثانية ، نضيف باننا لم نتمكن من قراءة جميع الابحاث التي شكلت عينة هذه الدراسة التحليلية ، والتي بلغ عددها 14 اطروحة ، لاننا لم نعثر على البعض منها سواء في المكتبة الجامعية او في مكتبة المعهد ، او في غيرها من الاماكن المعنية باستقبال الرسائل الجامعية بشكل عام ، مثلما هو الامر بالنسبة لمركز الابحاث في الاقتصاد التطبيقي . ورغم اننا قد حاولنا الحصول عليها بطرق اخرى ، الا ان ذلك لم يسفر عن نتيجة ايجابية تذكر . لهذا ، نتسائل عن اسباب عدم دخول

بعض الرسائل الى مكتبات الجامعة رغم ان الطلبة و الدارسين بحاجة الى التطلع على نتائجها ...

المهم اننا اضفنا الى العينة المحصل اليها ثلاثة بحوث في علم اجتماع الريفي ليصبح حجمها يتالف من اثنى عشر بحث في الاخير ، اربعة منها اطروحات دكتوره دولة ، و الباقي في مستوى دكتوره درجة ثالثة . و نعتقد ان هذه العينة المقيدة تمثل مجتمع بحثنا تمثيلا منطقيا و معبرا ، خاصة و ان ليس لها صبغة كمية ، و هو ما يفسر ايضا اسباب عدم استخدامنا لقواعد الاختيار الاحصائي التي تقوم عليها ، على سبيل المثال ، العينات العشوائية .

أ . علم الاجتماع و بواعث العمل

الجزائر باعتبارها مجتمع نامي وجهت اهتمامها و جهودها الى الطريقة التي يمكن من خلالها تقدير العمل ، و تحسين جميع العوامل المؤثرة فيه ، ليس فقط كممارسة فردية و جماعية ، و انما ايضا كمفهوم له دلالته الاجتماعية و العلمية .

هذا ما اكدت عليه الدولة في مواثيقها المختلفة من اجل النظر في كل الاطراف المعنية برفع مستوى و مردودية العمل في بلادنا . و قد رأت الدولة في الاشتراكية سبيلا للقضاء على القواعد الموضوعية للاستغلال ، و بالتالي تحرير جميع القوى العاملة التي تمثل اساس الانتاج و تراكم الخيرات التي تنبع منها كل اشكال التقدم الاجتماعي، بالاضافة الى ذلك ، يقوم المجتمع الجزائري مبدئيا على اساس العمل يعتبر حقا و واجبا و شرفا ما دام يعطي للانسان قيمة ، و يرفع من شان العاملين الذين يسهرون على توفير القوة و شروط الراحة و الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية بصفة عامة . (1)

و بمعنى اخر ، يعتبر العمل في المجتمع الجزائري احدى عوامل التكيف الاجتماعي و الانسجام مع التقدم التكنولوجي ، الى غير ذلك من اشكال التكيف التي تحافظ على الحريات الفردية و الجماعية و ترفع من المعنويات ...

اما في علم الاجتماع ، فقد صار العمل كظاهرة اجتماعية : و بفضل التطورات الصناعية التي شهدتها المجتمعات الغربية : يشكل احدى الظواهر الاجتماعية التي احتلت مكانة استراتيجية في الدراسات السوسيولوجيه ، و التي اعطتها بدورها معاني واسعة . بالنسبه لعلماء الاجتماع ، لم يعد العمل مجرد عملية انتاج البضائع و المواد الضرورية للاستهلاك ، بل تعدى ذلك لانه تكفل بالكثير من العمليات التنظيمية و الاستثمارية الكبرى التي اثرت بقسط كبير على علاقات الانتاج ، و اعادت تشكيل المجتمع ...

و عليه ، اعتبر العمل عند السوسيولوجيين بشكل عام مدرسة لتغيير ذهنيات العمال ، و تنويع انشطتهم الانتاجية ، و توفير التكوين العلمي و التكنولوجي استجابة

---

1) مجلة المجاهد ، مشروع الميثاق الوطني ، عدد خاص ، رقم 1327 ، جانفي 1986 ، ص . 22

لمتطلبات العصر . وقد ادت هذه النظرة بدورها الى توسيع معنى التصنيع الذى لم يعد هو الاخر يخص فقط المدن ، بل امتدت هياكله واثاره الى الاوساط الريفية لتتيح لسكان هذه المناطق فرص الاخذ بجزء من الانتاج الصناعي ، وبالتالي تغيير ملامح المجتمع الريفي تغييرا يتماشى مع متطلبات العصر .

لهذا ، قام بعض علماء الاجتماع بالربط بين الصناعة ، التصنيع ، العمل و المجتمع كما وجهوا اهتمامهم الى تحليل العلاقة القائمة بين هذه العناصر على مستوى النسق الاجتماعي العام ، وكذا على مستوى تنظيمات العمل كما تظهر داخل و خارج المؤسسة الصناعية . وكل المحاولات و الاجتهادات المبذولة في هذا السياق توجت بظهور علم الاجتماع الصناعي ، وكان ذلك حسب الكثير في سنة 1933 ، و هو تاريخ ظهور كتاب " المشاكل الانسانية الناتجة عن الحضارة الصناعية " لصاحبه " التون مايو " الذى فتح المجال امام الدراسة العلمية للمصنع .

وقد شهد علم الاجتماع الصناعي تقدما محسوسا بفضل كتابات " جورج فريدمان " الذى ذهب الى ابعد حد في تمثيل واقع الوسط الصناعي ، و التعبير عن ايجابيات هذا الفرع السوسيولوجي . وفي هذا الصدد ، تذكر ايضا مساهمات كل من " بيار دبوا " و " بيار نافيل " و " ميشال كروزييه و "الان توريين" ، وغيرهم من الباحثين الذين اثروا في البناء النظرى لعلم الاجتماع الصناعي ، و خاصة في مرحلة الستينات و السبعينات .

من جهة ثانية ، ادت زيادة التفاعل بين تنظيمات العمل و مشكلات العمال الى احداث تغييرات جديدة ، تجاوزت حسب توريين الاطار التقليدى لعلم الاجتماع الصناعي والذى انحصر لمدة طويلة في نطاق المشكلات الانسانية التي تسببت فيها عطيات الانتاج الصناعي الالي بشكل عام . وما دام الامر كذلك ، دعى الى الاهتمام اكثر بواقع التطور الفني في مجال الصناعة ، وتحديد دوره على نحو يساعد على حل التناقضات المترتبة عن خضوع العمال للعوائق التكنولوجية و البيروقراطية و السياسية .

و بمعنى اوضح ، يرى توريين انه قد اصبح من الضرورى ان تحدد مشكلة العلاقة بين التنظيم التقني و التنظيم الاجتماعي ، وكذا العلاقة بين مستوى القوى الانتاجية و مستوى علاقات الانتاج التي تقابله . (1)

---

1) A . Touraine , L'évolution du travail ouvrier aux usines Renault , C.N.R.S , Paris 1955 , p. 55

ويكشف هذا الموقف على ان علم الاجتماع الصناعي الذي اهتم كثيرا بالتقدم العلمي و ببيروقراطية الدولة، وموسساتها ، الى جانب عنايته بالحاجات المعيشية والغريزية للعاملين قد اهمل بذلك جوانب لا تقل اهمية من الحاجات العقلانية، ومنها الضروريات الثقافية ، الفنية ، الاجتماعية والسياسية ... لذا ، جاء اسهام علماء الاجتماع مجددا لمواجهة هذا القصور الناتج عن سيادة القوة التكنو — بيروقراطية ، ومن جملتهم نذكر توربين الذي اسند المهام الجديدة لعلم اجتماع العمل ، باعتباره يمثل مجال اوسع واحدث للتعرف على ... نسق الافعال التي يصدرونها العمال ، لكن في هذه المرة ليس لايجاد حلول للمشاكل التي تطرح ، وانما للكشف عن مشاكل العمال التي لم تحصل بعد في ظل ايديولوجية الترشيد .

وفي الجامعة الجزائرية ، يعد علم اجتماع العمل احدى الوحدات الاساسية المبرمجة ضمن التخصص الصناعي ، بحيث تدرس لطلبة هذا التخصص النظرية والمنهجية في علم اجتماع العمل . وفي نفس الاطار ، تناقش مواضيع متعلقة بالعمل والتسيير ، وكل ما يرتبط بهما من علاقات انسانية ، ومشاكل مونيقية مثلما بينا في الفصل السابق .

هذا ، وفي خلاصة تقييمية ونقدية حول علم اجتماع العمل في معهدنا ، وكذلك فكرة واضحة عن نتائج تدريس وحدات تنظيم المؤسسة ، والعلاقات الصناعية ، وملتقيات البحث التي تنظم لتحليل اسوسيولوجيا المؤسسة الجزائرية ، نوكد على ان اهمية هذا الفرع تبدو كبيرة في جامعتنا ، خاصة وان التنظيم الصناعي قد اصبح يشكل اساس التنظيم الاجتماعي منذ الاستقلال . وفيما يلي ، نعرض نماذج من الدراسات في هذا المجال السوسيولوجي .

• الدراسة التحليلية للرسائل الجامعية في علم اجتماع العمل

دراسة الاطروحة الاولى

• تقديم موضوع البحث

قضية التحول التكنولوجي و علاقتها بالحياة الاجتماعية للعمال هي احدى القضايا التي نالت عناية كبيرة من طرف باحثينا في علم الاجتماع . و سبب هذا الاهتمام يتمثل في وعيهم بالدور الذى تلعبه مختلف المؤسسات في حياة العاملين افرادا و جماعات و هذا بفضل اعتمادها على تنظيمات صناعية معينة لتحقيق أهداف التنمية في مجتمعنا .

في هذا الإطار تمت دراسة الاستاذة مسايد لتضيف بدورها رصيد من المعلومات السوسيولوجية التي تقدم خدمات للتنظيم الصناعي بشكل خاص و لعلم اجتماع التنمية بشكل عام و بالتحديد بـه خصصت هذه الرسالة الجامعية و التي أشرف عليها الاستاذ " بيار دبوا " لمعالجة مسألة التحول التكنولوجي و توضيح علاقتها بظاهرة تنظيم العمل داخل المؤسسة الجزائرية .(1)

وقد تم إختيار هذا الموضوع بعد ما توفرت الاسباب الذاتية و الموضوعية و تحققت الشروط اللازمة للقيام بمثل هذا العمل . فبالاضافة الى توجيهات التكوين الجامعي الذي أدى دوره في تنمية إهتمام الباحثة ، و تطوير أفكارها ، كان لمعايشة الواقع الإجتماعي من التجارب الميدانية التي عاشتها الدارسة بمناسبة إعداد مذكرة نهاية الليسانس ، و رسالة دبلوم الدراسات المعمقة أثر كبير على إختيارها و النتائج خاصة عن إدراكها العميق للاختلافات الظاهرية و الباطنية التي تميز المؤسسة الصناعية الجزائرية عن المؤسسة الصناعية الغربية .

---

1) Messaid Hasna-Amina , Transfert de technologie et organisation du procés de travail dans l'entreprise nationale Algérienne : La rationalité technique face à la logique sociale , Etude de cas de 2 unités de production , Doctorat de 3ème cycle , université de Paris VII , Juin 1983 , directeur de recherche : Pierre Dubois

ولا نعتقد ان مثل هذه الإختلافات من شأنها لوحدها أن تثير إهتمام وإنشغال أي باحث لو لم تكن لمؤسساتنا صلة بالغرب . و نقصد بذلك الإرتباط الذي تجسد في لجوء منشآتنا الى إستخدام أساليب و تجهيزات تم إستيرادها من المجتمعات الأوروبية ، و هذا في ظروف إجتماعية و إقتصادية و سياسية صعبة كانت تمر بها بلادنا بعد الاستقلال .

لذا لا يخص موضوع هذا البحث عملية استيراد التكنولوجية فحسب ، و إنما يبحث في مشكلة عويصة ترتبت عن لجوء مسيري أمور التصنيع في مجتمعنا الى تحويل آلات و تقنيات ، و أنماط تنظيمية و تكنولوجيه متعددة دون أية مقدمات تمهيدية قادرة على إحداث تغيير داخل المجتمع ، و بالتالي تهيئة كل الفئات الاجتماعية للتعامل مع هذه التكنولوجية تعاملا إيجابيا .

و عليه فإن إهتمام الدارسة اهتمام واسع النطاق لأنه يجمع بين الجانب التقني ، و الجانب الإنساني بحيث لم تقتصر على اظهار انشغالها بالظروف البنائية التي تحيط بتنظيم ظاهرة تنظيم العمل بل أخذت بعين الإعتبار الجانب الانساني الذي فرض عليه التحول التكنولوجي ضرورة جديدة تمثل التفاعل مع مجموعة الخصائص التي فرضها هذا التحول . ولا شك ان التفاعل القائم بين العمال و أسلوب تنظيم العمل داخل المصنع هو الذي دفع بالباحثة الى التركيز و بشكل واضح على دراسة العلاقة القائمة بين الجانبان أي بين العقلانية التقنية و المنطق الإجتماعي الذي يظهر من خلال التصورات و السلوكات العمالية الجديدة و الناتجة بدورها عن القيم و الإعتقادات التي تمارس ضغطا على الأفراد من أجل توجيه أفكارهم و أفعالهم .

إذن ، يعد هذا الموضوع من بين الموضوعات الكثيرة التي فرضها الواقع الإجتماعي على الفكر و البحث السوسيولوجي و التي استهدفت الإحاطة بالوضعية الاجتماعية بجانبيها الذاتي و الموضوعي ، و المعنية طبعا بإستخدام أشكال معينة من التكنولوجية . وقد احتوت هذه الرسالة الجامعية على عشرة فصول رتبت في أربعة أقسام متتالية و هي :

— القسم الاول : خصص لدراسة تطور ظاهرة تنظيم العمل عبر مختلف المراحل التاريخية ليس فقط باعتبارها ظاهرة تقنية و إجتماعية و إنما ايضا كظاهرة سياسية و إيديولوجية برزت في المجتمعات الغربية .

— القسم الثاني : درست فيه الباحثة مشروع التصنيع في الجزائر كما يبدو في مشروع السياسة

الاقتصادية . كما حللت معطيات الجانب التقني و الاجتماعي لهذا المشروع مع إبراز ظاهرة عدم التجانس بين كل منهما ، و هذا بفضل تحليل مضمون قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات .

- القسم الثالث : عالج إمبريقيا ظاهرة تنظيم العمل في الجزائر من خلال وحدتين إنتاجيتين تابعتين لمؤسسة وطنية .

- القسم الرابع : بناء على النتائج المحصل عليها بعد الإفراغ من الملاحظة و إجراء المقابلة ، تم تحليل السلوك العمالي داخل الوحدتين ، و كذلك أساليب المقاومة العمالية . . .

و بالتالي ففي الاطروحة جزئين رئيسيين ، الأول نظري و الثاني عملي . إلا أن حجم القسم التطبيقي أكبر بكثير من الجزء النظري و الذي مثل أقل من ربع حجم الأطروحة بما يعادل تقريبا ثمانون صفحة شملت الدراسة النظرية لظاهرة تنظيم العمل في الغرب و في الجزائر . أما الجزء الثاني فيعتبر فعلا مساهمة لإقامة أساس إمبريقي في هذا الميدان .

II . تحديد مشكلة البحث

من أجل صياغة مشكلة البحث صياغة سوسيولوجية قامت الباحثة بطرح مشكلتين أساسيتين و اللتان ما هما في واقع الأمر إلا صورتان لمشكلة واحدة تتعلق بظاهرة تنظيم العمل . في المشكل الاول ، و الذي اعتبرته عام عرضت النموذج الرأسمالي ، و حددت مختلف الأبعاد الإقتصادية ، و الاجتماعية ، و الإيديولوجية التي إتخذها التنظيم في المجتمعات الغربية .

لذا ، تحدثت و في ضوء الأهداف التي أنشئت المؤسسات من أجلها عن الآثار و المشكلات التي إنعكست على ظروف العمل الماديه ، و الحالات النفسية ، و كذا العلاقات الإجتماعية في آن واحد .

في هذا الصدد ، وضحت كيف أن الإكتشافات العلمية ، و خاصة منها تلك التي إنبثقت عن [illegible] التيلورية ، كانت سببا في ظهور مشاكل جوهرية أدت الى إستغلال حرية العمال ، و تمركز رأس المال و بالتالي إنحصار الممتلكات في أيدي الأقلية إلى درجة حال عندها تعديل شروط العمل و المساواة ، خاصة بعد تطور ظاهرة تقسيم العمل ، و تكثيف أصناف و أنواع المهام و الوظائف . . .

كل هذا أشارت إليه لإظهار مدى إشتداد المشاكل النفسية ، و التفكك الإجتماعي ، و الطبقية التي إتسع نطاقها بوضوح في مجتمع غايته الاساسية و الأخيرة حماية الرأسمالية و الدفاع عن مصالحها . كما بينت بالمناسبة انعكاسات هذا الوضع على المفكرين و الباحثين في مختلف الفروع العلمية ، و الذين إتخذت دراساتهم اتجاها خاصا من أجل إيجاد حلول للصعوبات

الموجودة في عالم الشغل ، و هذا إخلاصا منهم للمجتمع الصناعي ، و حفاظا على مبادئه و [illegible]
و توازنه .

و بعد الإنتهاء من عرض هذه الحقائق التي يميزها التناقض و تضارب المصالح بين الأفراد و الجماعات ، و التي كادت أن تتسبب في ثورة إدارية في مجتمع متقدم يحكمه منطق الربح ، توصلت الباحثة الى صياغة بعض التساؤلات الأساسية حول ما تخفيه خصائص الوضعية التنظيمية السائدة في مجتمعنا خاصة و أننا نستهلك نفس التكنولوجية . و من جملة التساؤلات الواردة في البحث نذكر ما يلي : هل أن التنظيم المعمول به في المؤسسة الجزائرية شبيه بالتنظيم المطبق في المؤسسة الغربية التي صدرت لنا التكنولوجية ؟ و هل أن هذا التنظيم يتماشى مع ظروفنا الخاصة التي يمليها واقعنا ؟ هذا ما ردت عليه مباشرة في سؤال ثالث مكنها من التعبير عن رأيها في هذه المسألة بحيث استبعدت وجود مثل هذا التطابق بين مؤسساتنا و المؤسسات الغربية . في حين إعترفت بوجود نوع من الإنسجام بين التنظيم و الواقع على المستوى الداخلي . لذلك تساءلت عن كيفية حدوث هذا التطابق ، و بالتحديد أرادت معرفة إذا كان ذلك يتم بطريقة تلقائية أم ينشأ بفضل إستخدام الوسائل التقنية ، أم أنه يكمن في وعي و إرادة العمال الذين يبذلون جهودا كبيرة لبلوغ غايات التنظيم بشكل عام .

هكذا ، وبناء على هذه الصياغة للإنشغالات السوسيولوجية التي تبحث عن طبيعة العوامل التي تعمل على التوفيق بين الأساليب التنظيمية للعمل و واقعنا ، انتقلت الباحثة الى طرح ما سمته بالمشكل المركزي الذي سمح لها بتحديد أكثر جوانب مشكلة البحث . و قبل أن نستعرض أهم النقاط المطروحة على هذا المستوى ، لا بد أن نشير إلى أن الباحثة لا تنظر إلى التكنولوجية على أنها عنصر حيادي ، بل ترى بأن كل تكنولوجيه حاملة في طياتها لصفات إجتماعية و ثقافية تعبر عن وسط اجتماعي معين . و عليه فهي محدده إجتماعيا لا العكس ، لهذا فقد أصبح من الضروري معرفة الظروف الذاتية و الموضوعية السائدة ، و التي من خلالها نكتسب التكنولوجية معنى يظهر في المواقف التي يتخذها العمال و المسيرين بصفة عامة .

أما عن الجانب المركزي في مشكلة البحث فقد استهدفت أبعاده البحث في مستويات [illegible] الممارسة السياسية و الايديولوجية التي تخفيها العلاقات الإجتماعية بصفة عامة . و هذا حتى يتم الربط بين أسلوب التنظيم القائم داخل المنشأة الصناعية الإنتاجية و السلوك العمالي . لأن مثل هذا السلوك لا يمليه فقط التنظيم ، و إنما يتحدد أيضا بناء على العلاقة التي تربط

العمال بوسط العمل ، و بالظروف الفيزيقية التي يشتغلون فيها ، و كذلك بالمكانة التي يحتلها كل منهم داخل المؤسسة . كل هذه العوامل التي تجعل من المنشأة الصناعية وحدة متناقضة تساعد على إدراك مواقف العمال من التنظيم ليس فقط كمعطى مجرد متكون من قوانين ومرسومات بل كتنظيم واقعي تعين المواقف منه في أشكال مختلفة .

من جهة أخرى ، يسمح هذا الإطار الموجه لدراسة الجانب الانساني من التنظيم بمعرفة درجة الحرية التي يمنحها التنظيم المعمول به للعاملين لكي يعبروا عن مطالبهم سواء كان ذلك وفقا للأسلوب الرسمي ، أو للشكل غير الرسمي . ولتوجيه البحث أكثر ، وضعت الباحثة فرضيتان تؤكدان على مدى إهتمامها بالوضعية المنبثقة عن إستعمال نمط معين من التكنولوجية وهما :

الفرضية الاولى : وهي خاصة بالظروف المادية ، و ملاحظة النظرة التي ترى بأن التحول التكنولوجي لا بد أن يصحبه تحول في العلاقات الاجتماعية للإنتاج ، لكنها تحتفظ بالقول أن هذا التحول التكنولوجي غالبا ما يجلب معه تقنيات تنظيمية لعمليات الإنتاج . وفي الجزء الثاني من نفس الفرضية ، أكدت على أن الوحدات الإنتاجية لا تتطابق بصفة مدققة النموذج التنظيمي الرأسمالي ، وإنما تبقي بعض تقنياته .

الفرضية الثانية : وتتعلق بسلوك العمال الذي لا يصدر حسب الباحثة كرد فعل ضد التنظيم التقني القائم ، وإنما هو جواب لنمط علاقات القوة الموجودة في الوحدة . فالعمال يرفضون النظام السياسي الذي تنتهجه مؤسستهم بل و نظام المجتمع ككل ، أكثر مما يرفضون أساليب الإستخدام التقني للوسائل المستوردة . . . وبالتالي يظهر بأن العمال يستهدفون من وراء اتخاذهم لمواقف سلبية ضرب أصول الوضع الراهن وليس ضرب النتائج الناجمة عن إستخدام التكنولوجية . أما في الشطر الثاني من الفرضية فقد تحدثت عن قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات والذي ساهم بدوره في تطوير أساليب المقاومة لدى مختلف فئات العمال لأن قوانينه وسعت نطاق اللامساواة الاجتماعية ، وجعلت من السلطة الوسيلة الوحيدة و الدائمة التي يعتمد عليها مسؤولي الوحدة الإنتاجية لفرض وجودهم . وبذلك تؤكد الباحثة على أن السلطة هي مؤشر التناقضات البارزة التي تعاني منها المؤسسة الصناعية في مجتمعنا .

III . البعد النظري للبحث

لقد تضمن هذا البحث الذي إتخذ من التحول التكنولوجي و ظاهرة تنظيم العمل موضوعا للتحليل السوسيولوجي ، عدة تفسيرات مفصلة حول خصائص المؤسسة الإنتاجية الجزائرية .
و النتائج المحصل عليها في هذا المجال ، ترتبت عن إعتماد الباحثة على الدراسة الشاملة لمختلف الجوانب المادية و غير المادية ، و التي تساهم بشكل أو بآخر في وضع أسس تنظيم العمل في مجتمعنا .

ان أول ما يمكن ملاحظته هو أن لهذا البحث طابع إمبريقي لذلك لم ينحصر و بشكل مباشر في أي نموذج نظري معين سواء لتدعيمه أو للتحقق من صحة بعض التفسيرات التي ظهرت من أجل حل مشكلات كلاسيكية في التنظيم . لكن الباحثة إقتصرت و كما سبق أن ذكرنا على البحث عن الخصائص التنظيمية لظاهرة العمل في مؤسسة وطنية للكشف عن المعطيات الإجتماعية كما تعاوش وجودها و كما تبدو في تعقدها الواقعي .

غير أن عدم سعيها الى التسليم بأي إتجاه نظرى لم يمنعها من التعبير و بأسلوب غير مباشر عن موقفها إتجاه النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية و الحديثة للتنظيم . هذا ما تمكنا من إستنتاجه بفضل القراءة و التحليل لأهم الأفكار الواردة في الأطروحة . و بمعنى آخر ، فإن النتائج و الافاق التي فتحتها هذه الدراسة ، توضح أن الباحثة قد إتخذت اتجاه نظرى يتلخص في عدم تأييدها للدراسات الكلاسيكية التي تناولت بالدراسة جوانب التنظيم في مجال العمل ، و التي وضعت أطر نظرية محدودة الفعالية ، و هذا رغم انها لم تقدم أية إنتقادات لأى نموذج منها . لكن موقف الباحثة ترتب أساسا عن طريقة التحليل المتبعة ، و التي كشفت عن مستويات عديدة لوجهة نظرها و تصوراتها . . .

كلنا ندرك ان المشاريع الانمائية في الجزائر تشرف على إنجازها الدولة التي تنتهج النظام الإشتراكي . فهي التي عملت منذ الإستقلال على الخروج بالمجتمع من الأزمة التي أدت الى تفاقم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية . ففي مجال الصناعة ، خصصت مبالغ كبيرة لتنفيذ عدة مشاريع إنتاجية إستراتيجية لتوسيع حجم النطاق الجغرافي لمؤسساتنا الصناعية . و بالتالي ، توسيع حجم أماكن العمل ، و تحسين مستوى معيشة العمال . . . الخ
لكن الباحثة لم تتخذ من معطيات هذه الحقائق أساسا لإصدار التفسيرات المنطقية سوسيولوجيا في هذا الشأن ، لأن الوضع الاجتماعي القائم يخفي حقائق أخرى أثرت

على الوحـدات الإنتاجية و المجتمع سلبيـا .

وبناءعليه ، إنطلقت عليا من دراسة قضايا العيوب في التنظيم القائم و الموجه لتحقيق غايات معينة . ومن ثم ، استنتجت أن الأساليب التقنيه المطبقة في الجزائر ما هي الا جزء من النمط التنظيمي المستورد . لكن العمال لا ينفذون كل التعليمات عند أدائهم لمهامهـم ، و هذا الأمر ليس راجع لإنعدام التقاليد الصناعية ، و قلة التكوين لعمالنا وحسب ، بل يعود أيضا الى سيادة نوع من العلاقات الصناعية التي تميزها الجهوية و التهاون في العمل .

إذن ، فلا وجود لما يسمى بالتنظيم العلمي للعمل ، بينما توجد هذا الأخير القوانيـن الرسمية التي تمليها الدولة ، و التي تعمل هي الأخرى على خلق علاقات تسود ما الفوضـى و تضارب المصالح التي تعرقل السيـر الحسن للمؤسسة .

لهذا لم تشكل مسألة التحول التكنولوجي قاعدة للبحث ، لأن إستيراد ما لا يعني حتما استيراد للعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بحكم طبيعتها في الداخل ، وهذا وفقا للقوى التي تتحكم فيها . من هنا ، اتضح لنا أن الباحثة لا توافق أصحاب النظريات الميكانيكية الذيـن يرون بأن التكنولوجية وحدها قادرة على تنظيم العمل ، لأن السلوك الذي يحدث في التنظيم يرتبـط ارتباطا وثيقا و معقدا ببناء إجتماعي له جذوره الثقافية و التاريخية .

وفي نفس الإطار ، إتضـح أيضا بأننا لم تناقش موضوع البحث في نطاق اشكالية الخطاب الرسمي في مجتمعنا ، ولم تعالج ظاهرة تنظيم العمل في حدود الأهداف التنموية بـل كل ذلك تم فـي ضوء الواقع الاجتماعي و ما يستجد ، من حقائق . من جهة ثانيه ، اعتبرت قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات همزة وصل بين الدولة و المؤسسه . فبعد ما حللت مضمونـه و أبعاده التنظيمية و الإيديولوجية ، توصلت الى إبراز أهداف هذا القانون الذى وافقـت عليه سياسة التخطيط ، و التي رغم أهميتها ، تسببت في ظهور توتـر إجتماعي في أوساط العمال الذين صارت مساهمتهم في رفع الإنتاج مرهونة بالمجالس النقابية ، أى أن الوظائف السياسيه تغلبت في ظـل هذا القانون على الوظائف التسييريه للمؤسسـة .

وفي ضوء المعطيات الإمبريقية ، تأكدت الباحثة من صحة هذه الحقائق ، بحيث تبين كيف أن الادارة الجزائرية تمارس نشاطها التنظيمي و بقسط كبير إعتمادا على الإصدار المطلق للأوامـر و التعليمات ، بدلا من الإعتماد على الحوار و التشاور . و هو ما عبر عنه العمال المستجوبين ، و الذين لم يساعدهم النظام على إقامة علاقات ديمقراطية داخل الوحدة

الوحدة ، خاصة و أن النصوص الإيديولوجية لم تحدد كيفية مشاركة العمال في تسيير و مراقبة العديد من النشاطات و الأمور المتعلقة بطريقة إستغلال السلطة داخل المؤسسة .
هذا ما كشف عنه ميدان البحث ، و بالتحديد مواقف العمال الذين تراكمت مشاكلهم و تقلصت ثقتهم في النقابة و المجالس العمالية التي أنشأتها التطورات السياسية و الإيديولوجية و التي تسببت في ضياع جزء من حقوقهم المادية و المعنوية .

أما من وجهة نظر الدراسة السوسيولوجية ، يمكننا القول أن الباحثة لم تحاول بحكم موقفها النظري المتخذ في هذا البحث ، قياس فعالية التنظيم في حدود أهدافه ، و إنما من خلال الوظائف التي يوديها في الواقع المعاش . و بفضل هذا القياس الكيفي لبعض الحقائق ، توصلت الى تلخيص موقف العمال ، و الذين بغض النظر عن العقلانية التكنولوجية ، طالبون بإعادة النظر في سياسة تنظيم العمل ، بل و في سياسة تنظيم المجتمع ، لأنهم يؤكدون على أنه لا يمكن معالجة سلبيات الوضع الراهن إلا بمواجهة جذورها ، و هذا بدلا من معاينة النتائج الحالية .

إن ردود أفعال العاملين ، و التي إستهدفت دراستها الباحثة ، تدل على أن سياسة الدولة لم تتمكن بعد من فرض الرشد و العقلانية في التنظيم مثلما اعتقد فيبر الذى سلم بان النظام الاعلى في المجتمع هو الذى يفرض العقلانية التي تحقق الفوائد للجميع . و هذا يعني أنه رغم إعتمادنا على نفس التكنولوجية السائدة في المؤسسات الرأسمالية ، إلا أننا لم نحصل على نفس النتائج من حيث الإنتاج و الإنتاجية ، و كذا بالنسبة للعلاقات الصناعية ، أنه لا معنى للأمور المرغوب فيها مبدئيا ، و لا معنى للتنظيم إلا من خلال التصورات التي يحملها العمال إتجاهها . و في هذا المعنى كشف هذا البحث عن جوانب الصراع و التغير في المؤسسة الجزائرية .

و أخيرا ، نؤكد على أن الباحثة لم تحاول إتباع أى إتجاه نظرى معين لأن إهتمامها مال و بشكل واضح نحو الممارسة السوسيولوجية في الميدان . غير أنها إستفادت من عدة قضايا كلاسيكية نظرية و منهجية ، نذكر منها على وجه الخصوص ، تلك التي أثارها ماركس و فيبر ، مثلما يظهر ذلك في التعاريف الواردة في البحث ، والمستمدة أساسا من مؤلفاتهم . و هو ما ساعدها على الإنتباه لمشكلات تنظيمية بالغة الأهمية و الخطيرة ، كمشكلة الصراع التي تطرقت اليها مفصلا في القسم الأخير من البحث ، بحيث درست حجم القوة التي يمارسها

الإنسان في التنظيم ، فكشفت عن جوانب من المنطق الإجتماعي ، والصراع الطبقي الذي تفاه الغربيون انصار مقولة " التكنولوجية حيادية " .

دراسة الاطروحة الثانية

١ . تقديم موضوع البحث

من الموضوعات التي عالجت الاثار الاجتماعية للتصنيع ، لدينا هذه الرسالة الجامعية للاستاذ بومخلوف محمد الذى ألقى في هذا البحث نظرة واسعة على إحدى الظواهر الجديدة التي احدثها التصنيع في مجتمعنا ، والمتمثلة في مشكلة انتقال اليد العاملة الريفية الى قطاع الصناعة . وفي هذا البحث ، عالج على وجه الخصوص قضية الاندماج والاغتراب التي تشكل احدى القضايا الاساسية التي يتوقف عليها مصير التنمية بشكل عام ، والتنمية الصناعية بشكل خاص . (1)

ينتمي هذا البحث بطبيعة الحال الى مجال علم اجتماع العمل ، ويهدف في مجمله الى دراسة ظاهرة الحراك الجغرافي والمهني لليد العاملة ذات الاصل الريفي بالاضافة الى اهتمامه بموضوع الصناعة والتصنيع ، نظرا لما ينطوى عليه من اساليب تنظيمية وتجمعات بشرية ، ادارية وعمالية اساسية ، ونظرا ايضا لاحتوائه على قواعد واليات يخضع لها دوما اندماج او اغتراب الفئات الشغيلة الريفية .

هذا الاهتمام ، يدل على مدى اتساع مجال هذه الدراسة التي لم يقتصر صاحبها على البحث في عمق الاسباب والظروف التي تؤدى الى حراك اليد العاملة الريفية وانتقالها الى القطاع الصناعي ، لانه ركز كثيرا على مسائل هامة ترتبت في حقيقة الامر عن التفاعل المستمر الذي يحدث عادة بين الحراك الجغرافي والمهني وبين عملية اقامة التنظيمات الصناعية . ولعل اهم ما عالجه في هذا الاطار ، هو دراسته لظاهرة الاندماج والاغتراب كما تبدو داخل المنشأة الصناعية الجزائرية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على اليد العاملة الريفية . لذا ، تضمنت الدراسة معلومات غنية حول مختلف التطورات التي شهدتها هذه المسألة في مجتمعنا ، وذلك بفضل الملاحظات التي جمعها حول واقع التوسع الصناعي ، بما في ذلك

---

(1) بومخلوف محمد : انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة : الاندماج والاغتراب بحث مقدم لنيل درجة دكتورة الحلقة الثالثة ، تحت اشراف الدكتور : حقيقي نور الدين ، معهد العلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 1983 / 1984

المناطق الحضرية و بعض المناطق الريفية ، و التي اثرت بعمق في حياة العمال الصناعيين و غيرهم . . .

هذه باختصار فكرة عامة عن أهم جوانب موضوع هذا البحث الذي قدم في ثلاثة ابواب متتالية . خصص الباب الاول لعرض البناء النظري و المنهجي لموضوع الاطروحة . اما الباب الثاني ، فقد تناول الباحث فيه مختلف التطورات الاجتماعية التي شهدتها اليد العاملة الريفية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال ، وكذا التطورات السياسية التي ميزت كل مرحلة في هذا المجال . بعد هذا اقترح الباحث على نفسه ، وضمن الباب الثالث ، دراسة تحليلية عالج فيها الاندماج و الاغتراب كما تبدو لدى عينة من عمال المؤسسات الصناعية ، و المتمثلة في مصنع البناء المعدني بسيدي موسى ، و مصنع الطوب بعين الكبيرة ، و اخيرا مصنع دبغ الجلود بالجلفة .

اما عن مضمون الفصول التي احتواها كل باب على حدى ، فقد تطرق الباحث في الفصول الاربعة الاولى لتوضيح الحقل النظري للبحث ، وهذا بعد ما قدم شروحا وافية عن الاهمية العلمية و التطبيقية لموضوع الاطروحة . كما تحدث في هذا الاطار ، عن اشكالية و فروض البحث ، فضلا عن تحليله لمفاهيم الدراسة تحليلا نظريا و اجرائيا في ظل بعض الهياكل النظرية ، بعد ذلك انتقل الى تقديم بعض الاراء و المواقف السوسيولوجية الواردة في نظرية التنظيم ، و هو ما سمح له باستخلاص التعريف الاجرائي و السوسيولوجي لمفهوم الاغتراب .

وفي الفصول الثلاثة من الباب الثاني ، ابرز الباحث حقائق عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي ساد في الريف الجزائري . فالفصل الاول خصص لمرحلة ما قبل الاستقلال من اجل توضيح العمليات الاساسية التي لجأت اليها السياسة الاستعمارية بهدف تحطيم الريف الجزائري ، و نقصد بذلك كل العمليات التي ظهرت لفرض القوة و السيطرة على ابناء مجتمعنا القاطنين في الارياف . و الفصل الثاني من نفس الباب خصص لمرحلة ما بعد الاستقلال بحيث تم التطرق للاوضاع الجديدة التي احاطت بالعمال الريفيين ، سواء منها تلك التي خلفها الاستعمار ، او تلك التي خلقتها المخططات التنموية ، و التي كانت لها صلة وثيقة بظاهرة الهجرة الجغرافية و المهنية في مجتمعنا الريفي . هكذا ، وفضلا عن تعرضه لاثار التصنيع و مظاهره ناقش الباحث اسس التوطين الصناعي كما تطلبها بعض نماذج التوطين في بلادنا بهدف استخلاص المبادئ النظرية و الامبريقية المرتبطة بها .

واخيرا ، شمل الباب الثالث على اربعة فصول تدخل جميعها ضمن الدراسة الامبريقية لهذا الموضوع . وهـنا تعرض الباحث في الفصل الاول للاجراءات المنهجية للبحث ، ثم تناول في الفصول الثلاث الباقية خصوصيات التنظيم الصناعي ، وعلاقة العامل به ، وكذلك نتائج هذه الصلة خاصة فيما يتعلق بمواقف العامل اتجاه الادارة ، والعلاقات الرسمية وغير الرسمية وقانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، والنقابة وغيرها من الامور التي تحمل طياتها عوامل التناقض التي تقف دون تحقيق اندماج الشغيلة الريفية في المؤسسة . في هذا الباب تطرق ايضا بالتحليل لانعكاسات الادراك و المشاركة العمالية لمعرفة مدى فعالية دور العمال كاعضاء في التنظيم ، والاحاطة بمستوى اندماجهم و / او اغترابهم الى غير ذلك من الظواهر التي تدرج ضمن اهتمامات الباحثين ... هكذا ، انتهت محتويات هذه الرسالة الجامعية التي جعلت من الاندماج والاغتراب مواضيع للبحث السوسيولوجي في الجامعة الجزائرية .

II . تقديم مشكلة البحث

من اجل دراسة ظاهرة اندماج واغتراب اليد العاملة الريفية التي تنتقل الى الصناعة وضع الباحث اشكالية مطولة وردت فيها عدة افكار ، وبشكل واضح حول سياسة التصنيع الجزائرية باعتبارها تعبير عن عملية شاملة ذات ابعاد مختلفة تجمع اساسا بين عدة مجالات ، منها ما يتعلق بالتجهيزات المادية الضرورية لاقامة المصانع الحديثة في بلادنا ، ومنها ما هو خاص باستراتيجية توطين هذه المصانع . بالاضافة الى ذلك برزت في هذه الاشكالية عناية كبيرة باسلوب التنظيم القائم الذي تخضع له القوى العاملة عند التحاقها بالمؤسسة الصناعية .

في الحقيقة ، ترتبط مشكلة هذا البحث بمشروع التصنيع الذي نال — اهمية لا يمكن تجزئتها عن اهمية سياسة التنمية ككل ، والتي حاولت مباشرة بعد الاستقلال النهوض بالمجتمع ، بشرط الا يتم ذلك على حساب شعور العامل و طموحاته ... وفي ضوء الاسس التي بنيت عليها هذه السياسة ، راى الباحث ان نجاح التصنيع ليس مرهون فقط بعدد وحجم الالات او بدرجة حداثتها ، لان توفير مثل هذه الوسائل غير كافي للتحكم في التنمية الصناعية بصفة عامة . بمعنى اخر ، فان هذه الاخيرة تتطلب العناية باستراتيجية توطين المصانع وقواعد التنظيم التي تحدد فعالية القوى العاملة .

في هذا الجانب ، لاحظ الباحث واقع عدم التطابق بين خصائص التنظيم و خصائص اعضائه ، و السبب يعود اساسا الى سرعة حركة التصنيع التي قامت في الجزائر ، و التي وظفت نسب هائلة و معتبرة من ابناء الريف الذين اضطروا تحت ضغط ظروف الخراب و الدمار الذى كان يعاني منه و سطهم الى الالتحاق بالمصانع التي اتاحت لهم مناصب للشغل ، و فرص للكسب . . . لكن تحولهم صار فيما بعد مصدر للمشاكل التي طرحت وجودها على التنظيم الصناعي و من بينها ظاهرة الاغتراب ، بحيث اصطدم هذا الحراك الجغرافي و المهني بسياسة التنظيم التي لم تحرص على خلق الشروط الاجتماعية و الثقافية القادرة على ضمان الاستقرار للعمال الريفيين .

لهذا ، حدد الباحث في مشكلته مسؤولية التنظيم الذى عجز عن استيعاب كل الفئات العاملة من جهة ، ثم اكد ايضا على التاثير الذى تمارسه الظروف المحيطة بهجرة العاملين سواء كانت ذاتية او موضوعية . و هي الظروف التي تندرج ضمن محيط العامل . على هذا النحو جاءت مشكلة هذا البحث الذي يكشف عن العوائق التي تحول دون اندماج العمال ذات الاصل الريفي . و لتوضيح المشكله اكثر ، وضع الباحث عدة تساؤلات نذكر منها ما يلي :

— هل يمكن ان يبذل العامل اقصى جهوده في ظل الظروف المتعلقة بالهجرة الجغرافية و المهنية ؟

— ما هو مستوى التطابق بين خصائص التنظيم و خصائص اعضائه ؟ ما هي نتائج عدم التطابق بينهما ؟ و هل توجد استراتيجية معينة لتحقيق هذا الاخير ؟

— ما هي مميزات السياسة المتبعة من اجل جميع الفئات العاملة ؟ و هل تاخذ عملية التوطين بعين الاعتبار الجانب البشرى الذى سيتولى مهمة تشغيل المصانع ؟

— ما هي الاجراءات السياسية المتخذة لمحو الامية التي تعاني منها اليد العاملة الريفية بشكل واضح ؟ و ما هي العوامل المعرقلة ؟

— هل ان ظاهرة الهجرة المؤقتة في زوال ما دامت تمثل احدى مؤشرات التخلف ؟

— ما هو حجم الاهداف المحققة في ظل جميع هذه المعطيات ؟

هذه باختصار اهم التساؤلات الواردة حول الجوانب الواقعية للتنظيم الصناعي في مجتمعنا ، وكذلك الواقع الاجتماعي و الثقافي للعاملين . و تبعا لطبيعة هذه المشكلة و الصيغة التي اكتستها ، حدد الباحث فرضيتان لكل منها فروض فرعية و هي :

الفرضية الاولى : نصت على ان الاندماج و الاغتراب مرتبطان بالظروف الداخلية للتنظيم ، اى بمدى تطابق خصائص التنظيم الصناعي مع خصائص اعضائه المنتجين ، و الذي من شانه اشباع حاجاتهم النفسية و الاجتماعية التي تشعرهم بمكانتهم داخل التنظيم و خارجه ، حيث يتولد لديهم الرضا في العمل فيحدث الاندماج ، او العكس ، فيحدث الاغتراب . و تبعا لهذا الافتراض ، اعتبر الباحث العلاقة موجبة بين التعليم و درجة استيعاب قواعد التنظيم و مستوى ادراك المنظمات الداخلية ، كما ربط من جهة ثانية بين مشروع محو الامية بمستوى اشباع حاجات العمال .

الفرضية الثانية : قال فيها بان الاندماج مرتبط بالظروف الخارجية للعمال ، و الخاصة بالهجرة الفردية ، و التي لها جانب تاريخي و جانب تنموى مرتبط مباشرة بتوطين المصانع . و هي الظروف التي تقضي على بعض فرص الاندماج ، و بالتالي تقلل من فعالية الفرد داخل التنظيم وقضاياه . أما عن استمرارية ظاهرة الهجرة الفردية فيعتقد الباحث انها متوقفة على مدى توفر فرص العمل في القطاع الصناعي . و اخيرا هناك علاقة تاريخية بين الهجرة الفردية و الابناء من حيث المكان المهاجر اليه مع الاختلاف في نوع العمل ، بالاضافة الى ميل هذه الظاهرة الى تطوير علاقات التصاحب بين اعضاء التنظيم وفقا لدرجة تجانسهم من حيث الانتماء الجغرافي الاصلي .

III . البعد النظري للبحث

يندرج هذا البحث ضمن سياق نظرى واسع ، كشف عنه الباحث منذ البداية ، بحيث بين ان معالجته لقضية الاغتراب سوف تنحصر في اطار ما يسمى بالنظرية النفسية الاجتماعية التي تنتمي الى النظريات ذات المدى القريب ، و المسماة بالنظريات الاستقرائية .

و قبل التطرق الى خصائص هذا الاتجاه النظرى السوسيولوجي ، و لما يتضمنه من مبادئ و مواقف ، لابد ان نشير الى احدى مميزات هذه الاطروحة ، و المتمثلة في تركيز الباحث على دراسة التراث الفكرى الاجتماعي الخاص بموضوع البحث . و بذلك يكون قد ساهم في التعريف بما كتب في هذا المجال ، علما بانه كان حريصا جدا على هيكلة البناء النظرى لدراسته . ففي الفصل الثاني من الباب الاول ، تحدث عن اهمية النظريه السوسيولوجية بالنسبة للبحث الاجتماعي ، و بالخصوص الدراسات المعاصره التي تؤكد دوما على ضرورة

معالجة قضايا المجتمع في حقل نظري سليم حتى تبلغ الغايات العلمية و العملية التي تتم من اجلها البحوث في علم الاجتماع .

بهذه المناسبة تطرق الباحث للعلاقه القائمة بين النظرية السوسيولوجية و المجتمع لكونها تدل على حقائق كثيرة تنتج عن عدم تكافؤ خصائص المجتمع الواقع تحت الدراسة مع النظريات المستوردة التي لا تناسب مفاهيمها و مقولاتها بعض الوقائع الاجتماعية ، مثلما هو الامر بالنسبة للمجتمعات النامية التي ترفض ظواهرها ، و بحكم طبيعتها ، العديد من النظريات الغربية . لهذا اكد الباحث على خطورة عدم اخضاع مثل هذه الهياكل النظرية للنقد ، بل و رفض كل المساعي التي لا تاخذ بعين الاعتبار مميزات مجتمعاتها ...

هكذا ، و بعد ما بين كيف يمكننا تجاوز الفصل بين النظرية و الواقع في علم الاجتماع من خلال الاعتناء بالبعد الامبريقي للبحث حتى لا يحرف اسلوب الدراسة عن المعرفة السوسيولوجية ، انتقل الى ذكر خاصية البعد النظري الذي انتهجه ، و الذي ينسجم حسب رايه ، مع عدة مستويات من التحليل السوسيولوجي .

لقد شكلا مفهومي التنظيم و الاغتراب الركيزة الاساسية في بناء الحقل النظري لهذا البحث ،نظرا لما تعكسه من اوجه متنوعة عند العديد من المنظرين . فبالنسبة للمفهوم الاول ، ارتكز الباحث على نظرية التنظيم كما تظهر عند فيبر ، ماركس ، و بارسونز لكونهم اشاروا و بدرجات متفاوتة الى ظاهرة الاغتراب في مؤلفاتهم . اما عن المفهوم الثاني ، فقد اشار الى انماط مختلفة من المعالجة ، منها الدراسات الكلاسيكية التي قدمها كل من ماركس و فيبر ، و كذا الابحاث الحديثة لميلز و ميركوز اللذان رفضا تدعيم النظام الراسمالي القائم ، و انتقدا الاساليب الفكرية التي تدعم باستمرار الواقع الذي يفرضه هذا النظام على الافراد بصفة عامة .

اضافة الى ذلك ، تحدث الباحث عن الكثير من التناقضات التي كشفتها الدراسات الامبريقية التي تمت حول موضوع الاغتراب . و من جملتها بحوث عربية لمحمد الحسيني ، و حسن الساعاتي ، و محمد علي محمد ، و كلها تناولت بالدراسة النظرية الاجتماعية و التنظيم الى جانب موضوع تكييف العمال في الاطار الحضري - الريفي .

ان مقدار المناقشة و التعليق على هذه النظريات ، جعلت الدارس يولي اهمية للنظرية النفسية الاجتماعية التي تتطلب العنايه بجميع الانعكاسات الحاضرة التي تخفي

مشاعر عدم الرضى لدى العمال ذات الاصل الريفي ، وبناء عليه
مشكلة الاغتراب التي تعاني منها هذه الفئة الشغيلة ناتجة عن ...
الفني داخل الوحدة الانتاجية ، لان طبيعة عوامل المشكلة نفسية ...
... ثقافية ، تخفيها كل مظاهر عدم التطابق بين التنظيم ومميزات الوحد...
...فية كما سبق ان ذكرنا .

من جهة اخرى ، كان لا بد من ادراج الظاهرة المدروسة ضمن سياقها التاريخي لانها ترتبت اصلا عن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي احدثتها عملية التنمية في مجتمعنا . و هو ما كشفت عنه نتائج البحث التي نصت على ان مشروع توطين المصانع خضع في مجتمعنا لتخطيط غير مباشر اذ اهمل اقامة هياكل قاعدية و اساسية كان من المفروض ان تقضي على عزلة القرى ، و بالتالي على كل المشاكل النفسية التي تسببت فيها ضعف مصادر التغذية العاطفية للعمال ...

نفس التصور لمشكلة البحث ، كشف ان الواقع المألوف كان له تاثير كبير على تطور ظاهرة الاغتراب . فحسب الصحة الاجتماعية النفسية التي اجراها الباحث على عينة من العمال ، اتضح بان الهجرة الفردية تخلف واقعا نفسيا مضطربا يشجع على عدم الاستقرار النفسي ، وعدم الاندماج الى حد يصعب عنده ادراك قواعد التنظيم المطبقة في المؤسسة الصناعية ، والتي غالبا ما يتطلب استيعابها مستوى تعليمي لابأس به .

و انطلاقا من الالتزام باظهار دور العوامل النفسية و الاجتماعية في توجيه سلوكات و تصرفات العمال ، اضاف الباحث بان العلاقات غير الرسمية في المؤسسة الجزائرية تميل الى التشكل حسب التجانس في المنطقة الاصلية ، و حسب الظروف الخارجية المتعلقة بالاقامة ، وكذا بالمستوى التعليمي لاعضاء التنظيم . و هو ما يدل على ان فهم هذا الجزء من واقعنا من هذا المنظور السوسيولوجي ، يستدعي معارضة البناء الاقتصادي و التكنولوجي الذي لا يجسد الظروف الحقيقية التي تعرقل اندماج العمال من جهة ؛ و تفتح المجال امام الكثير من الانحرافات التي لا تخدم التنظيم ولا اعضائه من جهة ثانية .

نفس الموقف نجده عند العديد من الباحثين الذين استبعدوا في دراستهم كل العوامل الوظيفية و غيرها من العوامل التي اكد عليها البعض ، محتفظين بعامل الجهوية

نظرا لاتصاله الوثيق بظاهرة التجمعات غير الرسمية .(1) ومن ثم ، فان الاتجاه الذي اختاره الباحث بومخلوف لا يؤكد على الجانب الترشيدى في التنظيم ، مثلما يرى اصحاب اتجاه الادارة العلمية . لذلك لم يهتم بتحليل عنصر الاختيار التكنولوجي ، ودور الحوافز المادية في رفع معنويات العاملين ، مادام اتجاهه السوسيولوجي ينص على تفسير اتجاهات العمال و تصرفاتهم في ضوء طبيعة معطيات التنظيم الابتدائي للمصنع ، و ليس في ضوء المعطيات الاقتصادية ، و الاليات التكنولوجية التي لا تكشف عن معضلات العلاقات الانسانية ، و مستوى الروح المعنوية لدى العمال .

هذا ما ذهب اليه الباحث الذى اكدت نتائج دراسته على ان التنظيم هو سبب الاغتراب ، لانه اهمل العامل . واستمر في النمو و التطور من خلال عموميات اخرى ، ادت الى انهيار صفات التجانس التي كان من المتوقع ان تتبلور في اندماج العمال بشكل عام . و اخيرا ، فان كل المشكلات الواقعية التي اثيرت في هذه الاطروحة و التفسيرات الواردة عنها ، تنتمي الى النظرية النفسية - الاجتماعية القصيرة المدى التي تجمع بين قسط من التجريد و قسط من الحساسية الامبريقية .

دراسة الاطروحة الثالثة

ا . تقديم موضوع البحث

خلال السنة الجامعية 1985 / 1986 نوقشت بجامعة الجزائر اطروحة عنوانها " التنظيم غير الرسمي في المنشاة الصناعية الجزائرية " (1) و البحث يدخل ضمن مجال علم اجتماع العمل و النظام الصناعي . فمن بين الاساليب التي اكدت عليها الدراسات المختلفة حول التنظيم الصناعي باعتباره تنظيم اجتماعي ، انصب اهتمام باحثنا على اسلوب التنظيم غير الرسمي ، اذ استهدف بالتحديد دراسة عوامل و وظائف التنظيمات العمالية غير الرسمية في احدى الوحدات الصناعية في الجزائر. وقد اختار لهذا الغرض وحدة عميروش التابعة للشركة الوطنية للمطاحن و مصانع السميد و العجين الغذائي بالعاصمة .

ان دراسة هذا النمط من التنظيم في قطاع التصنيع ، يعني محاولة البحث في مجال التنظيم الذى يظهر بطريقة تلقائية بسبب ظهور جماعات غير رسمية في محيط العمل ، و هذا بعيدا عن التنظيم الرسمي . و عليه ، يشكل هذا الموضوع مسالة اساسية في مجال الحياة الاجتماعية الصناعية ، وكذلك في ميدان الدراسة السوسيولوجية ، مما جعله يذكر العديد من الاهداف التي تكمن اهمها في محاولة الوقوف على طبيعة و اهمية التنظيمات غير الرسمية في المؤسسة الجزائرية ، خاصة و ان مثل هذه المواضيع تميل في جامعتنا الى الندرة . فبناء على هذا النقص الذى يعبر عن اهمالنا لجانب من جوانب واقع المنشأة الصناعية الجزائرية ، تمت هذه الدراسة بهدف التعرف على العلاقة التي تربط بين العوامل الجهوية و المحلية ، و بين ظاهرة تشكيل التنظيمات غير الرسمية . ثم بعد ذلك ، تحديد الوظائف التي تقوم بها مثل هذه التنظيمات في المحيط . و بعد الافراغ من تحقيق هاتين الخطوتين في البحث ، اجرى مقارنة بين التنظيمات غير الرسمية الغربية و التنظيمات غير الرسمية التي تظهر في

---

(1) سيف الاسلام شويه ، التنظيم غير الرسمي في المنشاة الصناعية الجزائرية : عوامله و وظائفه ، دراسة ميدانية في وحدة عميروش التابعة للشركة الوطنية للمطاحن و صناعة السميد و العجين الغذائي دكتورة درجة ثالثة ، اشراف د. نور الدين حقيقي ، 1985 / 1986

بلادنا استجابة للتطورات التي فرضها التغيير .

شملت هذه الاطروحة على تسعة فصول ، ثلاثة منها نظرية خصصت لتحديد الخلفية النظرية للبحث الى جانب دراسة التنظيم في الصناعة ، واظهار انعكاسات مختلف التطورات الصناعية على الحياة الاجتماعية . اضافة الى ذلك ، عالج الباحث في هذه الفصول مميزات و وظائف التنظيم الرسمي ، و التنظيم غير الرسمي في المؤسسة الصناعية بشكل عام . و اختتم الفصل الثالث بعروض تجربتين حول التنظيم غير الرسمي ، و هما تجربة اليابان و كذا تجربة الجزائر . علما بانه قد ركز في هذا القسم النظري على تقديم و مناقشة بعض الدراسات الغربية و العربية ، و منها دراستان جزائريتان تطرقت لهذا الموضوع . اما بالنسبة للفصول الاخرى و التي خصصت ضمن الباب الثاني من البحث للجانب الميداني ، فقد حصرت الدراسة المنهجية للحقائق التي برزت في الوحدة المدروسة ، و هذا من خلال جمع البيانات و تحليلها ، ثم مقارنة النتائج المستنتجة مع بعض الافكار الاساسية التي وردت في سياق الفكر الخلدوني ، و بعض المنظورات الغربية التي تطورت في هذا المجال .

و استنادا الى ما ذكره الباحث حين حدد اهداف واهمية دراسته تعتبر هذه الاطروحة اسهام امبريقي يرمي الى بلوغ غايات عملية تتمثل اساسا في تنمية الجوانب التطبيقية لظاهرة التنظيم غير الرسمي ، و تقديم خطة تنظيمية تتلائم مع الواقع الاجتماعي في هذا الميدان ، لتستفيد منها المؤسسة الصناعية الجزائرية، و كذلك البحث الجامعي ، بل و كل رصيد علم اجتماع الصناعي . و بالتالي فان مهمة الباحث تمثلت في تصوير هذا الواقع ، و تجسيده حتى تتضح لدى المسؤولين و الباحثين صورة الحياة الاجتماعية التي يحياها العامل الجزائري داخل هذا الشكل من التنظيمات ، و يتبين كيف تؤثر هذه الاخيرة على العمال ، الى غير ذلك من المظاهر التي تترتب عن مثل هذه التفاعلات .

II . تقديـم مشكلـة البحـث

اشتملت مشكلة هذا البحث على فكرتين اساسيتين كان لهما اثر كبير على البحث الى حد بعيد . الفكرة الاولى تتعلق بالتنظيم الصناعي الذى يعتبر تنظيم غير حيادى ما دام يرتبط بالظروف السائدة في المحيط الخارجي ، اذ يتفاعل مع كل القوى التي تحركه سواء كانت مادية او غير مادية . بمعنى اخر ، كل تنظيم يحتاج و بالاضافة الى التجهيزات المادية الى قوى بشرية لتشتغل في المصنع ، لكن ذلك لا يتم دون ان يحدث التفاعل بينهما ، وهو التفاعل الذى لا يحدث في اية حالة عن طريق المزج الميكانيكي ، وانما يتم بكل حيوية ليتخذ اشكالا مختلفة تنتج خاصة عن الاتصال والتواصل بين العمال وغيرهم داخل المنشأة ، بحيث يتأثر كل طرف على الاخر ويتاثر به . ومن جملة هذه الاشكال نجد التنظيمات غير الرسمية التي تنشأ في ظروف متنوعة و متباينة .

وبحثا عن اسباب نشوء هذه الظاهرة التنظيمية ، ذكر الباحث ما جاء في الدراسات التي تعتمد على العوامل الداخلية كالتماثل في المهن ، والتقارب في مكان العمل ، والتخصص. وهذا يعني ان هؤلاء الدارسين والمحللين لهذه الظاهرة يرون ان الوظيفة او المهنة هي التي تؤدى الى ظهور التجمعات غير الرسمية ، والتي يميل العمال الى الاشتراك معا فيها بحكم ادائهم لمهام متشابهة . وعليه ، تحاول كل فئة ان تشكل جماعات وفقا لطبيعة العمل الذى تقوم به . بينما يلجأ البعض الاخر الى التركيز على العامل الايكولوجي باعتباره يمارس تاثيرا كبيرا في تكوين الجماعات غير الرسمية، اذ يعمل القرب المكاني على زيادة الاتصالات كما ، وتنمية العلاقات الاجتماعية كيفا .

غير ان الدارس لم يكتفي بالاشارة الى هذه الاراء التي تستخدم العامل الوظيفي او الفيزيقي للبرهنة على اسباب اقبال العمال للاشتراك في تنظيمات غير رسمية ، بل انتقل مباشرة الى تقديم وجهة نظر الباحثين العرب بصفة عامة .

يتلخص رأيهم في ان ظاهرة انتقال اليد العاملة من الارياف الى مصانع المدن ، و جلبها معها لبعض العادات و القيم الريفية قد شكل الامر الذى جعل العلاقات الاجتماعية تظهر على اساس جهوى عشائرى .

من هنا يتجلى الاختلاف بين هذه الاراء ، مما يدل على ان ظاهرة نشاة التنظيمات

غير الرسمية ليست راجعة لعامل واحد . ففي الوطن العربي انتبه الدارسون في علم الاجتماع الى ان القوى البشرية العاملة قد تكون غير موجودة في المجتمع المحلي ملذلك تقدم اليه من بيئات مجاورة كالأرياف مثلما هو الحال في مجتمعاتهم . و قد لاحظوا ان عملية تنقل الاشخاص لا تحدث دون جلب عادات العمال لتنعكس اثارها على سلوكهم داخل المؤسسة الصناعية ، بل و حتى خارجها . فالانتماء الى عشيرة واحدة ، او جهة واحدة يعمل على تقوية الروابط و الشعور بالتضامن و التماسك داخل الجماعة التي تتخذ دوما موقفا موحدا من اجل حماية كل عضو من اعضائها ، و تحقيق اهدافها حتى و لو كان ذلك على حساب القوانين الرسمية للمؤسسة في حالة ما رأوا انها لا تتجاوب مع مصالحهم .

اما بالنسبة للفكرة الثانية التي اثرت في اشكالية هذا البحث ، فتتلخص في الاهمية التي اولتها البحوث الميدانية لوجود ظاهرة التنظيمات غير الرسمية في مواقف العمل . و من خلال تحديد الوظائف الاساسية التي تؤديها مثل هذه التنظيمات ، رأى البعض ان هذه الاخيرة تؤثر سلبيا على المحيط الصناعي ، بينما اعتقد البعض بانها تعبير واقعية الصداقات بين الافراد الذين يرغبون في التعاون و التكافؤ من اجل رفع الانتاج و تحسين مستواه الفني . . . الخ

و في ظل هذه الافكار المتكاملة احيانا و المتناقضة احيانا اخرى ، يرى الباحث ان التنظيمات غير الرسمية من النوع الجهوي تخلف نتائج سلبية كثيرة على مستوى الافراد و الجماعات و التنظيم ككل . فهذه التنظيمات لا يمكن النظر اليها على انها وسيلة من وسائل الضبط لانها تستخدم كوسيلة للتخريب ، و هذا بسبب التضارب القائم بين المصالح الرسمية و غير الرسمية .

و امام تعدد الاسباب التي ترجع اليها ظاهرة نشأة التنظيمات غير الرسمية و تنوع الوظائف التي تؤديها ، طرح الباحث تساؤلاته الاساسية التي بفضلها توصل الى حصر حدود موضوعه و رسم الاطار العام له . هذه التساؤلات استمدت من الفكرتين التي اثرت في الاشكالية ، و بالتحديد من اطار الدراسات العربية و الجزائرية التي استبعدت العوامل الوظيفية و غيرها من العوامل التي اكد عليها الباحثون الغربيون ، و احتفظ بعامل الجهوية نظرا لاتصاله الوثيق بعملية ظهور التجمعات

غير الرسمية في مجتمعات الوطن العربي و منها المجتمع الجزائري .

هذا ما اكده في الفرضية الاولى للبحث ، و التي نصت على ان الانتماء الى مجتمعات محلية يهيئ لظهور عدة تنظيمات غير رسمية داخل الوحدة الصناعية . و الفرضية الثانية تعلقت بالفكرة الثانية التي اتضح من خلالها بان الباحث يريد ملاحظة الواقع لمعرفة ما اذا كان لوجود تنظيمات غير رسمية متمايزة علاقة بحدوث نزاعات شاملة بين مختلف الجهات داخل المنشاة الصناعية . وفي هذا الشان اكدت الفرضية على ان وجود التنظيمات غير الرسمية المتمايزة يخلق دائما نزاعات عمالية داخل المصنع . هكذا ، و من خلال الاشكالية و الفرضيات ، تعينت لدى الباحث عوامل و وظائف التنظيمات غير الرسمية في المؤسسة الصناعية الجزائرية ، بحيث يتمثل العامل في " الجهوية " و الوظيفة في "جلب الصراع " .

III . الاطار النظري للبحث

من خلال العرض الشامل الذى خصص لفهم اشكالية الباحث وفرضياته ، اتضحت لنا النقاط الاساسية التي وجهت البناء النظري الذى شملته هذه الدراسة . فرغم ان الباحث قد وضح في مقدمة البحث انه لا يستهدف بناء نظرية محددة حول التنظيمات غير الرسمية ، و انما يسعى الى كشف طبيعتها اعتمادا على الدراسة الميدانية كما سبق ان ذكرنا ، الا ان ذلك لا يعني ان للبحث اتجاه امبريقي خالص لان الاشكالية احتوت على عدة عناصر نظرية مهمة مكنتنا من تحديد الاتجاه النظرى المتخذ في هذه الاطروحة .

في الحقيقة ، يكمن بعد تفسير نشاة التنظيمات غير الرسمية في الوحدة الصناعية الجزائرية بعامل الجهوية في النظرية الخلدونية . فما سماه الباحث بالجهوية شبيه بمفهوم العصبية عند ابن خلدون ، و هذا بحكم تواجد صفات عديدة مشتركة بين المفهومين ، و التي تتجسد صورها في التجمعات غير الرسمية . و حتى تظهر هذه الصفات اكثر وضوحا ، قام الباحث بتعريف العصبية وفقا لما كتبه ابن خلدون في مقدمته . و قد جاء في التعريف بانها صفة التماسك القوى الذى يجمع بين الناس كنتيجة لصلة الرحم و الدم و القرابة الموجودة بينهم ، اضافة الى اشتراكهم في

العادات و القيم وكذا الاهداف. ويترتب عن هذه التجمعات حسب ما جاء في المقدمة انتشار ظاهرة , السيطرة و التسلط لان الافراد يتخذونها لحماية مصالحهم من الاخطار الخارجية .

وعن ماهية الجهوية ، قدم الباحث تعريفا استخلصه من عدة تعاريف اخرى شكلت مع بعضها البعض كلا متكاملا رغم النقائص الواردة في كل واحد منها . وعليه ، بين بان التنظيم غير الرسمي يطلق على الافراد الذين تربطهم قيما و قواعد غير رسمية مشتركة ، بالاضافة الى وجود شبكة من الاتصالات غير الرسمية التي تنظم اعمال جميع الاعضاء و توجه التشاور في المسائل التي تهم مصلحة الاغلبية ، و ذلك للتوفيق بين وجهات النظر المتعددة ، و ايضا لتحديد الاهداف المرتبطة بالنشاط الذى يؤديه هذا التنظيم وكذا المهام التي ينجزها في الوحدة . علما بان نتائج هذا النشاط سوف تؤثر على الاهداف الرسمية اما ايجابيا و إما سلبيا .

و انطلاقا مما جاء في كل تعريف سواء كان خاص بمفهوم العصبية او بمفهوم التنظيمات غير الرسمية نستنتج صفة الترابط و التماسك القوى بين افراد تجمعهم قواعد و قيم مشتركة ، و تدفعهم الى العمل لبلوغ اهداف تحميهم ، و تدافع على مطالبهم . و عليه فاذا كانت العصبية تبدو بمثابة القوة التي تتجسد في ذلك الشعور الذى يدفع بصاحبه الى التضامن ، فان الجهوية تبدو هي الاخرى بمثابة العنصر الضرورى و الكافي للربط بين العمال . فالجهوية اذن عبارة عن حالة نفسية و اجتماعية و ذهنية يعيشها العامل داخل الوحدة ، وتظهر في السلوكات و العلاقات التي تتميز بها المجموعة غير الرسمية التي ينتمي اليها .

بهذا التصور ، اتضحت لدى الباحث طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المؤسسة الصناعية الجزائرية ، و بمعنى اوسع في المجتمع الجزائرى الذى هو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي . لذا اعتقد ان نوع العلاقات الذى تحدث عنه ابن خلدون في القرن الرابع عشر ما زال موجودا في مجتمعنا المعاصر . و الامر الذى ساعده على الوصول الى اقامة مثل هذه المشابهة ، يعود الى احاطته بالجانب المتطور من مفهوم العصبية . و نقصد بذلك ، الجانب الذى ينص على ان الصلة بين الناس تقتضي بحكم طبيعة خصائصها ان لا تخص فقط القرابة الدموية بل تتعدى ذلك .

هذه الحقيقة تبدو واضحة في مجتمعنا وفي مجتمعات العالم الثالث ، لان سياسة التصنيع وما رافقها على عدة مستويات ، قد احدث تغييرا عميقا صاحبته شتى مظاهر التحولات ، والتي من جملتها نذكر هجرة العمال الزراعيون الى المراكز الصناعية الكبرى . وبالمناسبة ، جلبت هذه الفئة العمالية تقاليدها وعاداتها التي برزت في تصرفات عناصرها الهادفة الى غاياتها ومطالبها . كل هذا اكدت عليه نتائج البحث الميداني ، بحيث بينت كيف ان الاعتبارات الجهوية قد تطورت في مجتمعنا مع توطيد عملية التصنيع الشاملة ، والتي تسببت في عدة مشاكل بشرية .

من جهة اخرى ، تبين لنا ان الباحث قد طور فكرة عن نمو وتدهور التنظيمات غير الرسمية ، وهي النظرة التي يمكن تتبعها عند ابن خلدون . باختصار ، يبدو ان كل تنظيم من التنظيمات غير الرسمية التي عرفتها وحدة عميروش يحمل بذرة فنائه ، اى انه يتجه دوما الى الزوال والتدهور بمجرد ما يطرا تغيير على اسلوب الاشراف . في هذا الصدد ، ذكر في خاتمة الاطروحة بان المدير الذى اشرف على تسيير الوحدة بعد الاستقلال كان من الشرق ، وقد لوحظ مدى ترابط ابناء الشرق حوله حتى نالوا حقوقهم اكثر من غيرهم ، وهذا في الوقت الذى كانت تصدر ردود افعال معادية لهذا المدير ولابناء الشرق عامة ، الى جانب تشكل تجمعات جهوية لكل من ابناء البويرة و ابناء المدية . لكن بعد ما غادر هذا المدير الوحدة وحل محله مديرا من البويرة ، حصل لابناء البويرة الامتياز و تدهورت حالة ابناء الشرق ...

اذن فبمجرد ما يتغير المدير العام ، يظهر تنظيم غير رسمي محل تنظيم غير رسمي اخر يتمتع بقوته وفعاليته . وهو ما يعني في النظرية الخلدونية انه عند نهاية كل دورة تبدأ دورة جديدة ، وكأن كل تنظيم جديد هو تكرار لتنظيم سابق ما دام ينشأ من اجل نفس الطموحات المتمثلة في ممارسة سلوك يمنح للجماعة غير الرسمية سيطرة على غيرها اساسها التحيزات والمعارف . ونعتقد ان هذه المسألة كانت واضحة في نتائج البحث التي اوضح كيف انقلب التعاون بين ابناء البويرة وابناء المدية الى صراع ، بحيث صار كل جانب يقوم باعمال مضاده اتجاه الجانب الاخر .

وبالتالي ، مادامت هذه السلوكات قائمة على عنصر التحيزات الجهوية ، فقد ترتبت عنها اعمال اثرت و بشكل مباشر على التنظيم الرسمي في الوحدة ، و خاصة فيما يتعلق بنشاط الادارة . وبناء عليه ، فان الانتماء الى جهة واحدة كافي لتحقيق الترابط و التعاون . غير ان الجهوية لا تبدو فقط كعنصر قوى ، لانه كلما تعددت المصادر الجغرافية للجهوية ، كلما تنوعت التنظيمات غير الرسمية ، واختلفت فيما بينها الى حد تكثر عنده السلبيات ، و تبرز النزاعات التي تنتشر على عدة مستويات . و الحقيقة ان موقف الباحث من هذه القضية لا يختلف عن موقف ابن خلدون الذى تحدث في مقدمته عن ظاهرة تحدد العصائب و ما تؤدى اليه من مظاهر الصراع في المجتمع .

هكذا اثبتت هذه المعالجة الميدانية لموضوع التنظيمات غير الرسمية في الجزائر مدى صحة الفرضيتان اللتان انطلق منهما الباحث . و موقفه يكشف ان هذا الشكل من التنظيمات هو مصدر الكثير من السلوكات و الممارسات السلبية احيانا ، و الايجابية احيانا اخرى ، و بالضبط حين لا تخضع فيه التنظيمات غير الرسمية للعواطف و الانفعالات البعيدة عن الصواب . و من ثم يعتبر هذا النوع من التنظيم مصدر التوتر و التوازن في ان واحد .

و تبقى هذه المحاولة واضحة من حيث البناء النظرى لان الباحث حصر موضوعه في سياق سوسيولوجي خلدوني . و لا يمكن بالتالي ان نفصل بين تصوره لدور الجهوية عن تصور ابن خلدون للعصبية التي يعتبرها سامة المجتمع القبلي . و هذه الرؤية لواقع التنظيمات غير الرسمية داخل المؤسسة الصناعية الجزائرية ، و التي اقيمت على اساس نظرى يميل الى مناقشة طبيعة التنظيم غير الرسمي في ضوء الخصائص التي تتميز بها التجمعات الريفية قد عكست ابعاد الموقف الذى اتخذه ، والذى افصح في الحديث عنه قائلا : " يحاول هذا البحث ربط التراث السوسيولوجي العربي بالدراسات الاجتماعية الحديثة من منطلق مفاده ان الحاضر لا ينفي الماضي ، بل يتجاوزه جدليا . بعبارة اخرى ، يهدف البحث في احدى جوانبه الى سد الثغرة التي اعتمدت على اخذ الظروف الاقتصادية و السياسية بعين الاعتبار . " (1)

---

(1) انظر في الاطروحة ، ص 9 .

والمحقق ان هذا الموقف قد تبلورت منه سوسيولوجية تبدو من خلالها الجهوية مغيرة و محولة لهذا النوع من التنظيم الذى بعدما يعبر اطوارا متتاليه يخرج في النهايه الى مطاف حتمي ، يقوم على انقاضه تنظيم غير رسمي جديد . . . والدراسة اعتمدت اذن على الترابطات الريفية - الصناعيه او ما يسمى ايضا بالترابطات الريفية الحضرية ، وهو ما اكسب النتائج بعدا يدل على ان المجتمع الجزائرى يعكس سوسيولوجية المجتمعات الريفية في هذا الجانب من جوانب حياته .

دراسة الاطروحة الرابعة

ا . تقديم موضوع البحث

لقد أدى التطور التكنولوجي بالكثير من المفكرين و الباحثين و مسيرى شوون الاقتصاد الى الاعتقاد بما اطلق عليه اسم " الحتمية التكنولوجية " . و يعني ذلك الاعتقاد ان التقدم التكنولوجي يحقق حتما التقدم الحضارى ، بفضل ظهور اساليب جديدة في التفكير و العمل تماشيا واهداف الاساليب التقنية المستخدمة . ورغبة في اختبار هذا الزعم الذى ارتبطت به الدراسات و المخططات الوطنية في المجتمعات الغربية و غير الغربية ، قام الاستاذ بن قرنة بتخصيص دراسته لهذا الموضوع الذى يدخل ضمن اختصاص علم اجتماع العمل . و قد تناول بالتحديد ظاهرة التنظيم و ظروف العمل من خلال معايشة احدى الوحدات الانتاجية التابعة لقطاع صناعة الحديد و الصلب . (1)

لاعداد هذه الاطروحة ، استخدم الباحث عدة تقنيات مكنته من ملاحظة ظروف العمل المادية و تحقيق المقابلة مع العمال ، وكذلك اجراء القياسات الاجتماعية على المستجوبين لاستيعاب حقيقة مواقفهم و تصوراتهم ازاء التكنولوجية و التنظيم الصناعي و ما يحيط به ، و ذلك بهدف معرفة ما يحدث في الوسط من اتفاق و اختلاف ، وتعاون و تنافس . . . الخ . لقد احتوت هذه الدراسة على ثلاثة اقسام عالجت عدة جانب من التنظيم و على النحو التالي :

القسم الاول : تتضمن ثلاثة فصول نظرية حلل من خلالها طبيعة العلاقة الموجودة بين التكنولوجية و المجتمع من جهة ، و بين التكنولوجية و ظاهرة تنظيم العمل من جهة ثانية .

---

1) Mohamed Benguerna , Technologie , Organisation et conditions du Travail Ouvrier . L'Illusion du Déterminisme Technologique . Etude d'un cas dans l'industrie sidérurgique Algérienne: l'unité emballage métalique (Kouba) , Thèse de 3ème cycle , Directeur de Recherche : Pierre Dubois , Paris VII , Décembre 1981 .

اما الفصل الثالث ، فقد تناول فيه بالدراسة العلاقة القائمة بين التكنولوجية و السلوك العمالي .

القسم الثاني : خصص لمناقشة التجربة الجزائرية و اظهار مدى فشل الاختيارات التي لجأت اليها سياسة التنظيم ، و هذا بناء على ما جاء في الميثاق الوطني ، و من خلال المعطيات الاحصائية المحصل عليها و المتعلقة بالانتاج الصناعي .

القسم الثالث : خصص للدراسة الميدانية و لاكتشاف خصائص التنظيم السائد في المؤسسة الصناعية الجزائرية بشكل عام . وقد انجز هذا الجانب التطبيقي في خمسة فصول وافية اكسبت البحث صبغة امبريقية واضحة .

و لتقديم هذا البحث بشكل اوسع ، نذكر ان موضوعه يتناول اهم الاحداث التي شهدها مجتمعنا بسبب كل ما ترتب عن الاخذ بالتصنيع و التحول التكنولوجي . فحين انطلقت عملية التنمية الشاملة ، قامت الدولة بتنظيم النشاط الصناعي و منحت لهذا التنظيم ابعادا جديدة تختلف عن ابعاد النظام القديم و المتمثل في التسيير الذاتي الذي مكن العمال من التمرن على تجربة قصيرة انتهت بالفشل . و هذه الابعاد الجديدة تعتمد اساسا على استيراد التكنولوجية و كل الموارد الضرورية لعملية الانتاج ، و اللازمة لاقامة شركات وطنية كبرى تستغل الطاقات المتوفرة من اجل انجاز المشاريع ذات الحجم الكبير .

الى جانب هذه الغايات ، اكدت سياسة التنظيم على اهمية تكوين الفئات الشاغلة حتى تحصل على المؤهلات الكافية للتحكم في التقنيات المستخدمة ، و لضمان اعادة انتاجها حتى يرتفع الانتاج و تتحسن الانتاجية . وقد كان من المتوقع ان تتحقق كل هذه الاهداف التنظيمية و الانتاجية بفضل تطبيق تنظيما محكما يقوم على مبادئ عقلانية و يستعمل وسائل تقنية حديثة .

ان ما جاء في هذه الفترة ، يلخص مضمون اشكالية السياسة الاقتصادية الوطنية التي ظهرت لتواجه اثار انهيار التنظيمات الاستعمارية و ما خلفته من خسائر حتى يعاد بناء مرحلة ما بعد الاستقلال . انها الاشكالية التي الح عليها الخطاب الرسمي في مجتمعنا ، و التي اتخذت من التقدم التقني نقطة جوهرية . لذا ، اراد الباحث اختبار صحتها و صلاحيتها من خلال معاينة الواقع الاجتماعي المعاش . و عليه ، لجأ الى تحليل مميزات بعض الحالات الواقعية لان ذلك يمثل احسن وسيلة كفيلة بكشف خصائص الواقع

بصفة عامة ، وواقع الشغل و التنظيم بصفة خاصة .

و من تم تعيين عليه تحليل جوانب عملية تنظيم العمل للتعرف على الحالات التي تنسجم مع الخطاب الاجتماعي و تعكس محتواه . و لكي يتم ذلك ، تابع الباحث مختلف من عمليات الانتاج و من بينها تلك التي تهم استخدام التجهيزات ، و عملية الصيانة ، و كذلك الامر بالنسبة لسياسة تشغيل اليد العاملة التي تشكل احدى المستويات التي يحتنسي بها التنظيم . و بعد الانتهاء من هذه الخطوات التحليلية في البحث ، قام الباحث بتوضيح الافتراضات المسبقة الواردة في الخطاب الاجتماعي ، خاصة و أن كل مسيري المؤسسات الصناعية الجزائرية يعبرون عن مواقفهم بالرجوع اليها و ترديدها في كل مناسبة .
و بهذا ، يتضح الى اي حد يمكن ان تنشا علاقة اليه بين ظاهرة استيراد التكنولوجية و بين نمط معين من الاساليب التنظيمية .

II . تقديم مشكلة البحث

تتميز اشكالية هذه الاطروحة عموما بنوع من الوضوح ، و لعل اهم و اوضح فكرة ينطوي عليها هذا الاشكال هو اتاحة فرصة دراسة مقولة " الحتمية التكنولوجية " من منظور واسع . و من جملة الافكار الواردة فيها ، نحتفظ بتلك التي اوضحت ان اللجوء الى استيراد التكنولوجية لا يفرض حتما تجاوبا مع كل تقنياتها و اساليبها رغم المبالغ الضخمة التي تتطلبها هذه العملية ، اذ غالبا ما يحدث العجز ليحول دون التحكم فيها .
و السبب في ذلك ، يرجع الى كون الفرد او الجماعة يتفاعلان معها في ضوء طبيعته و الظروف المحيطة به . لذا ، لا يمكن ان نوكد على حتمية سيطرة التكنولوجية مثلما برز في الخطاب الاجتماعي الذي عبرت فيه الدولة بقوة عن نزعتها التفائلية اتجاه هذه القضية .

كما كشف عن انعدام التطابق بين معطيات الخطاب و بين الواقع عن ظهور العديد من العوامل التي ارتبطت سلبيا بالتنظيم القائم في المؤسسة الجزائرية ، و نذكر منها على سبيل المثال و لا على سبيل الحصر ، تدهور التخطيط و التنسيق و ضعف الرقابة الى غير ذلك من المظاهر السلبية التي انعكست اثارها على العمال . ان هؤلاء قد يثيرون ردود افعال من حين لآخر ، توثر بدورها و مباشرة على العلاقات الاجتماعية السائدة في محيط

العمل . و ما يمكن استخلاصه من هذا الوضع هو ان العلاقات الاجتماعية بمفهومها ال الراسخ هي التي جسدت التناقضات التي ترتبت عن الاصطدام الذى وقع بين الافتراضات السياسية و الممارسات الواقعية .

هذا ما تحدث عنه الباحث في اشكاليته ، بحيث اضاف بان مازاد الوضع تعقيدا هو عدم وجود ارادة سياسية صارمة و قادرة على تحرير التنظيم من التبعية التكنولوجية و باستطاعتها ضبط الضروريات مع ظروفنا الاجتماعية و غيرها ، و التي تستدعي اعادة الاعتبار للقوى العمالية التي عمل التنظيم المتبع على تقليص دورها و حصره داخل النقابة . بمعنى اخر ، ان التنظيم القائم حاليا لم يحقق للعمال حاجاتهم ، لذلك ضاعت منهم تلك القوة المادية و خاصة المعنوية التي تدفعهم الى المشاركة في رفع الانتاج مشاركة فعالة .

و من مظاهر عدم توفر الارادة السياسية اللازمه لتغيير الوضع القائم ، لاحظ ايضا ظاهرة انعدام الاتساق و التوازن في التنظيم الذى تسوده اللاعقلانية على عدة مستويات منها مستوى الدولة التي تبنت اشكالية تبث مسارا خطاها . و القوانين التي حددتها النزعة التقاولية للدولة هي التي شكلت قيودا على التنظيم خاصة و ان المشرفين على اعداده و تطبيقه يريدون توسيع القاعدة المادية الاساسية استنادا الى المراقبة الايديولوجية و البيروقراطية التي لا تتحقق الا عن طريق استخدام القوة و العنف .

و قد اعتبر الباحث هذا الوضع شكلا من اشكال استغلال العمال الذين يذهبون ضحية غياب العقلانية ، و انعدام الفعالية في التنظيم ، و هذا في الوقت الذى يستفيد فيه القادة من ممارسة وظائفهم السياسية التي تسمح لهم باكتساب معرفة سياسية خاصة تستبعدهم تدريجيا عن المشكلات الحقيقية للتنظيم . و لا شك انه في ضوء هذه الحقيقة يكمن سر سعيهم المتواصل لبلوغ غاياتهم الخاصة الى ان تحولوا عن الاهداف الديمقراطية التي اقيم من اجلها التنظيم .

و في ظل هذه الصياغة لمشكلة البحث ، رسم الباحث حدود اشكاليته بفضل التساؤلات التي استهدفت معرفة الواقع و كشف معطياته موضوعيا . و بعض هذه التساؤلات تجاوزت هذا المستوى من الدراسة و نصت على بذل جهود فكرية واسعة النطاق لايجاد اجوبة صائبة للابعاد التي تنتهجها السياسة القائمة ، خاصة و ان مستقبل الصناعة و القوى العاملة في المجتمع مرتبط بها الى حد بعيد ، و هو ما يمثل بطبيعة الحال كل الفئات

العاملة و الطبقات الاجتماعية . . .الخ . وفي ختام هذا العنصر من الدراسة نقدم عدد من التساؤلات الاساسية الواردة في الاشكاليحة و هي :

1 . هل يصلح عدم وجود قاعدة تكنولوجية متطورة الى درجة كافية شرط كافي يمكن الاعتماد عليه لوصف ظاهرة تنظيم العمل في الجزائر ؟

2 . هل يمكن الاعتماد على ظاهرة عدم تاهيل اليد العاملة الجزائرية للحكم على ... اسلوب التنظيم القائم في المؤسسة الجزائرية ؟

3 . هل يتحقق التخلص من التبعية التكنولوجية في التعامل الكثير مع نظام الدول الشرقية و التركيز على دور الاطارات ؟ ام ان ذلك يتطلب العناية الكاملة بظروف العمل و العمال ؟

في ضوء هذه التساؤلات الواقعية ، كيف يتيسر للاستقلالية التنظيمية ان تؤدي الى نتائج ايجابية مباشرة خاصة بالنسبة لمسالة توزيع ميادين العمل داخل الوحدة الصناعية ؟ .

III . البناء النظري للبحث

لقد كشفت الدراسة التي خصصت للاشكالية المقدمة في هذا البحث عن الافاق التي بحث فيها الباحث ، و التي تمحورت حول العوامل التي تتطلب العناية لفهم حقيقة التنظيم في المؤسسة الجزائرية . و الشيئ الملاحظ هو ان هذه العوامل مستخرجة من مستويات مختلفة من التنظيم بجانبيه الانساني ، التقني و السياسي . وعليه ، فان المشاكل التي تنشا على مستوى الوحدة او المؤسسة ككل تجد مصادرها في هذه المستويات التي يتاثر بها التنظيم في جميع الحالات . و نعتقد ان انفتاح الباحث على عدة مستويات هو جوانب من التحليل هو الذي اضفى على دراسته الامبريقية اتجاها نظريا معينا مثلما سيتضح في الفقرات الاتية .

بعدما انتهى الباحث من فحص و اختبار الاهمية التي اولتها الدولة للتكنولوجية و ما يمكن ان تتجسد في مجال التنظيم و الانتاج و الانضباط ، توصل الى اثبات فشل سعي التخطيط السياسي في تحقيق توازن التنظيم و تكامله . و قد تم ذلك من خلال تحليل بعض النصوص الرسمية و المعطيات الاحصائية الخاصة بالانتاج الصناعي . و من اهم مظاهر هذا الفشل عدم بلوغ الاستقرار بسبب عدم خلق الظروف الموضوعية الملائمة ، و التي تتيح

للموسسات فرصة ادا الوظائف و المهام التي انشات من اجلها . و بفضل الشواهد الامبريقية التي جليها الانتباه الباحث ، اعتبر الخصائص التي تميز التنظيم الذي تسير عليه الموسسة الجزائرية خصائص تنقصها الفعالية ، لذلك لم يفلت من ردود افعال العمال الذين يتوقف عليهم نموه لانهم يتفاعلون مع عناصر التنظيم مباشرة . و ما النتائج التي تحصل عليها الا تعبيرا صادقا عن الفوضى و الصراع القائم في الموسسة الجزائرية بالنسبة للفرد و الجماعة .

و قد يدل اهتمام الباحث بدراسة جانب الصراع في التنظيم على انه يميل الى التصور الماركسي لتنظيم ظاهرة العمل ، الا انه لم يربط ظاهرة تنظيم العمل بالبناء الاجتماعي و ما يدور بداخله من صراع و مشاكل . بمعنى اخر ، لم يتتبع الباحث المشكلات الاساسية في المجتمع ، و لم يناقش انعكاساتها على الواقع التنظيمي . كما ان دراسته لم تتاثر بمنظور تاريخي واسع لادراك جوهر الصعوبات التي يعاني منها التنظيم في مجتمعنا .

و بالاضافة الى هذه الملاحظة ، لا يمكننا ان نسجل عيبا او نقصا على هذا التصور الذي لا تتوفر فيه المبادئ المعرفية للماركسية ، لان صاحب البحث قد انتهج اتجاها غير نظري بالمفهوم الواسع للنظرية ، بحيث كان واضحا و منذ البداية ، انه اعتمد على الشواهد الامبريقية للتعرف على الفارق الموجود بين ما يصبو اليه التخطيط و ما يحدث في الميدان العملي . و بالتالي ، نوكد على تاثر الباحث بالاتجاه الامبريقي الذي تحول عن دراسة التوازن في التنظيم من اجل دراسة التغير و الصراع كما يظهران في الواقع . ثم ان اهتمامه بتحليل اراء و مواقف العمال اتجاه ظروف العمل و التحولات التي تشهدها الوحدة جاء كنتيجة حتمية واقعية للتاكيد على ان العمال يشكلون فعلا فئة واعية بالعوائق و الصعوبات التي تحدثها ظروف العمل و التنظيم القائم .

و على مستوى الادارة ، و فيما يتعلق بعملية التعيين و علاقتها بالقواعد التكنولوجية ، ذكر الباحث في الخاتمة بان هذه القواعد لا تلعب اى دور يلفت الانتباه لان مهمة تشغيل و توزيع المناصب على العاملين تتسم بشكل فوضوى ، اذ لا تحترم المقاييس الضرورية لتحقيق الانسجام بين موهلات العامل و بين متطلبات المنصب ، الامر الذي ادى الى اختلاط الرتب فيما بينها و غياب التنسيق و التكامل الى حد انتشار السلبيات التي اضعفت التفاعل الاجتماعي بين العمال و المسوولين ، اى بين اصحاب المراكز المتباينة في الدرجات ، خاصة

وان التفاعل يتاثر بالترتيب التسلسلي ...

والوضع في الجزائر حسب ما وصل اليه الباحث يدعم اكثر المسيرين الذين يستفيدون من النظام بطرق متنوعة تتوقف اساسا على المبادرات الفردية والمعارف الشخصية وهذا على حساب ذوي المكانات البسيطة والقصور الشغيلة في نظام التدرج الصاعد . واضاف ان هذا التسلسل هو الذي قضى على حرية العامل ، وعلى روح المنافسة لان مكانتهم من القيادة العليا لا تقربهم من الاعتبارات المادية والمعنوية مثلما هو الحال بالنسبة للذين يحتلون المراتب العليا في التنظيم .

هكذا ، اتضح من هذه الدراسة الوضع الذي فرضته سياسة التنظيم على العمال ، والتي لا اعتبار في ظلها للجانب الانساني ولا للجانب التقني ، لان التجهيزات المستوردة ظلت على هامش انشغالات مسؤولي التنظيم الذين تسببوا بلجوءهم الى تطبيق قواعد غير عقلانية في تطوير اساليب المقاومة العمالية الموجودة بالدرجة الاولى ضد الاستغلال المباشر والغير مباشر . وهي المقاومة التي اتخذت اشكالا متعددة اهمها الاشكال غير الرسمية التي تمثل المنفذ الوحيد لمواجهة التناقضات التي تقع على عاتقهم .

ان النتائج البارزة في الخاتمة قد كشفت لنا بان الباحث متاثرا بالنظرة التي تنص على ان وعي العمال يتغير حتما لمسايرة التحول التقني ، لكن هذا الاخير لا يمكن ان يحدده .. ان العامل لا يخضع للعلاقات التي تنشأ آليا بينه وبين التقدم التكنولوجي او بينه وبين التنظيم ليصبح مسيرا من طرفها ، لكنه يخضع للتصور الذي يستخلصه من هذه العلاقة ليخلق بدوره نسق الحتميات التي تنبثق منها توجيهات تقود افعاله . ونقصد بها تلك الافعال التي تعمل باستمرار على توعيته . وهو ما يدل على حقيقة اختفاء الحتمية التكنولوجية امام نضوج الوعي العمالي .

هذه النظرة السوسيولوجية طورها العديد من المفكرين والباحثين الغربيين وغيرهم ممن اندمجوا والحوا على تطوير الاتجاه الامبريقي واعتباره مدخل جديد لدراسة التنظيم ومشاكل العمل الصناعي . (1) ونفس النظرة نجدها عند الباحثة الباحثين الجزائريين [illegible]

(1) للحصول على معلومات مفصلة من التطورات النظرية والمنهجية التي شهدها علم الاجتماع العمل في المجتمع الفرنسي ، طالع الكاتبة الفرنسية التالية :

-Catherine Ballé " Sociologie du travail et sociologie du changement " in Sociologie du travail , 1/80 , p.p. 38 - 54

الذين اكدوا في كتاباتهم على ان التنظيم التقني الحديث لا يفرض بالضرورة الثبات والاستقرار والانسجام . واضافوا بان الاعتبارات الايديولوجية ليست كافية لخلق التوازن داخل المؤسسة . لذا يجب العناية بكل اجزاء التنظيم سواء تعلق الامر بعناصر تدعم التنظيم او بعناصر تدعم الصراع لان ظاهرة تنظيم العمل في نهاية الامر ما هي الا تجمع من المهام والمصالح الفردية والجماعية ... (1)

استنادا الى جميع هذه الملاحظات نقول بان اتجاه الباحث في هذه الاطروحة عبارة عن اتجاه نقدى لا يقبل النظريات المحافظة ، كما انه لا يعلق امالا كبيرة على التحول التكنولوجي ، وما يمكن ان يمارسه على العمال . ورغم انه اهتم بعدة محاور في ان واحد كالاهداف التنظيمية والجوانب البنائية للتنظيم ... الخ ، الا ان ذلك لا يكفي للقول بانه ارتبط بالمدخل البنائي الوظيفي ، والسبب في ذلك يرجع الى عدم اهتمامه بالبحث عن التوازن في الظاهره التي درسها مثلما يفعل اصحاب الاتجاه البنائي-الوظيفي . واخيرا ، يختلف موقف باحثنا جوهريا عن المواقف النظرية الكلاسيكية التي قدمناها في الفصل الثاني من بحثنا لاسباب ذكرناها في هذا العرض.

---

1) في هذا المضمون الذى ينطوى على دراسة مجتمع العمل دراسة تناسب متطلبات المجتمعات العربية وكل المجتمعات التي تحاول تجاوز المنظورات الكلاسيكية ارجع الى كتاب:

زيدان عبد الباقي ، علم الاجتماع المهني ، الطبعة الاولى ، مطبعة السعادة ، 1977 ، 1978

دراسة الاطروحة الخامسة

أ . تقديم موضوع البحث

يهتم هذا الموضوع بدراسة العلاقة الموجودة بين ظاهرة تنظيم الدولة داخل الموسسة الجزائرية و بين اشكال المقاومة العمالية ، و هذا من خلال ميثاق التسيير الاشتراكي للموسسات ، باعتباره يمثل الاداة التي اعتمدت عليها الدولة لتوضيح النمط التنظيمي لمؤسسات البلاد . (1)

و مشروع التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، يعد احدى المواضيع التي تكاثرت حولها البحوث في الجامعة الجزائرية ، و هذا بسبب الاهتمام المتزايد الذى اولته الدولة لجانب تنظيم عملية الانتاج ، و كل القوى العاملة التي تشرف على انجازها . فقد اعتبرته احدى القواعد الاساسية للاشتراكية ، لانه قائم على مبادئ تخدم بالدرجة الاولى الانسجام بين المنتجين و المسيرين الذين سيعملون في ظل هذا التنظيم الى بلوغ اهدافهم المادية و المعنوية على حد سواء ، ما دام المشروع حريص على تطوير جميع الوظائف الاساسية للمؤسسات الوطنية .

اما على المستوى الفكرى ، فقد تمحورت اراء الدارسين و المتعلقة بتحديد ابعاد هذا الميثاق ، حول ثلاثة فروض اساسية متكاملة فيما بينها . ففي الفرضية الاولى ، يسلم اصحابها بان العمال سيجدون في هذا القانون فرص متعددة الاوجه للمشاركة في تسيير امور موسساتهم ، و هو ما سيؤدى الى تطوير حقيقة الحوافز امام الجميع ، بشكل ، اساسه اعطاء لكل عامل الاهمية التي يستحقها ليس فقط كانسان ، بل و كعضو هام يجب استغلال طاقاته و كفائته لصالح الموسسة الوطنية . لكنهم يضيفون بان تحقيق هذا الهدف لن يتم دون مواجهة مشكلة الامية المنتشرة في اوساط عاملينا الذين يعانون بجد من عدم تحصلهم على ثقافة عمالية ، و تدريب مهني يرفع من مستوى

---

1) Madi Mustapha , La G.S.E. en Algérie de 1971 à 1981 , Organisation de l'état dans l'entreprise et résistance ouvrière , directeur de recherche : Benjamin Coriat , université de Jussieu , Paris VII , Décembre 1981

مهارتهم ، و يربطهم باهداف تنظيم التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

اما انصار الفرضية الثانية ، فقد نظروا الى هذا الميثاق التنظيمي نظرة اكثر تفاؤلا لانهم يعتقدون ان نصوصه و قواعده ستساعد نظريا و عمليا على تكثيف الجهود من اجل تشييد المجتمع ، و تعميق الاشتراكية فيه . في حين ، نصت الفرضية الثالثة ، على ان لمبادئ التسيير الاشتراكي للمؤسسات طبيعة لا تتناقض مع الطموحات الديمقراطية التي يعبر عنها اعضاء التنظيم في المؤسسة . لكن خصائص الطبقة العاملة الجزائرية ، ستعرقل مهمة تجسيد النصوص في الواقع .

تلك هي اهم المواقف المتخذة حول اهمية تطبيق مثل هذا المشروع في مجتمعنا . والنتائج المتوقعة في هذا المجال ، خصت في معظمها ظاهرة البيروقراطية داخل التنظيم ، والتي افرزت ممارستها عدة سلبيات على العمال ، وكذا على مواقفهم اتجاه التنظيم ، و ذلك منذ البداية .

لذا ، راى الباحث مدى ضرورة تحليل المضمون السياسي لنصوص التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، و معرفة الظروف الموضوعية التي ظهر فيها من اجل تحديد محتوى و اشكال المقاومة العمالية التي تطورت بعد تجربة قصيرة من تاريخ الشروع في التعامل معها . ان الباحث يريد هنا ان يفصل بين ما قررته السياسة التنموية في هذا المجال وبين ما هو كائن في الواقع ، خاصة و ان لهذا الاخير تاثيرا كبيرا على نمو المقاومة العمالية بصفة عامة .

والاطروحة تضمنت اربعة اقسام و هي :

— القسم الاول : خصص للتعرف على الاصول الاساسية للبيروقراطية الجزائرية ، وكذلك لتحديد انماطها عبر مختلف المراحل ابتداء من عهد الاحتلال .

— القسم الثاني : تناول بالتحليل اجهزة التنظيم الاشتراكي للمؤسسات .

— القسم الثالث : استهدف دراسة الدور و الوظيفة اللتان كلفت باداءهما النقابة في ظل التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

— القسم الرابع : بحث عن اشكال النزاعات و اساليب المقاومة العمالية التي جاءت من اجل الصمود في وجه هذا التنظيم .

اما فيما يتعلق بالوسائل المستخدمة في هذا البحث ، فتتمثل في تحليل محتوى

الوثائق الرسمية الخاصة بالمشروع ، وبالنزاعات العمالية ، الى جانب اجراء المقابلة الحرة ، و الحوار الشبه موجه .

II . تقديم مشكلة البحث

تملك اشكالية هذه الرسالة الجامعية الكثير من الحقائق التاريخية الاجتماعية التي ساعدت على التعمق في معالجة المسائل التي تعاني منها المؤسسة الجزائرية ، وبالتالي ايجاد تفسيرات للصعوبات التي تواجهها الطبقة العاملة . والمشكل في هذه المرة ، يتحدث عن اسباب انتشار مظاهر البيروقراطية في مجتمعنا ، وعلاقة ذلك باجهزة الدولة التي تمحورت حولها مواقف العمال السلبية .

وقد ذهب الباحث الى ان مجال هذه الاسباب ينحصر في دراسة الخصائص التاسيسية و الايديولوجية للبناء السياسي الذى تشكلت منه الدولة الجزائرية بشكل عام ، لان ذلك يبين الكيفية التي من خلالها اصدار المشاريع العلمية ، و تنظيم الحياة الاجتماعية .

في الواقع ، كلنا ندرك ان مهام التنمية الاقتصادية في مجتمعنا ، قد القيت على عاتق الدولة الفتية التي تولت مهمة بناء الاشتراكية فيه مباشرة بعد الاستقلال ، لذلك ، انجزت الاجهزة الادارية اللازمة لتسيير شؤون البلاد ، ثم انطلقت في اعداد خطط الاشراف ، والتسيير ، والتنظيم لمختلف القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية . غير ان احتواء هذه الخطط على عناصر التفاوت و الانقسامات التي تقلل تدريجيا من فعالية النموذج التنموى المتبع ، ادى بالباحث الى التاكيد على اهمية دراسة الاسباب التاريخية و السياسية لبيروقراطية التنظيم الجزائرى .

والظاهره في نظره ، ارتبطت و بشكل واضح بمبادئ السياسة الاقتصادية التي عملت بها الدولة ، خاصه منذ احداث انقلاب 1965 ، و بالتحديد منذ اندلاع ما سمي بالاستراتيجية الجزائريه للتنمية . وعليه ، فقد حصر مشكلة بحثه في نطاق الهيكلة التي انجزت للخطوط العريضة لسياسة الدولة ، و كل ما افرزته من قرارات . وفي هذا المستوى من الدراسة ، بين كيف تحولت هذه القرارات وبامسم الاستمرارية التنموية الى تدعيم البناء السياسي الذى جعل من السلطة القوة الوحيدة

السائدة ، و المنظمة لمختلف نشاطات المجتمع ، و هذا الى حد تطويرها لاحتكار التمثيل السياسي الذى قادته الاطارات العسكرية ، و بالخصوص هؤلائك الذين اثروا في الثورة المسلحة ، و الذين ينتسبون في غالبيتهم الى الفئات الوسطى من المجتمع الريفي الجزائرى .

وأسنادا الى ذلك ، اوضح الباحث ان احداث 1965 لم تقع استجابة لمطالب موضوعية ، بقدر ما نشات من خلال الحاجة لتدعيم ايديولوجية هذه الفئات التي بعد ما انتهت من مجابهة الاستعمار الى جانب مجاهدى الثورة التحريرية ، انتقلت الى العمل السياسي ، بحيث ترأست الدولة الوطنية ، و بالتالي تولت المهام الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الايديولوجية ، بل و حتى مهمة تهميش المعارضة الداخلية و الخارجية .

هذا الكلام يعني ان التغيرات التي طرأت على المجتمع بفضل الاستقلال الوطني ، قد أعطت اولوية لبناء الدولة في جو يسوده ضعف الوعي الايديولوجي و السياسي ، و ذلك لعدة اسباب تاريخية منعت القوى الجماهيرية المتحالفة ضد الاستعمار من النظر في مثل هذه المسائل . و بما ان الباحث قد وضع في اعتباره هذه الحقيقة التي اسندت امور الادارة للسلطة ، فلا يمكن فهم ابعاد قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الا في ضوء هذه النظرة التي تذهب الى القول بما ان هذا القانون ما هو الا هيكل تنظيمي وضعته الدولة لضرب تجربة التسيير الذاتي من جهة ، و للتاثير ايجابيا على درجة تدخل ممثليها في توجيه شؤون المؤسسات .

غير ان الاهداف التي ظهر من اجلها المشروع ، و التمثلة اساسا في التكيف مع البيئة التي يمارس فيها النشاط السياسي ، و التي تصدر عنها عدة تناقضات مهددة كانت لممثلي الفئة الحاكمة في المجتمع ، مناسبة لاستخدام أساليب بيروقراطية معقدة ، قاعداتها الجهوية و المصالح الخاصة و المعارف الشخصية ... الخ لهذا ، لجأت الفئات العاملة الى تطوير اساليب المقاومة ، ردا على انحرافات الاطارات او التقنوقراطيين ، و غيرهم من موظفي الدولة ، و للممثلين النقابيين الذين صاروا يشكلون فئة اجتماعية ذات ميزات خاصة ، تحصلوا عليها بفضل استغلالهم لمناصبهم ، و بالتالي لقوانين التنظيم ، استغلالا يرضي مصالحهم الخاصة ... و مقابل هذه التطورات ابرز العمال اساليب جديدة للدفاع ليس فقط عن مكتسباتهم ، و التعبير عن رفضهم

لهذا النمط من المعاملة الاستغلالية ، ولكن أيضا لمعارضة التنظيم القائم الذى عجز عن حل تناقضاته ، معرقلا بذلك مهمة تطبيق المبادئ الاشتراكية التي تفرض العدالة الاجتماعية بين اعضائه .

هكذا قدم الباحث مشكلة بحثه ، وقد وضع فرضيته التي تنص على ان التسيير الاشتراكي للمؤسسات ليس بمطلب جماهيري ، وانما ظهر من تعزيز قوة الدولة ، لادماج كل القوى العاملة في اطار التنظيم الذى تحدده ، حتى يتيسر لها مراقبة و متابعة كل التحركات الفردية و الجماعية التي من شانها ان تشكل خطرا على التنظيم بشكل عام . لذا ، لجأت الى فرض القوانين و رفض كل التجمعات السياسية ، و السلوكات غير الوضعية التي قد تظهر من حين لاخر . فضلا عن ذلك ، فقد اعطى هذا المشروع الذى جاء ليدعم التصنيع وفقا لنموذج راسمالية الدولة نفوذا واسعا للنخب البيروقراطية و التكنوقراطية ، و هذا في الوقت الذى يؤكد فيه على ضرورة تقديم خدمات للعمال و صغار الفلاحين . . . ضمن هذه المعطيات المتناقضة قام الباحث بتحليل مهام النقابة الجزائرية التي اقتصرت و بقدر كبير على رعاية الاحتياجات التنظيمية على حساب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ، و النفسية للعمال .

III . البعد النظرى للبحث

لقد انحصرت مشكلة هذا البحث في سياق نظرى يربط بين الماضي و الحاضر ، لان كل الظواهر الاجتماعية الحالية المنتشرة في مؤسساتنا ، ما هي في الواقع الا انعكاس للاتجاهات التي ارتبطت بها الاستراتيجية التنموية . لهذا درس الباحث واقع تنظيم الدولة داخل المؤسسة من خلال تحليل العلاقة الكامنة بين اصول البناء السياسي و التنموى ، و بين الواقع العمالي الذى انبثق عن تطبيق قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

من هذا المنظور ، يرى الباحث ان ظاهرة المقاومة العمالية ليست مغلقة ، و غير قابلة للتحليل بعيدا عن السيرورة التاريخية التي افرزتها . لذلك لا بد من تجاوز حدودها و البحث في حدود السياسة الاقتصادية ، و بناء السياسة التي انتهجتها الدولة لكي تنظم العمل و العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الوطنية . و تركيزه على تحليل ...

خصائص هذه العوامل بيسن كيف اثرت هذه الاخيرة على ظهور الظاهرة و تطور اشكالها .

و مع هذا الاقتراب من الواقع ، و الالتفاف حول نموذج التنظيم الاشتراكي للمؤسسات و الميكانزمات التي تعمل على تدعيم البيروقراطية ، و السلوكات العمالية المقاومة في ان واحد تمكن الباحث من الانخراط في تركيبة الظاهرة المدروسه و العناية بخصائصها البنائية التي تلعب دورا اساسيا في فهم واقعها . و من الناحية السوسيولوجية يمكننا القول ان اتجاه الباحث النظرى كان بعيدا عن مستويات التجريد ، لانه لم يبدى اى انشغال بالصور التجريدية ، و المعاني التركيبية ، و الاشارات اللفظية التي ترتفع الى مستواها النظريات الكبرى في علم الاجتماع .

اما بالنسبة لاتجاهه ، فقد امتد عبر عدة مستويات تاريخية و سياسية و اجتماعية داخل البناء الاجتماعي ، الامر الذى سمح باكتشاف المشاكل التي تتسبب في اضطرابات العمال . و ادراج الظاهرة ضمن هذه المستويات ، لم يكن من اجل تجزئتها او تحويل حقائقها الى معطيات كمية ، لكون ذلك لا يوضح صفة التكامل الموجودة بين جوانبها ، وانما تم لتجسيد واقع التنظيم السياسي داخل المؤسسة ، و بالتالي الوقوف على حقيقة التغير و الصراع الاجتماعي ، كما تعبر عنه الممارسة السياسية و المقاومة العمالية .

و التفسيرات التي قدمها في هذا الشأن ، اظهرت ان الباحث لا يسلم بفكرة التوازن ، و لا بامكانية حل الصراع القائم بيسن العاملين و المسيرين بعيدا عن السياسة مثلما يرى الوضعيون ، لان قضية المقاومة تجد مصدرها في التنظيم البيروقراطي الذى يعد بدوره مصدر من مصادر السلطة ، و اداة لتسيير مؤسسات البلاد .

و البيروقراطية الجزائرية في نظر الباحث بيروقراطية بورجوازية ، ظهرت قبل الاستقلال داخل الهيكل التنظيمي السياسي - العسكرى الذى دعم ثورة التحرير و جمع بيسن المجاهدين . و نفس النمط البيروقراطي تبث وجوده بعد الاستقلال ، و لكن في اطار الدولة التي اصبحت تخطط للحياة السياسية ، الاقتصادية ، و الاجتماعية . لذا ، احظى التنظيم الصناعي باكبر الاهتمام ، لان الدولة احست بضرورة زيادة ممارساتها التي تؤدى الى بناء الواقع الاجتماعي الجديد وفقا لنمط الاستراتيجية الجديدة .

غير ان اتساع المد البيروقراطي الذى اثر سلبيا على مكانة الطبقة العاملة في المجتمع

قد كشف عن عدم فعالية الاساليب التنظيمية التي عملت بها الدولة سواء تعلق الامر بالتنظيم العلمي للعمل ، او بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات .

في هذا الاطار قدم الباحث تحليلا وافيا ، بين فيه مدى تحكم ظاهرة البيروقراطية في نشاط نقابات العمال ، و نشاط الخلايا الحزبية التي غرستها الدولة في مختلف المنشات الانتاجية . و بين ايضا كيف استفادت من هذه البيروقراطية فئات ادارية و عماليه جديدة الى حد تجاوزها لعقلانية التنظيم العلمي للعمل من جهة و ديمقراطية التسيير الاشتراكي للمؤسسات من جهة ثانية . وكنتيجة لهذه التحولات تحدث الباحث عن تقلص فرص المشاركة العمالية في مجال تدبير امور العمليات الانتاجية و التسييرية ، وكذا عن تضائل قدرة العاملين على النضال الرسمي لان القوانين الرسمية منعت حق التجمع السياسي ، و حق الاضراب و المعارضة . . . الخ . وعليه ، اضاف بان وظيفة مشروع التسيير الاشتراكي للموسسات قد عجزت عن تقديم خدمات للاغلبية العاملة ، و ذلك بسبب الحصار الذى شكلته حولها قيود القوانين التسلطية التي افادت التنظيم السياسي و كبحت حاجات العمال .

و سواء تعلق الامر بمستوى النشاط الاقتصادى او السياسي للمؤسسة الجزائرية ، فان طبيعة العلاقة السائدة بين المنتجين و المسيرين تعبر في جميع الحالات على ان البيروقراطية التي صاحبت عملية تنظيم الدولة داخل المنشاة الصناعية ، تعتمد و بشكل بارز على صلة القرابة و الجهوية و ايضا المعارف الشخصية التي تخلق دائما ظروف معقدة . لذلك قال اثناء عرض نتائج الدراسة ان للعوامل التي تتغذى منها البيروقراطية الجزائرية مميزات خاصة تختلف عن مميزات بيروقراطية المجتمعات الاوروبية الغربية و الشرقية . فهي تعيش عندنا في وسط يفتقر للتجانس السياسي - الايديولوجي ، و تتحكم فيها ضروب من السلوكات التقليدية التي كانت سببا في انتشار هذه الظاهرة حتى داخل البنيات التي انشاتها قوانين الدولة مثلما يدل على ذلك قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

و لعل في النتائج المستخلصة من هذه الدراسة ما يفسر الموقف السوسيولوجي للباحث . ذلك الموقف النقدى الذى قدم رؤية عميقة عن تطور واقع التنظيم السياسي داخل المؤسسة الصناعية ، بفضل اعتماده على النقد الاجتماعي السياسي للنظام القائم في المجتمع ، و هذا بعيدا عن نطاق التحاليل النظرية العامة . اما النموذج التفسيري

الذى تضمنه موقفه ، فقد التزم بالقيم الديمقراطية التي تحمي حقوق العاملين ، و تنمي الاقتصاد الوطني و ظروف الحياة الاجتماعية . لكن هذا التعلق بالاساس الاجتماعي لم يكن بالمفهوم الماركسي الذى اتخذ الطبقة العاملة كاداة لمعارضة النظام القائم ، و انما كان وفقا للتصور الراديكالي سوسيولوجيا و اجتماعيا ، و الذى افرز اتجاهات نقدية في علم الاجتماع ترفض اساليب العلماء الكلاسيكيون ، و تؤكد على اهمية معالجة التناقضات الكامنة في الواقع بطريقة نقدية راديكالية متكاملة .

دراسة الاطروحة السادسة

١ . تقديم موضوع البحث

من بين القضايا التي طرحت على المجتمعات بل على التنمية في العالم الثالث قضية التوظيف التي اتخذت واقعها في مجتمعنا ابعاد تاريخية و اجتماعية لا يمكن ان يتجاهلها علم اجتماع العمل . في هذا الموضوع ، تمت دراسة الاستاذ " ناجي سفير " الذي اهتم بمناقشة بعض جوانب هذه المسالة ، وكذلك انعكاساتها ليس فقط على الفرد و الجماعة و لكن ايضا على المجتمع ككل ، و ذلك من خلال الترابط القائم بين التوظيف ، البناء الاقتصادي و النسق الصناعي للمجتمع . (1)

وفي المقدمة التي خصصت لرسم اسباب الاختيار لمثل هذه الدراسة و التعريف باهدافها ، ذكر الباحث بانه يسعى الى الاسهام في توضيح حقيقة واقع التشغيل في بلادنا توضيحا امبريقيا ، بوجوهه ميدان المؤسسة الوطنية لصناعة الحديد و الصلب . و هذه المنشأة تعد احدى المؤسسات التي انشأت بعد الاستقلال بهدف تقليص خطورة البطالة التي خلفها الوضع الاستعماري ، و بالتالي الاستجابة للحاجات التي عبروا عنها افراد المجتمع القادرين على استهلاك قدراتهم العقلية و الجسدية من اجل الحصول على مناصب شغل يكسب منها كل عامل نصيبا من الدخل لقضاء مستلزمات المعيشة و متطلبات رفع مستواها .

وبما ان استراتيجية التصنيع قد وجهت عندنا لتوفير هذه المناصب لاعداد كبيرة من ابناء المجتمع ، فقد اصبح من المفيد حسب الباحث ، ان تعالج النتائج التي افرزت عنها التجربة المعاشة في هذا المجال ، و التي مرت عليها اكثر من عشرين سنة على تاريخ الاستقلال ، خاصة و انها لم تعد تدل على مجرد مرحلة عابرة في تاريخ التنمية الوطنية ، وانما هي اليوم عبارة عن حقيقة قائمة و راسخة في المجتمع .

---

1) Nadji Safir , Industrialisation et Emploi en Algérie : Le cas de la sidérurgie , Thèse de 3ème cycle , Sous la direction de: Mohamed Arkoun , Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales , Paris , Septembre 1979 .

في هذه الاطروحة يريد صاحبها اعداد حوصلة موضوعية و مقنعة حول ايجابيات و سلبيات التطورات التي شهدها التوظيف في قطاع الصناعة . لان هذه الحوصلة ضرورية للانطلاق في اعداد هيكل فكري يستطيع ان يغذي المعارف السوسيولوجية و غيرها من المناقشات الرشيدة التي تثار بشان هذا الموضوع بشكل خاص، و بشان علم اجتماع العمل بشكل عام . من جهة ثانية ، يهدف الباحث الى فهم الاطار الاجتماعي و السياسي الاوسع للشغل في ضوء معطيات التصنيع ، حتى يتضح كيف تشكلت سيرورة تنظيم ظاهرة العمل في مجتمعنا .

اما عن خطة الدراسة ، فقد انجزت في سبعة فصول قسمت الى قسمين متتاليين لكل حجم كبير . في القسم الاول ، عالج موضوع الصناعة من حيث تطورها و علاقتها بالتوظيف ، الى جانب اظهار اسباب المظاهر الايجابية و السلبية المسجلة في هذا المجال . و في نفس القسم ، عالج الباحث نقطة اساسية اخرى تجمع بين خصائص ظاهرة التوظيف و بين البناء الاجتماعي للمجتمع . و بذلك ، توصل الى التنسيق بينهما ، في حين تمكن في القسم الثاني من تجسيد الدراسة الامبريقية لوسط من اوساط العمل في القطاع الصناعي العام .

II . تقديم مشكلة البحث

تضمن هذا البحث عدة عناصر استمدها الباحث من فكرتين اساسيتين . الفكرة الاولى تمثلها اشكالية التصنيع و التوظيف السائدة في مجتمعنا ، بينما تتعلق الفكرة الثانية باشكا باشكالية البحث العلمي السائدة في مجتمعات العالم الثالث و المتعلقة بموضوع هذا البحث . و الاعتماد على هاتين الاشكاليتين كان من اجل الاستفادة من الروافد المعرفية التي تتضمنها ، و التي من شانها ان تساعد اكثر على صياغة مشكلة البحث صياغة سوسيولوجية غير ان هذا الاعتماد لا يعني انه اعاد انتاج نفس المعلومات ، لانه حاول تجاوز مضمونها بفضل تجربة جوانب واقعية زودته بمعلومات موضوعية و ضرورية للفهم العلمي .

و من الناحية العملية ، انطلق الباحث من تحليل المصادر الرسمية التي نصت عليها المواثيق الوطنية ، و المخططات الانمائية التي تحدثت عن مهام التصنيع في ميدان التشغيل . و قد درس على وجه الخصوص ميثاق الجزائر (1964) ، الميثاق الوطني (1976) ، اضافة

الى المخطط الرباعي الاول (1970 . 1973) ، و المخطط الرباعي الثاني (1974 . 1977) و النتيجة المحصل عليها تبين على ان مهمة التوظيف هي البورة التي التفت حولها المواثيق و المخططات التنموية في مجتمعنا ، بحيث لم تكتفي بضمان توفير الشغل لافراد المجتمع القادرين على العمل ، و انما الحث على ضرورة تحسين شروط العمل و الكسب . . .

و عليه ، فان مهمة رفع مستوى التشغيل هي الخطوة الاولى التي كان على النسق الصناعي ان يجسدها في الجزائر، الى جانب مهام اخرى لا تقل اهمية ، كاحداث تغيرات في البنيات القاعدية الانتاجية . لكن هذا لم يتحقق رغم عظمة الامال التي عبرت عنها استراتيجية التصنيع، و التي كان من المنتظر ان تواجه اكبر قدر من الاحتياجات الوطنية في هذا المجال . لذا كان واضحا منذ البداية الثمانينات ان الجزائر تعاني من مشكلة البطالة التي اتخذت بدورها ابعاد نفسية و اجتماعية و اقتصادية خطيرة .

و بالنسبة لباحثنا ، فان الصلة التي جمعت بين التصنيع و التشغيل في بلادنا ، و ما ادت اليه من وضع متأزم هي التي جعلته يتساءل حول ما اذا كان للتصور الذى انبثق منه هذا النموذج الجزائرى مفهوما واضحا اتجاه هذه العلاقة . و بمعنى اخر ، هل ان للفكرة التي ولدت هذه العلاقة مفهوما معينا ؟

هذا ما اتجهت اليه مشكلة هذا البحث الذى تعرض ايضا لعدم وضوح هذه المسألة في الدراسات التي عالجت هذا الموضوع في الجزائر ، و ذلك بسبب ارتكازها في غالب الاحيان على مناقشته من منظور تقني او اقتصادى . وتجنبا لهذه النظرة ، اختار الباحث الدراسة الكيفية لظاهرة التشغيل ، و هي عبارة عن معالجة تتطلب استبعاد التكميم و الاحتفاظ بالجوانب الكيفيه للمشكلة الواقعة تحت الدراسة .

و بعدما انتهى من اقامة هذا الاسلوب المختلف عن الاساليب السائدة في البحث الاجتماعي في الجزائر ، انتقل الى ابراز الميدان ، بحيث اعطى المجال لمؤسسة وطنية كما سبق و ان ذكرنا ، حتى تزوده بالحقائق اللازمة حول بعض الظواهر المتصلة بالتشغيل و التصنيع اللذان لا يعتبران فقط هدفا في حد ذاته ، و انما هما وسيلة لبناء اقتصاد سليم يحقق رفاهية المجتمع . كما اعتمدت الدراسة على الملاحظات و التجارب التي عرفها الباحث ، و التي اثبتت صحة العديد من البيانات و الافكار المبدئية المتعلقة بالعلاقة الموجودة بين الظواهر قيد الدراسة ، و العوامل التي تؤثر فيها . و قد تضمن المشكل

مجموعة من الفروض نذكر منها ما يلي :

1 . يمكن فهم مشكلات التوظيف بكل ابعادها و جوانبها في ضوء سياسة التحول التكنولوجي الذى لم يكن في مستوى عمق الاهداف التي حددتها سياسة التصنيع الجزائرية و هذا رغم التكاليف الباهضة التي دفعتها الدولة .

2 . يكمن سر هذه المشكلات في عدم اكتمال بنية العمل الى حد بروز عدم التوافق بين التوجيهات التقنية و استعدادات الافراد ، بحيث ادى نقص التكوين الى انتشار ظاهرة عدم التكيف المهني .

3 . تعود نفس المشاكل الى تجمع و نمو الموسسات الصناعية و المرافق الحضرية على المناطق الساحلية من البلاد ، و ذلك في الوقت الذى تعاني فيه المناطق الداخلية من شدة انعدام التوازن الذى انعكست اثاره على الارياف و النشاط الزراعي . و بمعنى اخر ، لقد تسبب هذا الاختلال في حرمان ابناء المناطق الغير مصنعة من الحصول على مناصب العمل .

III . الاطار النظري للبحث

يمكننا القول ان رغبة الباحث في انجاز دراسة امبريقية حول ظاهرة تنظيم العمل و التشغيل في قطاع الصناعة لم يكن من اجل اهمال الجوانب النظرية للبحث . غير ان المناقشة النظرية لم ترتبط باية نظرية سوسيولوجية معينة ، لان الباحث انطلق من تحليل الافكار و المبادئ الواردة في المواثيق و المخططات التنموية الوطنية ، ثم فسر في ضوءها الصعوبات و المشاكل المطروحة في الواقع الاجتماعي المعاش .

و يعتقد ان انتهاج هذا النوع من الاقتراب السوسيولوجي سيسمح بادراك عناصر كثيرة لجوانب حقيقيه مرتبطة بعالم الشغل في بلادنا ، و ذلك على درجة كبيرة من الاهمية . ان هذا المسلك في نظره يساهم في هيكلة المعطيات النظرية ، و التنسيق بينها في اطار منظم و ضرورى لاستغلال ميدان الدراسة استغلالا يعكس التغيرات التي شهدها التوظيف في مجتمعنا بالنسبة لمختلف فئات السن و الجنس .

و بناء عليه ، فقد اختار الباحث نموذج تصورى داخلي ترتب عن السياسة التي

أعدتها الدولة بعد الاستقلال . لذلك ، نظر الى مسالة التوظيف وعلاقتها بالتنظيم الصناعي على انها كيل معقد يشمل احداث وظواهر و سلوكات متداخلة و متناسقة في نظام تدريجي عام ، تكشف عنه نوعية الصعوبات و العراقيل المواجهة من مرحلة لاخرى . . .

التواجد الذى اقامه بين الصورة التي خرج بها من المعالجة النظرية لتطور التوظيف في القطاع الصناعي ، و هذا من خلال القوانين الرسمية و سيرورة التصنيع ، و المعطيات الديمغرافية ، و اخيرا الخصائص الرئيسية التي ميزت نمو الظاهرة ، و بين تطور صناعة الحديد و الصلب الجزائرية ، كان لتوضيح حقيقة مؤداها ان نمو الشغل في هذه المؤسسة ، و ما ادى اليه من مشاكل اجتماعية ما هو الا امتداد لمميزات استراتيجية التصنيع من جهة ، و لسياسة التشغيل من جهة ثانية .

ان رؤية الباحث لمشكلة اطروحته تعبر من الناحية السوسيولوجية على ان امور هذه التركيبة غير منفصلة عن بعضها البعض ، و انما تشكل بناء ذات مستويات سياسية و اجتماعية و اقتصادية و تكنولوجية متكاملة فيما بينها . علما بانه لم يركز في الدراسة على العوامل التي تكشف عن صفة التكامل ، و انما وجه اهتمامه نحو الاسباب التي تعرقل التكيف و تقف في وجه تحقيق فعالية ادماج افراد المجتمع في عالم الشغل .

و انطلاقا من هذا البعد الذى جعل الباحث يتجنب محاولة عرض اى نموذج مثالي عن مجتمعات الغرب او عن نسقها الفكرى ، نظر نظرة مباشرة لواقعنا الخاص بالتوظيف ، و من تم استخلص نتائج تبين مظاهر قلة التلاؤم بين القواعد التكنولوجية المستوردة و المستخدمة في المؤسسة الوطنية ، و بين الاطار الشامل الخاص بالتنظيم الصناعي و بمواقف العمال اتجاه هذا التنظيم . . الخ

هكذا و من كل ما سبق ، يتضح ان هذا البحث الامبريقي قد سار في مسلك وجه اساسا للتحرر من الاساليب النظرية السائدة في مجال البحث الاجتماعي بشكل عام ، ثم ان البحث عن المفهوم الحقيقي الذى حملته استراتيجية التصنيع و سياسة التشغيل ، و بالتالي التجربة المعاشة في هذا الشان عبارة عن عملية واسعة تتطلب الالتزام بالحقائق التي تفسر هذا المفهوم ، و ذلك بشكل يكسر التبعية الفكرية للغرب ، و يستبعد مخاطرها .

و الدليل على ذلك ، ما ذهب اليه الباحث حين طبق مبدأ الدراسة الكيفية مستغنيا عن الارقام و الاحصائيات التي لا تظهر الصفات الحقيقية للظاهرة المدروسة ، و التي يمكن

يمكن تلخيصها في عدم قابلية التكنولوجية المستوردة على تكييف نفسها مع الوسط الذى نقلت اليه ، و ايضا عدم استقرار الاختيارات التنظيمية و التوجيهية للعمل و العمال . .

و اخيرا ، تندرج اراء الباحث ضمن اتجاه لا يعبر فقط عن منطق شخصي ، و انما يعبر عن جميع المحاولات السوسيولوجية التي ظهرت في مجتمعات العالم الثالث ، و بالخصوص في العالم العربي من اجل الحد من مظاهر التبعية ، و تطوير الصلة بالالتزام الامبريقي في ظل النقد الاجتماعي و النقد النظرى . و ما دمنا بصدد الحديث عن البناء النظرى لدراسة الاستاذ سفير ، نضيف بانه قد سبق له ، و في عدة مناسبات ان عبر عن المهام التي يجب ان يكلف بادائها الباحث الاجتماعي في الجزائر ، كأن يختار مواضيع تتصل بمشاكل التنمية الاجتماعيه ، و ان تكون دراسته من النمط الذى يركز على الجانبين النظرى و التطبيقي في ان واحد . فعلى هذا النحو ، تخدم كل الاغراض العلمية للبحث ، و تطور مفاهيمنا و اشكاليتنا ، الى جانب الاغراض النظرية التي توضح الاسلوب الذى يوفر لمجتمعنا مستلزمات التقدم و الرفاهية . (1)

---

1) تفاصيل ما كتبه الاستاذ سفير في هذا الموضوع تجده في كتابه التالي :

Essais d'analyse sociologique , tome 1 , O.P.U - E.N.A.L , 1985 , p.p. 89 - 105

دراسة الاطروحة السابعة

ا . تقديم موضوع البحث

تعرض هذا البحث الامبريقي لموضوع المسالة العمالية و العلاقات الاجتماعية في الجزائر (1) و اذا نظرنا الى عنوان الاطروحة ، وجدناه عنوانا واسع النطاق لان المسالة العمالية هي احدى المسائل التي تدل على واقع تاريخي و اقتصادي ، و اجتماعي لكل الفئات العاملة في البلاد . وكذلك الامر بالنسبة لجانب العلاقات الاجتماعية ، و التي تظهر في اشكال متعددة ، غالبا ما تبدو معقدة الى حد صعوبة التمييز بينهما .

الا ان الاستاذ شيخي كان مدركا للصعوبات التي تنجم عن الاهتمام بالمواضيع الشاسعة ، و هذا من حيث العمل المنهجي ، و من حيث ضبط نتائج البحث . لذلك ، إعتنى بتحديد مجال اهتمامه تحديدا مدققا ، يتناسب تماما مع الدراسة السوسيولوجية . وقد ظهر ذلك في العنوان الذى شمل على ثلاثة عناصر اساسية وهي : العامل ، المصنع ، و البيروقراطية ، باعتبارها تمثل اساس كل التنظيمات الصناعية الرسمية ، و التي يخضع فيها الافراد للقواعد التي تنظم الوظائف ، و توزع المهام وفقا للتنظيم التدريجي الذى وضع من اجل تحسين دور المؤسسة الصناعية ، ورفع قدرتها على الانتاج ...

وقد استهدف الباحث من حصر موضوعه في هذا الاطار ، معالجة القضية العمالية بشكل لا يغفل اى مظهر من مظاهرها الديناميكية الهامة ، و بسبب ايضا اهمية الدور الذى تلعبه في حياة المصنع ، و التنظيم ككل .

من جهة اخرى ، اضاف بان هذا الجانب قد نال عناية ضئيلة من طرف الباحثين ذلك لان اهتمامهم كان في اكثر الحالات منصبا على العتاد الصناعي ، او الانتاج ، او النتائج السياسية و الاجتماعية التي تترتب عن التشكيلة الاجتماعية التي هي في طريق

---

1) Chikhi Said , Question ouvrière et rapports sociaux en Algérie: L'ouvrier , l'atelier et le bureaucrate , thèse d'Etat , 2 tomes, directeur de recherche : Pierre Dubois , université de Paris VII, 1986 .

التشكل . وطبعا لم يكن هذا كافيا حسب ما جاء في البحث ، لانه توجد قوى اخرى هامة تستطيع ان تساهم في تطوير الدراسة الاجتماعية التفسيرية ، وبالتالي الابتعاد عن نوع الدراسات التي لا تعكس سوى جانبا من جوانب الظاهرة الواقعة تحت الدراسة .

وباختصار ، يتناول هذا البحث المسالة العمالية ، والعلاقات الاجتماعية من خلال المظاهر التي تساهم في احداث قوى الصراع ، والتوازن ، والتغيير داخل المؤسسة ، والتي تعكسها السلوكات التي يصدرها العمال ، افرادا وجماعة في مختلف المستويات المهنية . وبناء عليه ، يؤكد الباحث على امكانية الاستفادة من كل سلوك عمالي ما دام يعبر عن التصورات التي يحملها العامل اتجاه مختلف الهياكل التي يتكون منها محيط عمله ، وكذلك الاستفادة من اتجاه العلاقات الاجتماعية التي تميز بيئته الاجتماعية وغيرها .

ذلك هو موضوع هذه الرسالة الجامعية التي اعدها صاحبها في جزئين ، ضم كل منهما ثلاثة فصول . ففي الجزء الاول ، قدم عرضا وافيا عن المميزات البنائية والثقافية والايديولوجية التي ميزت كل مرحلة في تاريخ الطبقة العاملة الجزائرية . وهنا قارن بين الاختلافات القديمة والجديدة عبر مختلف المراحل ، بهدف حصر الايجابيات والسلبيات ، ثم ترجمة خصائصها . بعد هذا انتقل في الجزء الثاني الى الحديث عن نتائج الملاحظة السوسيولوجية التي اجراها على ميدان البحث لجمع الادلة الموضوعية عن العمل الصناعي ، والممارسات العمالية ، وغيرها من ظواهر الاستبداد التي اثرت على وضعية المصنع في بلادنا .

وقبل الانتقال الى تقديم مشكلة البحث ، نود الاشارة الى ان هذه الدراسة قد تمت تتويجا لمحاولات سابقة ، اكتسب الباحث بفضلها تجربة في مجال علم اجتماع العمل . فقد قال بمناسبة توضيح الخطة المنهجية التي اتبعها في هذا البحث ، بانه قد شارك في انجاز بحث جماعي عن سبعة وحدات صناعية تابعة للمؤسسة الوطنية لصناعة الحديد والصلب ، وهذا الى جانب الاساتذة الكنز وقريد . وبما ان هذه المحاولة قد ساعدت هؤلاء الباحثين على هيكلة البناء النظرى والمنهجي لدراسة المسالة العمالية ، فقد عاد الى نفس المحاولة الاستاذ شيخي ثانية في هذه الدراسة المخصصة لمركب العربات الصناعية برويبة .

بحث

// . تقديم ... لاحظنا ان كل باحث يجتهد من اجل اثراء جوانب المشكلة التي
...زه ، و نعتقد ان قضية هذه الاطروحة لا تخلو من ذلك . ان اول ميزة —
...اها على هذا البحث ، نلخصها في تعرض الباحث بالنقد لواقع البحث العلمي ، و البحث السوسيولوجي في الجزائر .

و النقد في هذه الحالة ، كان من اجل اظهار نقائص الاتجاه الذى سارت عليه معظم الدراسات التي عالجت موضوع التغيير الاجتماعي ، و ديناميكياته ، و تحركاته في مجتمعنا . و يلتمس للباحث تلك النقائص في وقوع مختلف التحاليل داخل نطاق روتيني ، حيث تفهم الظواهر في ضوء الفروض الاقتصادية و السياسية ، و كذلك المسلمات التاريخية التي توفرها تشكيلة اجتماعية لم يكتمل بناءها بعد . . . و النتيجة التي ترتبت عن ذلك ، تتلخص بطبيعة الحال في تغلب الطابع النظرى ، و سيادة العموميات على نسبة هائلة من الابحاث و المؤلفات ، سواء كان ذلك من حيث اختيار المواضيع ، او من حيث توجيه اساليب الدراسة . لهذا ، رفض الباحث مثل هذه المعالجة التي تكتفي بالتعبير و بشكل واضح ، عن وجه واحد من الواقع ، و هو ذلك الوجه الثابت في طابعه و خصائصه .

و الباحث لم ينطلق من هذه الملاحظة عبثا ، و لكنه فعل ذلك ليوضح اسباب عدم تركيزه على هذا الجانب الذى لا يقربه من معالم التحليلات التي تهتم ، و بنفس الدرجة ، ببحث المسالة العمالية ، ليس باعتبارها تشكل طبقة ، و انما لكونها تعبر عن مظهر حيوى ، و هو مظهر التصورات ، و السلوكات التي يطورها العمال تعبيرا منهم عن الصراعات و التناقضات الخاصة بالمجتمع . و لا يعني هذا ان البحث يقلل من شان العوامل التقنية و الاقتصادية التي لها صلة مباشرة بالنظام الاجتماعي العام .

و عليه ، فان كل ما في الامر ، هو ان المشكل الذى عولج في هذه الرسالة الجامعية ، يركز خاصة على ضرورة مراعاة احوال العمال داخل و خارج المنشاة الصناعية لان هولاء لا يتاثرون فقط بالظروف الفيزيقية التي يشتغلون فيها ، و بطول ساعات العمل ، و بمستويات الاجور التي تدفع لهم ، و انما يتاثرون ايضا ، و الى حد كبير ، بما يميز بيئة العمل من حيث جانب العلاقات الصناعية ، و الروابط الاجتماعية ، و التي

...صناعي المطبق في المؤسسة تاثيره هو الاخر .

...ين معرفة كيف يتصرف العمال اتجاه هذا التنظيم باعتبارهم فاعلين يمارس عليهم... من تم تفسير تصرفاتهم لاستخلاص المعنى الذى يعطيه كل عامل ... و الصورة التي شكلها عن العمل ، و المصنع ، و ممارسة التنظيم البيروقراطي في ...سة . و بهذا الاسلوب قدم الباحث مشروع بحثه محاولا الاحاطة باكبر قدر من الميكانزمات التي يسير عليها نشاط المصانع في مجتمعنا ، و التي في نظره لا تحقق وجودها ضمن البناء الاجتماعي الا من خلال تصورات العمال ، و المنطق الذى يمليه كل منها ، وكذلك من خلال الصراع الذى يظهر ابعاد العلاقات الاجتماعية السائدة .

هكذا اذن ، تناول الباحث المسالة العمالية و العلاقات الاجتماعية في الجزائر . و المشكلة تبدو شاملة لانها تدور حول العديد من المؤشرات الاجتماعية و الغير اجتماعية . لكن رغم اتساع نطاقها ، الا انه لم تكن للباحث فرضيات مسبقة حول الموضوع اذ فضل الاعتماد على فكرتين اساسيتين لكي تساعده في ضبط ملاحظاته الميدانية و تحاليله السوسيولوجية .

الفكرة الاولى تضمنت نتائج المقارنة بين نسق التقنيات الانتاجية في المؤسسة الجزائرية مع نظيره في المؤسسة الغربية . و تنص هذه النتائج على وجود صفات عديدة مشتركة بينهما .غير ان هذا التشابه لن يسمح باى حال من الاحوال بالوصول الى نفس الغايات ، و السبب في ذلك يرجع الى خصوصية القيم الثقافية ، المعايير الاجتماعية و التنظيمية التي تميز العامل الجزائرى عن العامل الاوروبي ، خاصة و ان العمل الصناعي في مجتمعنا لم يصل بعد الى خلق الشخصية و التقاليد الصناعية .

و الفكرة التوجيهية الثانية ، تعلقت بالنظام السياسي الجزائرى الذى لم تستطع مبادئه و توجيهاته مواجهة كافة مشاكل التخلف . فهذا النظام ، رغم انه حول ملكية وسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية ، و بالتالي الى وظيفة اجتماعية تخدم المجتمع ، الا انه لم يحقق الابعاد الاخرى للاشتراكية ، و المتمثلة خاصة في منح العمال فرص للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس قيم التنمية الحديثة .

III . الاطـار النظـري للبحـث

ان القضايا العديدة التي اثارها الباحث في دراسته ، لا تعني انـه كان يريد تفكيك واقـع المؤسسة الصناعية الجزائرية ، او حتى تجزأة اى جانب منهـا الـى مشاكل مصغرة لاستخلاص الوضـوح . طبعا ليس هذا ما كان يريـده رغم انـه استمد تساولاته الرئيسية مـن زوايا مختلفة لقضيـة واحـدة تتمثل في العلاقة الموجودة بين المسالة العمالية و و العلاقات الاجتماعية كمـا سبق ان ذكرنـا .

وقـد وجدنا مـا يدعم هذا الراى فـي كل الفقرات التي خصصها الباحث لعـرض خطتـه ، حيث ذكـر بان تحاليله قائمة علـى اساس النظرية الشاملة للتركيبة الاجتماعيـة . و اسنادا الـى ما جـاء في العناصر الاولـى ، اتضح ان لجـوء الباحث الى معالجـة الظروف التاريخية ، بما فـي ذلك الاحـوال الاقتصادية و الاجتماعية التي انبثقت عنهـا مختلف الفئات العمالية الجزائرية ، قـد كان مـن اجـل معرفة اصـل و طبيعـة الضغـط و التناقضات التي تعاني منها هذه الفئات الشاغلة . و هو ما يـدل على انـه لا ينظر الى ما حـدث في عالم الشغل و المشتغلين على انـه مجـرد حالات طبيعية ، شانها فـي ذلك شان ايـة حالة طبيعية يتعـرض لها الفـرد و المجتمـع .

و اذا كانت هذه هي نظرية الكلاسيكيون الذين تقتصـر دراساتهم على البحث عن قوانين حـركة المجتمع ، ثـم بعد ذلك شرحها ، فان موقف الباحث مـن هذا الجانـب يختلف عن موقف هؤلاء ، لانـه لا يقبـل المقولات العامة التي لا تكشف عن نمط التفاعل الاجتماعي ، و الذى بحكم التغيـر الذى طـرأ على الظـروف الموضوعيـة ، حـول المسالة العمالية الـى ظاهـرة كلية ، تملك خصوصيات قابلة للملاحظة ، و التحليل ، و التفسيـر . و بناء عليه ، تبيـن ان هذه النظـرة تقتضي تفسير هذه الخصوصيات في ضـو الاحداث و الاضطرابات المتعددة التي تقـع فـي المجتمـع ، و ذلك مـن خـلال سلوكات و تصورات العمـال .

ينقلنا هذا الـى النتائج التي استنتجت من هذه الدراسة ، و التي بينت التناقضات المدنية التي استمدها البناء التنظيمـي في الجزائر من النظام الراسمالي . فقد ذهـب الـى اظهار كيف تـوصل المسؤولين الصناعيين الجزائريين الى تطويـر استراتيجية دفاعية قـوية ، ليس استجابة لمتطلبات التنمية ، ولكـن من اجـل فـرض تطبيق القـواعد التنظيمية

التي صنعها القرار السياسي . فضلا عن ذلك ، وضح الباحث كيف تسببت سياسة الدولة في نشاة المواقف المعارضة التي تبناها العمال ، لتعبر و في كل مرحلة عن مدى رغبتهم في تحسين شروط عملهم ، و ظروف معيشتهم . بالاضافة الى تصديهم لكل المحاولات المباشرة ، و الغير مباشرة التي تسعى للنيل من حقوقهم . و يرى ايضا ان الخبرة المتواضعة التي تحصل عليها العمال في بلادنا بفضل التدرب المتواصل على وسائل العمل التقنية التي ساهمت في تطوير قدرات و امكانيات الاغلبية الساحقة منهم ، لم تمكنهم بعد من مواجهة جميع المظاهر السلبية التي تعرقل نشاطهم في كل مرة . و السبب يعود الى سيادة السيطرة المخططة التي تفرضها السلطة الحاكمة عن طريق الهياكل التي غرستها في الموسسات لكي تمثلها .

و بالمناسبة ، تحدث الباحث كثيرا عن التاثيرات التي يمارسها الاطار الجزائري على العمال ، علما بان لمضمون ممارساتهم صلة وثيقة بالبناء السياسي للدولة . كما ذكر سلبيات هذا الاخير لكونه ادى الى ظهور فوارق اجتماعية ، و ظاهرة عدم الاستقرار . . . ثم اضاف بان لعدم فعالية القوانين ، ولانحراف المسؤولين عن المهام الحقيقية التي عينوا من اجلها ، مثلما هو الامر بالنسبة للممثلين النقابيين ، علاقة بتطور اساليب المقاومة العمالية . و ما زاد الوضع تعقيدا ، هو ان المحيط الاجتماعي لا يقدم توجيهات صناعية و حضارية للعمال بسبب ضعف المستلزمات و الشروط الاجتماعية الضرورية لبلوغ هذه الاهداف . .

على هذا النحو تمكن الباحث من تجنب البحث في بنيات المجتمع ، و تحول الى تحليل نسق تصورات العمال ، و اسلوب تحديدهم للعلاقات القائمة على مستواهم ، بل و على مستوى كل المجتمع . و يبقى المعنى الذى اعطاه عمالنا للتغيير ، و النتائج التي صاحبته ، دليل على وجود الضغط داخل المؤسسة ، بحيث يمارس اما باسم الشرعية النقابية ، او باسم القانون الذى لا يحتاج لاية مبادرة اجتماعية في نظر المسؤولين على قطاع الصناعة و الذين خلقوا ظروف عدم الاندماج و ظاهرة الاغتراب الادارى . . . الخ

تلك هي اهم النتائج المتوصل اليها من دراسة جوانب ديناميكية في التنظيم حسب نظرة العمال للعمل ، و للعلاقات الاجتماعية . و تندرج هذه النتائج ضمن نطاق

نظرى تطور في اوروبا في السبعينات ، و خاصة في فرنسا . انصار هذا الاتجاه في علم الاجتماع و منهم باحثنا ، لم يجعلوا من التظيم او من المؤسسة الصناعية مركز اهتمامهم ، لانهم يعتقدون ان دراسة التغيير الاجتماعي لا تتحقق بعيدا عن دراسة نتائج التصنيع . لهذا اهتم بسياسة الدولة ، و الممارسات الادارية التي تفرض التحولات الكيفية المتنوعة ; وكذلك السلوكات العمالية التي تصمد في وجه القوانين الادارية و التكنولوجية . وفي الاخير ، سمح اتجاه الباحث الذى حاول الاستفادة من الماركسية ، و الفينومينولوجية ، و البنائية - الوظيفية في ان واحد بالالمام باكبر عدد من عناصر مشكلة البحث ، و التي وضحت في مجملها بان مشاكل عمالنا هي اولا و قبل كل شيئ مشاكل سياسية مرتبطة مباشرة بالتسيير ، و بالمشاكل الايديولوجية العامة .

دراسة الاطروحة الثامنة

١ . تقديم موضوع البحث

تشكل دراسة التجارب الصناعية و القضايا التي تطرحها على الواقع الاجتماعي مبدأ ان بالغ الاهمية في علم الاجتماع ، ذلك لان الاهتمام بالتنمية الوطنية اصبح يشغل كل من مخططي السياسة و المفكرين و الباحثين على حد سواء . و البحث الذى قام به الاستاذ علي الكنز يتعلق بتجربة صناعية حية مر بها المجتمع الجزائرى ، و بالخصوص ابناء منطقة عنابة . (1)

و هذه التجربة تخص مركب الحجار الذى يعتبر في بلادنا نموذج هام نظرا لسعة رقعته الجغرافية ، و لاستخدامه طاقات بشرية هائلة . و نفس الاهمية ترجع للصعوبات و التعقيدات التي تبعثرت داخل و خارج المركب ، متسببة بذلك في احداث تغيرات تنظيمية و ابناجية حرفت منهج النمو المتوازن لمجالات الحياة النفسية و الاجتماعية للعمال ، و لغير العمال بمدينة عنابة .

ان موضوع البحث يدرس هذا المركز الصناعي الكبير من حيث نشاته و تطوره ، و الظروف التي شهدتها و التغيرات التي طرأت عليها عبر مراحل تطوره بسبب عملية توطين المصانع و الصناعة ، و التي اعطت لمدينة الحجار شكلا جديدا . ان قيام المركب حول الصناعة الاستراتيجية في البلاد قد ادى الى التاثير على الافراد و الجماعات و التفاعلات التي تنشأ بينهم ، و بالتالي ، على الحياة الاجتماعية السائدة في هذه المنطقة ، بالاضافة الى التأثيرات التي توالت و تراكمت على البيئة المحيطة بالمركب .

لقد اجرى هذا البحث الحقلي في هذا المجال لمعرفة كيف يعيش العامل و غيره من المواطنين هذا الانجاز في منطقة تعرضت للتحولات الايكولوجية التي ساهمت الى حد كبير في تغيير وجهها تغييرا جذريا . كما يهدف البحث ايضا الى الكشف

---

1) El-Kenz Ali , Monographie d'une Expérience Industrielle : Le Complexe Sidérurgique d'El-Hadjar , 3 tomes , Thèse d'Etat , Université de Paris VIII .

عن الخصائص التي ترتبت عن الغـزو العمراني الذى ادى اليه تنقل الافـراد من مناطق مجـاورة رغبـة منهـم في الاستفادة من فـرص العمل الجديدة ، وتحسيـن وضعهم الاجتماعي .

زيـادة على هذه الملاحظات الخاصة بالتغيرات البنائية والوظيفية التي حدثـت بمدينة عنابـة ، انتبـه الباحث الى ظاهرة اخـرى تتمثـل في وجـود عـدة نماذج تكنولوجية وبمعنى اخـر عـدة اطـر تنظيمية تعمل على تطبيـق الخطوات التنمويـة ، لكـن لكل منها مبـادئ واسـس يراعيهـا اصحابها عنـد التخطيط انسجاما منهم مع المقومات الثقافيـة والايديولوجية التي تحـدد دليـل تكوينهم بشكل عـام . ثم ان اوضـح ما يعبـر عن نتائج مثل هذه الالتزامـات يتجسد في التناقض القائم بين ابـرز النماذج على مستـوى المركـب ، وهما النموذجان الفرنسي والياباني ، بحيث ادى الى الاختـلاف الموجـود بين المنطلقات وكذلك عـدم استحـداث صيغـة محليـة قـادرة على رفـع مستوى الاستفادة من جميـع الاستراتيجيات الى سيـادة التجربة الاجنبية التي خلقت مشاكل مسـت التسيير التقنـي والاجتماعي .

تلك هي اهـم جوانب واقـع المركب الذى اصبـح يعاني من كل اشكال الصراعـات في غيـاب التنسيق بين مستوياتـه الادارية والانتاجية . وهو ما اثـر على سلـوك العمـال واساليب الحياة لسكان منطقة الحجـار ، وايضا على المركب ليس فقط كمصنع ، بل وكمركـز تجارى هـام يحتاج نمـوه الى الرشـد الاقتصادى . انها من جهـة اخـرى نفس الجوانب التي اراد الباحث ملاحظتها واستفسارها لتسجيـل جميع التغيرات التي طرأت عليها .

تعـد هذه الدراسة المونوغرافية حـول مركب الحجـار دراسة متعمقـة لعوامـل نشأتـه ونمـوه ، وكذا الميكانيزمات التي تحـرك نشاطاته . من اجـل هذا ، تطلبت المهمة ملاحظة واقعه ، واستجـواب عينـة ممثلة لمختلف وحداته ، فضـلا عن تحليل مجموعة من المصادر الرسمية ، والتي من بينها السجـلات والوثائق التاريخية والمحاضر التي تعبـر عن الاحـداث التي يتسبب فيها العمال والمسؤولين وغيرهم . . . ويبقـى الهـدف الاخير من الدراسة متمثـلا في ملاحظة السلـوك الفعلـي لاعضـاء المركب بداخله وخارجه . وكذلك البحث عن اشكـال المقاومة والصمـود في وجـه القضايا المطروحة .

II . تقديـم مشكلـة البحـث

ارتبطت مشكلة هذا البحث بالعديد من الصفات التي كشفت عن طبيعة مركب الحجار والظواهر المتصلة بـه . ولو تأملنا هذه الصفات ، لوجدنا صورتان مختلفتان بينهما فروقا هامة . الصورة الاولى تعبر عن الانطباع الذي شاع في بداية مرحلة انجاز مشروع هذا المركب . اما الصورة الثانية فانها تشير الى القضايا التي صاحبت نهاية انجازه ، اضافة الى تعبيرها عن العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكامنة وراء انقلاب ما سماه الباحث بايديولوجية الحجار .

ولهيكلة مشكلة هذه الاطروحة ، انطلق الباحث من مبدأ ينص على انعدام التوافق بين هذه الايديولوجية وبين خصوصيات الواقع ، ومن ثم اعطى لهذا المبدأ اهمية كبيرة نظرا لما يوفره في مجال تقويم سياسة التخطيط في مجتمعنا . وبناء عليه ، يرى ان مركب الحجار هو احدى المركبات التي ارتبط تخطيطها بالبناء الايديولوجي للسياسة التنموية في بلادنا ، اذ كان لمجموعة المبادئ الاشتراكية الرسمية المقررة في هذا الشأن دورا بالغ الاهمية في دفع هذا الانجاز الضخم . ان التوجيه الايديولوجي هو الذي تمكن من تحديد طبيعة المركب ، ونوعية خدماته واهدافه ، وهذا قبل ان يتم بناء كل هياكله . علما بان هذا التصور الشمولي الذي عينته الدولة يدخل في نطاق تحقيق التنمية الصناعية والاستجابة لمصالح وشروط رفاهية افراد المجتمع عامة .

وبمعنى اوسع ، ان المركب في جوهره لم يكن بعيدا عن الخطاب الايديولوجي في أية مناسبة من المناسبات الوطنية ، لانه احتل مقدمة المشاريع والانجازات التي استهدفت مواجهة التخلف ، وكسر بناءاته الفكرية والثقافية ... الخ . كل هذا يظهر من خلال خطابات الرئيس الراحل " هواري بومدين " الذي ذهب الى التعبير ، وبدقة ، عن اهمية هذه الخطوة في التصنيع ، وما تمثله بالنسبة للصناعة الجزائرية التي تسترشد به ، وتعلق عليه امالا كبيرة . لذا ، كانت قيمته تكبر في خطاب الدولة وسياسة التنمية كلما يتم بناء جزء منه ، وذلك الى حد انتشار الانطباعات الايجابية نحوه ، والتي ادت بأحد الصحفيين الجزائريين الى اطلاق عليه اسم : "امير الصناعات الجزائرية".

من جهة ثانية ، لاحظ الباحث وجود رؤية مختلفة تماما عن النظرة التي اعطت

للحجار مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني و السياسة الوطنية الانمائية . و اضاف بان هذه النظره قد طورتها اجهزة الدولة الاعلامية ، و العاملين و باقي مواطني المنطقة ، رفضا منهم للظواهر التي تسببت فيها انجاز هذا المركب ، و التي انعكست سلبياتها على الحياة الفردية و الجماعية و الاجتماعية، بل و حتى على مستوى الاقتصاد الوطني . و بناء على ملاحظات هؤلاء ، اتضح ان الحجار ، باعتباره مؤسسة اقتصادية ، قد اثر على عدة جوانب متعلقة بتنظيم ظاهرة العمل ، عملية الانتاج ، وظائف الوحدات الاجتماعية ، الروابط ، و الصلات بين اعضائه . . . الخ ، لكن اهم انعكاسات كل ذلك ظهرت في مجال الممارسات و العلاقات الاجتماعية .

استنادا الى هذه الحقائق ، يبين الباحث كيف انقلبت الصورة التي احتوتها ايديولوجية الحجار الى ضدها ، و هذا رغم شدة التنظيم الحكومي الذي وضح المهام الادارية و التنظيمية الواسعة من اجل التحكم في حجم المركب . و يقصد به طبعا التنظيم البيروقراطي الذي اصدر قواعد عديدة ، اساسها مبدأ تسلسل المسؤوليات و الواجبات، و مبدأ استبعاد وقوع التوترات ، و هذا في الوقت الذي تحول فيه الحجار الى مخبر شاسع تجرب فيه انواعا من التقنيات و التكنولوجيات الاجنبية ، و التي لم تجد صداها في واقعنا الاجتماعي . غير ان مشكلة البحث بالنسبة للباحث لا تقوم على هذه النقطة ، ليس بسبب قلة اهميتها في التأثير على تجربة الحجار ، بل لانه على ثقة بان الظروف الوطنية هي التي تحتل الصدارة في التأثير . لهذا ، حرر افكاره من تلك النزعة التي تعمل دوما على تبرير مسؤوليتها على حساب الخبير الذي تحمله اكبر الاعباء . ان المشكل اذن يدور حول مختلف الظروف الوطنية المتناقضة ، و التي ادت الى ظهور حالات سلوكية لا تتناسب مع المعايير التي كان من المفروض ان تضمن الراحة المعنوية و المادية ، و بشكل عادل و سليم لمختلف الفئات العاملة التي يضمها المركب .

ففي ضوء حدود هذه المشكلة ، اهتم الباحث بكل الاراء و المواقف التي طورها هؤلاء الذين لهم صلة بسياسة الحجار بوجه عام . و بما ان ردود افعالهم و تصوراتهم قد اتخذت اشكالا متنوعة ، اختلطت في الكثير من الحالات بالمصالح الشخصية و الجماعية ، بل و الطبقية ، و بالتالي تتقارب احيانا و تتضارب احيانا اخرى ، فقد قرر الباحث رسم لوحة تصور لنا كل المشاهد التي تظهر حسب تعبيره في الخفاء ، تصويرا

صحيحا و مخلصا لموضع السلوكات و المواقف الخاصة بتجربة الحجار ، و هذا بكل ما تحمله هذه المواقف من ابعاد سواء كانت بروليتارية او بورجوازية او تقنوقراطية . . .

هذه الدراسة لا تخلو من الفرضيات التي اعتبرها الباحث فرضيات مساعدة ، تشجع على حصر الجوانب الاكثر حاجة للمعالجة السوسيولوجية . في الفرضية الاولى ، استطاع ان يحيد صياغة ما ورد في اشكالية البحث باسلوب اكثر دقة . فبعد التسليم بالدور الذى تلعبه عملية استيراد التكنولوجية ، و ما تتطلبه من امكانيات مالية في مجتمع كمجتمعنا يحاول التخلص من تخلفه . و بعد الاشارة الى ما يحدثه اللجوء الى ربط علاقات تجارية مع الشركات الاجنبية الدولية ، و المتعددة الجنسيات ، اكد على ان العوائق التي تخلقها خصوصيات البنية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية لمجتمعنا هي التي يجب النظر فيها و مواجهتها بالدراسة ، لانها تخفي كل ما من شانه ان يعبر عن عمق التغيرات التي تعرفها مؤسساتنا . . . الخ . و حتى يتيسر بلوغ هذا الهدف ، لابد من ادخال عوامل جديدة في التحليل ، كتحليل بناء السلطة و طبيعة الجماعات المتعاقد معها بمناسبة التحول التكنولوجي ، و كذا تحليل نوع القرارات المتخذة لضبط التنظيم الصناعي .

و في الفرضية الثانية ، يضيف انه رغم حاجة صناعتنا للتكنولوجية بوجه عام ، الا ان ذلك لم يفرض على واقعها اية حتمية تذكر ، بحيث لا وجود للانفساق بين الشكل التنظيمي التايلورى و بين عناصر البناء الاجتماعي للمركب ، بل و لمنطقة عنابة التي لا تشبه غيرها من المناطق الصناعية الخربية . و هو ما يتضح من خلال تجربة الحجار التي لا تخلو من مواقف المعارضة التي جردت مشروع التحول التكنولوجي من المعاني المحسوسة التي تنشأ بعيدا عن التجهيزات المادية .

بعد هذا العرض ، يمكننا تلخيص مشكلة هذا البحث قائلين بانها تخص تجربة صناعية وطنية ، تعد اولى التجارب التي تمت في اطار سياسة وطنية شاملة قائمة على استراتيجية تعتمد كليا على قوة القانون و الاجراءات السياسية و الادارية . فما هو موقف المبحوثين من هذه الاستراتيجية ؟ انه السؤال المركزى الذى سيكشف عن اتجاه البناء النظرى لهذه الاطروحة .

و التناقضات التي وقع فيها هذا المصنع الضخم و و التي عانى منها الاف العمال .

و العجز المسجل من حيث درجة الاستفادة و مستوى التعامل مع احدث التجهيزات التكنولوجية التي وفرتها الدولة داخل وحدات المركب ، لدليل على ان السلوك العمالي لا تنتجه آليا المحاولات التنموية ، ولا يمليه اى منطق تنموى مهما كانت مبادئه رشيدة .
لذلك ، يرى الباحث بانه لا يجب التركيز عند الدراسة على المعطيات و التحليلات المسبقة حتى و لو كان لأساسها رؤية موضوعية و بناءة اتجاه المشاكل و الضغوط التي لا ترضي العاملين . بينما يجب معرفة ، و بالنسبة للحجسار ، الظروف الاجتماعية وغيرها السائدة في منطقة عنابة حتى يتضح الى اى حد تحدد هذه الظروف مسؤولة عن ظهور بعض السلوكات ، و حتى يقيم الثمن الذى دفع من اجل بروز سلوكات اخرى منظمة داخل وحدات المصنع . . .

و نعتقد ان هذه الرؤية السوسيولوجية هي التي جعلت الباحث يتجنب كل مناقشة للنوايا الحسنة و الاهداف الجذابة التي عبر عنها الخطاب الرسمي في مجتمعنا ، فضلا بذلك التأكيد على الصورة الثانية للحجسار ، و التي ارتبطت بها السلوكات الجديدة التي ما هي في واقع الامر الا حلولا خاصة تلجأ اليها كل فئة عمالية لتكشف عن موقعها [illegible] الحاضر من التنظيم الجديد للعمل . فاذا كانت الدولة قد انشأت قواعد بيروقراطية حديثة لتبلغ اهدافها التنموية ، و تدعم وجودها كغيرها من الدول ، فان كل اعضاء هذا التنظيم يحاولون من جهتهم ، و على جميع المستويات الهرمية التسلسلية تحقيق التعاون بينهم ، و الاندماج في التنظيم من خلال اصطناع سلوكات و مواقف تدل على درجات حريتهم و مدى قدراتهم على التحرك في ظل معطياته القانونية . هكذا ، يسعى كل طرف الى ايجاد ارتفاع تؤدى حسب اعتقاده الى اصلاح اوضاعه الخاصة ، ثم تطويرها مع التحكم نتائج هذا التطور .

بالاضافة الى ذلك ، ان الباحث لا يؤمن بأية حتمية سواء كانت تقنية او تاريخية او سياسية او غيرها . لان نتائج الدراسة كشفت له بانه كلما تعلق الامر بضرورة تحقيق التعاون بين جماعة من العمال ، على سبيل المثال ، من اجل الحصول على اشياء مرغوب فيها ، كلما صارت جميع الحلول ممكنة امام هذه الجماعة ، و هذا بغض النظر عن الاتجاهات و الاختيارات الشخصية . ان المهم هو ان يصطنع السلوك اللائق للدلالة

على مشاعر عدم الرضى التي ادى اليها اختلال التوازن بين التوجيهات التنظيمية القائمة وطموحاتهم . في هذا الاطار ، بينت الارقام والاحصائيات مدى لجوء العمال الى التغيب عن العمل ، والتاخر ، ومدى ميلهم الى تضييع الوقت وعرقلة السير الحسن لعمليات الانتاج ، بل وحتى الاضراب احيانا عن الشغل بسبب عدم وجود سبل اتصال بين العمال ومديري شؤونهم ، وبسبب ايضا خضوع النقابة للسلطة المركزية بدلا من ان تقوم بواجباتها الخاصة بالدفاع عن حقوق العمال ورعاية الاهداف الاقتصادية . . . الخ

اما عن الفئات الاخرى ، فبعضها قد استخدمت الوسائل البيروقراطية وكثفتها ، ليس لكونها تميل بحكم طبيعة استبصاراتها الى هذا النوع من التنظيم ، بل لانها دفعت الى ذلك بشكل او باخر .

بناء على ما جاء في هذا العرض ، نستنتج بان تاريخ الدولة والمركب ومختلف الفئات العمالية لم ينمو في اتجاه واحد ، ان التنظيم البيروقراطي مثلا ، كان ينمو اجنبيا الى جنب المصنع ، والمشاريع الجديدة التي ارتبط بها ليس من اجل معالجة قضايا التخصص وتقسيم العمل ، او لتعميم الاعتماد على استخدام الوسائل الحديثة في الانتاج بشكل جيد ، او لتشجيع ذوي الخبرة والمهارة الفنية ، او حتى للعمل على ضبط ايجابيات بعض المتاييل المعتمد عليها ، ولكن كل ذلك الارتباط كان يهدف والى حد بعيد الى تطوير الوسائل التي تدعم السلطة وتضمن لها الاستقرار . اما عن مواقف الفنيين ، فقد تطورت بفضل ممارسة السلطة وادارة النشاط الاقتصادي خاصة وان التنظيم البيروقراطي قد وجد صدا لديهم ، بحيث انضبطت مواقفهم مع قواعده .

هذه اذن بعض النماذج من السلوكات الجماعية التي طورها التفاعل الاجتماعي في الحجار . وفي الحقيقة ، لم يحاول الباحث نقد اي منها ، ولم يقدم اية اقتراحات بديلا لها ، لانه اكتفى بالتعرف عليها عن طريق البحث نظريا وعمليا في المشاكل والعوائق التي تصدى لها كل سلوك جمعي على مستوى منطقة الحجار . والنتائج المتحصل عليها في هذا الشأن ، بينت من جانب اخر كيف صارت جميع الفئات العمالية سجينة للوسائل التي لجأت اليها عندما ارادت تحقيق التعاون بين عناصرها ، وهذا ، بسبب العراقيل التي تحرفها عن غاياتها الحقيقية . وبمعنى اخر ، نلاحظ ان الدولة لم تتمكن من فرض الترشيد في التنظيم ، والاطارات من جهتهم متضيقون من الوضع

الذى هم فيه ، اذ تحملهم الدولة و الشعب مسؤولية العجز و القصور . . . . و العمال من جهتهم يدفعون ثمن انحراف التنظيم عن اهدافه الاصلية . لذا ، فان كل السلوكات تعرضت للضرر رغم انها ظهرت من اجل المنفعة . . .

ان لجميع هذه الحقائق في رأى الباحث اهمية لانها تكشف عن الميكانيزمات التي تعمل على الربط بين الناس في وسط معين ، و احيانا في ظروف صعبة لكي تعلمهم ما يسمى باستراتيجية الاندماج في الجماعة ، و تدربهم على التعاون فيما بينهم ، و تجعلهم لا يصدرون الا التصرفات التي تتوقعها الجماعة . و من الناحية السوسيولوجية ، يدل هذا الرأى على ان السلوك الجمعي لا يحتاج لاى تعبيس مسبق ، و لا يعتمد في تطوره على اى قانون او قاعدة . و كل ما في الامر ، هو ان الناس بصفة عامة يتخذون مواقف بناء على الامكانيات التي يوفرها لهم التفاعل الاجتماعي خدمة لمصالحهم .

ثم ان هذا الرأى يختلف عن ما ذهب اليه دوركايم حين تحدث عن التضامن في المجتمعات الحديثة ، و الذى يقوم حسب اعتقاده على اساس التكامل الذى يحدث بين الادوار المتباينة و الوظائف المتفاوتة بفضل التضامن الاجبارى ، و مبدأ النظام الاخلاقي .

و على عكس دوركايم ، اتخذ الاستاذ الكنز من السلطة مركز تفكيره لانها في الواقع تمارس نشاطها على جميع المستويات . و بالتالي ، لا يمكن اهمالها خاصة و انها تمثل المادة الاولية التي تحرك الخلافات التي تربط بين طبقات المجتمع .

هكذا كانت نظرة الباحث لمختلف عناصر التركيبة التي تحاصر المركب في ظل سياسة التصنيع . و استنادا الى ما توصلنا اليه بصدد دراسة هذه الاطروحة ، نضيف بان صاحبها قد انتهج ما يسمى بالتحليل الاستراتيجي ذات المنظور الفينومينولوجي الذى تنص مبادئه على ضرورة تغيير النظرة للمشاكل الاجتماعية ، و هذا من خلال العناية بالتركيبة الانسانية للمجتمع ، حتى يتم التخلص و القضاء على الفراغ المنطقي الذى طغى الحياة بوجه عام ، و على النشاط الفكرى بوجه خاص .

و اخيرا ، يعد هذا البحث تجربة اولى من نوعها في مجتمعنا ، و قد تأسف البعض لعدم تعرض الاطروحة للنشر ، و منهم الاستاذ " احمد هني " من جامعة وهران الذى نشر مقالا له في جريدة الجزائر الاحداث تحت عنوان : "مركب الحجار أو عدم التخصص الإجمالي " . و في مقدمة المقال كتب يقول : " للاسف لم

ينشر هذا البحث في الجزائر رغم انه يعد من اهم ما انتج في علم الاجتماع ا.م. الجزائري . انه عمل يشرف الجامعة الجزائرية ويشرف العلم . و من خلال قراءته ، وجدنا ني شخصية علي الكنز عالم اجتماع خبير ، عالم اجتماع ينتج المعرفة حول المجتمع الجزائري ، و لا يكتفي بافاضة الحديث عنه . لكن رغم ذلك ، فقد لاحظنا أن الكنز لم يتحرر هو الاخر من الخطاب المعياري ، رغم ان البحث الميداني الذي اجراه ، و الذي استغرقت مدته اكثر من عشرة سنوات كان فرصة لتجاوزه و باسهاب ."(1) و المقال تناول عدة جوانب من البحث لخصها كلها في ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بالانتاج و علاقته بالتقنية و الطبقات الاجتماعية ، ثم محور ثالث عنوانه : سلطة اهل الخبره و سلطة اهل النظام . و ما كتبه صاحب المقال ، يعد اسهاما واضحا يساعد على الاستفادة من بعض القضايا الجوهرية الواردة في الاطروحة .

---

1) Henni Ahmed , LeComplexe Sidérurgique d'El-Hadjar ou la Déprofessionnalisation généralisée , in Algérie-Actualité ,n° 1212 , semaine du 5 au 11 janvier 1989 , p. 13

دراسة الاطروحة التاسعة

ا . تقديم موضوع البحث

تعد مظاهر التغيير الاجتماعي احدى الحقائق الاساسية التي انتشرت في مجتمعنا ، شانه في ذلك شان كل المجتمعات ، و خاصة منها تلك التي استقلت حديثا ، و التي عرفت توسعا كبيرا في مجالات و نشاطات متعددة رغم قلة الوسائل المعتمد عليها .

و من خلال متابعة مراحل التغيير الاجتماعي التدريجي الذى اخذ محله في بلادنا ، نلاحظ مدى عمق التحولات المختلفة الاشكال ، و المتفاوتة في الدرجات ، و التي تبدو جد واضحة في تغيير الهياكل الادارية و المؤسسات الانتاجية ، اضافة الى تغيير الادوار و العلاقات الاجتماعية القاعدية في المجتمع . الامر الذى تسبب في ظهور ممارسات اجتماعية ، افرزت بدورها مظاهر تعبر اساسا عن التحولات التي اثرت فيها .

و بناء عليه ، شكل موضوع دراسة التغيير الاجتماعي مجال استراتيجي في الدراسة السوسيولوجية . انه يعتبر من بين المواضيع الهامة التي عالجها المنظرون من مختلف المدارس الاجتماعية و الاتجاهات . لذا ، برزت في علم الاجتماع عدة نظريات استهدفت ايجاد تفسيرات لحركة المجتمع كما سبق ان ذكرنا في الفصول الاولى من هذا البحث .

ضمن هذا السياق تمت دراسة الاستاذ " مصطفى بوتفنوشت " تحت عنوان : " علم اجتماع الفعل و تطبيقاته على الوسط الجزائرى "(1) و الواضح من هذا العنوان هو ان علم اجتماع الفعل يعد من صميم هذا الموضوع الذى انصب على الوسط الاجتماعي الجزائرى و ما تشكل فيه بفضل التحولات التي عرضت اجزائه ، و في مختلف المستويات للتغيير . و بمعنى اخر ، اراد الباحث معرفة الميكانيزمات التي يخضع

---

1) Boutefnouchet Mostefa , La Sociologie de l'Action : Application au Contexte Algérien , 2 tomes , Thèse d'Etat , Directeur de Recherche : Piere Ansart , Université d'Alger , Juin 1988.

لها هذا التغيير لادراك خصوصياته . وقد اعتمد على علم اجتماع الفعل، نظرا لما يوفره من مادة اساسية سواء على مستوى الفعل ، او التفاعل الاجتماعي او حتى على مستوى العلاقات الاجتماعية التي تصاحبه . ان الامر في هذه الاطروحة يتعلق بمعرفة الى اى حد يصلح تطبيق علم اجتماع الفعل على الوسط الجزائرى ، وما هي مستويات هذا الفعل التي تتفق مع اساس التصور والمنهج اللذان طورهما بشكل عام ، وبالتالي ، ..
تمثل هدف الباحث ايضا في اظهار مستويات الفعل الاجتماعي التي لا تغطيها رؤية وأداة علم اجتماع الفعل في مجتمع نامي كمجتمعنا ، والذى من مميزاته نذكر بانه يزداد بعدا عن المجتمعات المصنعة كلما ازداد وعيا بضرورة الاعتماد على امكانياته الخاصة في بناء حاضره ومستقبله .

بالاضافة الى ذلك ، اختار الباحث هذا المنظور من اجل فتح افاق جديدة نحو امكانية تطوير البحث في مجال التغيير الاجتماعي في الجزائر ، وفي غيره من مجتمعات العالم الثالث . وذلك من حيث ان لمجتمعنا خصوصيات بنائية وفكرية عديدة فرضت عليه مسؤولية الاجتهاد للاسهام بدرجة من التحليل والتنظير في مهمة تحسين مستوى التناسب والتوافق بين العمل السوسيولوجي في بلادنا وبين طبيعة التغير الذى يشهده ، وهذا الى جانب الاهتمام بالتفكير في مفهوم الفعل الاجتماعي .

ذلك هو الهدف الاساسي الذى سعى الى بلوغه الباحث من خلال اعداد هذه الرسالة الجامعية التي اتخذت طابعا نظريا واضحا . وقد انقسمت الى ثلاثة اقسام رئيسية :
يعالج القسم الاول الاساس النظرى لعلم اجتماع الفعل . وفيه ، تعرض بالتفصيل لاراء الان تورين ، ميشال كروزيته و فريد بارث من خلال ارتباطها بالقضايا المتعلقة بالفعل . بعد ذلك ، اهتم بمناقشة هذه القضايا في ضوء علاقاتها بالتنشئة الاجتماعية واللغة والتاريخ . ومن ثم تعرض لجانب اخر يبين فيه الاختلافات القائمة بين نسق الفعل في المجتمعات المصنعة ونسق الفعل في المجتمعات الغير المصنعة ، والتي سماها الباحث بالمجتمعات التاريخية . والخلاصة من هذا القسم تنص على ضرورة الاستفادة من اعمال هؤلاء السوسيولوجيون لاعداد خطة تحليلية تصلح للجانب التطبيقي من البحث .

وفي القسم الثاني ، انتقل الى تطبيق نظرية الفعل الاجتماعي على الوسط الجزائرى

لابراز حقيقة الفعل في المجتمعات التاريخية . وبهذا ، عمد الى توضيح عمله ضمن اطار الفعل المحمدي كما املاه منطق النصوص القرآنية التي طورت مفهوم الفعل لتدعيم التغيير و التطور في المجتمع ، وكذلك ضمن اطار النموذج الخلدوني الصادر في هذا الشأن . وبناء على قاعدة الفعل في المجتمعات التاريخية ، قام بالمقارنة بين اشكال الفعل الاجتماعي التي ظهرت في الميدان السياسي- التاريخي الذي امتد من جزائر الامير عبد القادر ، وكل ما تلاه من نشاط الى غاية ثورة نوفمبر 1954 .
و نفس العملية اجراها على مرحلة ما بعد الاستقلال ، باعتبارها تمثل مرحلة حاسمة في تاريخ مجتمعنا الحديث ، و صيغة من صيغ المجتمعات النامية . اما في نهاية القسم ، فقد تعرض لعلاقة الانتاج السوسيولوجي بعلم اجتماع الفعل في الجزائر .

و اخيرا ، خصص القسم الثالث لاختبار مدى فعالية تطبيق علم اجتماع الفعل في الوسط الجزائري ، و ذلك من خلال ثلاثة حالات تمثل بعض المشاريع التي انتهجها المجتمع الجزائري من اجل تهيئة الشروط الضرورية لبلوغ التنمية الوطنية . و قد وقع الاختيار على مجالي القرى الاشتراكية و التكوين المهني ، و ميدان الاحتياجات الاجتماعية . هذه بايجاز اهم محتويات هذه الاطروحة التي تعتبر اول دكتوره دولة في علم الاجتماع تناقش في الجزائر .

II . تقديم مشكلة البحث

لقد تقدم علم الاجتماع في وقتنا المعاصر تقدما كبيرا تجاوز فعلا بعض التوقعات ، اذ تكاثفت المعلومات حول ظواهر المجتمع ، و عليه تحقق التطور المنهجي و النظري . لهذا السبب نجد اكثر من نظرية ، و اكثر من منهج ، و اسلوب ، و اداة بحثية سوسيولوجية . و هذه الحقيقة العلمية تبدو واضحة و متفق عليها رغم حداثة علم الاجتماع كعلم مستقل . لكن هذا الاتفاق الواسع لم يدفع من ظهور مفكرين ، و بروز منظرين من مختلف الاتجاهات ، و الذين استطاعوا ان يدركوا اكثر من غيرهم ان النظريات و المدارس السوسيولوجية الغربية لا تصلح بالضرورة اطرا و نماذجا للمجتمعات السائرة في طريق النمو ، خاصة و ان نفس النظريات صارت تعاني ، و في نفس بيئتها الغربية، من قصور العديد من مبادئها و مقولاتها بسبب اعتماد علم الاجتماع الغربي على الفلسفة الاجتماعية

و القيم و القوانين العامة الطبيعية ، الى غير ذلك من المبادى التفسيرية التي ترد اليها الاحداث الاجتماعية في كل مرة رغم كونها و بحكم طبيعتها مبادئ غير اجتماعية .

و المشكل الذى عالجه الباحث في اطروحته يرتبط جوهريا بهذه القضية التي اثبتت ان علم الاجتماع الغربي لم يكن دوره فعالا في مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة، وفي مجتمعنا بصفة خاصة ما دام بناءه لا يراعي خصوصيات واقعنا الاجتماعي . و لهذا ، طغى عليه الطابع التجريدى الى ان عجز و في كثير من الحالات عن تقديم مساعدات علمية تمس انشغالات باحثينا و مفكرينا .

و بما ان الامر كذلك ، اراد الاستاذ بوتفنوشت اختبار علم اجتماع الفعل لتوضيح حدود صلاحية هذه السوسيولوجية التي برزت لتمثل جهدا خاصا ، بذل اساسا من اجل التخلص من جميع النقائص و التشويهات التي ترتبت عن ارتباط المعرفة الاجتماعية بالايديولوجية . و بناء عليه ، تساءل هل ان علم اجتماع الفعل ، كنوع جديد من التفكير السوسيولوجي قادر على رعاية الخصائص السياسية ، و الاحوال الاجتماعية للمجتمع الذى هو موضوع الدراسة ؟ و هل ان هذا العلم الذى كسب اهميته بفضل مفهوم الفعل و ما يوفره من مبادئ اساسية للتحليل كفيل بمساعدة الباحثين على ادراك مختلف الجوانب المتغيرة في المجتمع ، و من ثم استنتاج الشروط و الخصوصيات التي تميز كل تغير اجتماعي ؟ .

ردا على هذه التساؤلات ، اكد الباحث و منذ البداية ، على ان علم اجتماع الفعل هو العلم الاكثر قربا من الفعل و اتجاهاته ، وكذا من الفاعلين الاجتماعيين . . . لذلك، يبدو و اكثر وعدا لدراسة مجتمعنا الذى يتحرك بكل قواه . و يبدو و ايضا احسن نقطة انطلاق للاحاطة بموضوع التغير الاجتماعي في المجتمعات التاريخية التي تسعى بفضل الفعل الاجتماعي ، و في شتى الميادين الى مواجهة التخلف و تغيير الوضع القائم للخروج الى وضع جديد .

و لكي تتضح اكثر مشكلة هذه الدراسة ، و التي ارتبطت بالبحث عن نتائج تطبيق علم اجتماع الفعل في وسطنا الاجتماعي ، حصر الباحث قضيته في ثلاثة مستويات متكاملة، محاولا بذلك اظهار عمق و بعد اتجاه هذا النوع من التفكير السوسيولوجي ، و ما يؤدى اليه من صعوبات في جانب من واقعنا الاجتماعي ، لان علم اجتماع الفعل يبقى في جميع الحالات وليد التفاعل الاوروبي الذى اخذ بعين الاعتبار جانب التفسير الاجتماعي

للنمو .

في البداية ، انطلق من مستوى عام خاص بالعلاقة الموجودة بين علم اجتماع الفعل والمجتمعات النامية . وبالمناسبة ، اعتبر هذه العلاقة ايجابية لان واقعيتها تأييد من جهة الباحث في المجتمعات التاريخية ، وتدفعه الى الالتزام بمعطيات مجتمعه سواء كانت معطيات كمية او كيفية . وهي من جهة اخرى ، تخدم علم اجتماع الفعل الذى يستفيد من نتائج البحوث التي تعالج موضوع التغيير من منظور سوسيولوجية الفعل ، خاصة وان هذه الدراسات تكشف عن صيغ مختلفة للتغيير ، وجميعها ضرورية لفتح المجال امام نمو علم اجتماع الفعل الذى قد يتحول الى (praxéologie)

وفي المستوى الثاني ، سلم الباحث باحدى المسلمات التي اصبحت متداولة في كل الاوساط السوسيولوجية ، والتي تنص على انه لا وجود اطلاقا للمنهج الاجتماعي الذى يصلح لجميع المجتمعات ، ذلك لان لكل منها ظروفها وثقافتها الخاصة بها ... لهذا ، لا بد من الاخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجتمع ، والابتعاد عن محاولات التعميم لتفادي الصعوبات التي تعاني عند اتباع بعض المناهج التي اكتسبت موضوعية العلم . اما عن منهج علم اجتماع الفعل ، يرى الباحث انه يناسب الجوانب الاكثر دلالة على الفعل والفاعلين ... انه المنهج الذى على الاقل لا يشوه حقائق المجتمع في حالة ما استخدم بشكل سليم . هذا ما يستهدفه الباحث من وراء دراسته ، اذ يسعى الى توضيح الاساليب التي تليق بمجالات التغيير الاجتماعي في الجزائر .

كما صاحب هذه النظرة لمشكلة البحث مستوى ثالث لا يقل اهمية . وقد تساءل الباحث في هذه المرة حول ما اذا كان الاهتمام بتحليل الفعل سيساعد اكثر وفي ان واحد على اضاءة المجال الاجتماعي . واضاف بانه اذا كان الامر كذلك ، فدراسة الفعل لم تعد متعلقة بدراسة علم الاجتماع ، او بالانثروبولوجية ، ولكن بـ praxéologie ، اى بالعلم الذى يتقبل مسبقا الاهتمام بفعل الفاعل لكي يوجهه ، ولكي يبين له سبل الانتقال من نسق قائم الى نسق متغير . ولا شك انه في هذه الحالة ، يصبح تحليل الفعل الذى قد يكون فردا ، جماعة ، مؤسسة او تنظيما ، اكثر فعالية في المجتمعات النامية التي تعمل على تحسين ظروف الحياة الاجتماعية لافرادها . وبمعنى اوسع ، فان مثل هذه البحوث توفر الكثير من المعلومات الخاصة

بالفاعلين الاجتماعيين ، وبظروفهم ومشاكلهم .. .الخ ، وهو ما يخدم في نظر الباحث الاهداف العلمية والعملية لعلم الاجتماع العام ، وعلم اجتماع التنمية .

III . البناء النظري للبحث

من اجل دراسة التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري الذي .عبره الباحث نموذجا حيا للمجتمعات التاريخية النامية ، وتفسير الديناميكيات الاجتماعية التي لها اثر كبير على هذا النمو ، اعتمد الباحث اعتمادا واضحا على علم اجتماع الفعل . لان هذه النظرية وكما سبق ان ذكرنا ، تعتني عناية شديدة بظاهرة انتاج المجتمع ، وفق اسلوب مختلف يهدف الى الخروج من كل التعقيدات النظرية والمنهجية التي قدمها علم الاجتماع بوجه عام .

وعليه ، يعتبر الباحث من انصار علم الاجتماع الفعل ، اذ اكد منذ الشروع في البحث على ان هذا النوع من المعرفة السوسيولوجية يجسد فعلا المسائل التي كانت مكبوتة في علم الاجتماع لوقت طويل بسبب سيطرة التحليلات الوضعية ، والتفسيرات البنائية ، وغيرها من الاساليب التي عمل بها علماء الاجتماع ، والتي اعطت مواقف سوسيولوجية واتجاهات معرفية ، برهنت الاعمال الميدانية والتجارب عن عدم فعاليتها في مجتمعات العالم الثالث . فضلا عن ذلك ، فقد رفض الباحث مثل هذه النظريات التي تتضمن معرفة يتصورها وينظمها اصحابها مسبقا عن واقعنا الاجتماعي .

هذا ، ولقد اتضحت اسس اتجاه الباحث اكثر حين قال بان علم اجتماع الفعل من شأنه ان يشكل لنا بديلا صالحا ، وحتى لا تفرض اية معرفة قبلية على واقعنا ، يستحسن ان نستفيد نظريا ومنهجيا من معطياته العامة التي تساهم في تفسير مظاهر التغير الاجتماعي لواقعنا تفسيرا علميا . وبما اننا لا نود عرض تفاصيل هذه المسالة التي تطلبت دراستها جزءا هاما من مشروع الباحث ، يتعين علينا ان نبين حقيقة مؤداها ان موقف الاستاذ بوتفنوشت من علم الاجتماع الفعل يختلف عن موقف تورين وكروزييه . هذا ما اتضح من افكاره التي دلت على بعض التحفظات اتجاه هذا العلم .

وبالتحديد ، بدت هذه التحفظات في نهاية العرض المخصص لاحدى

مؤلفات تورين وهو كتاب "علم اجتماع الفعل "(1965) ، ففي هذا الانجاز العلمي ، يرى تورين بان المجتمع قادر على انتاج مجاله الاجتماعي والثقافي ، وكذا وسطه التاريخي . وبالتالي ، يعد الانسان هو الفاعل على جميع المستويات ، اذ ليس الوضع المادي او الثقافي هو الذي يفرض على الفاعل ما يجب ادراكه ، وانما يفرض عليه ذلك كل ما يميز العمل الاجتماعي من حيث القدرة على الانتاج والتنظيم وغيرها من الامور التي تعطي للفعل معنى ، والتي سماها تورين ب"التاريخية" . ويضيف بانه لا يمكن ادراك التغيير الاجتماعي الشامل الا من خلال التاريخية . كما انه على علم الاجتماع الا يعمل بخلاف ما تعمل الحركات الاجتماعية التي يهتم بدراستها علم اجتماع الفعل ، بل لا تسجل اية حركة اجتماعية خارج اطار الفعل ...

وعن المجتمعات النامية ، ذكر بان الحركات التاريخية التي اجتاحتها بسبب النضال ومقاومة الاستعمار ، عبارة عن حركات لا تندرج ضمن مجال الفعل رغم انها تحدد حتما شكل الفعل . في حين راى بوتفنوشت عكس ذلك ، واعتبر هذه الفكرة دليل مؤشر التقصير من جانب تورين ، لان الوسط الجزائري الذي خضع في هذه الاطروحة للدراسة قد شهد عدة حركات تاريخية واسعة النطاق ، وهي لا تدل فقط على الفعل بل تتعلق بتحليل الفعل . ثم ان نتائج التحليل للواقع التاريخي السياسي كشف ان الحركات الاجتماعية لا يمكن ان تشكل جميع الحالات مركز التحليل في علم اجتماع الفعل .

وتفسر الدراسة المخصصة لتحليل الفعل اثناء الفترة التي امتدت من عهد الامير عبد القادر الى تاريخ الاستقلال ، بينت ان الفاعل التاريخي هو الفاعل الذي كان يتخذ في كل مرحلة من مراحل نمو المجتمع نمطا معينا من الفعل حتى ينسجم في سيره مع متطلبات الواقع ... وبفضل هذه الرؤية ، اضاف بان الفعل المحمدي لم يتغير جوهريا في النموذج الخلدوني ، ولا اثناء المرحلة الاميرية الجزائرية ، ولا في المرحلة المعاصرة التي تلتهما . ثم ان هذا الفعل كان يكتسب اهمية اكبر من فترة تاريخية لاخرى، لانه العامل التأسيسي الذي يدعم في كل مرة حركة الفعل ، سواء كانت اجتماعية ، اقتصادية او سياسية ... الخ . ان الفعل المحمدي هو الذي دعم الفعل الاجتماعي ، والذي تطور بدوره الى فعل مطلبي ، ثم الى فعل سياسي ضمن الحركة

السياسية ، ثم الحركة الدفاعية الفعلية التي تحقق بفضلها الاستقلال الوطني . وبالتالي ، يؤكد الباحث على ان لكل مرحلة منطق خاص يعمل على تحريك الفعل وفقا للمتطلبات الموضوعية ، مثلما يعبر عن ذلك طبيعة الحركة الاجتماعية التي ميزت مرحلة ما بعد الاستقلال والتي ارتبط اثناءها الفعل بمنطق التصنيع ...

من جهة اخرى ، توصل الباحث بعد ما طبق علم اجتماع الفعل على بعض الحالات التي مثلت مشاريع تنموية هامة في مجتمعنا الى معرفة المجالات التي تجاوبت خصائصها مع هذا النوع من المعالجة . وهذه المجالات تدل على المستويات الهيكلية التي تمس النشاط الاقتصادي مثلما اتضح من الحالة الاولى والحالة الثانية . غير ان العلاقة ... بعلم اجتماع الفعل تبقى غير واضحة في الحالة الثالثة لانه كلما حاولنا الاقتراب من ... الظروف الاجتماعية المحيطة بالفعل ، كلما برز عجز هذه النظرية السوسيولوجية .

هذا ما ادى بالباحث الى القول بان هذا الفرع الجديد في علم الاجتماع لا يسمح بالفهم الشامل لنسق الفعل ، اذ يساعد على تحليل التغير دون معرفة الظروف المحيطة بالفعل .

لكن موقف الباحث يبدو اكثر ميلا لما راه كروزييه من حيث انه قال بان كل فعل اجتماعي يدخل ضمن استراتيجية معينة . ففي حالة التكوين المهني ، وحالة القرى الاشتراكية ، الفعل مبرمج ونظم مسبقا من طرف الدولة ، والمجال المشترك بينهما : يندرج هذا الفعل ضمن استراتيجية التصنيع والتنمية الوطنية الشاملة . وعليه ، فان دراسة برنامجها تعد كافية للاحاطة بالفعل . اما في الحالة الثالثة الخاصة بالاحتياجات الاجتماعية ، فقد اتضح كيف انه لا يمكن تحليل نسق الافعال بعيدا عن تحليل المنطق الداخلي للوقائع التي تظهر في هذا المجال ، اي ان الرمزية بقوانينها ومقولاتها وماهياتها هي التي تخلق نسق الافعال وليس العكس ، علما بان العلاقة القائمة بينهما دائمة .

واخيرا ، يعتقد الباحث وبحكم موقفه من نظرية الفعل الاجتماعي وعلم اجتماع الفعل ، وبفضل التحفظات التي عبر عنها بانه قد اتخذ موقف متحفظ منها ، جعله يعتبر مسالة التغير الاجتماعي مسالة لا يمكن تناولها بالدراسة من زاوية دون سائر الزوايا المتاحة في علم الاجتماع ، وهذا لانه يؤمن بعدم وحدية كل منهج اجتماعي .

III . علم الاجتماع الريفي والدراسات الاجتماعية الريفية

يعتبر علم الاجتماع الريفي احدى فروع علم الاجتماع العام ، وقد ظهر مع ظهور ونمو الاهتمام بمشكلات الحياة الريفية . يدرس موضوع هذا الاختصاص المجتمع الريفي وقت تفاعله مع بيئته الايكولوجية ، ومحيطه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي . . .الخ ، اي انه يدرس وضع الجماعات الريفية ، واثر التفاعل والعلاقات الاجتماعية التي تنمو في هذا الوسط .

في الولايات المتحدة الامريكية ، يعد علم الاجتماع الريفي من اقدم فروع السوسيولوجية . في الحقيقة ، يرتبط هذا الاختصاص اكثر بكلية الزراعة التي تسهر على تنظيمه وتمويل بحوثه . لذلك ، فهو يهتم اساسا بحل مشاكل الزراعة والسكان الريفيين . ولدى الجامعة الامريكية بشكل عام دراسات كثيرة حول انشغالاته ونموه واوجه نجاحه وفشله . وقد ساهمت هذه الابحاث في تطوير عدة مفاهيم سوسيولوجية ، نذكر من بينها المفاهيم الايكولوجية ، ومفهوم المتصل الريفي- الحضرى ، بالاضافة الى تطوير دراسة المجتمع المحلي ، والتدرج الاجتماعي ودور الاسرة الريفية واخيرا موضوع اختبار المناهج الديمغرافية امريقيا . (1)

اما بالنسبة للمواضيع الجديدة ، فقد اتسع مجال دراسة انتشار المهارات الفنية من اجل ادراك التغيرات التي قد تطرأ على الميدان الزراعي ، علما بان هذا الموضوع يدرس خاصة مدى تقبل الاساليب الزراعية المستخدمة للتغير التكنولوجي . من جهة ثانية ، نسجل الاهتمام الكبير بظاهرة انتشار السمات الثقافية الحديثة للمجتمع ، وانتشار ايضا ما يسمى بالسلوك الاقتصادى في المجتمع الريفي . اما عن الوسائل المعتمد عليها في البحث ، فقد استخدمت كثيرا تقنيات العمل الميداني والاساليب الاحصائية لدراسة خاصة المجتمعات الامريكية التقليدية التي ساهمت في فهم بناء المجتمع القروى باعتباره كلا متكاملا . (2)

---

(1) محمد الجوهرى وجماعته ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، 1980 ، ص ص . 18 . 20 .

(2) ص ص . 21 . 22

وفي اوروبا ، تاخر ظهور علم الاجتماع الريفي . ففي البداية ، لم يكن من السهل بالنسبة لعلماء الاجتماع ان يضعوا في اعتبارهم الفروق الموجودة بين المجتمع الريفي وغير الريفي ، رغم اقامتهم لفكرة الثنائيات في مجالات اخرى . لذا ، لم يجد هذا الفرع الاجتماعي مكانة عندهم ، خاصة وانهم لم يظهروا اى ميل لعلم الاجتماع الريفي الامريكي ولبحوثه التطبيقية ، وهذا بحجة عدم تلاؤمه مع تصوراتهم الخاصة . الا انه رغم قلة الحماس لانشاء هذا الفرع السوسيولوجي ، كانت باوروبا معرفة منظمة حول المجتمع الريفي ، تجسدت خاصة في التقارير الوطنية التي تعد في غاية الاهمية ، والتي تمتد جذورها الى القرن التاسع عشر . وعليه ، فلم يظهر بها الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان ذلك وفقا للمعنى الامريكي بسبب الاتصالات التي تكثفت بينهم وبين الامريكيين ، وبمناسبة ايضا لجوء علماء الاجتماع في اوروبا الى اعادة النظر في الوضع الاكاديمي لعلم الاجتماع تحت تاثير مناهج البحث الجديدة . كل هذا الى جانب نمو الشعور باهمية الاعتماد على علم الاجتماع في حل مشاكل المناطق الريفية . (1)

ولعلم الاجتماع الريفي في اوروبا اليوم مميزاته ، اذ يهتم خاصة بمناقشة ظاهرة الانتشار الثقافي في ضوء النظريات الكبرى ، وفي ضوء القيم والمعايير التقليدية . وهناك موضوع اخر هام يدور حول كتابة تاريخ ثقافة المجتمعات الريفية الاوروبية ، ويبدو ان للدراسات الاوروبية الصادرة في هذا المجال طابع عمومي يستبعد التركيز على الظواهر الجزئية المعينة . (2) .

وفي الجزائر ، ظهر علم الاجتماع الريفي جنبا الى جنب علم الاجتماع الصناعي . وابقى الجامعة المؤسسة الوحيدة التي تسمح للطلبة بالتخصص في هذا الفرع ، والذين ما يزال عددهم محدودا بالمقارنة مع طلبة الفرع الصناعي . في الواقع ، لم ينبسح هذا الاختصاص عندنا من ايسة فلسفة اجتماعية متعلقة بواقعنا ، او اى ثورات فكرى معين . لكنه ارتبط اكاديميا ، ومنذ ظهوره بالتيارات والمدارس الغربية السائدة في مجال دراسة المجتمع الريفي ، وهذا لاسباب عالجناها في الفصل الثالث من بحثنا . وسرعان

---

1) مبادىن علم الاجتماع ، ص ص . 25 . 28

2) مبادىن علم الاجتماع ، ص ص . 29 . 30

ما برز في الميدان كنتيجة للتطورات التي حدثت بعد الاستقلال ، وبالتحديد ، يرجع نموه الى السياسة التنموية الوطنية التي مثلت قوة فعالة في هذه المرحلة ، بحيث انتبه الباحثون الى العديد من المظاهر الجديدة و الصعوبات التي طرأت على المجتمع الريفي الجزائري . . .

و من ثم صار الاهتمام بحل مشاكل هذا الجزء من مجتمعنا شعار الثورة الزراعية التي استهدفت تجسيد مطامح السكان الريفيين من خلال تغيير الواقع تغييرا عميقا يقضي على جميع اشكال الفقر و الحرمان . . .الخ . لهذا الغرض الذي يعد أحد ى القواعد الاساسية للحركة التنموية ، فقد عملت على استرجاع الاراضي ليس فقط لاصلاحها و تحديد ملكيتها ، ولكن ايضا لاعادة توزيعها على الفلاحين حتى يتمكنوا من استغلالها استغلالا جماعيا يراعي اساليب و تقنيات الفلاحة الحديثة . (1)

و قد كان لممارسة هذه السياسة اثر على اهتمام الطلبة و الباحثين في علم الاجتماع الريفي ، اذ انتبه اغلبيتهم الى ضرورة اعداد دراسات تطبيقية عبر مختلف الفترات الزمنية التي ميزت عملية تنظيم الانشطة الزراعية و الرعوية ، و سياسة التشجير ، وكذلك عملية اقامة اساليب جديدة للتسيير ، و تطوير السكن الريفي . . .الخ . و لتوضيح خصائص المحاولات التي تمت في هذا المجال ، اعتمدنا على ما كتبته الاستاذة شولي في احد رسائلها الجامعية بصدد الحديث عن وضعية الدراسات الاجتماعية الريفية في الجزائر بصفة عامة ، و الملاحظات التي قدمتها قائمة على اساس نقاط التركيز الكبرى وما تنطوي عليه من مواضيع .

فبالنسبة للانطلاقة ، بينت كيف ارتبطت البحوث الاولى بموضوع التسيير الذاتي ، وكيف سمحت هذه الابحاث بجمع الحقائق حول الوضع القائم بفضل استخدام الملاحظة و وسيلة الاستمارة ، و الاعتماد على اسلوب المقابلة الذى ساهم في تطوير علاقة الباحث بحقل البحث . و اضافت بانه كان لطبيعة هذه العلاقة دور في تقوية جانب التنبؤ بالاحداث . بعد هذا ، لاحظت تحول اهتمام الباحثين نحو القطاع الخاص تجاوبا منهم مع المشروع السياسي الاصلاحي الذى شجع على اجراء تحاليل توفر المعلومات

---

1) مجلة المجاهد ، مشروع الميثاق الوطني ، المرجع ذكر سابقا ، ص . 24

التي من شأنها ان تهيئ المجال للثورة الزراعية . (1)

و الدراسات التي تناولت موضوع الثورة الزراعية ركزت خاصة على المنجزات الاولى لها و قد توصلت الى فتح افاق واسعة امام الملاحظة بالمشاركة التي تضمنت اشتراك الباحثين في حياة القرويين ، و بالخصوص منهم المستفدين . فعلى مستوى مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي ، درس المختصون كثيرا مشاكل تسيير المستثمرات الزراعية ، كما اعتنوا من جهة ثانية بالاطلاع على انماط المعيشة و المشاكل التي يتعرض لها الناس في الوسط الريفي . ثم ان مثل هذه الملاحظة لم تكن مجرد تسجيل لمعلومات سطحية ، لذلك ترى الكاتبة اهمية استرجاعها اليوم لاعادة صياغتها للاستفادة منها ، خاصة و ان ذلك لم يكن سهلا انذاك . (2)

و ختاما ، يبدو واضحا ان لعلم الاجتماع الريفي في جامعتنا طابع تجريبي اكتسبه بفضل استعمال طرق البحث الميداني التي زودت باحثينا بالحقائق المتعلقة بطبيعة الظروف و المشاكل و العلاقات السائدة في الريف الجزائري . الا ان كل هذا يبقى غير كافيا ما دمنا اليوم لا نملك : سجيلات او بيوغرافيات ، او صور تدعم الملاحظات الامبريقية التي قدمت في تلك المرحلة الهامة من تاريخ تطور علم الاجتماع الريفي الجزائري ، و ما دام ليس لدينا اى تقويم شامل لهذا الاخير .

---

1) Chaulet Claudine , La terre , les frères et l'argent , thèse d'état ed . O.P.U. , p. 9

2) Ibid , p. 16

دراسة الاطروحة الاولى .

ا . تقديم موضوع البحث

التفت الاستاذ مدني سفار في هذه الدراسة الى موضوع القرى الاشتراكية للثورة الزراعية التي ظهرت في مجتمعنا كنتيجة للتغيرات التي حدثت بسبب الاخذ بالسياسة التنموية . (1) وبناء القرى الاشتراكية يمثل مرحلة من مراحل العملية الاصلاحية التي نصت على ضرورة التعجيل بالتغير الاجتماعي لكل الفئات القروية التي عانت خاصة على مر سنين الاحتلال من الضعف والفقر والعزلة ...

ويدخل هذا المشروع ضمن ما يسمى بسياسة الالف قرية اشتراكية . وهو عبارة عن عملية كبيرة ، تحاول الدولة من خلالها تغيير بناء الريف تغييرا جذريا ، وبشكل سريع حتى تصل الى اقامة مجتمع جديد قوى ومتماسك وقادر على مواجهة متطلبات التحديث . وبالتحديد ، تهدف الدولة من انجاز القرى الاشتراكية الى ارضاء احتياجات سكان المناطق الريفية في مجال السكن والتجهيزات المادية الجماعية .

وعليه ، يرتبط موضوع هذه الرسالة الجامعية بالكثير من الجوانب التي اثر عليها احداث هذا التغير في حياة المجتمع الريفي الجزائرى ، خاصة وان نموذج القرية الاشتراكية قد شمل جميع مظاهر الحياة الاجتماعية بما في ذلك السكن ، التعليم ، والصحة ... الخ ، محاولا بذلك خلق احسن الظروف في هذه المناطق . وجميع هذه الجوانب نلخصها في ظاهرة التكيف الاجتماعي ، اذ انصب اهتمام الباحث حول كيفية حدوث هذا التكيف مع المحيط الايكولوجي الجديد الذى يحمل في طياته مكونات تنبعث منها تاثيرات عديدة ، لتنعكس على المستفدين من القرية الاشتراكية .

---

1) Madani Safar Zitoun , Les Villages Socialistes de la Révolution Agraire en Algérie : L'Adaptation Sociale à un Cadre Ecologique Nouveau , Thèse de 3ème cycle , Directeur de Recherche : Jean Servier , Université Paul Valéry-Montpellier , 1976.

سعيا وراء بلوغ هذه الغاية المعرفية عمل الباحث على معرفة ظروف الانتاج الزراعي في الريف الجزائرى ، وكذلك الابعاد الايديولوجية التي انبثقت منها القرية الاشتراكية . كما حاول توضيح كيفية انجاز هذه القرى ، وهذا من حيث الشكل والمحتوى ، الى جانب دراسة الاثار والفعالية الحقيقية التي تمارسها المحاولات التنموية في ضوء الاحداث التي يمر بها مجتمعنا الريفي بعد تجربة قصيرة من انطلاق مشروع الثورة الزراعية ، والتي لم يتجاوز عمرها انذاك اربعة سنوات .

لقد انقسمت هذه الاطروحة الى جزئين : يتكون الجزء الاول من ثلاثة فصول عالجت مضمون الثورة الزراعية ، وطبيعة الاهداف التي اشارت اليها الخطب السياسية والايديولوجية في هذا المجال . والتحليل اخذ طبعا بعين الاعتبار الظروف التاريخية والاجتماعية المحيطة بجميع المشاريع الانمائية التي قدمت عليها الدولة . في هذا الجزء ، تعرض الباحث لمستويات التنظيم والعلاقات الاجتماعية ، والافاق المستقبلية المتعلقة بمشروع القرى الاشتراكية ، اضافة الى دراسة خصائص الحياة الاجتماعية التقليدية في الريف الجزائرى . اما الجزء الثاني ، فقد خصصه اساسا لنتائج البحث الميداني الذى اجراه على عينة من القرى .

وبالاعتماد على المقابلة والملاحظة والوصف ، تمت هذه الدراسة السوسيولوجية لموضوع القرية الاشتراكية وعلاقتها بظاهرة التكيف الاجتماعي . وقد ركزت على ابراز الخصائص المميزة للتكيف الاجتماعي الذى يصاحب تغيير الوسط في المناطق الريفية اضافة الى معرفة ما ينشأ في داخلها من ممارسات ، وما يظهر من تفاعلات .

II . تقديم مشكلة البحث

ارتبطت مشكلة هذا البحث بالثورة الزراعية وظروفها ، وكذلك بسياسة الدولة التي تبنت مشروع القرية الاشتراكية . وانطلاقا من اهداف هذه الاخيرة ، وخصائص عناصرها والدعائم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقوم عليها ، تمكن الباحث من تقديم صورة عن هذا المشروع الذى يعد جزءا من مشروع الثورة الزراعية التي تعتبر احدى البواعث الاولية التي تضمنتها الخطوات الاشتراكية الاساسية للسياسة الوطنية .

ومن خلال هذه الصورة ، لاحظ الباحث بدقة ان الالاف قرية ليست مجرد

عملية لانشاء السكن الريفي الذى يعد العنصر الحاسم الذى يتوقف عليه مستوى التحكم في التنظيم ، بل تتجاوز حدود ذلك لانها سوف تؤثر في بنية المجتمع الريفي بشكل عام. ومن ثم يؤدى مجرد وجود هذه القرية النموذجية الى حدوث تحولات اجتماعية و ثقافية حتى تتفق مظاهر الحياة الجديدة مع متطلبات المساعي التي من شانها القضاء على المشاكل المطروحة في هذا الجزء من المجتمع .

استنادا الى هذه الحقيقة ، اضاف الباحث بان مهمة تغيير واقع السكان الريفيين و تلبية احتياجاتهم ، و التي وجدت من اجلها القرى الاشتراكية للثورة الزراعية لن تتم دون التاثير في شبكة العلاقات الاجتماعية ، بحيث سيعمل كل انجاز جديد على الربط بين النشاط الزراعي و السكن الريفي من جهة ، و بين اسلوب الحياة لسكان القرية و مجال هذه الحياة من جهة ثانية .

لكن رغم وضوح العديد من الامور و المسائل التي استهدفت احداث تغيير مرغوب فيه ، و بالتالي مقصود في مختلف جوانب الحياة في الوسط الريفي ، الا ان الباحث قد اعتبر اشكالية الثورة الزراعية اشكالية غامضة لانها اقتصرت على حصر النتائج التي سوف تترتب عن العمليات التي اذخلت على هذا الوسط ، دون التطرق للابعاد الحقيقية التي تصاحب دوما تغيير اساس العلاقات البنائية في المجتمع الريفي ، وكذا ابعاد الممارسات الاجتماعية التي تظهر بوادرها تدريجيا ضمن هذا المشروع الاجتماعي للقرية . و بمعنى اخر ، يمكننا القول بان ما اوجزه الباحث حول غموض هذه الاشكالية يعني ان حل مشاكل المجتمع الريفي ، بل و نجاح مشروع الالف قرية لا يتوقف فقط على التجديدات التي يحدثها التغير في بناءه الاجتماعي ، ولكن يتطلب الاخذ بعين الاعتبار موضوع التكيف او عدم التكيف مع الشكل الجديد في ظاهرة الاستيطان التي تمليها القيادة لكي تسود في اريافنا .

في هذا المستوى بين الباحث مشكلة التكيف التي يعاني منها القرويين الذين استفادوا من المنشآت الحديثة ، بما في ذلك المسكن و المرافق التابعة له . ولهذه المشكلة صلة في نظره بظاهرة عدم جدية بعض جوانب المشروع المنفذ من حيث انه يفتقر للهياكل القادرة على تقديم الخدمات اللازمة في مجال تعبئة المستفيدين لكي يسهل عليهم التفاعل مع المحيط الايكولوجي الجديد ، خاصة و انهم يعانون من الامية

وقلة الوعي السياسي . . . الخ . لهذا يضيف بان انجاز القرى الاشتراكية قد تم في ظ
ظروف خاصة ، اغفلت اثناءها المبادئ الاساسية التي كان من المفروض ان تراعى في
مثل هذه العمليات السياسية الواسعة النطاق .

اما عن سبب عدم تكامل خطة الدولة الى حد عجزت عنده عن تحقيق التكيف الايجابي في الوسط الايكولوجي الجديد ، يرى الباحث ان ذلك يعود الى الطوبوية التي وقع فيها المسؤولين السياسيين الساهرين على تنمية الريف الجزائرى ، والذين جعلوا من القرية الاشتراكية السبيل الامثل لحل التناقضات التي تراكمت في الاوساط الريفية لمجتمعنا . وبمعنى اوسع ، اتخذت الدولة من برنامج الالف قرية الوسيط الفاصل بين النمط التقليدى القائم والنمط الجديد ، لكنها لم تفترض بوضوح حدوث بعض التغيرات التي تنعكس على الحياة السيكولوجية للمستفيد بسبب استخدام التجهيزات المادية التي يوفرها المسكن الجديد ، وبسبب ايضا طبيعة التعامل الذى تفرضه البيئة الجديدة .

لذلك ، يرى الباحث ان المشكل ناتج عن اكتفاء الدولة بالتوجيهات التي تتفق اثارها مع الاهداف التي انشات من اجلها القرية ، والتي نذكر منها خلق نمط جديد من العلاقات الاجتماعية ، وتدريب الناس على العمل الجماعي والتعاون . . . الا انها لم تركز على جانب التاثيرات الخارجية التي تلعب دورا هاما في احداث ا... التحول ، وفي تجسيد العلاقة بين المستفدين والمسكن الجديد ، وكذلك في تصوير حقيقة تفاعلهم مع برنامج القرية . وبالتالي ، فان لهذه الاخيرة معنى سياسي كبير ، لذا يجب دراسة صوره ومشاكله المطروحة بداخلها لان ذلك سيساهم في حل قضية هذا البحث .

III . الاطـار النظـري للبحـث

اذا اخذنا بمشكلة ونتائج هذه الدراسة التي استهدفت تقدير التكيف الاجتماعي في القرية الاشتراكية ، باعتبار ان الوسط المخصص للسكن وللعمل ولغيره ، يمثل دائما شكلا من اشكال مظاهر الحياة الاجتماعية التي تنبثق عنها ظواهر جديدة ، وعلى الاخص ظاهرة عدم التكيف ، فان ذلك يدلنا على الترابط الوثيق الذى اقامه الباحث بين البيئة ، طريقة الحياة وطريقة التخطيط ، اى بمعنى اخر بين القرية الفلاحية ، المستفيدين وخطاب الدولة الصادر عنهما .

وبفضل العلاقة التي اقامها الباحث بين هذه العناصر الثلاث ، اتضح انه ينظر للقرية الاشتراكية على انها كلا متساندا . هذا ما ساعده على معالجة الارتباطات والعلاقات القائمة بين مختلف اجزاء مشكلة البحث وهذا في ظل سياقها العام . وقد ادت تحاليله المتعددة الجوانب الى الكشف عن النقائص التي احتوتها الخطة الانمائية التي جلبت الى الريف الجزائرى ، والتي تعد في نفس الوقت دخيلة على ايديولوجية الدولة . كما ادت الى اظهار اسباب عدم فعاليتها في واقع الارياف الجزائرية خاصة وان تنفيذ عمليات هذه الخطة تم قبل ان تهيىء الشروط الضرورية لايجاد اقبال سكان الارياف عليها .

ورغم ان الدراسة لها طابع امبريقي ، الا ان ذلك لا يستبعد الجهود التي بذلها الباحث في المجال النظرى . فقد حاول الاستفادة من الحقائق التاريخية التي شهدها الريف الجزائرى ، وبالخصوص من المعلومات المتعلقة بظروف توسع الملكية الاستعمارية التي تجاوزت حقوق الفلاح الجزائرى . وبهذا الصدد ، استعان كثيرا بالتقارير والوثائق التي دلته على مميزات نتائج الممارسات الاستعمارية في هذا الميدان .

من جهة اخرى ، تجنب الباحث تلك النظرة التي تنص على انه كلما نمت الظروف المادية ، كلما انتشرت مظاهر الانسجام والانضباط داخل المجتمع تجاوبا مع متطلبات هذا النمو . وبالنسبة له ، لا تخضع الحياة الاجتماعية للقرويين لاية صورة اولأي نظام خارجي ، لان مسائل هذه الحياة نابعة من داخلية الافراد و والجماعات . . .

وفي الحقيقة يجمع تصور الباحث للمشكلة المعالجة في هذه الاطروحة بين عدة اطر نظرية ، ومن اهمها اطار نظرية المجال التي تكمن اهميتها في تحليل مشكلات تتعلق بالبناء التنظيمي استنادا الى معطيات الواقع الذي ينتجه ادراك ونظرة الافراد للعالم الخارجي المحيط بهم . وفي هذا البحث ، قام الاستاذ سفار بالتركيز على هذا الجانب ، مما سمح له بادراك حالة المستفدين في وسطهم الايكولوجي الجديد ، ويقصد بها تلك الحالة التي نتج عنها عدم التكيف بينهم وبين مجالهم الحيوي . ولم يكن هذا ممكنا لو لم يتعرض للقوى الايجابية والسلبية التي توجه حياتهم ، والتي تخفي ايضا العوائق التي يتعرضون لها بشكل عام .

دراسة الاطروحة الثانية

ا . تقديم موضوع البحث

من جملة الابحاث التي تناولت مواضيعها مشروع الثورة الزراعية لدينا دراسة الاستاذ شريف بن قرقورة والتي تم اعدادها حول ظاهرة التطور التدريجي لبناء القرى الاشتراكية . (1) والموضوع يحدد في حد ذاته انتاج للسياسة التنموية الاجتماعية و الاقتصادية التي أرادت القيادة من خلالها احداث تغيرات جذرية في المجتمع الريفي ، وذلك في اطار انجاز مهام الثورة الزراعية .

وبالتحديد ، استهدف الباحث الوقوف على مختلف العمليات التي تخفي الابعاد الحقيقية و المتعددة التي يمارسها هذا الانجاز على الحياة الاجتماعية لابناء الريف بصفة عامة . لهذا السبب ، اختار مرحلة بناء القرى الاشتراكية من اجل تحليل و وصف كيفية تنفيذ الخطوات المتخذة في هذا السبيل .

اضافة الى ذلك ، اهتم بالمظاهر الجديدة التي خلقتها الاوضاع المرتبطة بسياسة الزراعة التي مارست تاثيرا كبيرا على حيثاة الاف الفلاحين سواء فيما يخص حياتهم العائلية او فيما يتعلق بعلاقتهم بالارض و العمل الزراعي ... على هذا الاساس ، قدم الباحث صورة شاملة تبين خصائص العناصر و الدعائم التي يقوم عليها مشروع انجاز الالف قرية .

ولاجراء البحث الامبريقي ، اختار ثلاثة دوائر تابعة لولاية تلمسان ، و تتمثل في قرى الجبس ، شبيقية و ماقورة . و الجوانب التي تطرق لها بالدراسة هي :

- الجانب الجغرافي و المجال التاريخي و الاجتماعي و الاقتصادي لكل دائرة ،
- النشاط الصناعي و الزراعي في القطاع المسير ذاتيا ، و القطاع الخاص ، الى جانب قطاع الثورة الزراعية .

---

1) Benguerguoura Chérif , Le processus de réalisation des villages Socialistes , Thèse de $3^{ème}$ cycle , Sous la direction de : Henri Mendras , Université de Paris X , 1980

اساس اختيار القرى الجديدة وكل ما يتضمنه هذا البرنامج من ابعاد ، اضافة الى دراسة كيفية بناء القرى ، وتوزيع السكن على المستفدين ، وكذا دراسة نمط تسييرها .

وقد تمحور البحث وبوضوح حول المنطق الذى انتهجه المركز ، والعلاقة القائمة بين الجهاز السياسي الادارى والهيئات المشرفة على انجاز القرية الاشتراكية في الميدان ، فضلا عن محور تدخل التقنيين والقطاع الخاص في العملية التي خصت ايضا عدة فئات فلاحية .

. تقديم مشكلة البحث

في سنة 1972 كانت هناك امالا بانشاء الف قرية اشتراكية لفائدة الريف الجزائرى . وقد فتح هذا الامر افاقا جديدة امام الفعاليات الاقتصادية والسياسية لانه كان يبدو منذ البداية ان العملية سيتولد عنها تغييرا قادرا على كسر مصادر التخلف ، وبالتالي قادر على توليد تنمية ريفية سريعة تمس الجوانب المادية والغير مادية .

اذا كانت النصوص الرسمية تبين ان هذا الانجاز الذى يشمل كل مناطق الوطن ليس همه قاصرا فقط على انجاز السكن الريفي ، ووضع اساليب جديدة لحل الاختلافات والتناقضات التي تحدث في هذا الوسط الى غير ذلك من الاهداف التي رسمت للقضاء على كل مظاهر الاستغلال ، وتنمية الخدمات المرتبطة بالارض ، فان الباحث ذهب الى ابعد من ذلك ، واعتبر بالتالي بناء الالف قرية اساس المنطق السياسي الايديولوجي الذى اعتمدت عليه السلطة من اجل فرض وجودها ومبادئها على الجماهير الريفية .

ففي الوقت الذى كانت الدولة تريد استثمار مداخيل البترول الى جانب نشر سياستها الداخلية ، عرفت كيف توحد بين الاختيارات الاساسية لهذه السياسة ، وبين طموحات سكان الارياف على وجه الخصوص ، والذين كانوا يأملون في تغيير ملامح ضعفهم . . . ثم اضاف بان الريفيين لم يطالبوا القيادة بمشروع القرى الاشتراكية رغم تمسكهم بالاصلاح الزراعي . لكن بمجرد ما حدث هذا الاتحاد والتطابق بين

الاهداف التنموية ورغبات المجتمع الريفي ، قامت السلطة الحاكمة بنشر فكرة بناء هذه القرى ، وهذا لكي تتخذ مكانة في الاوساط الريفية ، علما بانها عمليا لم تهيىء المشروع بشكل موضوعي ومنسجم . وبناء عليه ، اتضح بانها قد انطلقت من فكرة تعكس موقفا يدعم سياستها . وهو الموقف الذى استخدم القرية الاشتراكية كوسيلة نظرية وعملية لاصلاح الريف وادارة الانتاج ، اضافة الى توجيه جميع القوى التي تتضمنها العملية .

من هذا العرض ، يتضح ان الباحث قد استمد مشكلته البحثية من الابعاد السياسية والايديولوجية لمشروع القرى الاشتراكية ، وهي الابعاد التي تحددها الدولة التي صارت في مجتمعنا تديـر كل الاجراءات السياسية والغير السياسية الخاصة بالميدان الزراعي والوسط الريفي ... الخ . وبما ان الامر كذلك ، فقد اعتبره الباحث سببا في ظهور المشاكل والاختلافات التي بدأت تنتشر في الميدان بعد تجربة لم تتجاوز الستة سنوات ، وذلك بين مختلف الفئات المعنية بالامر ، والمتمثلة في فئة الذين يرغبون في تحويل الريف طبقا للصورة التي يعينونها ، وفئة الساهرين على تنفيذ ما تقرره الفئة الاولى ، واخيرا فئة المواطنين المستفدين من المشروع .

من زاوية اخرى ، لاحظ الباحث ان الاعتماد الكبير على جانب المستلزمات المادية وما يكلفه لم يكن كافيا لحل تناقضات الريف ، وبالخصوص فيما يتعلق بظاهرة اندماج الريفيين في الوسط الاجتماعي الجديد ، وبمدى تطابق القرية مع الواقع ؛ لان هذه المشاكل لا يمكن فهمها بالتركيز فقط على مفاهيم الضرورة الاجتماعية والاستجابة لها ، بل يمكنن فهمها من خلال البحث عن العناصر التي تؤهل هذا التنظيم الجديد في ضوء التشكيلة الاجتماعية للمجتمع الجزائرى .

لقد نظر الباحث لمشكلة بحثة على انها قضية متشعبة ومركبة ، تتحكم فيها شبكة من ال من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي انبثقت من مستويات مختلفة من التنظيم لتنعكس على المحيط الريفي ، وعلى تصورات افراده ... وفي ضوء هذه الصياغة لموضوع البحث والملاحظات العامة الواردة حوله ، تحددت اهم المحاور التي عالجها الباحث ، والتي ندرجها ضمن هذه التساؤلات :

1 . الى اى حد استطاع برنامج بناء القرى الاشتراكية تصوير ارتباط نظامه بعملية

تهيئـة الاراضي الصالحة للزراعـة .؟ و ما هي علاقته بالتهيئة العمرانيـة ؟

2 . هل لانشـاء القرى الاشتراكية بعـدا تاريخيا معينا يـدل على استمرارية اتجـاه استخـدام المجـال ؟ ام ان للعملية صلـة باتجـاه جديد معاكس لما كان مالـوف ؟

3 . ما هي الاثـار المترتبة عن انجـاز هذه القرى فيما يتعلـق بالحـد من ظاهرة الهجرة الريفية ، خاصة و ان مـد ن البلاد تتعـرض الى تضخـم سكاني متواصـل منذ الاستقـلال ، و هذا في الوقت الذى ظهـرت فيه مشاريع خاصة بالريف هدفها الحـد من هذه الظاهرة فكيف يفسـر هذا التناقض ؟ .

4 . كيف يحـدث الاندمـاج داخل الوسط الجغرافي الاقتصادى الجديد الذى يظهـر بظهـور القرية الاشتراكية ؟

5 .. اذا كانت الدولة تهتـم بالسكن الريفي و تهمـل السكن الحضرى ، فكيف تكـون نظرتنا للفـروق الريفية الحضرية التي يتسبب فيها النسـق السياسي الوطني .؟

و فضـلا عن هذه التساؤلات يتضمـن البحث فكرتين اساسيتين هما :

<u>الفكـرة الاولـى</u> : لقد اتخـذت الدولة من برنامج الالـف قرية سنـدا لاعـادة تنظيم سكان الارياف لان ممارساتهم الاجتماعية لا يمكـن ان تفهـم الا اعيـد تنظيمها ضمن حقل المحـددات الاجتماعية التي سيجسدها البناء الجديد . و بما ان القرية الاشتراكية تنجـز عبـر مراحل مختلفة ، و بفضل مساهمات الجهـات المعنيـة بتنفيـذ خطـوات المشروع ، فهي اذن انتاج للتدخـلات المختلفة التي اشرفـت عليها ، و بالتالي انتـاج للتصـورات و الاهداف العديدة و المتنوعة التي حركـت عـدة جهـات .

<u>الفكـرة الثانيـة</u> : لقد كـان للظـروف الجغرافية و المناخية السائـدة في كل منطقة ريفيـة مستفيـدة دورا خاصا في تنظيـم العلاقة بين المركـزى الجهـاز السياسي الادارى للتقنيين ، و القطـاع الخـاص ، و الفئات الزراعية المعنيـة بالمشروع . لذلك تعـددت الحـالات بحكـم تعـدد الخصوصيات الطبيعية .

و اخيـرا تتضمـن الدراسة فروضا نذكـر منها ما يلـي :

1 . يؤدى تدخـل الولاية و الدائرة في عملية اختيـار موضـع القرية الجديدة الى فـرض اختيـار مسبـق للفئات الريفية التي ستستفيـد .

2 . تملـي مرحلة ادراك معاني و ابعـاد مشروع القـرى الاشتراكية على المهندسين

اقتراحات عديدة نابعة من مصادر مختلفة .

3 . ان مشاركة الفئات الريفية في عمليات البناء يطلبها بالحاح المشرفين على المشروع لاسباب عديدة ، اما لخلق روح التماسك والالتحام ، واما من اجل توفير بعض التكاليف .

4 . التسيير يكشف عن الصعوبات التي تواجهها السلطة من جهة ، ويبين مدى ارادة ورغبة المستفدين في تنظيم القرية الجديدة .

III . الاطار النظري للبحث

لفحص الافتراضات الواردة في البحث ، اكد الاستاذ بن قرقورة على ضرورة عرض وتحليل كيفية سير انجاز القرى الاشتراكية في الريف الجزائري . ويتضمن اقترابه النظري تقديرا للمعنى الذى تحمله الحياة في القرية وخاصة بعدما تحدث التغيرات والتحولات العميقة التي تصاحب دوما البناء الجديد لتنعكس على سلوك المستفدين .

لقد ساهم اسلوبه في تناول هذا الموضوع في توضيح مميزات الواقع الاجتماعي للقرية الجديدة ، وايضا في اظهار طبيعة العلاقة القائمة بين فئات المجتمع الريفي والعالم الخارجي . وعليه ، فلم تشكل حياة المستفدين المادة الوحيدة للتحليل لانه نظر في العديد من الجوانب التي تشكل اساس هذا الواقع . وترتب عن ذلك ان كانت تفسيراته السوسيولوجية اكثر التصاقا بمشروع الدولة ، واكثر وعيا بالمشكلات التي يطرحها على المستفدين بل وعلى الحياة الاجتماعية ككل . ومن هنا يبدى اهتمامه الكبير بالاختلافات والتناقضات التي ظهرت بسبب تعدد انماط الدوافع والغايات والتصورات التي حركت عملية انجاز القرية الاشتراكية .

ونلاحظ ايضا بان الباحث لم يحاول التركيز على المنظور الذى يقتصر على الربط بين الصورة التقليدية التي تبرز عنها ضروريات مختلفة في المجتمع وبين اساليب الاستجابة لها لان هذا لا يسمح بتقدير الجانب الاجتماعي الذى تخفيه هذه المسالة . ونفس الموقف اتخذه من الاتجاه الذى يستخدم السكن كعاملا لتحليل المظاهر التي تصاحب تغير الوسط الريفي لانه توجد بالقرية مرافق اخرى يجتمع فيها الناس ، وهي عبارة عن منشآت جماعية تؤدى ادوارا معينة تؤثر بدورها على

ظروف تنظيم السكان ، وبالتالي على المعاني التي يحملونها اتجاه هذه الظروف...

ان الاطار النظرى لهذه الدراسة لم يضع اية تحفظات اتجاه النظريات الاجتماعية الكبرى ، لكنه يبدو مرتبطا بتلك النظرة التي تحاول من نظريات بناء القوة والتاثير والاتصال ، والتي من مميزاتها معالجتها لمشكلات البحث في ضوء علاقاتها بالاوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع القروى . ولا باس ان نضيف بان النتائج المتوصل اليها في اطار ظروف المجتمع موضوع الدراسة تبين ان الباحث لم يعتمد على الحاجات الاقتصادية ، ولم يسترشد بمبدأ الاستجابة ، كما انه لم يحاول تقديم اى تبرير فكرى لسياسة القرى الاشتراكية ، وانما ركز على دراسة الوظيفة التي يؤديها كل طرف معني ببناء القرية . وعلية ، اتضح بانه لم ينظر الى هذه الاخيرة على انها نموذج مفتوح لكل التاثيرات التوجيهية التي تنبعث في كل مرحلة من مراحل انجازه . وبالتالي ، يتقاسم حقيقة الوضع القائم في الوسط الريفي الجديد كل من البناء السياسي الادارى ، والبناء الاجتماعي الثقافي الى غير ذلك من البناءات التي تمارس تاثيرها على القرية . واخيرا ، لا نعتقد ان لهذا البحث اتجاه نظرى واضح ومعين رغم تعدد المداخل السوسيولوجية التي استفاد منها .

دراسة الاطروحة الثالثة

ا . تقديم موضوع البحث

اجريت هذه الدراسة التي قامت باعدادها الاستاذة كلودين شولي في الريف الجزائرى هي الاخرى . وقد تناولت فيها على حد تعبيرها موضوع الاستراتيجية العائلية والانتاج الزراعي في الجزائر منذ سنة 1962 . (1) وقبل تقديم هذا الموضوع وبشكل مفصل ، لا بد ان نشير الى ان السيدة شولي تعد من بين الباحثين الجادين في اختصاص علم الاجتماع الريفي ، ولها خبرة طويلة في الميدان ، بحيث قضت اكثر من عشرين سنة في التفكير والبحث الملتزم حول الزراعة الجزائرية . ثم انها غالبا ما كانت تنجز اعمالها ضمن مجموعات البحث العلمية ، والملتقيات المنعقدة على مستوى الجامعة وخارجها .

وفي هذه الاطروحة ، التزمت بتحليل البنية الزراعية وما افرزته من عناصر، ونقصد بها تلك العناصر التي ادخلت قيم جديدة على استراتيجية الاسرة المتاثرة بتغير اساس التنظيم الزراعي في مجتمعنا . ان النموذج الذى ظهر بعد الاستقلال قد ادى الى احداث تغير واسع انصب على الريف ككل ، وبالخصوص على الاسرة والعلاقات الاجتماعية التي اخذت تتجه اتجاها اخر غير الاتجاه القديم الذى كان سائدا قبل صدور الاجراءات التنظيمية التي نصت على اعادة هيكلة القطاع الفلاحي .

وقد ورد ايضا في بداية الدراسة ان الباحثة تريد النظر في مظاهر الحياة والعلاقات الاجتماعية المنتشرة في القرية ، وكذلك العلاقات التي تربط الريفيين بالمحيط الطبيعي الذي يعيشون فيه . وبالضبط ، اختارت العلاقات التي تربطهم بالارض ، والتي تعتبر مصدر موارد الرزق والعيش لكل الافراد . وللتحديد اكثر ، وجهت اهتمامها لتحليل نمط العلاقات التي تظهر على مستوى الاسرة ، خاصة وان لعلاقات الانتاج صلة وثيقة بعلاقات القوة التي تنشأ بين الاخوة ، اى بين الاشخاص

---

1) Chaulet Claudine, La terre, les frères et l'argent. Stratégie famililiale et production agricole en Algérie depuis 1962., Université de Paris [illegible]

الذين يتمسكون بالاحكام والمعايير العائلية التي تضبط سلوكهم وفق نحو يفرض الانسجام بينهم، وهذا بحكم انتمائهم الاسرى ووعيهم المشترك ، وطموحاتهم المتشابهة التي تملي عليهم نموذج التعامل مع الارض، الدولة والمجتمع ...

من جهة ثانية ، شملت هذه الاطروحة التي تعرضت للعوامل التي تحدد استراتيجية الاسرة على ثلاثة اجزاء ذات حجم كبير وهي :

الجزء الاول : تضمن اثنى عشر فصلا ، وتمحور حول موضوع علاقة الدولة بالمسالة الزراعية من جهة ، وبالريفيين من جهة ثانية . بالاضافة الى تقديم عرض تاريخي وتحليلي واسع عن المجموعات والنظم الزراعية التي تواجدت في مجتمعنا ابتداء من تاريخ الاستقلال الوطني .

الجزء الثاني : احتوى ثلاثة عشر فصول ، واهتم بملاحظة الممارسات الزراعية لاستخراج الخصائص اللازمة واللائقة للتعريف بكل فئة من فئات المنتجيين الزراعيين ، وبالتالي تحديد الاختلافات التي تميز بعضها عن بعض من حيث حجم المساحة الزراعية المستغلة ، وكذا بالنسبة لوسائل الانتاج المستخدمة ، ومستوى الدخل الى غير ذلك من العناصر التي تساعد على فهم هذه الجماعة من اجل ذاتها .

كما وجه الاهتمام في هذا الجزء لنوع الممارسات التي تظهر سواء في القطاع الخاص او العام بهدف التمركز حول سياسة تقوية وتشديد العمل الزراعي اما في اطار الاستغلال العائلي للارض او في اطار الاستغلال الجماعي ، وكل هذا من اجل استخراج المنطق الذى يحمله كل اختيار .

الجزء الثالث : تضمن معطيات المشاريع الوطنية الانمائية التي هي في الوقت نفسه مشاريع سياسية واجتماعية واقتصادية وناقشت الباحثة فيه التصرفات التي يصدرها الفلاحون اتجاه التحولات العميقة التي تفرزها هذه المشاريع . وفي الختام نضيف بان الباحثة قد اعطت اهمية بالغة لجانب العلاقات التي تربط بين الاسرة وبين اسلوب استغلالها للارض .

II . تقديم مشكلة البحث

في كل قطاع زراعي تنشأ استراتيجية عائلية خاصة من اجل توجيه اسلوب التفاعل والتعامل مع التنظيم القائم بالنسبة لعملية الانتاج . هذا ما ينطبق تماما على مجتمعنا الذي اصبح فيه الوضع الزراعي متازم بسبب عدم قدرته على اداء دوره كما كان متوقعا منه ، وهذا منذ انطلاق محاولات الاصلاح وعمليات اعادة الهيكلة التي قامت بها الدولة على مستوى واسع . وكنتيجة لانتشار عوامل هذه الاوضاع المتأزمة عبر مناطق مجتمعنا الريفي ، والتي تجسدت مظاهرها في ضعف المردودية وعدم فعالية الاداء الاقتصادي ، وكثرة التقصيرات في التسيير ، الى جانب تعدد اشكال التهاون والتبذير ، اضطر المزارعون الى التعبير عن قلقهم وعن عدم اقتناعهم بالعديد من الاجراءات الادارية ، والتي بحكم طبيعتها ادت الى تقليص مردودية العمل الزراعي .

اما الدولة ، فقد اضطرت هي الاخرى الى مواجهة هذا الوضع ، بحيث اقدمت على توسيع حركة الاستيراد ، بل وتكثيفها في بعض الاحيان لسد الاحتياجات الداخلية للمواطنين الذين يتزايد عددهم تدريجيا وبنسب معتبرة . كما تسبب هذا الوضع ايضا في نمو ظاهرة الهجرة الريفية والزراعية معا ، وذلك كرد فعل على الاوضاع المعيشية الغير مستقرة بالمقارنة مع مثيلاتها في المراكز الحضرية الصناعية التي استفادت من استراتيجية التصنيع . وهو ما ادى بدوره الى اضعاف العلاقة الهيكلية والوظيفية التي اشرفت عليها الدولة بين القطاع الزراعي ونظيره الصناعي .

ولتدعيم هذه الملاحظات الواقعية التي شكلت جانبا هاما في مشكلة هذه الاطروحة ، اضافت الباحثة بان المسائل التي تتمحور حولها هذه الملاحظات تعتبر من بين المسائل التي اثارتها المخططات التنموية ، والتي جلبت اهتمام الباحثين في عدة مناسبات ، نظرا لاهمية المهام التي اسندت للنشاط الزراعي . والشيئ المتفق عليه هنا ، والذي يبدو واضحا في جميع البحوث يدور حول العجز الوظيفي الذي ترتب عن تجربة خمسة عشر سنة ، قضيت كلها من اجل الاصلاح ورفع الانتاج .

وعليه ، تبحث قضية هذه الدراسة عن الاجابة الموضوعية التي من شأنها ان تقدم

تفسيرا للعجز الذى وقعت فيه الدولة رغم اعتمادها البارز على هياكل تقنية و مالية و ادارية معتبرة. وبمعنى اخر، لماذا فشلت الدولة من حيث ضبط مشاريعها التي كان من المقرر مبدئيا ان تثمر عن نتائج ايجابية ؟ فكيف يفسر هذا الاختلال والتناقض ؟

لحل هذه القضية، اختارت الباحثة اسلوب في الدراسة يختلف عن ما هو منتشر في الدراسات الاجتماعية الريفية الجزائرية . وبناء عليه، اعتبرت مظاهر العجز التي تحدثنا عنها انتاج ليس فقط لعدم التكامل ولانحرافات مشروع الدولة عن اهدافه، ولكنها ترجع ايضا لطبيعة التركيبة الاجتماعية الريفية التي لها مميزات خاصة غير تلك التي هي قادرة على تدعيم قرارات السلطة . وهو ما يعني ايضا بان التركيبة الاجتماعية للريف الجزائرى لا تشبع الضروريات التي تتطلبها مشاريع الدولة .

والخطوة التي اتبعتها الباحثة تنص على النظر في الجانب الحيوى الذى يشكله المزارعون باعتبارهم فاعلون اجتماعيون لا يقل الاهتمام بافعالهم اهمية عن الجوانب الاخرى . لقد قامت بدراسة سلوك المنتجين ، وبالخصوص السلوك الذى يدل على مميزات البنية الاجتماعية للريف من جهة، وعلى نوعية الذهنية التي تنشأ في ظل نظام العمل الزراعي القائم . كما اعتمدت في التحليل على حقيقة مؤداها ان التطور الراهن للمجتمع الريفي قد اخذ بعض صفاته من نماذج تنظيم الاسرة، والمتعلقة خاصة بالميراث المادى و الثقافي . وبالتالي، فهو لا يتناسب مع مبدأ المساواة الظاهرية وقواعد التنظيم التي تصنف العمال المزارعين على اساس الجهد المبذول مثلما نصت على ذلك الاشتراكية .

III . الاطار النظرى للبحث

ينطوى هذا البحث على نظرة سوسيولوجية خاصة يرجع لها الفضل في اعداد هذا العمل النظرى و المنهجي الرائد في علم الاجتماع الريفي بالجزائر . فمن اجل دراسة العلاقة القائمة بين واقع الاستراتيجيات العائلية و واقع النشاط الزراعي، تعرضت الباحثة للاتجاه المنهجي السائد في الدراسات السوسيولوجية الجزائرية، و هذا وفقا لاسلوب يقوم على اساس نقاط التركيز الكبرى .

والاقدام على هذه الخطوة في البحث كان لغرض الاحاطة بالنقائص التي شملتها هذه الدراسات . ففي هذا الاطار ، رأت الباحثة ان اغلب الباحثين يعتمدون على سياسة الدولة بهدف بلوغ امرين يحاولون من خلالهما اما توضيح عدم فعالية هذه السياسة ، واما التركيز على ايجابياتها ، لكن مع بعض التحفظات التي يرجعونها الى الانحرافات التي تظهر من حين لاخر . ولاحظت ايضا مدى سيادة التصور الذي يعتبر القوى البشرية المنتجة في القطاع الزراعي على انها مجرد عنصر من عناصر الانتاج ، وبالتالي تتخذ في كل مرة موضوعا للتدخلات السياسية التي تفرض عليها مبادئها وقوانينها .

هذا ما ارادت الباحثة تجنبه بعدما رفضت هذه النظرة التي جعلت من المنتجين موضوعا للعديد من الدراسات التي غلب عليها الطابع التقني الاقتصادي . ان هذه النظرة يحملها الخطاب الرسمي في مجتمعنا ، والذي لم يتمكن بعد من رعاية كافة المعطيات الاجتماعية والنتائج المحتملة ... الخ . وفي الحقيقة لم تكن تسعى في هذه الدراسة من اجل هيكلة تصور جديد ودقيق حول سياسة الدولة ولكنها استهدفت توضيح الكيفية التي بواسطتها ، او من خلالها تفهم ، تقبل ، تستخدم او ترفض التدخلات التي ترمي الى تغيير الوسط الريفي .

وبذلك تكون قد تخلصت من تلك الطريقة التي لا تسمح للمنتج الزراعي بالظهور الا كعنصر ثانوي ، ما دامت التحاليل السوسيولوجية الواردة في الدراسات المعنية بالامر تتم في ضوء المعطيات التي تبرز ذلك المنطق الذي يدل على ان التغير الاجتماعي من احتكار السلطة دون سائر المنتجين الذين يتحدد دورهم في التحمل والخضوع للتحولات التي تطرأ على حياتهم . والمحقق ، ان نظرة الاستاذة شولسي للازمة التي وقعت فيها الدولة والمجتمع الريفي بشكل عام تختلف عن نظرة غيرها من الباحثين لانها لم تعتمد في التفسير على نقائص التخطيط او سلبيات التطبيق البيروقراطي لسياسة الدولة الاصلاحية . كما انها لم تلجأ الى تبرير بعض الاختيارات التقنية الخاطئة على اساس عدم وجود معرفة منظمة حول ظروف مجتمعنا الريفي ...

في الواقع ، تطرقت لاسباب اخرى بهدف بلوغ درجة من التكامل ، تجتمع عندها

مختلف المعلومات و النتائج المحصل عليها في هذا المجال . ولعل ذلك سيؤدى الى ايجاد تفسيرا مقنعا للازمة التي وقعت فيها الدولة ، رغم ضخامة الامكانيات التي اعتمدت عليها لاصلاح اوضاع المجتمع الريفي ببلادنا ، وبالتالي توضيح اسباب المعاناة التي يتخبط فيها المزارعون بصفة عامة ، و هذا في الوقت الذى استقرت فيه عائلتهم بفضل تواجد المرافق السكنية و التعليمية و الصحية التي اقامتها سياسة الاصلاح ، و بفضل ايضا توفر التجهيزات الصناعية التي افادتهم في حياتهم العملية والمعنوية ...

و قد اتضح من افكار الباحثة ان الارض الجزائرية هي احدى العوامل التي عرقلت السير الحسن لمخططات الاصلاح ، اذ على الرغم من حداثة الوسائل المستخدمة في الانتاج الزراعي ، الا ان هذا الاخير ظل ضعيفا ، و ذلك لوجود عدة مشاكل ترتبت اساسا عن طبيعة الاستغلال الاستعمارى الذى لم يكن قائما على قواعد الاستغلال المنهجي للارض . انه الواقع الذى خيب امال المخططين و المزارعين و المستهلكين على حد سواء ، علما بان فكرة الاصلاح لم تكن كافية لرفع قدرات الارض و تحسين مردوديتها . بعد الاستقلال ، و امام جميع مظاهر الحرمان التي انتشرت في مجتمعنا الريفي ، تحولت هذه الفكرة الى صورة طوباوية ، وصارت الارض رمزا للفقر و الاحتياج . من جهة ثانية ، كان لهذا الوضع تاثيرا كبيرا على تغير تصورات و ممارسات المزارعين ، و بالخصوص على اولئك الذين ضعف ارتباطهم بالارض باعتبارها لم تعد تمثل بالنسبة لهم المصدر الوحيد لمعيشتهم . و بما ان صلتهم ببعض القيم المتعلقة بخدمة الارض ، و الموروثة عن الاجداد قد تقلصت اهميتها في مثل هذه الظروف العويصة ، فقد ادى ذلك بالبعض الى تقبل تدخلات تقني الدولة التي استهدفت اصلاح اراضيهم ...

اضافة الى كل ذلك ، كان لنموذج الاسرة الريفية دورا في تحديد العلاقة بين اعضائها المزارعون ، وفي تعيين كيفية استغلال الارض و اسلوب التعامل مع الاجراءات التي تتخذها السلطة في شأن النشاط الزراعي . و من بين المسائل المنبثقة عن هذا النموذج ، نذكر تلك التي تجلت في ظاهرة انقسام المجتمع الريفي الى فئات زراعية و غير زراعية ، و هذا وفقا للوظائف المزاولة في الزراعة او في قطاعات اخرى،

بحيث تنسب لكل فئة منزلة تكون مناسبة لمستوى ظروف الحياة والعمل ، ومنسجمة مع القيم الثقافية والسمعة الاجتماعية التي تتمتع بها كل فئة ، والتي تتوقف ايضا على مدى امتلاكها لوسائل الانتاج ...

في هذا الاطار ، وزيادة على هذه العوامل التي تسببت في تأزم الوضع بداخل القطاع الزراعي ، ذكرت الباحثة نتائج تطور العلاقة بين الدولة والمزارعين اذ لم تعد علاقات الانتاج هي الوحيدة التي تحدد المكانة الاجتماعية للمزارع ، لان العلاقة باجهزة الدولة اصبحت تتصدر كل اشكال العلاقات التي تدفع الى الحصول على اكبر قدر من الامتيازات الاجتماعية . وكل ذلك ، كان له تأثيرا سلبيا على العائلات وعلى علاقتها الواحدة بالاخرى . وعليه ، فان ظاهرة عدم استقرار مواقف وسلوكات المزارعين ، وعدم التمكن من فرض معايير الضبط التي تساعد على ابقاء ايجابيات مخططات الاصلاح ، الى غير ذلك من الامور التي ازمت الوضع في المجتمع الريفي ، جميعها تجد جزءا من مصادرها في هذا المستوى من الواقع .

بهذا التحليل ، توصلت الباحثة الى التفاعل مع خصوصيات البناء الاجتماعي المعني بالتحولات الزراعية . والنتائج المتوصل اليها في هذا البحث دليلا على وعيها باهمية دراسة الاستراتيجية العائلية التي لم يصل في ظلها المزارعون الى تقبل كل الظروف الجديدة التي افرزتها سياسة الاصلاح الزراعي . ومن الناحية السوسيولوجية ، يرتبط البناء النظري لهذه الاطروحة بذلك الاتجاه الذي يميل الى دراسة علاقات التفاعل بين الافراد والجماعات من وجهة نظرهم وتقييمهم للموقف الذي يتم داخله التفاعل .

ان هذه النظرة قد سمحت باعادة الاعتبار للدور الذي يلعبه الافراد المعنيين بما تسعى الى تنفيذه السلطة في المجتمع . واخيرا ، نعتقد ان التفسيرات التي قدمتها الباحثة والتي استمدت من داخل المجتمع الريفي ، ماهي الا نتيجة لاختيارها للاتجاه الفينومينولوجي ، الذي يعد ميتودولوجيا تسبيسا لكونه يعتمد على جدلية العلاقة بين الانسان والواقع وبالتالي يراعي جانب التصورات والافكار التي تحملها الممارسات الاجتماعية .

الفصل الخامس

منطلقات البحث السوسيولوجي في المجتمع الجزائري

محتويات الفصل

بعدما تعرضنا في الفصل السابق لعدد متواضع من الرسائل الجامعية التي تدخل ضمن اختصاص علم اجتماع العمل وعلم الاجتماع الريفي ، يمكننا الان تقديم عينات عن الصورة الحقيقية التي سوف تعبر عن طبيعة المواضيع التي يتطرق لها بالدراسة علماءنا في الاجتماع ، وكذا الخصائص النظرية والمنهجية التي تميز اعمالهم ، والنتائج المتوصل اليها بهذا الصدد ، ما هي في واقع الامر الا ثمرة الجهود الفكرية التي بذلها بعض الباحثين ، وعلى سنين معدودة ، بحيث حاولنا الاستفادة وبقدر المستطاع من مصادر الاشكالية التي انطلق منها كل باحث ، والتي على اساسها تم بناء الخطة المنهجية للبحث والمواقف المعرفية التي جسدت مشكلة البحث تجسيدا سوسيولوجيا .

وبما ان الملاحظات التي جمعناها تضرب بحروقها في جميع الاتجاهات الاجتماعية والتاريخية والسياسية ... الخ ، فقد ارتأينا حصرها في الاتجاهات العامة التي اثرت بشكل واضح على تشكيلة منطلقات البحث السوسيولوجي في مجتمعنا . وعليه ، يتناول هذا الفصل مميزات الدراسات التي تعرضنا لها في السابق ، علما باننا لا نهدف الى تحديد مدى مطابقة الافكار الواردة فيها لحقيقة ما ثابتة ، لان مثل هذه الحقائق لا وجود لها في العلوم الانسانية بصفة عامة . كما اننا لا نركز على تقييمها من خلال نسق فكري سوسيولوجي صحيح ضمن اطار تاريخي او حضاري معين ، اذ لكل نسق حدود ، وليس هناك بعد نسق عام يشمل كل المجتمعات البشرية ... ان الوضع الراهن كما اشار الى ذلك علماء الاجتماع ، وفي اكثر من مناسبة ، يتمثل في غياب اتفاق في مجال علوم الانسان ومنها علم الاجتماع ، اذ نجد اكثر من اتجاه ونظرية شاملة الى جانب العديد من النظريات الفرعية التي تحتوي كل منها على عدد هائل من المفاهيم والمقولات ، والتي سمحت بتراكم المعلومات وتنوعها حول مختلف المسائل والظواهر الاجتماعية .

ان التحليل يتم اذن من خلال العناية بالمعلومات التي توفر معارف علمية واضحة ومفيدة عن مجتمعنا ، والتي تبرز فيها الاحداث بصفة واقعية ، وهذا اسنادا الى الدعائم التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية من جهة ، وكذلك المبادئ السوسيولوجية التي تبدو اكثر من غيرها ، والتي امتدت الى مستوى من شأنه ان يساعدنا على

تحديد الاتجاه السائد في البحث السوسيولوجي في الجزائر ، ومن ثم اظهار موقع هذا الاتجاه بالنسبة للتيارات السوسيولوجية الكبرى ، والتي شكلت احد المواضيع الفرعية لهذا البحث . هذا ما سنحاول التوسع نسبيا في تحليله .

١ . المميزات الثابتة في البحث السوسيولوجي وعنايتها بالتغير الاجتماعي

لقد اوضحت الملاحظات الاولى ان الباحثين الجزائريين المختصين في علم الاجتماع قد وجدوا في التغير الاجتماعي المخطط ، وفي اشكال النمو التي تحدثها سياسة التنمية الوطنية مجالا واسعا للبحث . لذا حاول كل منهم الوقوف على التغيرات التي صاحبت اما التحول التكنولوجي ، او استراتيجية التصنيع ، او سياسة التوظيف ، او قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، او الثورة الزراعية ومشروع القرى الفلاحية ، الى غير ذلك من المشاريع الانمائية التي انعكست نتائج تطبيقها على البناء الاجتماعي والسلوكات والمواقف والاوضاع التقليدية بصفة عامة . وبفضل هذا الاهتمام ، تمكن كل باحث من تحديد ابعاد التخطيط الوطني ، وتوضيح دوره في احداث التغير داخل المجتمع ، وهذا فضلا عن النتائج التي تنجم عنه ، والتي تمارس وجودها كما سبق ان ذكرنا ، على الافراد والجماعات ، بل وعلى كل العلاقات والممارسات التي تنبثق عن التفاعل القائم بين برامج التنمية ومختلف النظم الاجتماعية ...

في هذا الاطار لاحظنا مدى سيادة المواضيع ذات الحجم الكبير والمتعددة الجوانب مثلما تبين عناوين البحوث التي تطرقنا لها في السابق ، والتي انصبت اساسا على التنظيم غير الرسمي في المنشأة الجزائرية ، ومسالة التحول التكنولوجي وعلاقتها بظاهرة تنظيم العمل ، وكذلك موضوع الاثار الاجتماعية للتصنيع والمترتبة عن انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة ، الى جانب مواضيع اخرى عامة نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، تلك التي تناولت بالدراسة قضية التوظيف وانعكاساتها على الفرد والجماعة والمجتمع ، وايضا موضوع المسالة العمالية والعلاقات الاجتماعية ...الخ .

في الحقيقة ، ترجع ظاهرة سيادة التعامل مع المواضيع الشاسعة الى حداثة انشاء علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية ، اذ لم يشهد بعد كل التطورات الضرورية والقادرة على تأهيله لما يسمى بالدراسة الميكرو- سوسيولوجية . لكن هذا الوضع قد اوقع البحث الاجتماعي في سياق روتيني على رأى الاستاذ شيخي الذى التمس في احدى بحوثه عدة نقائص في ظاهرة ارتباط البحث في علم الاجتماع بالفروض الاقتصادية والسياسية والتاريخية التي توفرها في مجتمعنا تشكيلة اجتماعية لم يكتمل بناءها بعد . (1) لذا يمكننا الحديث عن ظاهرة تغلب العموميات ، وعن نتائجها التي انعكست على اساليب الدراسة والعناية السوسيولوجية بالبحث العلمي الذى يفرض في الاجتماع لكونه يمثل فرعا مستقلا ضرورة الالتزام بأسسه دون الدخول في نطاقات خارجية او حتى الخضوع لتأثيراتها .

من جهة ثانية ، ركز الباحثون الجزائريون كثيرا على دراسة التحولات التي نشأت عن التناقضات القائمة بين نظام الدولة وبين افراد المجتمع الذين لم يجدوا في النمط التنظيمي المركزى ما يسمح لهم بممارسة حريتهم على نحو كامل وكافي يحمي جميع حقوقهم . وانطلاقا من التجربة المعاشة في ضوء سياسة التصنيع والاصلاح الزراعي ، والتي تعد مبعث الاهتمام والرغبة في معالجة حقائق واقعها ، توصلوا الى ادراك كيف تشكل هذه التناقضات امرا واضحا وعميقا ، يجد العديد من جذوره في البناء السياسي والاقتصادى لمجتمعنا .

وبالمناسبة ، ارجعوا اسباب هذه التناقضات التي اعتبروها مصدر التغير الاجتماعي الى عدة عوامل ، منها انطلاق الدولة في انجاز المشاريع الاصلاحية الضخمة قبل ان تقوم بتنظيم حملات اعلامية وارشادية واسعة تساعد من جهتها على توضيح طرق واساليب الاستفادة من خدمات الانجازات الجديدة ، مثلما هو الامر بالنسبة للقرية الاشتراكية التي استهدفت الدولة من بناءها اعادة تشكيل الحياة الاجتماعية في الريف ، وتوجيه الجهود الانتاجية على اساس اسلوب تعاوني قاعدته تسليم الارض لمن

---

1) Chikhi Said , Question ouvrière et rapports sociaux en Algérie , thèse d'état , p. 12

يخدمها . وفي نفس المجال ، اتفق الباحثون على ان عمليات اصلاح الريف الجزائري لم تدعمها الخبرة والمعلومات الاساسية التي من شانها توضيح ابعاد الاجراءات الاصلاحية المتخذة . لذلك ظهرت عدة اختلافات بين القطاعات المهتمة بالاشراف والانجاز ، والسبب يعود حسب ما جاء في الدراسات الريفية الى ضعف جو التعاون بين الاطراف المعنية كنتيجة لاختلال التوازن الذي ظهر على مستوى الدولة ، والتي لم تتمكن بدورها من اقناع جميع سلطاتها بضرورية تنفيذ بعض خطوات مشروع الثورة الزراعية . (1)

وقد فسرت هذه التناقضات ايضا من خلال العجز الذي وقعت فيه الدولة رغم ضخامة الاموال والتكاليف المادية التي اعتمدت عليها في سبيل انجاز مخططاتها الاصلاحية ، والسبب يرجع طبعا الى ظاهرة الاسراع في العمل اكثر مما يحتمل الموقف اذ اقبلت الدولة على تنفيذ وتعميم النموذج الاشتراكي للقرية قبل ان تتاكد وبوضوح من مواقف الفلاحين . وهذا ما لم يسمح بخلق منهم مجتمع اكثر قدرة على الاهتمام بشؤون الريف ، وباستراتيجية العمل فيه . ففي ظل الثورة الزراعية مثلما تدل على ذلك نتائج البحث الريفي ، ضعف ارتباط القروي بالارض لانه لا يملكها ، وبالتالي تغيرت نظرته لها ، واصبح يعتبرها مجرد وسيلة لكسب المعاش .

في الواقع ، بعدما كان لصلة القروي بالارض اكثر من معنى بفضل قيام الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الريفي على اساس القيم الجمعية للتنظيم العائلي ، والمتعلقة خاصة بالارض وبالعمل فيها ، اصبح هذا الاخير اقل الاعمال قدرا بالمقارنة مع العمل في القطاع الصناعي الذي يوفر احسن سبل للربح والاستفادة ... لهذا تاثر المركز الاجتماعي للمزارع ، وكذلك الوظيفة الاساسية للاسرة الريفية التي تفككت علاقاتها المتماسكة بعد ان تفكك الاساس الاجتماعي والاقتصادي الذي ترتكز عليه . (2)

---

1) لمزيد من المعلومات ارجع الى ما كتبه كل من بن قرقورة و سفسار في بحوثهما .
2) هذه الفكرة واضحة اكثر عند الباحثة شولي .

اما في مجال علم الاجتماع العمل ، فقد تجمعت الافتراضات الواردة في الرسائل الجامعية التي تطرقنا لها بالدراسة حول الافكار التالية : الاولى ترى ان النظام السائد في مؤسساتنا يعارض المبادئ الديمقراطية من ناحية ، ويقاوم كل اشكال المبادرة العمالية من ناحية ثانية . والفكرة الثانية تنص على خطورة التناقض القائم بين اهداف هذا التنظيم ، والمتمثلة في تطوير الاوضاع المحيطة بالعمال ، وبين ما هو كائن فعلا في بيئة العمل ، اذ دلت النتائج المحصل عليها من الميدان الى اى حد تعد الظروف البنائية والاجتماعية المنبثقة عن سياسة التنمية مسؤولة من المشاكل التي يعاني منها العمال ، وهذا بسبب طبيعة التنظيم القائم الذى استمر في النمو من خلال عموميات ادت بدورها الى انهيار صفات التجانس في التنظيم . (1)

اما الفكرة الثالثة ، فقد اكدت على ان القضايا المطروحة على مستوى التنظيم الصناعي بالمؤسسة الجزائرية ليست ناتجة عن مشكل التكيف الفني ، وانما هي مرتبطة بمسألة التكيف الاجتماعي والثقافي التي لها هي الاخرى ابعاد خاصة . (2)

هكذا كشفت هذه البحوث عن الكثير من صفات التنظيم الذى اعتمدت عليه الدولة ، والتي نلخصها في عدم تضمنه للمرونة الكافية في التنفيذ وفي اعتبار تطلعات الجماهير العريضة . وهو نفس الامر الذى ادى الى انتشار الاحساس بعدم فعالية وصلاحية كل ما اقبلت عليه السلطة ، وهذا بسبب قضيتان اساسيتان : الاولى أرجعت جميع المشروعات للسياسة العامة في المجتمع ، وحتى تلك التي كان من المفروض ان تدخل ضمن الشؤون الخاصة بالمصنع وبالقرية ، وبالتالي بالعمال والفلاحين . . والقضية الثانية ، قبلت بافراد المجتمع حسب ما يجب ان يكونوا عليه ، وحسب ما كان يعتقد انه صواب وصحيح واحسن ، وهذا الى حد كبير اهملت عنده مميزات وظروف فئات اجتماعية عديدة ، والتي لا تنمو احتياجاتها وقدراتها الا في

---

1) التفاصيل الخاصة بهذه الفكرة تجدها في اطروحة الباحث بومخلوف .

2) راجع ما كتب في بحثي كل من السيد بن قرنة والاستاذة مسايد .

اطار هذه الخصوصيات .

وبالاضافة الى ضعف مستوى المساندة والرقابة والنقد الجماهيرى بشكل عام ، اتفق الباحثون واستادا الى معطيات الدراسة السوسيولوجية للواقع على ان ظهور سياسة التنمية للتي جيا حيث لتعبر عن فلسفة اجتماعية متكاملة ، لم يكن في مجمله استجابة لمطالب اجتماعية واضحة وواعية . واضافوا بان بعضها ما هو في الواقع الا تعبيرا عن نظرة يوتوبية اطلقتها الدولة على اساس المثل العليا ، غافلة في ذلك مستلزمات الحياة الواقعية التي تتشكل منها البيئة الاجتماعية . لذا ، ركزوا كثيرا على تحليل اسباب مظاهر النقص في التنظيم الاصلاحي الذى افرزته مثل هذه التصورات والتي تعد في الوقت نفسه مسؤولة عن المشاكل التي يذهب ضحيتها العامل والمستفيد ... الخ

ومن كثرة الاهتمام بالتجربة الانمائية الجزائرية ، وبالتغيرات الاجتماعية التي ترتبت عنها ، وبمناقشة مظاهر الفشل التي وقعت فيها الاختيارات السياسية التنظيمية ، تراكمت الشكوك حول ما يذهب اليه الخطاب الرسمي في كل مناسبة ، بحيث تضمنت كل اطروحة مجموعة من التساؤلات الموضوعية الخاصة باسباب لجوء المسيرين الى تنفيذ بعض الخطوات في المشروع الاجتماعي ، وهذا رغم احتواءها على قوانين واساليب تنظيمية لا تتناسب مع عدالة الاشتراكية ، وغيرها من الابعاد الديمقراطية .

وبهذا الصدد ، تحدثوا مطولا عن قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، واكدوا بالتحديد على اهمية تحليل سوسيولوجيا الانحرافات المقصودة التي اعتمدها هذا القانون بهدف الحفاظ على استقرار النظام السياسي السائد في المجتمع ، والذى صار بدوره محافظا كنتيجة لنمو الطابع الرئاسي البيروقراطي في التنظيم . وقد دلت النتائج المتوصل اليها في مختلف الاطروحات التي اهتمت بهذا الموضوع على ان هذا القانون ما هو في الحقيقة الا وسيلة في يدى السلطة التي استخدمت محتواه من اجل تدعيم وتقوية اجهزتها الادارية ، وكذلك من اجل كسب مصادر التهديد والمعارضة على نحو يبدو اكثر تقدما . (1)

---

1) هذه القضية تبدو واضحة في بحث الاستاذ ماضي .

كما لاحظنا ايضا وجود اهتمام كبير و متزايد من جانب الباحثين بدراسة تسلط التنظيم البيروقراطي الذى انتشر الى جانب التغير باسم المبادى التي تؤكد اهمية الاعتناء بالجانب الانساني في التنظيم . فبالنسبة لمسألة توزيع القوة ، ذكروا بانها تتم بصفة غير عادلة و غير متساوية . انها مركزة على مستوى القيادة و هياكلها التي تلعب دورا بارزا في كافة مجالات العمل ، في حين تضطر جماعات العمل الصغيرة الى تطوير اساليب المقاومة للحصول على امتيازات و حقوق في ظل هذا النظام . و هو الوضع الذى عبر عنه الكثير بقولهم ان سلوك العمال لا يصدر كرد فعل ضد التنظيم التقني ، و انما هو جواب لنمط علاقات القوة الموجودة في الوحدة الانتاجية . و بمعنى اخر ، العمال يرفضون النظام السياسى الذى تنتهجه المؤسسة اكثر مما يرفضون اساليب الاستخدام للوسائل التقنية . . . ان نتائج الدراسات التي تعرضنا لها بالدراسة لم نلاحظ عليها اختلافات في الاراء و التفسيرات لانها تدخل كلها ضمن البحوث السوسيولوجية التي تقوم على استناد عملي ميداني اكثر مما ترتكز على المقولات و المفاهيم المجردة .

من هذا العرض ، يتضح مرة اخرى ان علم الاجتماع وكبقية العلوم الاجتماعية قد افسح مجالا واسعا للتغير الاجتماعي في مجتمعنا ، و هذا من اجل معرفة ... المميزات ، و تحليل الديناميكيات الحقيقية التي توجهه بصفة عامة . و تتلخص الاراء الواردة حول مضامين و صفات التغير الاجتماعي في النقاط التالية :

1 . التغير الاجتماعي في الجزائر سريع الحركة و مستمر .

2 . التغير الاجتماعي في الجزائر عام و منتشر ، و بالتالي فهو متداخل في حياة الافراد و العائلات و الجماعات .

3 . هذا التغير يحدث تفاعل شديد في المجتمع يربط بين مختلف جوانبه بشكل عميق .

4 . هذا التغير نمى بوضوح تبعا لنمو سياسة التنمية التي جعلته يظهر في كل مرحلة تحت تاثير المشروع الاقتصادى السياسي للمرحلة الراهنة .

5 . نفس التغير احدث نمط من النظام الاجتماعي الذى شكل بدوره اسلوبا لمظاهر الحياة و السلوكات المتخيرة . و بذلك وجد المجتمع نفسه امام احلال نظام اجتماعي جديد .

6. كان لهذا التغير الاجتماعي صدى كبير على المجتمع لانه ادخل عوامل جديدة مست الافكار و الجوانب الثقافية له ، بحيث تعرض هذا الاخير لتغير كبير بفضل التفاعل مع الظاهرة الصناعية و التكنولوجية التي اكسبت الافراد صفات النمو الحضارى. الا ان القيم و الاحكام الاجتماعية التي ادخلت بهدف خلق الانسجام مع الظروف الجديدة ، غالبا ما اثرت على واقع التثقيف او التكيف الثقافي تاثيرا غير متوازيا لانها تسببت في خلق ظاهرة الصراع بين القيم التقليدية و القيم الجديدة .

و قد وصف الاستاذ بوتفنوشت مراحل التغيرات الاجتماعية في الجزائر بالاختصار و السرعة ، كما اشار الى مفهوم التدرج التراكمي للمؤشرات التي تتراكم من مرحلة تاريخية لاخرى . و اضاف بان هذا التغير يتحقق وفقا لاختصار المراحل من جهة ، و لكثافة الاحداث التي تقع و الاوضاع التي تنمو بشكل متواصل من جهة ثانية . و من تم قال : " المجتمع الجزائرى في الفترة ما بين 54 85 لم تسيطر عليه ميزة التحفظ ، و لكن ديناميكية ذاتية تمر بحطية متكررة من اعادة توزيع الادوار و استراتيجيات الانتظام الاجتماعي . " (1)

---

(1) التغيرات الاجتماعية في الجزائر اعمال الملتقى الوطني لعلم الاجتماع ، الجزائر ، افريل 1986 ، ص . 8 .

II . سيادة الاتجاه الامبريقي في البحث السوسيولوجي في الجزائر

للبحث السوسيولوجي الجزائري عدة صفات اهمها ارتباطه الواضح و الوثيق بالاتجاه الامبريقي ، اذ تتجه الدراسات اساسا نحو وصف و تحليل الظواهر الاجتماعية استنادا الى معطيات الواقع الاجتماعي . لذلك ، لاحظنا مدى سعي باحثينا للحصول على نظرة داخلية و شاملة حول اساس التغير الاجتماعي من خلال فحص الواقع و الاتجاهات الفعالة التي يتخذها ، و التي تنعكس على مستوى التنظيم و العلاقات الاجتماعية ، و السلوكات و المواقف السيكو-اجتماعية .

و يتميز البحث الامبريقي السائد في البحث بقوة الصلة التي تربطه بالتجربة المعاشة ، و ذلك بعيدا عن كل انواع التاملات الفلسفية ، و الافتراضات البديهية .
و بفضل الاعتماد الواسع على الدراسة الميدانية للحصول على المعلومات المطلوبة في البحث الاجتماعي العلمي ، صارت الظواهر و الحوادث المطروحة في الواقع تمثل الاساس الذي يشكل هيكل البحث الامبريقي ، و الذي ادى دورا هاما في تفسير التغيرات التي يشهدها مجتمعنا ، و في توجيه البحث السوسيولوجي الذي يعتبر احد المقاييس الحيوية للتقدم العلمي في هذا المجال .

ان هذه الصفة تجعلنا نؤكد على ان علم الاجتماع في الجزائر علم تجريبي لان البحث منحصر في دراسة الاوضاع و المشكلات التي تكرر نفسها ، الى جانب توجيه الاهتمام الى دراسة الظواهر التي صاحبت الاخذ بسياسة التخطيط في مجالات الحياة الاجتماعية و التنظيمية . . . الخ

الاتجاه الامبريقي السائد دفع بالباحثين الى اتباع عدة طرق منهجية للحصول على البيانات الموضوعية . و هنا لاحظنا كثرة الاعتماد على طريقة المسح الميداني التي تعد من اهم الطرق التي يعتمد عليها باحثينا . و تتجسد هذه الطريقة بطبيعة الحال في المراحل التحليلية المتتابعة و المتمثلة في تصميم عينة البحث ، و تصميم ورقة الاستبيان ، و تبويب المعلومات الاحصائية المحصل عليها ، ثم بعد ذلك الانتقال الى مستوى التحليل الذي يظهر في الدراسة ليعبر عن النتائج النهائية للبحث الميداني . و في نفس الاطار ، اتضح لنا ان الباحثين الجزائريين في

السوسيولوجية يعتمدون كثيرا على الملاحظة و المقابلة اللتان يسمحان بجمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة . كل هذه الاساليب التجريبية تشكل اذن حقل البحث الذى لا يهمل الابعاد التاريخية للواقع . من جهة ثانية ، سجلنا اهتمام كبير بالمنهج الاحصائي الذى يستفاد منه في الحكم على الظواهر حكما موضوعيا مجردا من العواطف. والظاهر ايضا ان هذا الاتجاه الامريقي يستعين بالمعطيات او الحقائق الاقتصادية غير انه لا يركز على المنهج المقارن .

ويبدو ايضا ان هذا الاتجاه السائد في كل من علم الاجتماع الريفي و علم اجتماع العمل لا تتلاءم مميزاته مع طبيعة البحوث الامريقية التي حاولت تدعيم النماذج السوسيولوجية الكلاسيكية المحافظة و غير المحافظة . فعلى عكس ما تذهب اليه هذه البحوث التي تحاول ابقاء كيان المجتمع القائم ، و اظهار تماسك بناءه انطلاقا من المواقف النظرية التي تملي هذا النوع من الصفات ، درس باحثونا مجتمعهم بعيدا عن التجريدات و القوانين العامة التي تؤمن اما بالثبات و الاستقرار الاجتماعي ، وبالاصلاحات ذات الطابع الاخلاقي و واما بالتغير الثورى ...

وكنتيجة لتحولهم عن هذه البحوث التي تسلم اذن بالتوازن في النسق الاجتماعي ، وكذا التحاليل التي ترتكز على دراسة البنيات الاجتماعية بعيدا عن بعض الحقائق المحيطة بها ، وبغض النظر ايضا عن التطورات التاريخية التي اثرت فيها الى غير ذلك من الاساليب الامريقية التي ارتبطت بالحلول المعيارية التي قدمت بشأن المشاكل التي يعاني منها المجتمع بشكل عام ، تمكنوا من تجاوز حدود الدراسات التي تتعامل مع عناصر الميدان الواقع تحت الدراسة وكانها في وضع متكامل يساعد الكل على بلوغ اهداف النظام الاجتماعي . و هو ما يعني تجاوز حدود التصورات الوضعية الاخلاقية التي لا تسمح بتحقيق الاقتراب العلمي عند دراسة قضايا مجتمعنا .

والاتجاه الامريقي الذى اتخذه علماءنا مسلكا ناتج في حقيقة الامر عن خضوع البحث السوسيولوجي الجزائرى لوضعية سياسية و ثقافية مزدوجة التحديد : من جهة نجد اشكالية التحرر من مخلفات الاستعمار لحماية الشخصية و الايديولوجية الوطنية التي تجسدها مبادئ السلطة ... و من جهة ثانية ، نجد اشكالية الانفتاح

على الفكر الاجتماعي الغربي وابحاثه ، والتي دعمها الى حد بعيد التعليم الجامعي الذى اقيم مباشرة بعد الاستقلال ، والذى اعطى لعلم الاجتماع في الوقت نفسه معنى وبعدا يؤكدان على ضرورة التعبير عن خصوصيات واقعنا الاجتماعي ، لان بغير هذا التعبير السوسيولوجي لا يمكن ان يتطور البحث الاجتماعي في المجتمع الجزائرى .

هذا ما ذهب اليه البحث الذى اتخذ اتجاها امريقيا بالدرجة الاولى ، والذى بادل في الوقت نفسه وبكيفية بسيطة وغير واضحة احيانا علاقة التاثر والتاثير مع النظرية السوسيولوجية مثلما سنوضح في العنصر القادم من هذا البحث .

وقبل هذا ، نقدم فكرة ملخصة عن مميزات البحث الامريقي السائد في علم الاجتماع عندنا ، والذى يبدو على نحو ما يظهر في الصورة التي قدمها "وادى بوزار" بهذا الشأن في احد مؤلفاته الذى طرح فيه للمناقشة مسألة الثقافة الجزائرية وفق اسلوب بارز اكسب مضمون الكتاب صبغة الشمولية . لقد اعتبر الكاتب البحث السوسيولوجي بمثابة مرآة المجتمع التي تدل بفضل خصائصها الكاشفة عن جميع سلبياته . اما عالم الاجتماع ، فانه ذلك الباحث الذى يسعى دائما الى ادراك الواقع وظواهره في كليتها ، وبطريقة عامة ومنظمة لان مهامه تفرض عليه ان يساهم في تحقيق الالتحام بين مختلف التصورات المتجزأة التي يعبر عنها الفاعلين الاجتماعيين ، وذلك من اجل ان يجعلها اشد تشابكا واكثر تعبيرا واصدق انعكاسا للواقع . (1)

ولكي يتمكن الباحث من اعادة تشكيل النظرة للواقع تشكيلا سوسيولوجيا ، لا يكتفي بتحليل ما تظهره هذه المرآة التي تخفي دوما جوهر القضايا التي تهمه كعالم اجتماع ، رغم ان هذه العملية معقدة في حد ذاتها وتتطلب توسيع مجال التحليل والتفسير . . . ومن اجل ذلك ، على عالم الاجتماع ان يختار المكان الذى يمثل الاطار المادى والرمزى الخاص بموضوع البحث ومميزاته ، واغراضه وهو ما سماه الكاتب ب" الشرفة" التي يقف عالم الاجتماع بداخلها ليطل منها على

---

1) Wadi Bouzar , La culture en question , E.N.A.L , Alger 1984 , pp . 44 - 46

ما يجرى في الميدان الذى يلاحظه ويتابع احداثه وتطور سلوكات افراده وجماعاته ...الخ . وعلى هذا النحو، تظهر له اهمية الجوانب التي يتابعها، وتتجلى امامه المعاني التي يريد توضيحها . انها العمليات التي ترافق الباحث في كل تحركاته داخل الشرفة بهدف مساعدته على ملاحظة المظاهر الخارجية للمجتمع ولفهم ما بداخلها . (1)

من هذا العرض يتضح ان عالم الاجتماع ياخذ مواضيعه من ما تخفيه المرآة وليس بناء على ما تحمله الخطب الجديدة التي يطورها المجتمع عن نفسه، ونقصد بها تلك المواضيع التي ترافقه في جميع تحركاته البحثية . هذا ما يعمل في نظر بوزار على تقليص المسافة الاجتماعية والانسانية بينه وبين ميدان بحثه الى ان تختفي المرآة، فتزول حدودها، وبالتالي ينتقل الباحث من شرفة مغلقة الى رواق مكشوف الوجه . (2)

III . بروز البناء النظرى حول التغيير الاجتماعي

في الحقيقة، يعمل التكوين الاكاديمي في الجزائر على دمج الباحثين في عدة اطر نظرية ومنهجية نظرا لانفتاحها على على العالم الخارجي بهدف تنمية المواقف والاتجاهات السوسيولوجية . وقد بدأ التاثير يمارس في الوقت الذى نشأت فيه الدعوة الى انشاء نظريات توفيقية، ثم نقدية تناسب اكثر القضايا البنائية والفكرية التي ميزت المجتمع الراسمالي في مرحلة الستينات، وقادرة ايضا على ازالة مظاهر القصور التي كشفت عنها قوانين وقيم النظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع .

ورغم ان الاهتمام بالنظرية السوسيولوجية لم يصل في الجامعة الجزائرية الى مستوى بالغ الاهمية بسبب سيادة الاتجاه الامريكي كما سبق ان ذكرنا، الا ان البحث قد انحصر كثيرا في النماذج التي وصلته بقسط كبير من علم الاجتماع الفرنسي لاسباب تاريخية وسياسية ادت الى انتشار المدرسة الفرنسية التي طبعت تقاليدها في جامعتنا، وخاصة في مجال سوسيولوجية العمل ودراسة التنظيمات .والتاثير يبدو طبيعي مادام الاساتذة الفرنسيون هم اول من القوا دروسا على طلابنا وذلك

---

1) Ibid , P. [illegible]

2) Ibid , pp. 50 – 51

في سنة 1958 حين قاموا بتعليم مبادئ علم الاجتماع الغربي مثلما بينا في الفصل الثالث من هذا البحث .

وبالمناسبة، لاحظنا ومن خلال ما كتب في الاطروحات التي تعرضنا لها بالدراسة بان لهذا التاثير الذى برز بفضل المراجع المستخدمة في كل بحث دلالة نسبية ، لاننا لم نعثر ونحن بصدد دراسة مضمونها على ما يدل على المواقف النظرية والمنهجية التي يسعى اصحابها اساسا نحو تبرير نموذج نظرى معين . وعليه ، يبدو التفاعل والتجاوب بين باحثينا وبين التوجيهات السوسيولوجية الغربية بشكل واضح بمناسبة تحديد بعض القضايا الجزئية في البحث . وهو ما حصل فعلا في العديد من الدراسات التي فضل اصحابها الاعتماد على نظرية معينة للاستفادة من الافكار والنصوص والمفاهيم التي تشير الى صفات الظاهرة الواقعة تحت الدراسة ، وهذا بعيدا عن التوضيحات المعرفية التي من شانها ان تساعد القارئ على معرفة طبيعة واتجاه البحث الذى هو بين يديه .

وللتوضيح ، نضيف بان البحث الاجتماعي في الجزائر لا ينطق باسم النظرية حتى ولو كانت متضمنة فيه اما عن طريق الحوار معها او من خلال مفاهيمها المستخدمة . وبناء عليه ، تبين ان الباحث الجزائرى لا يعبر كتابيا عن ارادته في تدعيم اتجاه معين او عن رغبته في وضع اتجاه ما موضع مناقشة . (1) لكنه يكتفي غالبا بالالتزام ببعض التعاريف مثلما هو الامر بالنسبة للذين تناولوا ظاهرة تنظيم العمل وتطوراتها في المؤسسة الجزائرية استنادا الى ما ذكره ماركس بشان ظاهرة تنظيم العمل ليس فقط كظاهرة تقنية واجتماعية ، بل وكظاهرة سياسية وايديولوجية . ثم ان مثل هذه المحاولات التي لم تخص جميع الرسائل الجامعية في علم اجتماع العمل قد استهدفت ايضا الاستفادة من تعاليم النظريات السائدة في الغرب من اجل توضيح عدم

---

1) هذا الكلام قد لا ينطبق على اطروحة الاستاذ بومخلوف الذى خصص جزءا من بحثه لدراسة النظرية السوسيولوجية ، واظهار اهميتها ووظيفتها في اكتمال جوانب البحث .

توافقها مع المجتمع الذى تجرى فيه الدراسة ، و هذا من خلال اخضاع تصوراتها للنقد . (1)

و اذا اقتصرنا على ذكر هذه الاستعانة التي تبدو اكثر في علم اجتماع العمل، يذهب بنا الامر الى القول بان العلاقة التي تنشأ من هذه العمليات لا تجلب كثيرا الاتجاه الامريقي السائد في البحوث الجزائرية نحو الاتجاهات الكلاسيكية المحافظة بسبب عدم التفاف المواضيع المعالجة نحو مشكلة النظام و الاستقرار في البناء الاجتماعي ، و التي اكد عليها الوضعيون ككونت و دوركايم . . . الخ، غير اننا لاحظنا و بفضل تحليل محتوى الاطروحات ميل باحثينا للاطر النظرية الغربية التي قابلت اهتماماتها احتياجاتهم الواقعية البعيدة عن مشكلة النظام ، بحيث كشف التحليل المخصص للافكار الواردة عادة في الجانب النظرى للبحث عن الانفتاح الذى حدث في الدراسة الاجتماعية ، و ذلك على مسائل عديدة بعضها قديم ، لكن اهمها جديد في علم الاجتماع الغربي . و نقصد بها طبعا تلك المسائل التي ترتبت عن انتشار المساهمات النقدية الحديثة ، و ظهور علم اجتماع التنمية ، و التي انبثقت عنها قضايا جديدة تجسدت في امور نظرية و منهجية اكثر انسجاما مع الحركات الاجتماعية و الاحداث المطروحة عامة .

و قد سمحت الاعتبارات النظرية الجزئية و المتكاملة في ان واحد ، و التي اقيمت في نطاقها التفسيرات المتعلقة بديناميكيات و مظاهر التغير الاجتماعي في مجتمعنا ببروز ثلاثة اتجاهات رئيسية و هي :

3 . 1 . <u>البنائية - الوظيفية</u>

ان الاطار الذى أدخل البحث السوسيولوجي ضمن المجتمع ، و بالضبط في صميم الحركة و التغير الاجتماعي التنموى ، قد فرض على باحثينا ضرورة العناية بالظروف التاريخية التي اكتسبت مخلفاتها في بلادنا دلالة جديدة بعدما اندمجت في

---

1) و نذكر ما قام به الباحث شوية الذى تعرض للدراسات الغربية التي اعتمدت على العوامل الداخلية و الايكولوجية في تفسيرها لظاهرة التجمعات الغير رسمية من اجل استبعاد هذا النوع من العوامل المرتبطة بفكرة التساند الوظيفي .

الممارسات الاجتماعية الحاضرة لمتادية الوظائف الجديدة التي لا يمكن تجزئتها عن باقي مظاهر الثقافة . هذا ما قامت عليه النظرية البنائية-الوظيفية التي تحولت الى دراسة التاريخ من اجل تفسير ابعاده . لذا ، حرص باحثينا وفي كل مرة على ادراج الظاهرة المدروسة ضمن هذا المستوى التاريخي الذى كشف عن جوانب الاضطرابات الحالية التي لا يمكن تفسيرها من خلال العوامل التفسيرية التنظيمية و التكنولوجية وغيرها من العوامل التي قد لا تسمح بالوقوف على حقيقة التغير ...

من جهة ثانية ، يظهر الارتباط بالنظرية البنائية-الوظيفية من حيث انها تحث على الدراسة الميدانية لانه ليس من الممكن ان نفهم وظيفة التحولات من الاعلى ، فمثلا لا يمكن فهم وظيفة المقاومة العمالية دون الانتقال الى مكان العمل لمعاينة تصرفات العمال و المسيرين ضمن النسق الاجتماعي الذى ينتمون اليه .

و بالتالي ، فقد سمحت البنائية-الوظيفية بفهم اسس الاستمرارية الواقعية التي تواصلت في ظل التغيرات العميقة التي احدثتها سياسة التنمية و بشكل سريع ، و هذا لحساب بنيات اجتماعية جديدة ظهرت بهدف خلق التطابق مع العلاقات الاجتماعية البارزة في المجتمع ، و التي شكل منطقها قوانين الممارسة الاجتماعية في مجتمعنا .

لذا ، لا يمكن القول بان بعض البحوث قد استخدمت هذه النظرية بل اشكالية هذه النظرية كخلفية لانها اخذت بفكرة المتطلبات الوظيفية التي جعلت من البحث في البنى الاجتماعية شرطا اساسيا كفيل بتفسير جميع الوقائع الملاحظة في اطار التغير الاجتماعي الشامل .

3 . 2 . الماركسية

في هذا الشأن نسجل التاثير الذى مارسته الافكار الماركسية على الباحثين الجزائريين الذين اهتموا بدراسة اسباب مظاهر الصراع و التناقض التي انتشرت في المجتمع . لقد تطرقوا بالتحليل للمعاناة التي احاطت بحياة العمال في القطاع الصناعي من جهة ، و لجوانب الثغرة السياسية القائمة بين الدولة و القاعدة الجماهيرية من جهة ثانية . لكن المسلك الذى انتهجوه يختلف الى حد ما عن المسار الماركسي التقليدى لانهم استبدلوا فكرة التغير الثورى بفكرة التغير المنظم و المخطط الذى تشرف

عليه الدولة بدلا من الطبقة العاملة . و من ثم بحثوا عن الاسباب الحقيقية للتغير الاجتماعي في نطاق خصائص السياسة الوطنية المتعلقة باستراتيجية التصنيع ، و بالاصلاح الزراعي . . . الخ ، اي بمعنى اخر في نطاق ما شبهه البحث باليوتوبيسة ، و هذا عوضا من البحث في الاختلافات الطبقية . . .

اضافة الى ذلك ، استبدلوا فكرة العلاقات الانتاجية في المفهوم الماركسي بعلاقات السلطة و القوة التي ترتبت عنها التناقضات الكامنة بين ما تصبو اليه الدولة في مجال التنمية و بين الواقع الاجتماعي . و قد اعتبروا هذه التناقضات مصدرا للعديد من التحولات التي اصبح لها وزنها في مجتمعنا ، و التي حالت دون بلوغ جميع ابعاد النظام الاشتراكي ، و منها نذكر بعد العدالة الاجتماعية . . . هذا ما يفسر اعتماد باحثينا على فكرة التناقض التي بحثوا عنها في الواقع ، و انطلاقا من المشروع الاجتماعي بهدف نقده و اظهار عيوبه المبدئية و العملية ، و كذلك اظهار كيف انه لا يمكن للاتفاق الذى حصل حول الغايات التنموية ان يحل المشاكل التي اثرت على الحياة الاجتماعية ، و التي ادت الى تطوير اساليب المقاومة العمالية و الجماهيرية ، علما بان فكرة الاتفاق نجدها عند ماركس الذى اكد على حتمية تجمع الطبقة الكادحة حول اهداف واحدة تقلب اساس النظام الراسمالي ، و تحقق مكاسب لثورتهم العادلة . و بهذا يتضح الموقف المتخذ من طرف باحثينا ، و هو عبارة عن موقف غير محافظ اتجاه البناء السياسي للمجتمع و كذا اتجاه فكرة الاتفاق . . .

ان علماءنا في الاجتماع يؤكدون على التغير الاجتماعي من منظور واقعي يختلف عن منظور الحتمية السياسية و التكنولوجية ، لذلك بينت اهتماماتهم مدى انشغالهم بالقضايا التي لا يمكن ان يستجاب لها في ضوء الكثير من الخطوات السياسية المتخذة على عدة مستويات تنظيمية . و قد قدموا مادة وافية عن التناقضات التي يتضمنها النظام القائم في اسلوب سوسيولوجي غير محافظ ، و لا يؤمن بالنظرة التكاملية ، خاصة و ان مظاهر الصراع قائمة في مجتمعنا من اجل تحسين ظروف المعيشة ، و الحد من ضعف مستوى الديمقراطية .

في الحقيقة ، لم يكن من الممكن ان يهتموا بهذه المسائل الجوهرية التي لا تخص فقط ظاهرة تنظيم الدولة ، و انما ايضا الحياة الاجتماعية و كل ما تنطوي عليه

من معاني بعيدا عن الماركسية . ان فكرة المصالح المتصارعة مثلا ، و التي اكد عليها عدة باحثين فكرة ماركسية ، لكنهم ركزوا على مضمونها السياسي الناتج عن تسلط قوانين الدولة ، و هذا بدلا من التركيز على المضمون الاقتصادي الذي اكد عليه ماركس . وكل هذه المواقف ناتجة اصلا عن تاثر علمائنا بالاتجاه الذي حاول التوفيق بين الماركسية و النظريات التي اهملت جانب الصراع في المجتمع ، و التي انتبه اليها علماء الاجتماع في المجتمعات الغربية ، و بالخصوص في فرنسا ، و بالتحديد بعد احداث ماي 1968 .

و التاثير الذي بدى اكثر في مجال التنظيم الصناعي جعل الباحثون الجزائريون يولون عناية كبيرة بالجهاز البيروقراطي ، و ظاهرة الاغتراب و غيرها من مظاهر القصور التي اثارت في صفف العمال مشاعر القلق . . .و نعتقد ان جميع هذه القضايا تندرج ضمن الانشغالات السوسيولوجية التي ظهرت في الستينات كرد فعل مباشر لايديولوجية الترشيد التي فرضت سيطرتها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و هذا على حساب عدة فئات اجتماعية سواء كان ذلك في المجتمعات المتقدمة ، او في المجتمعات النامية التي تولت بها الحكومات مسؤولية التصنيع و الاصلاح و التعليم . . .

الا ان واقع نمو البحث السوسيولوجي في الجزائر من خلال الارتكاز على جوانب القوة و الضعف في التنظيم ، لا يتم بهدف تعريضهما للخطر ، و لكن من اجل كشف العوائق و النقائص التي تحول دون بلوغ جميع غايات التنمية الوطنية الشاملة ، و خاصة منها تلك التي تراعي مصالح الالاف من افراد المجتمع . و هو ما اتضح في جميع الاطروحات التي درسناها لكن دون ان يتخذ الباحثون مواقف سياسية بارزة . و بمعنى اوسع ، فقد لاحظنا ان كل باحث يكتفي با بداء اهتمامه بالتنمية ، و باعطاء رايه في المخططات التي تصدرها الدولة ، و هذا في الغالب بطريقة غير مباشرة ، اى من خلال دراسة الواقع الاجتماعي علميا و موضوعيا ، و دون التعرض لما يسمى بالهيآت السياسية . لهذا السبب ، ما تزال علاقة البحث السوسيولوجي في الجزائر بالمسالة الايديولوجية علاقة ضعيفة .

و رغم اوجه التشابه بين علماءنا في الاجتماع و الاجتماعيون الماركسيون ، و الناتجة عن اهتمام باحثينا بالنقد السوسيولوجي لسياسة التخطيط و التنمية الاجتماعية

الوطنية ، و هذا دون النقد الاجتماعي ، الا ان الامر يختلف عندنا لان البحث السوسيولوجي الامريقي لم يرتبط باية حركة معارضة ، وانما تعلق بالتنمية و التغير و التحول . . . وكل هذه المسائل قائمة في مجتمعنا على اساس له ابعاد مختلفة تقابلها مصلحتان : الاولى تثبت ان البحث الاجتماعي الجزائرى يحمل طابع تنموى بدلالة النتائج العلمية التي تحقق المصالح المستهدفة من منظور وطني ، و توصل الى معرفة صحيحة تساعد على ايجاد الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة . . .
و الثانية تؤدى في حدود الدراسات المعالجة في هذا البحث الى تطوير اساليب النقد على المستوى الامريقي ، كما يتعلق بالتاثير الماركسي الذى لا يمكن مقارنته اكثر من ذلك مع الماركسية التي وصفها ماركس الذى يختلف نظامه البورجوازى عن بورجوازية مجتمعنا ، و التي تدعمها علاقات اجتماعية غير العلاقات السائدة في بلادنا .
لهذا ، نلاحظ التاثر بالماركسية كمنهج خاصة .لانه اعطى اهمية لدراسة الجانب الانساني في التنظيم ، و التاريخ و التخطيط الاجتماعي . . .الخ

3 . 3 . <u>الثقافانية</u>

لقد اتضح من خلال النظر في تصورات علماءنا للقضايا التي تطرقوا لها بالدراسة ، وكذلك من خلال تحليل الاستخلاصات المنطقية لمكونات ظاهرة البحث و علاقتها بظواهر اخرى ، اضافة الى دراسة الفرضيات ، ان هؤلاء يعارضون النظريات الميكانيكية المعاصرة التي لا تساعد على فهم جوانب التنمية ضمن مميزاتها الثقافية .
في هذا الاطار ، كان للقراءة التي خصصها باحثينا للماركسية تاثيرا كبيرا على تطوير مواقفهم التي اكتسبت دلالاتها ابعاد انسانية هامة . وهو ما ادى بهم الى الاهتمام بجانب الثقافة ، ولكن بالمفهوم الواسع الذى يدل على مضمون جديد يشمل مظاهر التفاعل مع التنمية و احداثها في مجال الصناعة ، و الاصلاح الريفي و التربية . . .الخ ، والتي لا يمكن فهمها كاحداث لها صلة مباشرة بالتغير الاجتماعي الا في ضوء الظروف التي ظهرت فيها .
و بناء عليه ، يميل الباحثون الجزائريون الى تحليل العلاقة الموجودة بين الفاعل الاجتماعي و التنمية على اساس الوضع الاجتماعي السائد ، و هذا بهدف اظهار

كيف يعيش الفرد و الجماعة تجربة التنمية في ظل تقاليدهم و مستواهم الثقافي ، وكذلك توضيح الفواصل التي اصابت التوازن بين ظروف الفرد في المجتمع وبين الظواهر الاجتماعية المنبثقة عن التغيير الاجتماعي ، باعتبارها موجودة في سلسلة التفاعلات الاجتماعية التي تنعكس على السلوكات .

ويمكننا القول بان التركيز على ملاحظة السلوك العمالي في المؤسسة الصناعية و سلوك الفلاحين في القرية الاشتراكية ، الى غير ذلك من السلوكات التي تاثرت بدوافع وعوامل التنمية ناتج في واقع الامر عن الالتزام بمنطق العقل التاريخي الذى يهدف الى اعادة الاعتبار للواجهة الثقافية التي اهملتها النظريات الغربية للتنمية ، والتي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية لتقدم التنمية الاجتماعية على انها عطية تحديث تنبعث من القمة ، وتشرف عليها جماعات معينة سياسية او تقنوقراطية لنها القدرة اللازمة لممارسة التاثير و السيطرة على شؤون المجتمع .

وبما ان هذه النظرة لا يمكن ان تساعد على تفسير كيف يتم التغير الاجتماعي الذى يتوقف الى حد بعيد على خصائص التفاعل الذى يكسب الافراد الصفات الحضارية ، وكذلك درجة التماسك الثقافي القائم بين مختلف فئات المجتمع ، فقد اصبح من الضرورى ان يدرس الجانب الثقافي الذى يشترك فيه على سبيل المثال العاملين ، والذى يشكل لديهم خبرات متشابهة تراعي دوما جوانب معينة من جوانب الحياة الاجتماعية ، علما بان كل ذلك يظهر في الاطار الذى يشكل بدوره الاستعدادات للفعل الاجتماعي الذى تجسده السلوكات و التصرفات . وقد سمح الاعتناء بهذا الجانب ادراك حقيقة التنمية و المشاكل التي تواجهها لكونها ليست فقط مجرد قضية تخطيط اقتصادى ، و انما هي قضية على صلة بالتكيف الثقافي و الاتساق الاجتماعي .

هذا ما اتجه اليه الباحثون الذين درسوا الجوانب الانسانية في التنظيم ، وبالتحديد ظاهرة الاندماج و الاغتراب ، اذ بينوا مظاهر اختلال التوازن بين عادات وتقاليد العمال الريفيين و متطلبات السلوكات الجديدة التي يفرضها العمل الصناعي ، اضافة الى ظاهرة التنظيم غير الرسمي التي كشفت عن العوامل الثقافية و المقومات التي تعطي للجماعة الجهوية الشعور بالوحدة في ظل النظام القائم

الذي عجز عن استيعاب خصائصها . ونضيف العناية بالانسان الاجتماعية وبمقومات الحياة داخل الاسرة الريفية ، ومظاهر السيادة والسلطة كظاهرة اجتماعية . وكل هذه المواضيع تدخل ضمن الاهتمامات الثقافية في علم الاجتماع ، وتسعى الى خدمة التغير بالدرجة الاولى على اساس ان العناية بالتقاليد من جهة ، والتاقلم الثقافي الذي يقضي الى رفع مستوى التنمية من جهة ثانية والذي يمثل القوة الدافعة في الحياة الاجتماعية ، وفي البحث الاجتماعي الذي يتغذى من عناصرها في مجتمعنا .

والى جانب زيادة الاهتمام بالمواضيع المتعلقة بالممارسات والسلوكات والعلاقات الاجتماعية ، والحياة اليومية ، بعدما كان البحث السوسيولوجي يعالج خاصة مواضيع التطور ومجال الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وغيرها من المحاور العامة التي ادت بالكثير الى التركيز على الفئات الاجتماعية التي اوجدها النظام القائم ، لاحظنا تحول غير مباشر نحو قضية بناء الانسان في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع وهذا بناء على العلاقة الديالكتيكية التي تربط بين الثقافة ، المجتمع والتنمية .

فضلا عن ذلك ، تشير الخصائص الجوهرية للبحث السوسيولوجي في الجزائر الى غلبية التعامل مع المعلومات التفسيرية ، بسبب نمو الحاجة الى اعطاء وجهة نظر تفسيرية عن مجتمعنا وتحولاته . وعليه ، تعد غاية التفسير الاساس الابستيمولوجي في كل بحث من عينتنا . واذا كان البعض يرى ان هذا الالتزام قد جعل من علمائنا في الاجتماع بمثابة خبيري الدولة نظرا لما يربطهم بالمشروع الاجتماعي ، فاننا نرى في هذا الالتزام ما يتناسب الى حد بعيد مع ما دعى اليه العالم الاجتماعي "ميلز" في كتابه " الخيال السوسيولوجي " الذي رسم فيه الخطوات النظرية والمنهجية التي يتعين على عالم الاجتماع اتباعها . والتطابق يبدو خاصة في النقاط التالية :

1 . العمل على خلق روابط بين الوقائع التاريخية والحقائق القائمة حاليا .

2 . العمل على ايجاد العلاقات بين مختلف المعطيات التي تنظم الواقع الاجتماعي .

3 . الاعتناء بالعامل الانساني وبجميع الظروف التاريخية التي تؤثر فيه .

4 . تجنب الاساليب الرسمية في فهم القضايا المعالجة سوسيولوجيا .

5 . عدم الانعزال عن التراث الفكري السوسيولوجي .

اما من حيث المفاهيم ، فقد لاحظنا ايضا سيادة مفاهيم المجتمع ، التنمية ، التغيير ، السلطة ، الاندماج ، الاغتراب ، التنظيم ، المقاومة العمالية ، وغيرها من المفاهيم التي تعد كلها اساسية في علم الاجتماع الغربي بشكل عام . وللخلاصة ، نضيف بان النتائج المتوصل اليها بصدد القيام بهذا البحث قد كشفت ان الباحث الجزائري ينظر الى مجتمع دراسته على انه كلا متساند الاجزاء ، ويصف الحالات الملاحظة في ضوء المحيط الذى تشكله العمليات الجديدة التي تخفي الابعاد الحقيقية التي يمارسها كل طرف معني بانجاز المشروع الاجتماعي . كما انه يركز على الزامية ابراز اسباب عدم التجانس وعدم الاستقرار في المجتمع الريفي والصناعي ، وهذا استنادا الى السلوكات التي تعكس طبيعة المكونات التنظيمية والاجتماعية التي يتالف منها الوسط الاجتماعي .

واخيرا ، نضيف بان البحث السوسيولوجي في الجزائر لا يتبع الاتجاه المحافظ الذى يرفض البعد التاريخي في دراسة الواقع الاجتماعي ، ولا يدخل ضمن الاتجاه الذى يدعو الى تغيير الاساس المادى للمجتمع تغييرا ثوريا . لكن هناك ميل قوى الى النظرة او الاتجاه الذى يؤهل امكانية تجسيد مظاهر التنمية في المجتمع من خلال التعديلات الوظيفية والديمقراطية التي تجد في ظلها التركيبة الانسانية العاملة والمستفيدة من الاصلاحات الانمائية ما يساعدها على المشاركة ، وبالتالي المساهمة فعليا في تطوير كل مجالات الحياة في مجتمعنا . هذا ما بدى لنا واضحا في مختلف الاشكاليات التي تعرضنا لها بالدراسة ، والتي لها صلة بعدة خصائص للبحث الاجتماعي السائد في الوطن العربي . وفي العنصر القادم سنحاول ادراك اهم المميزات المشتركة مساهمة منا في التعريف بعدد من الجوانب التي تجمع بين ما يقوم به الباحث الاجتماعي في الجزائر وبين ما هو منتشر في باقي المجتمعات العربية .

ا . علاقة البحث السوسيولوجي في الجزائر بالفكر الاجتماعي العربي

نظرا لاتساع هذا المجال الخاص بدراسة موقع البحث السوسيولوجي الجزائري في الفكر الاجتماعي العربي ، والذى تنعكس فيه المميزات الداخلية والخارجية ذات التاثير الكبير بالنسبة لعدة قضايا خاصة بوضعية علم الاجتماع في مجتمعات الوطن العربي ، يتعين علينا ان نستعرض عدة عوامل بنائية وفكرية ضرورية لمعرفة مضامين صلة البحث السوسيولوجي في الجزائر بالانتاج الفكرى العربي في الاجتماع .

لقد ارتبطت نشأة السوسيولوجية في جامعات الوطن العربي بنفس الظروف البنائية التاريخية التي ميزت مجتمعنا مباشرة بعد تحقيق الاستقلال السياسي . وما يمكن ادراجه عن هذه الظروف بصفة عامة ، ما هو الا انتاج للممارسات الاستعمارية الغربية التي حولت المجتمعات العربية ارضا وشعبا وواقعا الى مستعمرات . في هذه المرحلة كانت الشعوب العربية بحاجة الى مواجهة للتخلف الناتج عن مشاكل الحياة اليومية التي انتشرت في الارياف والمدن بسبب قلة الانتاج والبطالة والامية . . . الخ لذا ، انشغلت الحكومات الوطنية الفتية بقضية التخلف التي سلم العرب بها ، وبضرورة التحول من الانحطاط الى مسار التقدم والتحضر .

لبلوغ هذه الغاية المتمثلة في النهوض بجميع مجالات الحياة العملية والمعنوية وجدت سائر المجتمعات العربية امامها عشرات من النظريات التي قيلت في الغرب المتقدم عن المجتمع ، والتي كانت في معظمها تحمل اساس قائم على العلم والايديولوجية اللذان تولدان عن نمو المجتمع المدني الغربي . وقد حاولت الجامعة العربية معايشة افكارها في ظروف صعبة تحدد احدى العوامل التي احاطت بنشاة علم الاجتماع في الجزائر ، بل وفي المجتمعات العربية الاخرى ، والتي تنوعت مضامين مشاكلها ليس فقط بسبب عدم قدرة الشعوب العربية على مسايرة التقدم التكنولوجي والعلمي الغربي ، ولكن ايضا بسبب عجزها عن توظيف امكانياتها المادية والبشرية المتاحة لها في مجتمعاتها . . .

اما بالنسبة للاوضاع الفكرية ، فقد سارت هي الاخرى الى جنب الظروف البنائية التي سمحت بقيام بعض التيارات الفكرية الاجتماعية الواقعية ذات المفاهيم البسيطة . ورغم ان لمجتمع الوطن العربي تاريخ في الفكر الاجتماعي الذى انتشر من انتشار

الدين الاسلامي الذى حث على العلم والعمل من اجل رفع مستوى الممارسات الاقتصادية والاجتماعية ، الا ان الاستعمار قد عمل باستمرار على تقليص اهمية القضايا الفكرية والمعرفية التي تشكلت منها المذاهب الاجتماعية في العالم العربي . في العهد الاسلامي الذهبي ، وكما اشرنا في الفصل الاول من بحثنا ، نال الفكر الاجتماعي اهمية بالغة بفضل المؤلفات العربية التي توصل اصحابها الى اشتقاق قوانين اجتماعية خاصة ببناء المجتمع ، وبحقائق علمية اخرى نذكر من بينها مسالة وحدة الوجود ، السببية ، التطور ، المادية التاريخية . . . الخ . غير ان كل هذا تخلى عنه العرب تحت حكم الظروف الجديدة التي خلقها الاحتلال الاجنبي ، والذى افقد المجتمعات العربية حريتها من جهة ، وابعدها عن تراثها من جهة ثانية .

ومهما تكن الاسباب التي رفضت التزام العرب بتراثهم الفكرى ، فانها لم تقدر وبشكل مطلق على الحد من محاولات الاجتهاد الفكرى ، الذى تواصل في العالم العربي ، وحتى خلال عهد الاحتلال ، وهذا وفق منهج واسلوب يبدو اكثر تجاوب مع الظروف الجديدة بصفة عامة . في الحقيقة كانت هذه الجهود اقل اهمية في الجزائر التي اصطدمت اكثر من غيرها بالحصار الفكرى الذى فرض عليها لعهد طويل تجاوز القرن الواحد . انه الحصار الذى كان له علاقة باشتداد ضعف الانتاج الاجتماعي بها ، علما بان هذه الظاهرة قد خصت ايضا باقي دول المغرب العربي الكبير .

اما في المشرق العربي ، فقد وفدت اليها العلوم الاجتماعية الحديثة قبل الستينات بكثير ، وهذا باسم المحاصرة ، وبفضل بروز الادباء الذين اقتصرت اعمالهم على تلخيص هذه العلوم ونقلها على شكل مقالات في الجرائد والمجلات ، ثم بعد ذلك اخذوا ينقلونها في مؤلفات مستقلة لكنها وفية للاسلوب والتبويب والترتيب الذى وضعه الغربيون .(1) وعليه ، سمحت هذه الحركة التي تطورت خاصة في مصر بظهور كتب في الاجتماع والاقتصاد تم اقتطافها كلها من مؤلفات غربية ، بتوسيع مجال الانشغال بالافكار العصرية .

---

1) تاريخ اداب اللغة العربية ، تاليف جرجي زيدان ، المجلد الثاني ، (الجزء الثالث والجزء الرابع) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص. 641

ويبدو ان الادباء العرب قد انتبهوا الى منجزات السوسيولوجية خاصة على مستوى التمدن و التحضر الذي ساهمت مظاهره في تنمية الافكار الاجتماعية الغربية وفي تحرير المنطق الاجتماعي من مظاهر الاستيلاب الفكري الذي فرضته الكنائس و الفلسفات الاجتماعية الرجعية . لذا ، حاول بعض خرجي الجامعات الغربية ممن اتيحت لهم فرصة مشاهدة ما توصل اليه الاجانب في تحسين مستوى معيشتهم و رفع معنوياتهم ، ادخال الافكار الاصلاحية على مجتمعاتهم . ولفتح الافاق التي تساهم في معالجة الاحوال السيئة السائدة في الدول العربية ، الفوا كتب عديدة تنص على اصلاح النظام الاجتماعي للامة العربية الاسلامية ، و نذكر من بينهم " جمال الدين الافغاني " (توفي سنة 1897م) الذي يعتبر امام الحركة الاجتماعية في الشرق العربي ، وكذلك " عبد الرحمن الكواكبي " (1841 . 1902 م) الذي حارب الاستبداد و ناضل في سبيل الاصلاح الاجتماعي . كما نذكر "محمد عبده " (1849 . 1905 م) الذي حاول التوفيق بين الدين الاسلامي و العلوم الحديثة من اجل توسيع مجال التنافس في سبيل النهضة الاجتماعية . وطبعا هناك اجتهادات أخرى يمكن الاشارة اليها مثل تلك التي قام بها "قاسم امين" (1865 . 1908 م) الذي عمل على تحرير المجتمع من المعتقدات الجامدة ، والتي اثرت الى حد بعيد على وضعية المرأة العربية التي دافع عنها بجرأة كبيرة . (1)

بفضل هذه المحاولات التي لم تكن تحرف التخصص في الميدان ، انتشرت الافكار الاجتماعية الاصلاحية داخل المجتمع العربي ، وقد حمل لواءها في مجتمعنا الامام "عبد الحميد ابن باديس" (1889 . 1940 م) الذي صار على منهج محمد عبده بهدف احياء الدين الاسلامي و اللغة العربية . ونضيف ما قام به الشيخ "البشير الابراهيمي" (1885 . 1965 م) الذي بعث نشاط جمعية العلماء الجزائريين . . . ومهما يكن من امر ، فان الفكر الاجتماعي قد برز اكثر و بصورة اوضح في المشرق العربي بالمقارنة مع ظهره في المغرب العربي بمناسبة البحث عن مسالك الاصلاح و نشر مبادئه في المجتمع .

---

1) نفس المرجع السابق ، ص ص. 642 . 644

واذا كان علم الاجتماع قد دخل الى الجامعة الجزائرية والجامعات المغاربية بفضل التعليم الجامعي الذى اشرفت عليه الحكومات بعد الاستقلال ، فانه قد دخل الى المشرق العربي عن طريق البعثات الطلابية التي توجهت بالخصوص الى فرنسا وامريكا لتحضير الشهادات العليا . بفضل هؤلاء ، تم استيراد النظريات والمناهج السوسيولوجية ونقل ما توصل اليه الغرب لتعليمه ونشر الافكار الغربية اضافة الى تطوير كافة الروابط العلمية التي وجدت بينهم وبين الفكر الاجتماعي الغربي .(1)

وسواء تحدثنا عن مجتمعنا او عن باقي المجتمعات العربية ، فان في كل منها اتجاهات واشكاليات سوسيولوجية اجنبية ، عجزت في عدة ميادين اجتماعية عن تصوير الواقع الذى تخفيه التنمية ، الامر الذى تسبب في تكثيف مظاهر التبعية للغرب . وقد وصف الاستاذ الكنز الممارسات التي ترتبت عن هذه الوضعية التي استلزمت الاخذ بالمفاهيم والمقولات اللازمة لتلبية الحاجات الفكرية التي اقتضاها الواقع الاجتماعي العربي ، وغيره على مستوى العالم الثالث بـ " الانتقائية " . (2)

ومن جملة الاراء المنسجمة التي حاولت تقييم الوضع الناتج عن ظاهرة التبعية الفكرية ، نذكر ما كتبه المفكر " عبد الكبير الخطيبي " في كتابه "النقد المزدوج " الذى طرح فيه مشروعه الفكرى حول قضايا التراث ، الاصالة و والاستشراق . بعدما تحدث عن السلبيات التي صاحبت الاعتماد على ترجمة هياكل نظرية لها جذور بنائية وفكرية لمجتمعات غير مجتمعنا ، وكذلك سلبيات الاقتناع بالتاليف في ظل الابستيمولوجية والتوجيهات الغربية ، وصف مثل هذه الاجتهادات التي لم تقدر على ارضائنا بانها " لا معرفة " . وبناء عليه ، اعتبرها مجرد

---

1) في هذا المجال ، لعب الكاتب طه حسين " على سبيل المثال دورا كبيرا ، اذ قام باعداد رسالة جامعية باللغة الفرنسية في عام 1917 موضوعها خاص بعلم الاجتماع ، وقد نال بها اجازة الدكتوراه من جامعة السربون . في هذه الاطروحة عالج فلسفة ابن خلدون الاجتماعي ، وقدم العمران البشرى بمعايير دوركايمية لانه كان يرى في ذلك طريقة جديدة وصحيحة تساعد على تقريب الاسلوب الخلدوني من الاذهان الحديثة .

2) مجلة المستقبل العربي ، العدد 6 ، السنة 1986 ، ص . 29

محاولات فنية خالية من الممارسات التي تتوسط بين العلم الحديث والتراث ، الى غير ذلك من العوامل التي من شانها ان ترجع للفكر الاجتماعي العربي دلالته . (1)

وبالمناسبة ، ادركنا انه لا يمكن اهمال ما كتبه في هذا الموضوع " انور عبد المالك " الذى انتقد بشدة الاقترابات الفكرية الغربية بنظرياتها و مناهجها . ثم طرح اشكالية الخصوصية والاصالة استنادا الى التشكيلات الاجتماعية التي تشهد التطور والتغير الحقيقيان في المجتمعات العربية . والتصور الذى قدمه ، يولي اهمية للتحليل التاريخي الذى توفر اعماقه ابعادا كثيرة تفيد بالدرجة الاولى الفكر العربي . (2)

بعد هذا العرض القصير للمميزات الثابتة التي تضمنتها عملية نقل السوسيولوجية الى المجتمعات العربية ، وكذا نتائج التبعية المترتبة عنها ، نعود الى الغرض الاساسي الذى انطلقنا منه في هذا الجانب من بحثنا ، والخاص بتحديد موقع البحث الاجتماعي الجزائرى في الفكر الاجتماعي العربي ، رغم انه ليس من السهل ان نصل الى معرفة دقيقة بهذا الشأن .

ويمكننا ان نحدد هذا الموقع على مستويين : الاول يتطابق مع ما سماه المفكر الفرنسي "جاك بيرك " بـ " فكر النهضة الحقيقية " والذى برزت ملامحه في الجزائر بفضل بروز قادة النهضة الاجتماعية و السياسية الذين استمدوا مبادئ الاصلاح الاجتماعي من الذات ، اى من الثقافة الاسلامية التقليدية . وهو ما سمح

---

1) Abdelkebir Khatibi , Double critique , ed. Dunoel , 1983 , p.p. 58 - 59

2) Anouar Abdelmalek , Le dialectique sociale , edition du Seuil , Paris 1972 , p.p. 53 - 54

لهم بتاسيس و تكوين الشخصية الجزائرية و احياء مقوماتها . (1) لذا احتل الفكر الاجتماعي الجزائري موقع هام على هذا المستوى . اما على المستوى الثاني ، فان الجزائر قد بقيت طويلا بعيدة عن ما سمي بحركة التغريب السطحي ، لانه لم يظهر بها دعاة للثقافة العصرية ، علما بان لهذا الامر صلة وثيقة بطبيعة الاحتلال و المقاومة في الجزائر ، بل و في كل بلدان المغرب العربي الذي اضطر الى مواجهة جميع اوجه الغزو المنبثقة عن الممارسات الاستعمارية من تقوية التحصين الداخلي للمجتمع .

لكن بعد الاستقلال ، تمحورت اشكالية البحث السوسيولوجي في الجزائر حول نفس الانشغالات التي اعتنى بها المفكرين العرب ، و ذلك بسبب الاعتماد على نفس المبادئ الابستيمولوجية و المنهجية التي فرضها الغرب لكافة المجتمعات النامية . و هذه الانشغالات تمثلت في قضية التنمية التي صارت اساس وعي الباحثين العرب على المستوى الواقعي ، و على مستوى الدراسة العلمية . و عليه ، فقد شكلت التغيرات العميقة التي اصابت المجتمع ، و ما افرزته من خصوصيات و عوامل متفاعلة بهدف تنشيط مختلف التنظيمات الاجتماعية اهم المواضيع المندرجة ضمن اهتمامات الباحثين العرب بل و كل علماء الاجتماع في العالم الثالث .

و للحصول على معلومات توضيحية في هذا المجال ، اطلعنا على بعض المؤلفات العربية السوسيولوجية المتعلقة بميادين الصناعة و الحضر الى جانب مجال الوسط الريفي . فيما يخص بالتنظيم ، كشفت لنا الاستنتاجات المستخلصة من كتاب " النظرية

---

1) في هذا الاطار ، تناول جاك بيرك بالدراسة و التحليل كتاب " المواقف" للامير عبد القادر الذي لعب دورا كبيرا في مجال الانفتاح على الابعاد الفكرية الاسلامية . و بعدما قارن بينه و بين رواد النهضة العربية المتاثرين بالغرب ، تبين له ان هؤلاء ليسوا في مستوى الامير لا من حيث الاخلاق و الممارسة ، و لا من حيث المستوى الادبي . لمزيد من المعلومات الخاصة برأي بيرك في هذا الموضوع انظر المرجع التالي :
محمد اليعقابي ، فلسفة الحضارة عند جاك بيرك ، بحث لنيل شهادة الماجستير ، تحت اشراف الدكتور ابو عمران ، جامعة الجزائر ، 1986 . 1987

الاجتماعية ودراسة التنظيم " ل " محمد الحسيني " عن مدى اقبال الباحثين في مصر على دراسة الصناعة والمجتمع المحلي ، وذلك من خلال التعرض للعلاقة المتبادلة بينهما ، اضافة الى العناية بطابع الحياة داخل التنظيم الصناعي ، وكذلك الاطار الذى يحيط بهذا الاخير ، فضلا عن الاهتمام بالوضع التدريجي ومظاهر التعاون والصراع والنشاط النقابي ، الى غير ذلك من المحاور التي تتصل بالتركيبة الانسانية وبسياسة صنع القرار ، وبقضية توزيع القوة داخل التنظيم الصناعي . ويبدو ان جميع الدراسات تتم في اطار شمولي وفي ضوء العلاقة بين المصنع ، المجتمع ، الادارة والسياسية .

وفي اختصاص اخر ، اعتمدنا على كتاب " ميادين علم الاجتماع " الذى فحص فيه صاحبه موقف علم الاجتماع الريفي في الشرق الاوسط استنادا الى عدة دراسات اجتماعية ريفية . في هذا الكتاب اشار الكاتب الى كثرة الدراسات الاجنبية ، والتي غالبا ما انتهت الى وضع مقاييس تصنيفية بين انماط السلوك التقليدى والتحولي والعصرى . وتحدث ايضا عن البحوث العديدة التي تطرقت بالتعليق للعلاقة القائمة بين خصائص البرنامج التنموى وبين القيم الموجودة في المجتمع المحلي . من جهة اخرى ، اشار الى الدراسات الوصفية التي تعد من اجل اثارة القضايا الخاصة بالفلاحين ، والبحوث الانتروبولوجية التي تجرى على القرى بهدف تحديد وفي ضوء النمط الثقافي العام للقرية ، مستوى التعليم ، انماط الشخصية ومعايير السلوك . والواقع ان كل هذه الدراسات ترتكز خاصة على الفرضيات المستمدة تحليلا وتفسيرا من مناهج البحوث النفسية - الاجتماعية ، وخاصة مدرسة الثقافة والشخصية . ان هذه الدراسات ترتبط اكثر بالنظريات القصيرة المدى ، ويفيد اطارها التصورى من الناحية السيكولوجية والسوسيولوجية والانتروبولوجية . وكنتيجة لهذا التصور ، يسود علم الاجتماع الامريكي الذى يعالج المجتمع الريفي في اطار نظرى خاص يختلف عن نظريات الانتشار الثقافي والتغير الاجتماعي . (1)

---

1) ميادين علم الاجتماع ، المرجع ذكر سابقا ، ص ص . 34 . 50

وبناء على هذه الملاحظات يتضح لنا ان الباحثين الجزائريين يدرسون نفس القضايا التي يعالجها علماء الاجتماع في باقي المجتمعات العربية ، وخاصة في مجال علم اجتماع العمل . اما في مجال الاختصاص الريفي ، فان الاهتمام لم يتسع بعد في مجتمعنا ليضم كافة البحوث المنتشرة في الجامعات العربية ، وخاصة منها تلك التي تقوم على المقارنة بين قطاعات ريفية مختلفة .

واذا كان علم الاجتماع الفرنسي متواجد في الجزائر بالدراسات الامريقية ، فان علم الاجتماع الانقلوفوني متواجد بنفس الاتجاه في المشرق العربي . وقد اتخذت النظرية الماركسية اتجاه انساني في كل من المغرب والمشرق العربي ، وهذا على مختلف مستويات البحث الاجتماعي بسبب اعتبارها الركيزة المنطقية التي تتناسب مع منطق الاحداث التي تجاوزت معطيات الفكر الغربي المحافظ . لهذا يعتمدون على الماركسية التي تبدو في ثوبها الجديد صالحة ، الا ان "عبد الله العروى" قد علق على هذا الاعتماد في كتابه " العرب والفكر التاريخي " مبينا كيف قضت الماركسية على وعي المثقفين العرب بشكل عام . (1) ومن جهة ثانية ، يبدو ان اشكالية علم الاجتماع في المغرب العربي اكثر ارتباطا بالعامل التاريخي والوعي به لان هذا الجزء من المجتمع العربي اكثر حاجة الى احياء ماضيه وتثبيت حقائقه .

ان البحث السوسيولوجي في الجزائر يسير الى حد بعيد نحو دراسة الفعل الاجتماعي ، وهذا كغيره من المجتمعات العربية التي شهدت نفس التحولات التحليلية . واهمية هذا التحول قد برز في اطروحة الاستاذ بوتفنوشت الذى اعتبر علم اجتماع الفعل سبيل للتخلص من النقائص والتشويهات التي ترتبت عن ارتباط المعرفة الاجتماعية بالايديولوجية ، وعلى حساب خصوصيات المجتمعات العربية وغيرها من مجتمعات العالم الثالث .

ورغم تعدد مظاهر التشابه بين البحث السوسيولوجي الجزائرى وبين نظيره من البحوث المتوفرة هنا وهناك عبر الوطن العربي ، قام الدكتور معني خليل عمر

---

1) عبد الله العروى ، العرب والفكر التاريخي ، دار الحقيقة ، بيروت ، 1973، ص . 22

المدرس بجامعة بغداد بتصنيف الفكر الاجتماعي العربي الى انواع عديدة وفقا للنحو التالي :

- فكر قطري يعكس الظواهر الاجتماعية السائدة في بعض الاقطار العربية .
- فكر مغربي يعكس الظواهر الاجتماعية السائدة في بعض اقطار المغرب العربي .
- فكر خليجي يعكس الظواهر الاجتماعية السائدة في بعض اقطار الخليج العربي .

والتقسيم يعني طبعا ان لكل مجتمع صغير من المجتمع العربي الكبير هويته الفكرية ، والتي عرفها على انها الصورة الاجتماعية للافرازات والمعطيات التي تطرحها الظواهر والمشاكل المعاصرة . (1)

وفي انتظار تحقيق الهوية العربية الشاملة ، تركز المجتمعات المسماة بالعربية النفطية على التاثيرات الاقتصادية التي اثرت على مظاهر واشكال الحياة الاجتماعية بما في ذلك مظاهر التنشئة الاجتماعية وضعية المرأة ، والثقافة القومية ، وعلاقة الاقتصاد بالعمالة الاجنبية . وفي المغرب العربي ، تركز الدراسات على علاقة السلطة بالجماهير ، الى جانب مواضيع الهجرة والتعريب ... اما في مصر تكثر فيها الدراسات الخاصة بالتغيرات البنائية ، في حين تشتهر العراق بالمواضيع التي تعالج طبيعة الشخصية العراقية والحالات الجماعية . (2)

وهناك من يرى ان اشكالية الكتابة السوسيولوجية في المغرب العربي تحتوي على ثلاثة انماط : الاول متفائل ويتعامل جديا مع التراث الفكري الغربي لكونه عالمي وشامل ، وبالتالي لا يناقش قضية التبعية ، ويكتفي اما بالعمل الامبريقي واما بالتنظير الذي يمتد عن هذا التراث . النمط الثاني يناقش هذه الفكرة بطريقة تدريجية بالاعتماد على الواقع المدروس ، بحيث يقوم انصاره باعادة النظر في بعض مبادئه وتقنياته للاحتفاظ بما هو جيد ، والابتعاد عن الباقي . الا ان هذه المحاولات لم تنجح لكونها تتطلب العديد من البحوث في مجال

---

1) مجلة المستقبل العربي ، العدد 5 ، السنة 1986 ، ص ص . 47 ، 48

2) مجلة المستقبل العربي ، العدد 9 ، السنة 1984 ، ص ص . 28 ، 30

الابستيمولوجية وعلم اجتماع المعرفة . اما النمط الثالث ، فانه حسب رأى الخطيبي مقتنع تماما بالغرب ما دام العلم يصلح لكافة المجتمعات . (1)

ومهما يكن من امر ، تظل العلاقة التي تربط البحث السوسيولوجي الجزائرى بالفكر الاجتماعي العربي علاقة ضرورية ، لذا يتضمنها كل بحث جزائرى ولو كان ذلك بطريقة غير مباشرة . لكننا مع ذلك لم نعثر على ما يدعم هذا الارتباط بشكل واضح الا في الدراسات التي تمت باللغة العربية ، بحيث استخدم اصحابها عدة مراجع سوسيولوجية عربية . مما يدل على ان اللغة والاشراف ما يزال دورهما يسيطر على تنظيم مكونات اتجاه البحث السوسيولوجي في الجزائر التي يشتهر فيها علم الاجتماع بالمؤلفين الفرنسيين .

كما توصلنا من خلال هذا الفحص الى استنتاجات اخرى جد هامة تنص على ضعف مساهمة الباحثين الجزائريين في تطوير الخطاب السوسيولوجي النقدى بصفة عامة . فعلى المستوى الداخلي ، يبدو : تطوير النقد السوسيولوجي امرا صعبا لاكثر من سبب ، ومن اهمها نذكر ما لجأت اليه السلطة التي ارتبطت بالخطاب التقني بعدما ابعدت خطاب العلوم الاجتماعية ، وبالتالي، عمل نسق القيم باستمرار على محاصرة المثقفين الذين تقوم اختصاصاتهم اساسا على نقد المجتمع نقدا علميا . والواقع ان هذه الوضعية منتشرة في المجتمعات العربية التي تعد جامعاتها ومراكزها مصدر الابحاث الاجتماعية ، والتي بحكم تبعيتها للسياسات المقررة ، تولت مهمة التنفيذ ، اضافة الى مهمة استرجاع خطوات وقوانين البونت . رطليا ، يتحرك عالم الاجتماع في الجزائر من خلال القواعد والممنوعات في الوقت الذى تنمو حركة النقد في مجالات اخرى كمجال المسرح والرسومات الكاريكاتورية وغيرها ...

اما بالنسبة للنظرية الاجتماعية ، فان الاسهامات الجزائرية لم تصل بعد الى درجة معرفية عالية وواضحة تؤهلها لصياغة بناء نظرى سوسيولوجي يعبر عن هوية المجتمع العربي ، خاصة وان باحثينا في الاجتماع لم يصلوا بعد الى تطوير

---

1) نفس المرجع ، ص ص . 31 . 35

صور الرضى او النقد او المعارضة للهياكل النظرية و المنهجية الاجنبية التي وفدت اليهم . لذلك ، يعاني مجال البحث من غياب الدراسات التي تناقش جدارة بعض المبادئ الابستيمولوجية ، وكذا البحوث التي تكشف عن قصور الهياكل النظرية المستوردة . هذا ، فضلا عن ضعف مشاركة البحث السوسيولوجي في مناقشة قضايا التراث و المعاصرة ، و اشكالية البديل التي صارت تشكل احدى الطرق المفتوحة امام الاجتهادات الفكرية العربية .

Faculté des Lettres et Sciences Humaines , Institut d'Etudes Philosophiques de l'université d'Alger , Section de Sociologie , 1965 - 1966

1- M.Emile Sicard , Professeur Titulaire de Sociologie , Directeur de l'Institut d'Etudes Philosophiques de l'Université d'Alger .

2- M.Jean Gabot , Directeur de l'Institut de Géographie de la Faculté des lettres et Sciences Humaines ;
M.Salah-Eddine Bencheneb , ancien Doyen de cette Faculté ;
tous deux Maitres de conférences à la Faculté , assurant l'enseignement de : Géographie de la Population et Démographie appliquée à l'Algérie .

3- MM.Marcel Aymonin , Mohamed Farès , Mouloud Hammeri ; tous chargés d'Enseignement à la Faculté , assurant l'enseignement de : Sociologie Economique des Pays Slaves et d'Ethnographie de l'Afrique du Nord .

4- M.Georges Labica , Directeur du Centre de Préparation au C.A.P.E.S. - D.E.N. ; Maitre Assistant de Philosophie , assurant l'enseignement de la Sociologie selon Ibn Khaldoun .
Melle.Solange Parvaux , Docteur (IIIème Cycle) en Ethnologie; Maitre Assistant à la Faculté , assurant l'enseignement de l'Ethnologie Générale .

5- Mèlle.Michèle Mack, ancienne chargée de Recherche à l'Université de Mexico : Sociologie Economique de l'Amérique Latine , Méthodologie Sociologique , Terminologie , Travaux Pratiques ; Assistante de Sociologie .

6- M.Abdlkader Azza : Ethnographie des Régions Arabes ; Assistant d'Ethnographie de l'Afrique du Nord .

7- M.Francis Balle , Assistant à l'Ecole Supérieure de Journalisme ; Chargé de cours de Psychologie Sociale .

8- M.Christian Léomand : Doctrines de la Population ; Chargé de cours de Démographie , Chargé également de Travaux Pratiquess ;

9- M.M. Brahim Cheikh et Dominique Maison ; Chargés de Travaux de Psychologie Sociale .

ملاحظة : هؤلاء الاساتذة والذين بلغ عددهم اربعة عشر في المجموع يمثلون هيئة التدريس الدائمة على مستوى فرع علم الاجتماع في معهد الدراسات الفلسفية . ويدرس في هذا الفرع اساتذة قادمون من معاهد اخرى بصفة غير دائمة .

جدول ملخص لعدد الطلبة المسجلين في معهد العلوم الاجتماعية لناحية الوسط حسب فرع التخصص في السنوات 75/74 الى 8 / 8

فرع التخصص / العام الدراسي	علم الاجتماع	علم النفس	الفلسفة	التاريخ	المجموع
1975 . 1974	287	494	114	275	1170
1976 . 1975	426	459	167	250	1302
1977 . 1976	888	1175	169	275	2489
1978 . 1977	813	935	392	365	2505
1979 . 1978	608	882	354	371	2215
1980 . 1979	626	1056	464	391	2537
1981 . 1980	690	1102	570	494	2856
1982 . 1981	773	1007	552	446	2778
1983 . 1982	733	1096	650	544	3023
1984 . 1983	367	1039	385	389	2450
1985 . 1984	723	891	427	394	2435
1986 . 1985					
1987 . 1986	1207	2301	662	864	5034
1988 . 1987					
1989 . 1988					

المصادر المعتمد عليها عند اعداد

حصيلة الدراسات الخاصة ببحثنا

1° _ Revue trimestrielle : Panorama des sciences sociales O.N.R.S , Novembre 1982 , n° 8 .

2°. Listes des thèses de sociologie déposées au service des thèses à la bibliothèque de l'université de Constantine (lieu de soutenance : Algérie et étranger.)

3°. Répertoire des thèses et mémoires en cours et soutenus par les universitaires Algériens (en Algérie et à l'étranger) , par Sai Fatma-Zohra , 1985 , tomes 1 et 2 , université d'Oran .

4°. Répertoire des thèses déposées à la bibliothèque universitaire d'Alger .

Nom et Prenom	Intitule de la thése	Nature de la thése	Année	Lieu	Langue	Direct Reche
ADDI Lahouari	Structures agraires et habitat rural en Algérie	3° cycle	1976	Grenoble II	Française	
BAGHCHICHE Leila	Le rôle et la place de la femme dans la société arabe coutemporaires	3e Cycle		Paris	Française	
BELAIDI Brahim	"Bidouvilles" et intergration sociale le cas d'Annaba	3e Cycle	Nov 1981	Bordeaux II	Française	
BELGUIDOUN Said	Les righas d'Ain Oulméne :politiques agraires et stratégies paysannes.	3e Cycle	1984	Paris X.	Française	
BENATIA Farouk	Le travail feminin dans le département d'Alger.	3e Cycle	1969	Bordeaux	Française	Dr.E.Sicar
BEN-AKOUCHE Rabah	Etude de la problématique du dévéloppement dans les dépendantes à travers l'expérience Algérienne.	3e Cycle	1975	Paris	Française	
BEN-ABDELHAMID Belkacem	Rôle des catégories sociales dans le développement algerion.	3e Cycle	1977	Bordeaux	Française	

BENGUER'NA Mohamed	Technologie, organisation et conditions du travail ouvrier l'illusion du déterminisme technologique	3eCycl	1981	ParisVII	Française	Dr.P.DUBOIS
BEN-ASHNOU MOURAD	Etude sociologique de l'auto-gestion agricole en Mitidja	"	1969	Bordeaux	"	
BEN-SLIMANE ABDELHAMID	Pouvoir et société dans l'Algerie pré-coloniale	" "	1972	Paris V	"	
BEN-TABET YAMINA	Lycénnes d'Oran(63 - 73) rapport entre éducation scolaire et éducation familiale.	"	1976	Paris V	"	
BEN-NAOUM AHMED	Ouled-Sidi Chikh; essai d'authro-Palogie historique	"	1977	Aix-en provence	"	Dr.R.DUCHAC
BENGUERGUOURA CHERIF	Le processus de réalisation de villages sècialistes en Algerie.	"	1980	Wanterre	"	Dr.H.MENDRAS
BOUKLI Nour-Eddine	Compétences techniques dans l'agriculture	"	1971		"	

(née KHABANE)	scolarisation des enfants des travailleurs-immigrés Algeriens dans la région Parisienne.			Paris V	Française	
BOUMEKHLOUF MOHAMED	إنتقال اليد العاملة الريفية إلى الساحل: الإدماج والإغتراب	"	83/84	Alger	Arabe	Dr.HAKIKI
BOUGUESSA KAMEL	Emigration et politique: essai sur la formation et la politisation de la communauté Algérienne en France	"	1979	Paris	Française	
BOUTEFNOUCHET MOSTEFA	Evolution des structures domestico-économiques de l'Algérie traditionnelle à l'Algérie coutemporaire.	"	1979	Bordeaux	Française	Dr.E.SICARD
BOUSSEKINE M.		"		Paris VII		DR.P.FOUSEYR
BOURAHLA ALLEL	La coopérative pastorale : les structures sociales dans une commune des plateaux : le cas de Merhoune.	"			Française	Dr.MAAROUF
BOURENNANE Med-Naceur	Agriculture privée et politique agraire en Algérie, contritution méthologique à une analyse empirique.	"	1979	Paris VII	Française	D

BOUZIDA ABDERRAHMANE	Les instituteurs-Algérois-actuels et leur profession	3e cycle	1973	Alger	"	
BOUKHOBZA MOHAMED	Nomadisme et colonisation : analyse des mécanismes de destruction et de disparition de la société pastorale traditionnelle en Algérie.	"	1976	Paris	"	
CHAKER ABDELKADER	L'adaptation sociale de la jeunesse Algérienne dans la région Parisienne.	"	1974	Paris V		
CHOUIA SIF -El-Islam	التنظيم غير الرسمي في المنشأة الصناعية الجزائرية : عوامله ووظائفه.	"	85/86	Alger	Arabe	Dr.HAKIKI
DAHMANI - KITOUNI NAIMA	Violence et capitalisme : le probléme de la déliquance en Algerie.	"		Paris VII	Française	Dr.K.VERGO-POULAS
DAKSI-GENIFI DALILA	Fonction de l'université à travers le systéme de post-graduation	"		Paris V	"	Dr.H.CLAUSTRE
DJEFFEL ABDELHAMID	L'organisation de la gestion socialiste des entreprises.	"	1981	Bordeaux II		Dr.F.CHAZEL

FERROUNE FOUZIA						
GUENZAT M.		3e Cycle		Damas	Arabe	
HEDDAB MUSTAPHA	Les moniteurs et le monitariat en Algérie de 1962 à 1972. (Etude socio-éthnologique)	"	1975	Paris V	Française	
HAKIKI NOUR-EDDINE	Conditions de la participation au développement et politiques agraires dans les communes rurales en Algérie.	"	1973	paris	"	
HAMDI-CHERIF ABDELHAFID	Les contradictions théoriques et Idéologiques du communisme Algérien face à la question nationale.	"		Paris	"	Dr.R.CALISS
KHAROUBI MOHAMED SALAH	La burreaucratie syndicale dans les PAYS en voie de développement : cas d'Annaba.	"	1983	Bordeaux II	"	Dr.J.C. GUY
LALAOUI AHMED	Essai d'étude sociologique sur la délinquance juvénite (ORAN)	"	1975	Paris V	"	

SAFAR-ZITOUN	agraire en Algérie : l'adaptation sociale à un cadre écologique nouveau.					
MADI MUSTAPHA	La G.S.E. en Algerie de 1971 à 1981	"	1981	Paris	"	Dr.P.DUBOI
MAGHERBI ABDELGHANI	Le double mirage de l'image sociologique du cinéma Algérien (1896 – 1980)	"	1980	Paris V.	"	Dr.J.BERQU
MESSAID H.AMINA	Transfert de technologie et organisation du procés de travail dans l'entreprise industrielle Algérienne.	"	1983	Paris VII	"	Dr.P.DUBOI
MERGHOUB AHMED	Champ de production et condition de production dans le cinem. Algérien.	"	1980	Toulouse II	"	
MERDACI ABDELMADJID	Musique et musiciens de constantine au XXé siécle : de la cité comportive à la citè prolétaire.	"	81/82	Paris	"	Dr.R.GALISS
'AJAH AHMED	TRòis villages du souf	"	1969	Paris	"	
NEGADI HOUARI	La fécondité en Algérie : Priveaux, tendances, facteurs.	"	1975	Paris		

ACHOUR	d'analyse linguistique du discours nationalitaire Algerien (1919 — 1954)					
RAASMAL Abdelaziz	البداوة: دراسة سوسيو-أنثروبولوجية في الجنوب الوهراني (المجادية)	"	1986	Alger	Araba	Dr.SOUI
SENHADJI Z.	L'image de la mixité chez les étudiants	"		Paris V		Dr.G.AL
TENFOUR MOHAMED	Organisation de la vie urbaine à Skikda.	"	1983	Lille		Dr.P.BR
ZAID MUSTAPHA	التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1980 - 1962)	"	82/83	Alger	Arabe	Dr.SOUI
ZERDOUNI NEFISSA	Formation de base de l'enfant en milieu traditionnel Algerien.	"	1968	Paris V.	Française	
ZEROULOU ZAHIA	La réussite scolaire des enfants issus des familles immigrés Algeriennes	"	1983	Lille	"	Dr.M.SI
ZOUAOUI (née BELKADI NEDJMA)	De la résistance à la libération l'Algérie avant la colonisation et la premiére résistance.	"	1976	Paris	"	

AIT-OUWADIA RABAH	De la résistance à la libération développement de la domination coloniale capitaliste et nouvelles formes de luttes.	3e Cycle	1976	Paris	Française	
LIABES DJILLALI	CApital privé et patrons d'industrie en Algerie (1962 - 1982).	"	1982		"	
KEHOUCHE ETTAYEB	L'Attributaire et l'école : éléments d'une dissouance sociale.	"	1983	Paris	"	Dr.H.DESROCHE
TENGOUR HABIB	La tradition orale maghrébine en milieu rural : étude de cas en Algerie.	"		Paris	"	
DJABI	مساهمة في سوسيولوجية النزاعات حالة الإضرابات العمالية في الجزائر (1986 - 1969)	"	1988	Alger	Arabe	Dr.A. EL-KENZ
ICHEBOUDENE LARBI	Coopération de l'armée nationale au developpement.	"		Paris	Française	

ZEHRAOUI AHCENE	Les travailleurs Algériens et leurs familles en France	3e Cycle	1977	Paris	Française	
ZEGHDOUD BELKACEM	L'exode rural en Algérie . Etude de cas : Annaba.	"	1982	Strasbourg VI	"	Dr.Do. KO[illegible]
YAK DEN ZOUBIR	Le corps enseignant et la crise de l'enseignant secondaire en Algerie (1962 - 1977).	"	1980	Alger	Arabce	Dr.SOUIDI

ADEL FAWZI	Nouvelles formes de l'organisation familiale en Algérie depuis l'indépendance.	T.D'Etat		Paris VIII	Française	Dr.ROUSSEL.L.
ADDI LAHOUARI	Etat et pouvoir dans les sociétés du tiers - monde.	T.E.		Grenoble II	"	Dr.VALENSI. L.
BENATIA FAROUK	Le processus d'intégration citadine à Alger (1919 - 1979).	T.E.	1978	Paris V	"	Dr.A.ADAM
BENBEKHTI OMAR	Forme et organisation du travail en économie dépon-dante : cas de l'Algerie.	T.E.		Paris VII	"	Dr.C.DURAND
BENHARRAIS A.	Les structures sociales de l'Algerie avant la conquête française.	T.E.		Paris VII	"	Dr.P.FOUGEYVOLL
BEN-NOUCHE M.	La logique d'industralisation en Algerie.	T.E.		Paris VII	"	Dr.C.VIDOVITCH
BOURENANE N.N.	Agriculture privée et politiques Agraires en Algerie.	T.E.		Paris VII	"	DR.C.VIDOVICH

BOUZIDI L.		T.E.		Strasborug	Françaiso	Dr.WOLFGAN
BOUZIDA ABDERRAHMANE	Travail, developpement et idéologie du progres :"cas du projet social progressiste Algerien".	" "	1986	Paris VII	"	Dr.P.DUBOI
BENTAMAR MEKKI	Les arabes en France	" "	1978	Vincennes	"	
BEN-ABDESLAM S.	Formation permanente et orientation en Algerie.	" "		Paris VII	"	Dr.P.ANSAR
BOUTEFNOUCHET MOSTAFA	La sociologie de l'action : Application au contexte Algerien.	" "	1988	Alger	"	Dr.P.ANSAR
CHAULET CLAUDINE	La terre, les frérer et l'argent stratégies familiales de production agricole en Algerie depuis 1962.	" "	1984	Paris V	"	
CHIKHI SAID						

CHELLIG NADIA	Société pastorale et adhérants aux coopératives d'élevage et de production de la révolution agraire.	T.E.			Française	Dr.MAAROU
EL-AIDI ABDELKERIM	Enjeu institutionnel et réalisation de la révolution agraire en Algérie	" "		Lille	"	Dr.G.GOSSE
EL-KENZ ALI	Monographie d'une expérience industrielle en Algerie : le complexe d'El-Hadjar.	" "	1983	Paris VIII	"	
GUERID DJAMAL-EDDINE	Contribution de l'appareil scolaire à la reproduction des rapports idéologiques.	" "	1978	Paris VII	"	Dr.P.FOU
GHALAMALLAH M.	L'introduction des pratiques pédagogiques novatrices à l'université d'Alger (forces d'inertie et forces de changement).	" "		Paris VII	"	Dr.P.AUSAR
HADJIDJ CHERIFA	L'etat et la question du logement (gestion de la crise).	" "	1981	Paris	"	Dr.J.LOCKI
HAKIKI NOUR-EDDINE	Socialisme et Association dans l'Algérie indépendante - Genèse et ambivalence de la gestion socialiste et du développement coopératif.	" "	1981	Paris VII	"	

ICHEBOUDENE LARBI	Système et développement	T.E.		Paris-V		Dr.L.V.T[illegible]
KHELIFI BOUALEM	L'immigration Algérienne dans le nord pendant la guerre d'Algerie.	" "	1984	Lille		Dr.J.LO[illegible]
LIADES DJILLALI						
LALAOUI AHMED	Un exemple de transition vers le socialisme : le cas Algérien (1962 - 1975).	" "		Sorbonne		Dr.SADON
MANCER Mod-AMOKRANE	Travailleurs et systemes de pouvoirs dans les pays du tiers-monde à option socialiste.	" "		Lille	FRançaise	Dr.G.GOS[illegible]
MAGHERBI ABDELGHANI		" "			"	
MAROUF-DIB CHAFIKA	Le dot, facteur du changement social en Algerie.	" "	1982	Paris V	"	Dr.G.BALA[illegible]

[illegible] ALI	Réinsertion des ouvriers émigrés	T.E.		Paris-VII	Française	Dr.P.[illegible]
[illegible] REZA	Les facteurs essentiels de la criminalité dans les différents pays musulmans.	" "	1969	Paris	"	
[illegible] BENAMAR	Pratiques culturelles et pratiques politiques : le rôle des intellectuels Algériens (1962 - 1980).	" "		Paris	"	Dr.G.LABIC[illegible]
SAFIR NADJIR	Développement économique et changement social en Algérie, contribution à une analyse de la formation économique et sociale Algérienne.	" "	1980	Paris VII	"	Dr.P.A[illegible]SAR[illegible]
SOUIDI MOHAMED					Arabe	
TALEB MOHAMED	L'arabisation au maghreb, étude socio-pédagogique comporée à partir du cas Algérien .	" "		Strasbourg	Française	Dr.C.[illegible]OUTL[illegible]
T[illegible] HANTAZ .H.B.	Formation des professeurs de l'enseignement moyen, distribution des chances	" "		Toulouse	"	Dr.DEBEAUV[illegible]

TOUALBI ZEGHANE .R.	Comparaison interculturelle des mariages chez les jeunes Algériens	T.E.		Paris V.	Française	
TOUALBI NOUR-EDDINE	Acculturation, conflits de valeurs et utilisation des rites en Algérie contribution à la théorie du changement	" "	1983	Paris	"	Dr.G.CAU…
SEKKAI AMMAR	Industrialisation et urbanisation en Algérie ; cas de Skikda.	" "	1983	Lille	"	Dr.J.LO…

المراجع

1) ابراهيم نجيب الاسكندر ، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهره 1960 .

2) ابن نوار صالح ، اسباب الاستقرار الصناعي بالجزائر ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة ، جامعة الجزائر ، جوان 1983 .

3) أ ب . سهتولين ، النظرية العلميه في الطبيعة و المجتمع و المعرفه ، الفارابي 1961

4) احمد بدوى ، علاقات العمل و الخدمة الاجتماعيه العمالية ، الاسكندريه ، دار الجامعات المصرية 1968 .

5) احمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية ، الطبعه الثانيه ، دار المعارف 1984 .

6) ادوارد موروسير ، الفكر الفرنسي المعاصر ، ترجمة عادل العوا ، منشورات عويدات (زدني علما) ، بيروت 1976 .

7) ارون ريمون ، صراع الطبقات ، ترجمه . الحميد الكاتب ، عويدات (زدني علما) بيروت 1980 .

8) الان تورين ، انتاج المجتمع ، ترجمة الياس بدوى ، وزارة الثقافة و الارشاد القومي ، دمشق 1976 .

9) السيد محمد بدوى ، فلسفه اوجست كونت ، مكتب الانجلو المصريه ، القاهرة 1952

10) الشعبيني محمد مصطفى ، علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، القاهره 1974

11) الجوهرى محمد (واخرون) ، (محرر) ، دراسات في التغير الاجتماعي ، الاسكندريه ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندريه 1974 .

12) الجوهرى محمد و جماعته ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف 1980 .

13) اميرت هاجين ، حول نظرية التغير الاجتماعي ، ترجمه . عبد الغني سعيد ، القاهرة 1979 .

114) ايف لاكوست ، العلامة ابن خلدون ، تر . د . ميشال سليمان ، الطبعة الثانية لدار ابن خلدون 1972 .

115) التون مايو ، المشاكل الاجتماعية للمدنية الصناعية ، تر . مدرك ادريس ، مكتبة الثورة الادارية ، بدون تاريخ .

116) اليكس انكلز ، مقدمة في علم الاجتماع ، ترجمة و تقديم محمد الجوهري ، علياء شكري ، محمد الحسيني ، محمد علي محمد ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة 1980 .

117) جان دوفينيو ، دوركايم ، تر . مسعود الخوند و سليم مكسور ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت 1978

118) جرجي زيدان ، تاريخ اداب اللغة العربية ، المجلد الثاني ، الجزء الثالث و الرابع ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، بدون تاريخ .

119) جعفر عبد الوهاب ، البنيوية عند ميشال فوكو ، دار المعارف 1979 .

120) حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الصناعي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1980

121) حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الخلدوني : قواعد المنهج ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1974 .

122) خضير ادريس ، التفكير الاجتماعي الخلدوني و علاقته ببعض النظر الاجتماعية ،

122) دوروين كارترايت ، ليون فستنجر ا و اخرون ا ، تنظيم و قيادة الجماعات : اساليب البحث و الاصول النظرية ، تر . محمد طلعت عيسى ، الطبعة الاولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، مصر 1975 .

123) عبد الفتاح ابراهيم ، الاجتماع و الماركسية ، الطليعة ، بيروت 1980 .

124) عبد الحميد لطفي ، علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت 1981 .

125) عبد الكبير الخطيبي ، النقد المزدوج ، دار العودة ، (بدون تاريخ) بيروت .

126) عبد الكريم درويش ، البيروقراطية و الاشتراكية : دراسة في الادارة و التغير الاجتماعي ، مكتبة الانجلو ــ المصرية ، القاهرة 1965 .

127) عبد الرحمن بدوي ، منطق ارسطو ، وكالة المطبوعات ، دار القلم ، بيروت 1980 .

28) عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، المجلد الاول ، الطبعة الثالثة ، دار الكتاب اللبناني للطباعة ، بيروت 1967 .
29) علي فؤاد احمد ، علم الاجتماع الريفي ، دار النهضة العربية ، مصر 1981 .
30) علي سعيداني ، بيروقراطية الادارة الجزائرية ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1981 .
31) عليـاء شكري ، علم الاجتماع الفرنسي المعاصر ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب الجامعي ، الاسكندرية ، 1972 .
32) عنان محمد عبد الوهاب ، المذاهب الاجتماعية الحديثة : عناصرها الاقتصادية و السياسية و الدستورية ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، بيروت 1980 .
33) عبد الله العروي ، العرب و الفكر التاريخي ، دار الحقيقة ، بيروت 1973 .
34) السيد الحسيني ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1975 .
35) السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية و دراسة التنظيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر 1977 .
36) خير الله عصار ، اشكالية الاشراف على الرسائل الجامعية
36) محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، دراسة تطبيقية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1974 .
37) محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع : النظرية و المنهج و الموضوع ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة 1987 .
38) محمد عاطف غيث ، دراسات في علم الاجتماع القروي ، دار النهضة العربية ، بدون تاريخ .
39) محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، الطبعة الثانية ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية 1976 .
40) محمود عودة ، صلاح العبد و نبيل السمالوطي ، علم الاجتماع : دراسات نظرية و تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، (بدون تاريخ) .
41) محمد عودة ، محاضرات في التحليل النقدي و للاتجاهات المنهجية و البحوث التجريبية الكبرى في العمل و التنظيم الصناعي ، د

142) محمد علي محمد ، البيروقراطية الحديثة ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية 1975 .

143) محمد علي محمد ، مقدمة في البحث الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1983 .

144) محمد علي محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي ، دراسة في طرائق البحث واساليبه ، الطبعة الثالثة ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة 1984 .

145) محمد علي محمد ، دراسات في التغير الاجتماعي ، (مترجم ومعلق) ، دار الكتب الجامعيه ، الاسكندرية 1974 .

146) محمد طلعت عيسى ، فلسفة التغير المخطط ، الطبعة الاولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، مصر 1971 .

147) محمد علي محمد ، محاضرات في تاريخ الفكر الاجتماعي والاتجاهات النظرية المعاصرة ، مكتبة كريدية اخوان ، بيروت 1977 .

148) محمد علي محمد ، مقدمة في البحث الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1983

148) محمد وقيدي ، ما هي الابستيمولوجية ؟ ، دار الحداثه ، 1983 .

149) محمد الحسيني ، النظريه الاجتماعيه ودراسه التنظيم ، دار المعارف ، مصر 1977 .

150) مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الدار القومية ، القاهرة 1960 .

151) محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة 1982 .

152) فؤاد علي ، محاضرات في التنمية الريفية ، مكتب القاهره الحديثة ، القاهرة 1974 .

153) قباري محمد اسماعيل ، علم الاجتماع الصناعي ، منشاه المعارف ، الاسكندريه 1977 .

154) قباري محمد اسماعيل ، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنميه والتحديث ، منشاه المعارف ، (بدون تاريخ) ، الاسكندرية .

155) قباري محمد اسماعيل ، قضايا علم الاجتماع المعاصر ، دار المعارف ، القاهرة 1976 .

156) كارل ماركس ، الايديولوجيه الالمانيه ، تر. فؤاد ايوب ، دمشق 1977 .

157) كارل ماركس ، رأس المال ، تر. محمد عيتاني ، مكتبة المعارف ، بيروت 1982 .

158) نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية ، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، دار النهضه العربيه ، بيروت 1981 .

59) هنري ماندراس، مبادئ علم الاجتماع، تر. طحم حسن، ديوان المطبوعات الجامعية، (مترجم من الفرنسية)، الجزائر (بدون تاريخ).
60) هربرت ماركوز، نحو التحرر فيما وراء الانسان ذوي البعد الواحد، تر. ادوارد الخراط، دار النهضة العربية، 1972.
61) خليل خليل احمد، المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، بيروت 1981.
62) عنصر العياشي مع جلالي عبد الرزاق (واخرون)، اطروحات في النظرية الاجتماعية والمجتمع، جامعة عنابة، 1984.

65) Abdelmalek(A), La dialectique sociale, ed.du Seuil, Paris 1972.

66) Abdelmalek(A), Spécialité et théorie sociale, Anthropos, Paris 1976.

67) Addi(L), Logiques sociologiques , intégration de la société par les normes culturelles ou par autorégulation du marché ,CRIDSSH, 1985 .

68) Addi(L), Approche historique et théorique de l'industrialisation dans les formations sociales dépendantes , université d'Oran 1982.

69) Ansart(P), Sociologie de Saint-Simon , P.U.F. , Paris 1970 .

70) Ansart(P), Contribution à la sociologie de la connaissance ,P.U.F., Paris 1967 .

71) Bachelard(G), La formation de l'esprit scientifique, 5ème édetion, Librairie philosophique J.Vrin , Paris 1967.

71) Band(F), Motivations et comportements individuels dans l'entreprise Entreprise Moderne d'Edition , Paris 1972 .

72) Bardin(L),L'analyse de contenu , P.U.F , Paris 1977.

73) Belloula(T), De l'organisation socialiste des entreprises,edition du Parti , Alger 1977 .

74) Addi(L), Essais critiques: Lire l'Algérie à travers dix thèses et ouvrages , université d'Oran , 1984 .

75) Birnbaum(P), Théorie sociologique , P.U.F , Paris 1975 .

76) Boudon(R), Lacrise de la sociologie, Librairie Droz, Genève 1971.

77) Boudon(R), Dictionnaire critique de la sociologie, P.U.F ,Paris82.

78) Bourdieu(P), Questions de sociologie, ed. Minuits, 1980 .

79) Bourdieu(P), Sociologie de l'Algérie, 3ème édition, P.U.F ,Paris 1970 .

80) Bouthoul(G), Histoire de la sociologie, P.U.F , Paris 1967 .

81) Bouzar(W), La culture en question , E.N.A.L , Alger 1980 .

82) Brunet(A), Précis d'histoire de la civilisation occidentale , Hachette , Paris 1979 .

83) Benachneu(A), Formation du sous-développement en Algérie, O.P.U, Alger 1976 .

84) Claval(P), Les mythes fondateurs de la sociologie , P.U.F, Paris 1980

85) Chabrol(C), Manuel d'analyse de contenu, ed. A.Collin, Paris 1980.

86) Comte(A), Discours sur l'esprit positif, ed. J.Vrin, Paris 1974.

87) Comte(A), Cours de philosophie positive , Librairie J.B. Baillière et Fils , Paris 1877 .

88) Cuvillier(A), Manuel de sociologie, P.U.F , Paris 1950 .

89) Dimitri(N), Les relations du travail ,4ème édition , ed. Dunnet , Paris 1974 .

90) Durkeim(E), Les règles de la méthode, 2ème édition, P.U.F , 1981.

91) Durkheim(E), Le socialisme , 2ème édition , P.U.F , Paris 1971 .

92) Durkheim(E), De la division sociale du travail , 9ème ed, P.U.F, 1972.

93) Durkheim(E), Le suicide, P.U.F , Paris 1969 .

94) Durkheim(E), Les formes élémentaires de la vie religieuse, 4ème ed. P.U.F , Paris 1960 .

95) Duvignand(J), Introduction de la sociologie, Gallimard, Paris 1966.

96) Fanon(F), Sociologie d'une révolution, Maspero , Paris 1972 .

97) Favre(P et M), Les marxismes après Marx, P.U.F , Paris 1975 .

98) Fougeyrollas(P), Sciences sociales et marxisme, Précis Dalloz, 1972 .

99) Friedman(G) et Naville(P), Traité de sociologie du travail , Armand Collin , 1962 .

100) Freund(J), Sociologie de Max Weber, P.U.F , Paris 1966 .

101) Freund(J), Essais sur la théorie de la science , Plon , Paris 1965.

102) Gazeneuve, Dix grandes notions de la sociologie, ed. Seuil, Paris 1976.

103) Gaxotte(P), La révolution française, Fayard , (sans date) .

104) Gravitz(M), Methodes des sciences sociales, Dalloz, (sans date) .

105) Gurvitch(G) Dialectique et sociologie , Flammarion , 1962.

106) Herman(J) Les langages de la sociologie, P.U.F , Paris 1983 .

107) Henri(C), Projet d'encyclopédie(in oeuvre de Saint Simon) édition Anthropos , Paris 1966 .

108) Javeau(C), Comprendre la sociologie , Marabout , Paris 1976.

109) Jonsson(L), La révolution agraire en Algérie : historique , contenu et problèmes , Upsaa: the scandinavian institute of African studies , 1978 .

110) Khatibi(A), Double critique , ed. Dunoel , 1983 .

111) Laroui(A), L'idéologie arabe contemporaine , ed.Maspero,Paris 1974

112) Lapassade(G), Clefs pour la sociologie, Seghers, Paris 1971.

113) Lazarsfeld(P), Qu'est- ce que la sociologie?, Gallimard, 1970.

114) Leclerc(G), L'observation de l'homme: une histoire des enquêtes sociales , ed. Seuil , Paris 1979 .

115) Levin son(H), Les motivations de l'homme au travail , édition d'organisation , 1974 .

116) Jerphagnon(L) , Histoires des grandes philosophies ,ed. Privat, Paris 1980 .

117) Magherbi(A), La pensée sociologique d'Ibn Khaldoun, 2ème édition, S.N.E.D , Alger .

118) Mendras(A), Eléments de sociologie , A. Colin, 1975 .

119) Merton(R.K.), Element de théorie et de méthode sociologiques, Plon , Paris 1965 .

120) Montesquieu, L'esprit des lois, librairie Garnier-Frères, 3ème ed. Paris 1944 .

121) Piaget(J), Le structuralisme , P.U.F , Paris 1968 .

122) Perville(G), Les étudiants Algériens de l'université Française: 1880.1962; Populisme et nationalisme chez les étudiants et

intellectuels musulmans algériens de formation française , préface de Charles Robert Ageron , Paris 1984 .

123) Rocher(G), L'organisation sociale , ed. H.M.H , Paris 1968 .

124) Parsons(T), Eléments sociologiques de l'action, Plon, Paris1972.

125) (P) Lazersfeld, Le vocabulaire des sciences sociales, P.U.F, 1965.

126) Safir(N), Essais d'analyse sociologique , 2tomes, O.P.U. E.N.A.L 1985 .

126) Touraine(A), L'évolution du travail ouvrier aux usines Renault , C.N.R.S , Paris 1955 .

مجلات ، قواميس و موسوعات

— مجله المجاهد ، مشروع الميثاق الوطني ، عدد خاص ، رقم 1327 ، جانفي 1986 .
— المجلة العربيه لعلم الاجتماع ، المجلد الاول ، العدد الاول ، يناير 1984 .
— مجلة المستقبل العربي ، العدد 6 ، السنة 80 .
— " " ، العدد 5 ، السنة 85 .
— " " ، العدد 67 ، السنة 84 .
— " التغيرات الاجتماعيه في الجزائر منذ الاستقلال " ، اعمال الملتقى الوطني لعلم الاجتماع .
— معجم العلوم الاجتماعية ، تصدير و مراجعة ابراهيم مدكور ، اعداد نخبة من الاساتذه المصريين و العرب المختصين ، القاهره ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ، 1975 .
— قاموس فرنسي — عربي ، تاليف جروان السابق ، دار السابق للنشر ، بيروت 1972 .
— الكنز ، قاموس فرنسي — عربي ، تاليف محمد النجاري بك ، مكتبة لبنان ، بيروت 1091
— المنهل ، قاموس فرنسي — عربي ، تاليف د . سهيل ادريس و د . جبور عبد النور ، دار الاداب و دار العلم للملايين 1985 .

- Congrès international de sociologie , 2 volumes , 1974 .
- Dictionnaire de sociologie par Joseph Sumpf et Michel Hugues , Librairie Larousse , Paris 1973 .
- Willems Emilio , Dictionnaire de sociologie , adaptation française par Armand Cuvillier , 2eme édition , argumentée , libr. Marcel Rivière et Cie , Paris 1970 .
- La grande encyclopédie Juillet 1976 .

الفهــرس .

٤٢٠٤٢١

الفصل الثالث : تطور علم الاجتماع في الجزائر :

الفصل الرابع : دراسة تحليلية لرسائل جامعية في علم الاجتماع :